

عَصْرُ إِسْمَاعِيلَ

بقلم

عبد الرحمن الراجحي

الجزء الثاني

يشتمل على تمام الكلام عن عصر إسماعيل

الطبعة الرابعة

الفصل العاشر

أعمال العمران

يذكر الخديوي إسماعيل جهوداً كبيرة في إقامة أعمال العمران التي عادت على البلاد بالترابا
الجمعة . ولقد ذكرنا في الفصول السابقة ما أسسه من معاهد التعليم والمنشآت البحرية والبحرية
التي تعد من أجل أعماله العمرانية ، والآن نتكلم عن أعمال العمران الأخرى في ميادين الري
والزراعة والصناعة وتعمير المدن .

منشآت الري والزراعة

كان من أول ما وجه إليه همه العمل على إنماء ثروة مصر الزراعية بتوفير وسائل الري ،
فكان لهذه الوسائل الفضل الكبير في زيادة إنتاج الأراضي المزروعة وإحياء موات الأراضي
المقابلة للزراعة .

الترع

فشق كثيراً من الترع في الوجه البحري والوجه القبلي ، وبلغ عددهما حفر أو أصلح في عهده
نحو ١١٢ (اثني عشرة ومائة) ترعة^(١) ، وأهمها الترعة الإبراهيمية والترعة الإسماعيلية .

(١) مصر كما هي Egypt as it is كستر مالك كرن Mac Gowan ص ٦٤٦ .

الترعة الإبراهيمية

هى أعظم الترعة التى أنشئت فى عهد إسماعيل ، وتعد من أعظم منشآت الري فى مصر قاطبة . تأخذ مياهها من النيل عند أسوط ، وتنتهى عند (أشمنت) بمديرية بنى سويف . ويبلغ طولها ٢٦٧ من الكيلومترات ^(١) ، وهذا يدل على عظم شأنها واتساع مداها . وهى تروى مديريات أسوط والمنيا وبنى سويف ^(٢) .

ويرجع الفضل فى وضع تصميمها وإنشائها إلى المهندس المصرى الكبير مصطفى بهجت باشا ، إذ كان مفتشاً لمهندسة الوجه القبلى ، وقد بدئ بإنشائها سنة ١٨٦٧ ، واشتغل فى حفرها نحو مائة ألف نسمة بطريق السخرة (العوة) ، وتم حفرها سنة ١٨٧٣ ، أى أن إنجازها اقتضى ست سنوات تقريباً ، وتولى بهجت باشا ملاحظة العمل طبقاً للتصميم الذى وضعه ، ولما انتقل فى خلال العمل إلى الوجه البحرى خلفه المهندس الكبير سلامة باشا ، الذى تولى إنشاء قناطر الترعة ، ثم خلفه إسماعيل باشا محمد ، وكان فى عهده تمام العمل ، ولما أنشئت الترعة وقاطعت بحر يوسف القديم تحول له من النيل . وصار يستمد مائه منها عند قناطر التقسيم ، المقامة عليها ، وأنشئت أيضاً ترعة « الديروبية » وترعة « القشن » المستجدة ، واستمدتا مياههما منها ، وقد كان لهذه الترعة الفضل العميم على أطيان الوجه القبلى من أسوط إلى بنى سويف ، إذ زاد خصبها وتحول الري فيها من رى الحياض إلى نظام الري الصبى ، واتسعت فيها زراعة قصب السكر والقطن .

قناطر التقسيم

أقيمت على هذه الترعة عدة قناطر ، وهى : « قناطر التقسيم » بدبروط عند تقاطع الترعة وبحر يوسف ، وقناطر للنيا ، ومطاي ، ومغاغة ، وبيا .

(١) الحفظ للتوقيعية ج ١٩ ص ١١٤ .

(٢) حاشى الطبعة الثانية - بفضل هذه الترعة تحول نظام الري فى المديريات المذكورة من رى الحياض إلى الري الصبى ، فتوافرت زراعة قصب السكر وتيسرت زراعة القطن بها ، وتمت الصلابة المتصلة بالقصب .



خريطة الترعة الإبراهيمية
المنشأة فى عهد إسماعيل

وأعظمها شأنًا « قناطر التقسيم » التي أقيمت عند ديروط ، على بعد ٦٠ كيلو متراً من د-
الترعة . وهي مجموعة قناطر عدة ، متصلة بعضها ببعض ، وشيدة بشكل هندسي بديع .
توزع كل منها المياه على فرع من الفروع الآخذة من الترعة ، وهاك بيان هذه القناطر : قنطرة
ترعة الدجاوى ، وقنطرة بحر يوسف ، وقنطرة الترعة الديروطية ، وقنطرة موازنة الترعة
الإبراهيمية . وقنطرة ترعة الساحل ، ثم قنطرة الصرف التي تصرف المياه إلى النيل وتستعمل
للتحفيف .



قناطر التقسيم بديروط ، أنشئت سنة ١٨٧١ .

وتعد « قناطر التقسيم » من أعظم قناطر الرى في الدنيا ، وهي من تصميم المهندس الكبير
بهجت باشا ، وتناوب بناءها هو وسلامة باشا ثم إسماعيل باشا محمد ، ومن المهندسين الذين
كانوا يلاحظون أعمال الحفر والبناء فيها : محمد بك أبو السعود ، يوسف بك الحكيم ، رجب
بك سرى ، أحمد بك سعيد ، حل بك برهان ، محمد بك فهمى ، حسن بك وصفي . وكان
ابتداء بنائها سنة ١٨٦٩ م ونهايتها سنة ١٨٧١ م (١٢٨٨ هـ) . وقد نظم الشعراء القصائد
تاريخاً لهذا العمل العمراني الجليل ، فما قاله في هذا الصدد السيد علي أبو النصر المفلوطي أحد
شعراء ذلك العصر :

أحييت	عنايات	الحديوي	ملكه	قسا	بطالع	سعد	التنظيم
وفاد	بحر النيل	حسن	نصرف	حق	ارنوى	بالراحة	الإقليم
وزاد	ثروته	فأحكم	ترعة	أبدى	على	صوائها	إبراهيم
ونى	بديروط	القناطر	مورداً	تقسيمها	قد	زانه	التصميم
فكانها	جبل	بذروته	بدت	آثار	مصر	حادث	وقديم

وبرسم (إسماعيل) بعد (سلامة) وافي (بهجة) شكلها المسمى
فلملك (إسماعيل) في إنشاء فضل يدوم لمره المسمى
عنت منافعها فقلت مؤرخاً إن القناطر نعمها المسمى
سنة ١٢٨٨ هجرية (١٨٧١ م)

وكانت هذه القناطر ولم تزل محل إعجاب من شاهدها من المهتمين ، الوطنيين
والأجانب ، مما يسجل الفخر لمهندسي مصر العظام ، فقد وضعوا تصميمها ، ولما إعادها
دون أن يرجعوا إلى رأى خبراء أو مستشارين من الأجانب ، وجاءت آية في الص والإبداع .
وقد شاهدها المستر (فورل) المهندس الإنجليزي في ذلك العهد ، وقال عنها ما معناه : « بحسن
بالباح الذين يمحيطون مصر لمشاهدة الآثار القديمة أن يشاهدوا الآثار الجديدة . وهي ترعة
الإبراهيمية وقناطرها » .

الترعة الإسماعيلية

هي الترعة التي تبدأ من النيل بجوار قصر النيل (الآن بجوار شبرا) وتصل إلى قناة السويس
عند الإسماعيلية ، ثم تنفرع إلى فرعين أحدهما يسير إلى السويس والآخر إلى بورسعيد ، وطول
هذه الترعة ١٢٩ كيلومتر (تسعة وعشرون ومائة كيلومتر) من لها إلى « نفشة » ،
و ٨٩ كيلومتر من نفشة إلى السويس (٥) ، وقد احتضرت شركة قناة السويس جزءاً منها
وأكمل إسماعيل حفرها طبقاً لما تم الاتفاق عليه بينها كما يتنا ذلك في الفصل الرابع
(ص ٩١ ج ١ الطبعة الأولى) .

وهذه الترعة تروى مديرتي القليوبية والشرقية وجهات قناة السويس .

(٥) من كتاب خطة الحديوي لإسماعيل لصعيد وادي النيل (الترعة الإبراهيمية) ، ص ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣

الترع الأخرى

ومن أهم أمم الري في ذلك العهد إصلاح رباح المنوفية التي أنشئ في عهد سعيد باشا وإعادة احتفاره وتمييقه . وبناء قناطره ، وقد اجتمع لهذا العمل نحو ثمانين ألفاً من العمال والفلاحين . وتم حفره من القم إلى التفاته ببحر شين سنة ١٢٨٥ هـ (١٨٦٨ م) في مدة ستين يوماً^(٦) ، ولما تم حفره تحولت منابع جميع الترع التي كانت تأخذ مياهها من النيل ، فصارت تستمد مياهها من الرياح المذكور ، وصار أهم مصدر للري في مديريتي المنوفية والغربية .

وفي سنة ١٨٧٠ أصلحت طلمبات العطف وزيدت قوتها ، فصارت مقدورها تغذية ترعة الممبودية يومياً بأماناة ألف متر مكعب من المياه^(٧) .

وأنشئت ترع ناطورة ، والمكاسر ، وجناية السكة الحديد ، وجناية أبي كبير ، والعصلوجي (بالشرقية) .

وترعة الحاجر الغربية ، وترعة الحاجر الشرقية ، وتمديد مصرف النظامية (بمديرية البحيرة) .

وتحول كثير من الترع القديمة إلى ترع صيفية ، كالسراوية ، وخليج عشا ، والسمنية ، والملاوية ، وترعة الثعالب ، وترعة قطور ، وترعة سيطاس ، وجناية القرشبة ، وبحر دحميش ، وترعة نوري أغا ، وترعة الألقى ، وترعة الساحل ، وترعة الحظ ، وترعة بحريم ، وترعة قويسنا ، والعطف ، والحضارات ، وترعة حسن ، وميت خلف الخ الخ (وجميع هذه الترع بالمنوفية والغربية) .

وترعة القرطامية ، والمليفلة ، ومصرف العموم (بالقليوبية) .

وترعة مصطفي أفندي . وبحر الرمل (بالشرقية) .

ووسعت ترعة الساحل^(٨) بالدقهلية ، وجرى امتدادها إلى البهية ، وأعيد حفر ترعة

(٦) مخطوط ج ١٩ ص ٢

(٧) كتاب الري في مصر لتسوي بارواص ١٦٢

(٨) هي التي أنشأها سلامة باشا كسما تقدم بيان ذلك بالصفحة ٢٦٩ من الجزء الأول (الطبعة الأولى) . وصارت الآن الرياح شريفة في الجزء الشرقي بالدقهلية

الدندية ، والصاغورية . وجعلت كلتاها صيفية ، ووسعت ترعة أم سليم ، وصار تمييقها وتوصيلها بالبحر الصغير ، فم منها النفع الكبير .

ومن الترع التي جعلت صيفية بالدقهلية : ترعة جصفه ، والفقارة ، ومصرف المقدام ، وترعة الأفندية ، والحزان الجديد ، وترعة معاند ، والبزاري ، وبحر طناح ، وميت سويد ، وميت بعيش .

وكانت العناية مبذولة لتطهير الترع في مختلف المديرية .

القناطر

وأنشئ من قناطر الترع والرياحات ٤٢٦ قنطرة ، منها ١٥٠ في الوجه القبلي و ٢٧٦ في الوجه البحري^(٩) وعينت الحكومة بالمحافظة على جسور النيل والترع .

إصلاح القناطر الخيرية

وقد ظهر خلل في بعض عيون القناطر الخيرية سنة ١٨٦٧^(١٠) بسبب ضغط المياه ، فوجه إسماعيل عناية إلى ملاقة هذا الخلل ، وعهد بذلك إلى فطاحل المهندسين في عصره ، وهم : موجيل بك (وكان قد غادر مصر إلى فرنسا) ، وبهجت باشا ، ومظهر باشا ، ثم المستر فولر المهندس الإنجليزي ، وأنجز هذا الإصلاح في عهد إسماعيل .

مجالس تفتيش الزراعة ووزارة الزراعة

ونقرر إنشاء مجالس بالأقاليم سميت (مجالس تفتيش الزراعة) ، منها مجلسان بالوجه البحري وثلاثة بمجالس في مصر الوسطى والوجه القبلي^(١١) ، والغرض منها البحث في الوسائل

(٩) كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٢ ص ١٩٤

(١٠) لبنان باشا - مذكرات عن أهم أعمال النهضة العامة في مصر ص ٤٧٤

(١١) انظر لائحة هذه المجالس في قانوس الإدارة والقضاء قبلي ج ٤ ص ١٣ طبعة سنة ١٨٩٢

الكفيلة بتحسين الزراعة وإغنائها وتوزيع مياه الري ، وكان تأليفها تفليداً لقرار مجلس شورى النواب .
وأنشئت وزارة الزراعة للعناية بالشؤون الزراعية عامة ، وجعلت مرجع مجالس تفتيش الزراعة .

التوسع في زراعة القطن والقصب

وعنى الخديو بالتوسع في زراعة القطن لما ظهر من ارتفاع أسعاره أثناء الحرب الأهلية الأمريكية وما كانت تدره زراعته على البلاد وقتئذ من الأرباح العظيمة ، وجلب من أوروبا العدد الوفير من آلات الري لتوفير المياه وتحسين طرق الري ، وأمدت الحكومة المزارعين بالبلدور التي يحتاجون إليها ، وازداد الناتج من القطن في ذلك العهد كما سيجي بيانه بالفصل الخامس عشر .

ووجه الخديو همه إلى الإكثار من زرع قصب السكر ، وخاصة في أملاكه بالوجه القبلى ، وازدادت عنايته به بعد أن تراجعت أسعار القطن وهبطت إلى مستواها العادى عقب انتهاء الحرب الأمريكية ، فرأى من الحكمة أن ينهض بزراعة القصب لاستحداث صناعة السكر بإنشاء معاملته الكبيرة ، ولكى يجد البلاد محصولاً آخر تعتمد عليه بجانب محصول القطن .

زيادة مساحة الأطنان المزروعة

كان لأعمال العمران التي قام بها إسماعيل في ميادين الزراعة فضل كبير في ازدياد مساحة الأطنان الزراعية وزيادة محصولها ، فقد كانت مساحة الأراضي المزروعة في أواخر عهد محمد على ٣,٨٥٦,٠٠٠ فدان^(١٢) ، فبلغت في أواخر عهد إسماعيل ٤,٨١٠,٠٠٠ فدان^(١٣) . أى

(١٢) إحصاء كلوت بك في كتابه (لغة عامة إلى مصر) ج ١٢ ص ٢٦٤ (من الأصل الفرنسى) .

(١٣) إحصاء لجنة التحقيق العليا في تقريرها الذى قدمته عن حالة مصر المالية في أبريل سنة ١٨٧٩ والتغير في الكتاب

الأصغر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية عن سنة ١٨٧٨ - ١٨٧٩) ص ٢٢٢ .

أنها زادت في هذا العهد بمقدار مليون فدان تقريباً ، وبشكل في هذا الإحصاء مازاد من الأطنان في عهد سعيد . لما اشتمل عليه ذلك العهد من الإصلاحات الزراعية التي سبق الكلام عنها بالجزء الأول ص ٢٤^(١٤) . (الطبعة الأولى)

منشآت الصناعة

معامل السكر

أنشأ إسماعيل باشا المعامل الكبرى لصناعة السكر في الوجه القبلى^(١٥) ، وقد نشطت هذه الصناعة بما أنشأه من تلك المعامل وما جلبه إليها من الآلات الحديثة ، وما خصصه لها من الأطنان لزراعة القصب ، وتعددت معامل السكر ، فبلغت سبعة عشر معملاً أنشئت في المدن الآتية :

في مديرية بنى سويف

معمل بيا

في مديرية المنيا

معامل القشن . مغاغة . أبا الوقت . مطاى . المنيا . أبو قرقاص . الشيخ فضل . سمالوط . بنى بزار .

في مديرية أسيوط

الروضة .

(١٤) جاء في عطية العرش التي تلقت بمجلس شورى النواب في يناير سنة ١٨٦٩ أن ماصار إصلاحه وزراعته في عهد الخديو إسماعيل لغاية تلك السنة بلغ ٣٢٧,٤٥٨ فدان كما سيجي بيانه بالفصل الثالث عشر . وجاء في تقرير لجنة وكيف الإنجليزية التي سمع الكلام عنها أن مساحة الأطنان المزروعة في عهد سعيد بلغت ٤,٠٥١,٠٠٠ فدان ، أى أن زيادتها في عهد إسماعيل بلغت ١٨,٥ في المائة (ص ٣٩١ كتاب مصر كما هي لملك كوت) .

(١٥) حاشى الطبعة الثانية - ذكرنا في كتاب مصر محمد على (ص ٥٦٥ من الطبعة الأولى و ٤٦٠ من الطبعة الثانية) إنشاء محمد على ثلاثة معامل للسكر في الوجه القبلى ، ولكن إنتاج هذه المعامل كان محدوداً ولم تقو على مزاحمة السكر المكرر الوارد من معامل أوروبا لجودته ورخص أسعاره .

في مديرية قنا

الضبعة . أرمنت . المطاعة .

في مديرية الفيوم

سورس . أبوكساه . وكان بأبوكساه مصنعان مصنع (أبوكساه) ومصنع (الدودة) . وكانت هذه المعامل تابعة للدائرة السنية ، أي ملكا خاصا للخديو ، وقد نجح بعضها نجاحاً كبيراً ، وتعطل البعض الآخر بسبب كثرة النفقات والأرباح المأل ، وسوء الإدارة . وبذلك إسماعيل في إقامة هذه المعامل أموالاً طائلة استوف معظمها من القروض . وصف العلامة على باشا مبارك بعض هذه المعامل لمناصبه كلامه عن الولاية القائمة بها ، وإنا نأقولون هنا ، على سبيل المثال ، ما ذكره عن مصنع الضبعة ^(١٧) بمركز فوس (الآن بمركز الأقصر) ، قال : « وفي الضبعة للدائرة السنية تفتش أطياف عشرة آلاف فدان تررع قصباً ، وتسقى بالوايورات ، وبها قاوريقة فرنساوية ذات عصاريتين ، وآلات كاملة لعصره وعمل السكر منه . وينقل إليها القصب بسكك حديد زراعية معمولة هناك ، وشغلها دائماً ليلاً ونهاراً ، كيمافى القاوريقات ، بواسطة وايور نور تتفرق أنواره على العنابر والآلات والمخازن وجميع الأماكن اللازمة للشغل ، ويستمر شغلها كل سنة نحو خمسة أشهر ، وتصدر كل يوم محصول ستة وستين فداناً ، وتنتج في اليوم من السكر الأبيض المكرر فوق ثمانمائة قنطار سكرأ حياً ، ومن السكر الأحمر فوق أربعمائة قنطار ألقاعاً ، وينقل منها العسل نغرة ٣ إلى ورشة الروم بقاوريقة المطاعة ليستخرج منه السبرنو ، وقد عملت تجربة القدان من هذا الضيفش ، فوجد متحصلة من السكر بأنواعه اثنين وعشرين قنطاراً ، ثم إن القاوريقة يخرج منها فرع من سكة الحديد يوصل إلى البحر (النيل) لنقل الآلات التي تأتي بطريق البحر .

(١٦) الحفظ التوفيقي ج ١٣ ص ٢٧ .

معامل النسيج

وعاد نشاط إلى معمل الطرايش بفره . ومعامل النسيج بها . وهما المنشآت من عهد محمد علي . وأنشئ مصنعان لعمل الخوخ . أحدهما ببولاق . والثاني بشبرا ، وكانا يصنعان الأجواخ التي تلزم جنود البر والبحر .

معامل الطوب والبغاغة والزجاج والورق

وأنشئ معمل لضرب الطوب في قليوب ، ومصنع لديج الجلود بالإسكندرية . ومعامل الزجاج ، ومعمل للورق في بولاق وهو الذي أسلفنا الكلام عنه (ص ٢٥١ ج ١ طبعة ثانية) .

المواصلات والسكك الحديدية

وأصلحت إدارة السكك الحديدية بعد أن كانت مختلة في أواخر عهد سعيد ، وبذل إسماعيل جهداً كبيراً في مد السكك الحديدية في أنحاء القطر ، فقد كان طول ما أنشئ منها قبل ولايته الحكم ٢٤٥ ميل (خمسة وأربعون ومائتي ميل) ، فأنشأ هو نحو ١٠٨٥ ميل « خمسة وثمانين وألف ميل » ^(١٧) . وعصب إحصاء بعثة « كيف » الإنجليزية ، بلغ طول السكك الحديدية التي أنشأها إسماعيل ١٢٠٠ ميل ، وقدرت البعثة نفقات إنشائها بمبلغ ١٣.٢٠٠.٠٠٠ جنيه ونيف ، بواقع المثل ١١.٠٠٠ جنيه ^(١٨) .

(١٧) الحفظ التوفيقي ج ٧ ص ٨٧ .

(١٨) تقرير بعثة كيف CIVE المنشور في كتاب (مصر كما هي) لملك كرون ص ٢٩١ و ٢٩٤ .

السنة التي أنشئت فيها طوله بالكيلومتر

٣١	١٨٦٦	من قليوب إلى بنها
٧	١٨٦٥	من القاهرة إلى سوانى النيلية
١٣	١٨٦٥	من القاهرة إلى اصفه
٤	١٨٦٥	خط الجبل الأحمر
١٩	١٨٧٠	من الكس إلى عاجر الدجلة
٦٦	١٨٧٦	من سيدى جابر إلى رشيد
٣	١٨٧٦	من المعصرة إلى أبو قير
١٠	١٨٦٥	من شين الكوم إلى طنطا
٢٨	١٨٦٦	من علة روح إلى دموق
٥٢	١٨٦٥	من الزقازيق إلى الإسماعيلية
٧٨	١٨٦٨	من تهيئة إلى السويس
٩١	١٨٦٨	من الزقازيق إلى بنها
٣٧	١٨٧٠	من قليوب إلى الزقازيق
٦٣	١٨٦٥	من الزقازيق إلى المعصرة
٧٠	١٨٦٥	من أبو كبير إلى العسائنية
٣٤	١٨٦٩	من سمود إلى طنطا
١٧	١٨٦٣	من طنطا إلى دهب
٦٦	١٨٦٩	من علة روح إلى طنطا
١٤	١٨٧٦	من قلبة إلى كفر الشيخ
١٧	١٨٧٥	من عنة روح إلى زق
٣٢	١٨٦٥	من بولاق المذكور إلى بشتيل
٤	١٨٧٢	من بشتيل إلى ابيان البارود
١١٦	١٨٧٢	من بولاق المذكور إلى النيا
٢٣٨	١٨٦٧	من النيا إلى ملوى
٤٨	١٨٧٠	

وهناك بيان أهم المخطوط التي أنشئت في ذلك العهد وتاريخ إنشائها وطولها بالكيلومتر (١٩١).

المخطوط التي أنشئت في عهد عباس وسعيد

السنة التي أنشئت فيها طوله بالكيلومتر

١٠٧	١٨٥٤	من القبارى (الإسكندرية)
١٨	١٨٥٥	إلى كفر الزيات
٨٦	١٨٥٦	من كفر الزيات إلى طنطا
(ثم أنشئ سنة ١٨٦٩	١٨٥٨	من طنطا إلى القاهرة
بعد إنشاء خط مصر -		من القاهرة إلى السويس رأساً
الإسماعيلية - السويس)		
١٨	١٨٥٩	من طنطا إلى كفر الزيات
١٤	١٨٦١	من القاهرة إلى قليوب
١٠	١٨٦١	من بنها إلى ميت بره
٣٧	١٨٦٠	من بنها إلى الزقازيق
١٤	١٨٥٧	من طنطا إلى علة روح
٢١	١٨٥٩	من علة روح إلى سمود

المخطوط التي أنشئت في عهد إسماعيل

٦٤	١٨٦٤	من دمسين إلى القبارى
٤١	١٨٦٥	من بنها إلى طنطا
٤٣	١٨٦٥	من كفر الزيات إلى دمهور

(١٩١) من مدكرة الجمعية السكك الحديدية قدمت بقرار ثلاثة المداول سنة ١٨٦٦

السنة التي أنشئ فيها طولها بالكيلومتر

الخط	السنة التي أنشئ فيها	طولها بالكيلومتر
من القاهرة إلى غزة (فلسطين) بطريق بنها	٢	٤٥٥
من القاهرة إلى السويس بطريق بنها	١	٢٤٢
من القاهرة إلى السويس بطريق قليوب	٢	١٥٤
من القاهرة إلى السويس رأساً	٤	١٤٤ ^(٢١)
من بنها إلى حراى ميت بره	٢	١٤
من بنها إلى ترغوازيق فالتريس	٢	١٩٧
من طغطا إلى طغطا قديمياط	٢	١١٥
من طغطا إلى زققي	٢	٥٣
من طغطا إلى دموق	٢	٧٤
من طغطا إلى شين الكوم	٢	٣٠
من الإجماعية إلى بور سعيد	١	٧٤
من القطرة إلى بورسعيد	١	٤١
من دمبود إلى الطلف ورشيد	٢	٥٩٠
من القاهرة إلى المنيا	٢	٢٧٦
من المنيا إلى أسيوط	٢	١٤٤
من أسيوط إلى قنا	٢	٢٢٥
من قنا إلى أسوان	٢	٢٥٧
من قنا إلى القصير	٢	١٨٨
من أسوان إلى وادى حلفا	٢	٣٣٧

هذا عددا خطوط السودان وقد سبق الكلام عنها.

ويبلغ عدد مكاتب التلغراف في مصر والسودان سنة ١٨٧٨ : ١٥١ مكتب ، منها ٨٦ مكتباً بالوجه البحرى و ٤٤ مكتباً بالوجه القبلى و ٢١ مكتباً بالسودان .

وأنشأت الشركة الإنجليزية الشرقية في عهدنا خطاً تلغرافياً بحرياً من الإسكندرية إلى مالطة وصقلية فأوروبا ، وخطاً آخر من الإسكندرية إلى السويس إلى عدن فالهند ، ويتصل بخط

(٢١) هذه علامة • تدل على أن الخط متناً من عهد سعيد پاشا .

السنة التي أنشئ فيها طولها بالكيلومتر

الخط	السنة التي أنشئ فيها	طولها بالكيلومتر
من ملوى إلى أسيوط	١٨٧٤	٨٢
توصيلة معمل يا	١٨٧٠	١
توصيلة النيل إلى أسيوط	١٨٧٥	١
من الوسطة إلى القيوم	١٨٦٨	٣٨
من القيوم إلى أبو كساه	١٨٦٩	٢٤
من باب اللوق إلى حمامات حلوان	١٨٧٢	٢٥

وصلت التحويلة من الملاحة إلى عملة الباب الجديد بالإسكندرية سنة ١٨٧٦ ، وضممت عملة القبارى من ذلك الحين للبضائع والقطارات الخاصة الواصلة إلى المنيا .

وبدأ الخط المديدى من وادى حلفا جنوباً على مسافة ٥٧ كيلو متراً كما تقدم بيانه (ص ١٦٢ ج ١ الطبعة الأولى) .

الخطوط

وعملت الخطوط التلغرافية التي بدئنا بإنشائها في عهد سعيد پاشا ، وتألفت منها شبكة ممتدة القروع بين مختلف البلدان ، وامتدت أيضاً لخطوط التلغرافية بين مصر والسودان وبين المدن المهمة في الأقاليم السودانية كما تقدم بيانه (ص ١٦٥ ج ١) .

ويبلغ طول الخطوط التلغرافية سنة ١٨٧٢ في مصر والسودان ٥٥٨٢ كيلو متر وطول أسلاكها ١١,٩٥١ كم^(٢٢) .

وماك أهم هذه الخطوط في مصر .

الخطوط	عدد الأسلاك	طول الخط بالكيلومتر
من مصر إلى الإسكندرية	٦	٢٢٣ ^(٢١)
من مصر إلى ضواحيها	٢	٨٠
من القاهرة إلى قليوب والقناطر الخيرية	٢	٧٨

(٢١) عن كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٢ ص ١٨٥ .

(٢٢) هذه العلامة • تدل على أن الخط متناً من عهد سعيد پاشا .

القديم . فكان الإنجيزج يهبون منها ما تصل إليه أيديهم ، وينقلون منها إلى بلادهم من بدائع الآثار المصرية ما تردان به الآن متاحف أوروبا .

وكانت الحكومة ذاتها ، وخاصة في عهد عباس الأول ، تهب من هذه الآثار إلى الأرماء والعلماء من الأجانب بغير حساب ، حتى تضاعفت مجموعة العاديات التي جمعت في دار الآثار ، فأمر عباس بقلعها إلى القلعة ، فنقلت إليها .

وحدث سنة ١٨٥٥ أن جاء مصر الأرشدوني ماكسليان التيسوي زائراً ، فأعجبه تلك الآثار ، فطلب إلى عباس باشا أن يهبه شيئاً منها ، وكان عباس لا يقدر قيمتها الفنية أو التاريخية ، ولا يشعر بواجب المحافظة عليها ، فوهبها إياه كلها ، ولم يتورع عن التفريط في تلك الكنوز القومية الثمينة .

وفي غضون هذه الآسى جاء مصر عالم من علماء العاديات كان له الفضل الكبير في الاحتفاظ بآثار مصر ، ذلك هو العالم الفرنسي للسيو « مارييت » Mariette الذي اشتهر ذكره وعرف فيما بعد بمارييت باشا .

جاء السيو مارييت مصر سنة ١٨٥٠ ، موفداً من قبل الحكومة الفرنسية للبحث عن بعض الآثار والمخطوطات ، فكنف على التفتيش من آثار سفاره ، وأجرى حفائر عظيمة حتى كشف مدخل الميجول (السراييم) ، وكان يعمل في التفتيش منفرداً ، دون أن تكون له بالحكومة صلة رسمية ، وقد نقل إلى فرنسا كثيراً مما عثر عليه من العاديات والرواحات الأثرية ، وظل يعمل على هذا النحو حتى جعله سعيد باشا سنة ١٨٥٨ مأموراً لأعمال العاديات بمصر ، وكان ذلك يسمى السيو لوردنيان دلبس صديق سعيد المحمدي ، وقد بذل مارييت جهوداً موفقة في التفتيش من العاديات والآثار ونقل إلى عازن أحدث لها بيولاقي .

ولما مات سعيد تلقى مارييت من إسماعيل تعظيماً كبيراً ، فأمره الخديو بإصلاح عازن بولاقي وتوسيعها ، واتضح في حفلة رسمية حافلة يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٨٦٣ ، وظلت دار العاديات في تقدم مستمر بفضل مثابة مارييت ومثابة إسماعيل إياه طوال مدة حكمه . وبقى مارييت مثابة على تمهيد متحف الآثار حتى توفي سنة ١٨٨١ ، وقد نقل المتحف إلى الجزيرة سنة ١٨٩١ ، ثم إلى مكانه الحال بحوار قصر النيل سنة ١٩٠٢ ، ودفن جثمان مارييت باشا في تاوروس بمدخل المتحف .

تشرق الأنفى وأسزاليا ، فانتصت مصر بأوروبا بخط الشركة الإنجليزية وبالخط الذي أنشأته حكومة المصرية إلى غزة وسها إلى الأستانة .

البريد

استمر البريد في عهد عباس وسعيد يسير على الطريقة التي كانت متبعة في عصر محمد علي . فكان يعمل برأ على يد السعاة ويحراً على ظهر السفن في النيل (انظر عصر محمد علي ص ٦٧٧ الطبعة الأولى) .

وكان للجاناليات الأوروبية مكاتب للبريد بالإسكندرية والقاهرة ، يقوم عليها طائفة من الأفراد يتولون أمر إرسال الخطابات إلى أصحابها ، واشتهر منهم رجل يسمى السيو موتسي Muzzi فكان له شبه إدارة لتوزيع البريد بين مصر وأوروبا .

فاعتزم إسماعيل إنشاء مصلحة بريد مصرية ، تكون فرعاً من فروع الحكومة ، فاشتبه إدارة البريد التي أنشأها للسيو موتسي ، وصارت إدارة مصرية تابعة للحكومة من يناير سنة ١٨٦٥ ، وأبقى السيو موتسي مديراً لها ، بعد أن أتم عليه بقلب بك ، فصار أول مدير لمصلحة البريد في مصر .

واعترزل موتسي بك العمل سنة ١٨٧٦ ، فعين مكانه السزكليلار Caillard الإنجليزي وأنتم عليه فيما بعد بالباشوية ، فعرف بكليلار باشا للسيو باسمه الشارح الذي به دار مصلحة البريد العامة بالإسكندرية (نقلت إلى القاهرة) .

وقد نظمت إدارة البريد وأنشئت لها المكاتب في الإسكندرية والقاهرة والأقاليم ، وبلغ عددها في عهد إسماعيل ٢١٠ مكتب (عشرة ومائتي مكتب) .

المتحف المصري

تقدم القول في كتاب « عصر محمد علي » (ص ٤٦٧) أن محمد علي أمر بجمع خروج الآثار القديمة من مصر ، وبالمحافظة عليها ، وأنشأ داراً للآثار يجهز الأزيكية بمزول الدقردار ، ونضيف إلى ذلك أن هذا الأمر لم يمنع يد السرقة والنهب أن تمتد إلى الآثار والعاديات

الأعمال الصحية

كانت المسائل الصحية موضع عناية إسماعيل . وشاركه في هذه العناية نواب الأقطاب و مصر وأعضاء مجلس شورى النواب ، فقد وجههم جميعاً إلى تحسين أحوال البلاد الصحية ، وكان لإدارة الصحة فضل كبير في مقاومة الأمراض ومكافحة الأوبئة ، وخاصة وباء الكوليرا الذى حل بالبلاد سنة ١٨٦٥ . وكان أشد ما أصيبت به البلاد من الأوبئة في ذلك العصر .

وأُنشئت مستشفيات عدة . وهالك بيان المستشفيات التى كانت موجودة بمصر والسودان في ذلك العهد : (٢٣)

عدد الأسرة	المستشفيات
١١٥٣	القاهرة - المستشفى الأميرى
١٥٠	القاهرة - المستشفى الأوروبى (٢٤)
٣٥٠	الإسكندرية - المستشفى الأميرى
١٥٠	الإسكندرية - مستشفى الأوروبى (٢٥)
٦١	الإسكندرية - المستشفى اليونانى (٢٦)
٨٠	الإسكندرية - مستشفى الديا كونيس (٢٧)
٥٠	رشيد
٤٥	بورسعيد
٣٤	الإسماعيلية
٤٠	السويس - مستشفى لأميرى
٥٠	السويس : المستشفى الأوروبى (٢٨)
٢٥	القصر
٤٠	سوكى

(٢٣) من كتب إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ ص ٢٢٤
(٢٤) ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨) مستشفيات أوروبا

دار الآثار العربية

وأصدر إسماعيل أمراً بإنشاء دار الآثار العربية سنة ١٨٦٩ ، وعهد بإنفاذ المشروع إلى سبيرو فرانس بك (باشا) كبير مهندسى الأوقاف ، ليجمع فيها ما كان مبعثراً في المساجد من آثار العربية والإسلامية ، ولكن المشروع لم يتحقق في عهد إسماعيل وإنما نفذ في عهد توفيق

دار الرصد

وأنشأ الرصدخانه (دار الرصد) بالعباسية وعهد برأسها إلى إسماعيل بك (باشا) الفلكى العالم المشهور الذى تقدم الكلام عنه (ج ١ ص ٢٦٨) .

مصلحة الإحصاء

وأنشئت مصلحة الإحصاء تولاها السيدى رينى بك ، ثم عهد برأسها إلى المهندس الإيطالى السيد امتشى Amicci ولما إحصاءات قيمة عن أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية .

وقد اقترحت هذه المصلحة عمل إحصاء جديد للسكان في أواخر عهد إسماعيل ، ولكنه لم ينفذ إلا في أوائل عهد توفيق باشا ، وعرف بإحصاء ٤ مايو سنة ١٨٨٢ .

مصلحة المساحة

وأنشئت (مصلحة المساحة) في أواخر عهد إسماعيل ، وهي من أهم أعمال العمران المرتبطة بالزراعة والملكية الزراعية ، وعهد بإدارتها إلى السير كلنغ والسير كلينجور . ثم أسندت إليها في أبريل سنة ١٨٧٩ إلى الجنرال إستون باشا رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى .

عمروان المدن

كان إسماعيل أثناء دراسته بباريس ميالا إلى علوم الهندسة ، ومن هنا انجذبت ميوله إلى تنظيم المدن وتخطيطها وتجميلها ، وقد وجه جل عنايته في هذا الصدد إلى القاهرة والإسكندرية .

في القاهرة

لن أعماله في القاهرة إزالة تلال الأتربة التي كانت تحيط بها ، والتي بدأ محمد علي وإبراهيم في إزالتها ، وتخطيط شوارع وميادين جديدة ، كشوارع القجالة الجديد ، وشوارع كلوت بك ، وشوارع محمد علي ، وشوارع عبد العزيز ، وشوارع عابدين .

وأنشأ أحياء بأكملها ، كحي الإسماعيلية ، والتوفيقية ، وعابدين ، وميدان الأوبرا ، ونظم جهات الجزيرة ، والجزيرة ، بعد أن أنشأ فيها قصوره العظيمة ، وأنشأ حديقة النبات بالجزيرة^(٢٩) .

وكان لفتح الشوارع والميادين والأحياء الجديدة فضل كبير في توسيع المدينة وتجميلها ، وتوفير الهواء النقي وتبديد الوسائل الصحية للسكان ، وارتفاع قيمة الأراضي والمباني وازدهار العمران .

وأهم الأحياء التي أنشأها حي (الإسماعيلية) ، وقد سمي باسمه ، لأنه هو الأمر بإنشائه ، وكانت جهاته من قبل أراضي خربة تحتوي على كثبان من الأتربة وبرك للمياه . وأراضي سباح ، فخططها وأنشأ فيها الشوارع والخارات على خطوط مستقيمة ، وأغلبها متقاطع على زوايا قائمة ، ودكت شوارعها وحاراتها بالحجر (الدقشوم) ، ونظمت على جوانبها الأرصفة ، ومدت في أرضها أنابيب المياه ، وأقيمت فيها أعمدة المصابيح لإتارتها بنار الاستصباح ، فأصبحت كما يقول العلامة على باشا مبارك « من أبهج أخطاط القاهرة

(٢٩) هامش الصفحة الثانية - وقد بقي منها الآن حدائق الحيوان الحالية وجزء من حديقة الأورمان ، وأنشأ حدائق الحرية التي بقي منها الآن حدائق الزهور والأسماك .

عدد الأسرة	المستعنت
٤١	مصروع
٥٠	دمسور
١٥	العطف
٣٠	طما
٢٥	الحلة الكبرى
٢٥	شبر الكوم
٥٥	الرقارين
٥٠	المصورة
٢٥	بها
٢٥	الجزيرة
٣٠	القناطر الخيرية
٥٠	بنى سويف
١٠	الفيوم
٣٠	أسيوط
٢٥	سوهاج
٢٥	قنا
٢٥	إسنا
١٥	دمنه
٣٨	كسلا
٣٢٠	مرمر
٣٥	الأبيض (كردمان)
٦٠	سار
٧٠	الخرطوم

وعمرها ، وسكنها الأمراء والأعيان^(٣٠) .

وبنى مسرح الكوميدى ومسرح الأوبرا ، ونسق حديقة الأرمينية تنسيقاً جميلاً .
وأشأ كوبرى قصر النيل البديع ليصل الجزيرة بمصر ، وتم إنشاؤه على يد شركة بيف لير
Fives Lille الفرنسية سنة ١٨٧٢ ، وتكلف ١٠٨,٠٠٠ جنيه ، والكوبرىسمى
الكوبرى لإنجليزى أو كوبرى البحر الأعشى (كوبرى الجلاء الآن) لوصل الجزيرة بالجيزة .
وقامت بيشاته شركة بحيرية وتكلف ٤٠,٠٠٠ جنيه وتم إنشاؤه أيضاً سنة ١٨٧٢ .

وردم بركة الرطل وأشأ بها الشوارع المستقيمة .
وأشأ الطريق المعبد بين القاهرة والأهرام ، ورصفه بالحجارة ، وكان إنشاؤه سنة ١٨٦٩
لمناسبة زيارة الإمبراطورة أوجيى مصر لحضور حفلات افتتاح قناة السويس .
ومد أنابيب المياه فى أحياء المدينة لتوزيع مياه النيل العذبة فى البيوت بعد أن كان يحصلها
السقاةون فى القرب .

وعنى بتعميم الكنس والرش فى شوارع القاهرة ، وأدخل فيها نظام الإنارة بغاز
الاستصباح ، فأكسب المدينة بالليل بهجة وجمالاً وبهاء ، وساعدت الأنوار على حفظ الأمن
ليلاً .

وهو أول من شرع فى إقامة تماثيل العظماء فى الميادين العامة تخليداً لذكراهم ، فأرْبَصَع
التماثيل الكبيرين اللذين يزينان أهم ميادين القاهرة والإسكندرية ، الأول لمحمد على ، وقد
نصب فى الإسكندرية ، والثانى لإبراهيم باشا وقد نصب فى القاهرة سنة ١٨٧٣ .

وعمر المسجد الحسينى . وأصلح ميدان الرمل ، الواقع بجانب القلعة . ووسمه وغرس به
الأشجار وأوصله بشارع محمد على فصار من أفسح ميادين القاهرة .

وأمر ببناء حمامات حلوان ، لما تبين من مزايا مياهها للمعالجة الكبريتية ، وعنى بعمران هذه
المدينة وشيد بها قصرأ فخماً وهو المعروف بقصر الوالدة على النيل ، وخطط طريقاً معداً من
النيل إلى حلوان ، ورغب إلى السراة سكناها ، وأشأ السكة الحديدية التى تصلها بالقاهرة
وبنع عدد سكان العاصمة فى ذلك العهد ٣٥٠,٠٠٠ نسمة .

(٣٠) المخطط التوفيقى ج ٣ ص ١١٨ .

فى الإسكندرية

تكلنا عن عمران الإسكندرية فى عهد محمد على (عصر محمد على
ص ٣٤٠ و ٤٦٢) ، وقد ازدادت عمراناً فى عهد إبراهيم وعباس . ثم فى عهد سعيد^(٣١) .
كان يحب الإقامة فيها ، ويؤثرها على عاصمة البلاد . وقد جدّد بها مسجد الوصيرى^(٣٢) .
الشرق ، وبلغ عدد سكانها فى عهده نحو مائة ألف من السكان .

وازداد عمرانها فى عهد إسماعيل . فاختط فيها شوارع وأحياء جديدة ، كشوارع^(٣٣) .
المتد من مدرسة السج بنات إلى ترعة المحمودية ، وشارع الجمرى ، وشارع المحمودية^(٣٤) .
سنة شوارع أخرى ممتدة بين سكة باب شرق والطريق الحرقى الذى كان يحيط بالمدينة
وأُنيرت أحيائها بغاز الاستصباح بواسطة شركة أجنبية ، وأنشئت بلبينها للاعتناء بشوارعها
شوارعها وللقيام بأعمال النظافة والصحة والصيانة فيها ، وتم تبليط كثير من شوارع
الإسكندرية ، وعملت المجرى تحت الأرض لتصرف مياه الأمطار وغيرها ، وعهد محمد
على إلى إحدى الشركات الأجنبية^(٣٥) توصيل للمياه العذبة من المحمودية إلى المدينة وتم^(٣٦) .
بواسطة واور مياه الإسكندرية .

وعمرت جهة الرمل فى عهده عمراناً كبيراً ، واتصلت بالمدينة بخط حديدى ،^(٣٧) .
الحديدى عدة قصور له ولذويه للإقامة بها فى الصيف ، وإلى يرجع الفضل فى جعلها^(٣٨) .
القطر المصرى ، وفتح شارعاً عظيماً يبتدى من باب رشيد وينتهى إلى حدود الملاحة^(٣٩) .
(المدرسة) ماراً بالسراى الحديدية بالرمل ، طوله من باب شرق إلى السراى ٤٠٠٠^(٤٠) .
عرض ١٢ متراً ، ومن السراى إلى الملاحة ٤٠٠٠ متر فى عرض ثمانية أمتار ، ومد^(٤١) .
الملاحة إلى ترعة المحمودية .

وأشأ حديقة التزهة على ترعة المحمودية ، وجعلها متنزهها عاماً ، وبنى سراى^(٤٢) .
أنشئت بها محكمة المختلطة . وأصلح مياه الإسكندرية . كما بيناه فى الفصل السابع
عدد السكان المدينة فى عهده ٢٩٧,٠٠٠ نسمة^(٤٣) .

(٣١) تأسست هذه الشركة وأمر الملك الأول معها فى عهد سعيد ثم تحرر الملك الثانى فى عهد

(٣٢) كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ صفحة ٢٠ .

القصور

وأنشأ عدداً كبيراً من القصور ، منها سراى حابدين التى جعلها مقراً للحكم ، وحلت محل سراى القلعة التى بناها محمد على باشا ، وسراى الجزيرة ، وسراى الجيزة ، وسراى يولاق الذكرو ، وقصر القبة ، وقصر حلوان ، وسراى الإسماعيلية ، وسراى الزعفران بالعاسية . وسراى الرمل بالإسكندرية ، وجدد القصر العلى ، وقصر التزعة بشبرا (المدرسة التوفيقية الآن) ، وسراى السافر خانة ، وقصر النيل ، وسراى رأس التين بالإسكندرية . وأنشأ عدة قصور أخرى فى مختلف البلاد كملينيا ، والمنصورة والروضة .

. . .

الفصل الحادى عشر

مأساة الديون

مسألة الديون هى الجانب المظلم من تاريخ إسماعيل ، لأنها المأساة التى انتهت بتصدع بناء الاستقلال . وتدخل الدول فى شؤون البلاد المالية والسياسية ، فمن الوجه أن نولى الكلام عنها فى شئ من الإيضاح والبيان .

تقرب مصر صيبة من آفة الاستدانة فى عهد محمد على وإبراهيم وعباس ، وبدأت حكومتها تمد يدها إلى الاقتراض فى عهد سعيد باشا ، فاستدان سنة ١٨٦٢ قرضاً مقداره ٣,٢٤٢,٨٠٠ جنيه إنجليزى ، واستدان هذا ذلك مبالغ أخرى من الديون السائرة ، فبلغ الدين العام عند وفاته ١١,١٦٠,٠٠٠ جنيه كما تقدم بيانه (ج ١ ص ٦٦) .

أما الخديو إسماعيل ، فكانت آفته الإسراف والاقتراض من البيوت المالية والمرابين الأجانب من غير حساب أو نظر فى العواقب ، حتى كبل البلاد حكومة وشعباً بالقروض العارضة .

وفى الجدول الآتى بيان الديون التى اقترضها أو اقترضتها الحكومة فى عهده :

ديون مصر فى عهد إسماعيل

تاريخ القرض	قيمة القرض	حبه إنجليزى
سنة ١٨٦٤	٥,٧٠٤,٢٠٠	حبه إنجليزى
سنة ١٨٦٥	٣,٣٨٧,٣٠٠	"
سنة ١٨٦٦	٣,٠٠٠,٠٠٠	"
سنة ١٨٦٧	٢,٠٨٠,٠٠٠	"
سنة ١٨٦٨	١١,٨٩٠,٠٠٠	"

تاريخ قرض	قيمة القرض	
سنة ١٨٧٠	٧.١٤٢.٨٦٠	جنيه إيجيپتى
الديون الدائرة	٢٥.٠٠٠.٠٠٠	" "
سنة ١٨٧٣	٣٢.٠٠٠.٠٠٠	" "
سنة ١٨٧٨	٨.٥٠٠.٠٠٠	" "
بضاف إلى ذلك المبالغ الآتية التى تلحق بالقروض وترد في سبائها وهى :		
المتحصل من المقابلة	١٣.٥٠٠.٠٠٠	جنيه إيجيپتى
دين الرزنامة	٣.٣٣٧.٠٠٠	" "
ثمن أسهم مصر في قناة السويس	٤.٠٠٠.٠٠٠	" "
ما أخذ من الأوقاف الخيرية		
وبيت المال	٥٣٧.٠٠٠	" "
مطلوبات من الحكومة لم تدخل في تسوية		
الدين العام سنة ١٨٧٦	٦.٢٧٦.٠٠٠	" "
المجموع	١٢٦.٣٥٤.٣٦٠	جنيه إيجيپتى

بيان هذه القروض

وهل كانت مصر في حاجة إليها ؟

ونريد الآن أن نتابع سلسلة القروض ونواريها من عهد ولاية إسماعيل الحكيم سنة ١٨٦٣ . ونبحث ملابساتها وأسبابها ، وفيما أنفقت ، لعرف هل كانت البلاد في حاجة إليها ؟

١ - قرض سنة ١٨٦٤

(٥.٧٠٤.٢٠٠ جنيه)

كان من البلاد من الدين العام عند وفاة سعيد باشا نحو أحد عشر مليون جنيه كما أسلفنا . وهو في الواقع مبلغ جسيم إذا قورن بميزانية مصر في ذلك العصر . وقد ندد إسماعيل حينئذ تولى عرش مصر بإسراف سلفه سعيد . واعتزم أن يسير طبقاً لقواعد

الاقتصاد والتدبير ، ونوه بذلك في خطبة أنقاه١١ بحضور وكلاء الدول . وأوضح فيها برحمته الذى اعتزم اتساعه في الحكم . فهو بمثابة (خضعة لعرش) تقيض بالآمال الكبار والآمانى الحـ

قال فيها : « أن أساس الإدارة هو النظام والاقتصاد في المالية . وسأبذل كل جهدى في اتباع قواعد النظام والاقتصاد . وقد عرفت أن أرتب لنفسى مخصصات محدودة ، لا تتدور بها أبداً ، وسأعمل على إبطال السخرة التى اعتمدت عليها الحكومة في أعاليها ، وأمل أن تؤدي حرية التجارة إلى نشر الرفاهية والرخاء بين جميع طبقات الشعب . وسأعنى كل العناية بتوطيد دعائم العدالة » .

تلك عهود التدبير في خطبة العرش وأولها اتباع قواعد النظام والاقتصاد . ولكن لم تكد تمضي عدة أشهر على هذه الدعوة حتى أخذ ينتقصها ، ففتح باب القروض متلاحقة بعضها إثر بعض ، واتخذها عادة تكاد تكون سنوية .

ولم تكن حالة البلاد المالية مما يستدعى الاقتراض ، لأن مصر تعد من أغنى بلاد العالم ، وتستطيع إذا هى وجدت إدارة حكيمة أن تسلك سبيل التقدم والعمران دون أن محتاج إلى القروض ، وعلاوة على ذلك فإن ما نشأ عن الحرب الأمريكية الأهلية من ارتفاع أسعار القطن في أوائل حكم إسماعيل ، قد جعل البلاد في حالة يسر ورخاء .

واشتملت ميزانية سنة ١٨٦٤ على زيادة في الدخل على المخرج ، فلم يكن ثمة حاجة إلى قرض جديد كما يقول مؤلف (تاريخ مصر المال) الذى عاش في ذلك العصر وألف فيه كتابه القيم .

ولكن إسماعيل اقترض أول قرضه سنة ١٨٦٤ . وتلزم لتسوية بحاجة الحكومة إلى المال لمقاومة الطاعون البقرى الذى انتاب البلاد في ذلك العهد ، ولسداد أفساط ديون سعيد باشا ، ويقول مؤلف (تاريخ مصر المال) ص ١٨ : « إن مقاومة الطاعون البقرى كانت حجة واهية . لأن الفلاحين والملاك هم الذين احتملوا وحدهم الخسائر الناشئة عن هذا الطاعون ، ولم يرد بميزانية سنة ١٨٦٤ مما أنفقت الحكومة في هذا الصدد سوى ١٢٥٠٠٠ جنيه . ولذلك أبدى دهشته من أن الحكومة تلجأ إلى الاقتراض على ما في ميزانية سنة ١٨٦٤ من زيادة

(١) ج ٢٠ يناير سنة ١٨٦٣ .

وقال إن السبب الحقيقي لقرض سنة ١٨٦٤ أن إسماعيل لم يحقق وعود الاقتعده التي تصعبه عن سداد ديون مصر من سيرة منح وهوى وإسراف ، واستكثر من شراء الأضرحة ولأملاك لنفسه والإتيافاق عليها . فهذه الأسباب هي التي جعلته يعقد القرض الأول . ويمكن سداد ديون سعيد ولا الإتفاق على مقدومة الطاعون البقري ، إلا ذريعة شكلية لدرء في العيون . هذا ما يقوله مؤلف تاريخ مصر المال ، وهو كاتب مشهود له بتحرى الحقائق والاعتدال في الرأي . وليس في كلامه مبالغة ، لأن المعروف عن إسماعيل باشا أنه كان يضعه ميالا إلى الاستكثار من المال والعقد ، وظهرت عليه هذه الميول منذ ولايته الحكم . فقد كان ينظر أملاكه ومفتشوها بمفتنون في حمل الفلاحين على بيع أطيانهم أو التنازل عنها للخديو ، حتى صار مالكا لحسن أطيان القطر المصري .

كتب مدام (أولب إدوار) في كتابها عن مصر تقول عن الخديو إسماعيل : إنه لم يكن يتم إلا يجمع الملايين ، وكان يقنى الأطيان في كل ناحية قدر ما يستطيع ، ويلجأ إلى السخرة لزورها واستصلاحها ، ويعقد القرض تلو القرض لآجال طويلة ، تاركاً لمن يخلفه في الحكم أن يسدد ديونه ، حتى كأنه يقصد أن يعقد مهمة الحكم لمن يأتي من بعده^(٢) .

كتب هذا الكلام في ديسمبر سنة ١٨٦٤ ، ولم يكن مضي عامان على اعتلاء إسماعيل العرش ، فهذا الوصف يعطيك صورة من ميوله الأولى ، فهو قد بدأ يستدين في الوقت الذي تمكن البلاد في حاجة ما إلى الاستدانة ، واستدان ليقتنى الأطيان والمعار .

استدان القرض الأول في ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٦٤ من بيت فروهليج وجوشن Fruhling and Goschen الإنجليز ، وقيمته ٥.٧٠٤.٧٠٠ جنيه إنجليزي بفائدة ٧ في المئة مدة ١٥ سنة . ونسبت الفائدة الحقيقية مع الاستهلاك ١٢ ٪ . وهي كما ترى فائدة محسنة . ولذلك أتى القرض إقبالاً عظيماً من المكتتبين في سندات . وقد ذهبت ضرائب خمسة تخديرات اندفعية والشرقية والبحيرة لسداد أقساطه .

^(١) تاريخ مصر من ص ١٨ و ١٩ .

^(٢) نفس السطر من أسرار مصر لمدام أولب إدوار ص ٤٩ .

٢ - قرض سنة ١٨٦٥

(٣.٣٨٧.٣٠٠ جنيه)

من أسباب تزايد كثر من قرض سنة ١٨٦٤ على مرافق البلاد العامة . بل حتى معصية عن توسيع دائرة أطيانه وأملاكه . واشترى في ذلك الحين قصر (ميركوت) على ضفاف ليوسفور . ليتخذ مقرّاً له عديم يتول الآستانة . ولم يكن لولاية مصر قصور خاصة . فله نسبة يربطون به من قبل . ولكن إسماعيل رأى من استحالة مظاهر البذخ أن يكون له قصر محله لا يقل به روعاً عن قصور السلاطين ، فابتاع ذلك القصر وأفق المبالغ الطائلة في توسيعه وزخرفته .

وفي ذلك العهد بدأ ينشئ القصور الفخمة في مصر ، فشرع في إقامة سراي اخيرة المشهورة . وكان التصميم على أن تكون داراً أنيقة ، ثم اتسعت فصار قصر فخماً . وتعددت المباني حولها . ومدت الطرق الجميلة بين الجزيرة والجزيرة ، وأنفقت الأموال جزافاً في سبيل إنشائها .

فهذه النفقات الباهظة جعلت إسماعيل يفكر في قرض آخر ، ولما تمضي ثمانية أشهر على القرض الأول .

وليس من ضمير أن يتنى ولي الأمر ما شاء من القصور والسرايات ، ولكن إذا كانت مالية البلاد لا تسمح بنفقات تلك المباني ، ولا سبيل إلى إقامتها إلا من القروض ، فلا تسوغ الاستدانة هذا العرض . لأنه لا يجوز أن تقرض حكومة رشيدة قرضاً ما لإتفاق قيمته على مثل هذه الكاليات .

وقد جد سبب آخر دعا إسماعيل إلى عقد القرض الثاني ، وهو الأزمة المالية التي صحقت هبوط أسعار القطن . ذلك أن انتهاء الحرب الأمريكية الأهلية في أوائل سنة ١٨٦٥ فتح الأسواق أمام القطن الأمريكي . فتراحعت أسعار القطن المصري إلى مستواها القديم . وقد حل المصيق بالأهالي من الفلاحين والملاك . لأنهم اعتادوا أثناء ارتفاع أسعار القطن أن يفسر عن صعة ويستدينوا المال بفوائد فاحشة من المرابين^(٣) . على أمل سداذه من ثمن القطن في

(٤) ذكر مؤلف تاريخ مصر المجلد من ٣٣ أن الفائدة كانت من ٣ إلى ٤ ٪ في الشهر الواحد أي بواقع ٣٦ ٪ و ٤٨ ٪ في السنة ، وهذا من أصح ما سمع عن الفوائد الربوية .

بسم المقل (كما حدث سنة ١٩١٩ ، والتاريخ يُعيد نفسه) ، وظل هبطت أسعار القطن وقعا في أزمة شديدة عرفت بأزمة سنة ١٨٦٥ . ولم يدروا كيف يوفون ديونهم . فاعترم إسماعيل أن يحل الحكومة في هذه الأزمة ، فحصرت ديون الأهالي وسددتها عنهم للدائنين والمرابين . على أن ترفع به على لمدينين مقسطة على سبع سنوات بمائة ٧٪ وخصص لهذه العملية ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه .

والفكرة في ذاتها فكرة حكيمة ، تدل على عطف إسماعيل على الشعب ، ولكن اقترانها باستدانة قرض جديد من الخارج يفقدها بهاءها ، ولا شك في أن إسماعيل لواقع التدبير والاقتصاد ، لما كانت الحكومة في حاجة إلى هذا القرض الجديد ، ولا الذي سبقه ، فضلا عن الديون السائرة التي لم يكن يعرف مقدارها ، وهي الديون التي كان الخديو يقرضها بسندات على الخزنة كما سيحيي بيانه .

اقترض إسماعيل قرض سنة ١٨٦٥ من بنك الأنجلو ، وقدره ٣,٣٨٧,٣٠٠ ج ، ولم يقبض منه سوى ٣,٠٠٠,٠٠٠ ج ، وورن في مقابله ٣٦٥,٠٠٠ فدان من أملاكه ، ويسمى هذا الدين قرض (الدائرة السنية الأول) .

٣- قرض سنة ١٨٦٦

(٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه)

هو القرض الذي استدانه إسماعيل من بنك أوبنهايم في ٥ يناير سنة ١٨٦٦ ، وقدره ٣,٠٠٠,٠٠٠ ج . وورن في مقابلة إيرادات السكك الحديدية^(١) .

وقد جرت المفاوضات بشأن هذا القرض أثناء مفاوضات القرض السابق ، وهذا من أغرب ما سمع في معرض التبذير وقصر النظر ، وكان قرض أوبنهايم هو الأسبق ، لكن المفاوضات بشأنه حالت ، فلم يطق إسماعيل صبرا ، واستدان من بنك الأنجلو القرض السابق ، ثم تمت المفاوضات الخاصة بقرض أوبنهايم ، فلم يصفقته أيضاً .

ومستل إسماعيل في تلك السنة أيضاً دينين آخرين من الديون السائرة ، ولم يكن في حجة في هذه القروض . ولكنه أنفقها على بناء قصوره ، ودفع ثمنها ثمن أملاك الأميرين .

(١) - راجع مصر - د - ص ٢٨

مصطفى فاضل ومحمد عبد الحليم . فقد كان ميالا إلى الامتياز من الأملاك بكل الوسائل كما أسلفنا . وامتدت شراعه إلى تحريد لأمرين المذكورين من أملاكها بقصر المصري . وكان يخطط عبيها لمصنوب يراه على العرش . واشتد عداؤه لها وتقاضها إياه في تغيير نظام التوارث . وقد أسفد أن إسماعيل حصل على فرمان مايو سنة ١٨٦٦ الذي جعل وراثته العرش في بكر أبائه (ج ١ ص ٧٣)

ومن قرض سنة ١٨٦٦ والديون السائرة أدى الرشوة التي بذها للسلطان وحكم الأمانة منحصر على هذا العزم . وقد بلغت هذه الرشوة ثلاثة ملايين جنيه تقريبا . ودفع ثمن أملاك الأميرين مصطفى فاضل ومحمد عبد الحليم ، فاشترى أملاك الأمير مصطفى فاضل في نوفمبر سنة ١٨٦٦ بثمن يبلغ ٢,٠٨٠,٠٠٠ جنيه ، مقسطاً على خمس عشرة سنة وبلغت السمرة في هذه الصنف ٨٠ ألف جنيه .

واشترى أملاك الأمير محمد عبد الحليم بثمن مقداره ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه تسلم منه البائع ٣٠٠,٠٠٠ جنيه سندات على الدائرة السنية بضمانة الحكومة ، وتعهد بأداء القرض الذي استدانه الأمير من قبل^(٢) .

فترى مما تقدم أن هذه القروض ضاعت فيما لا ينفع البلاد ، لأن تغيير نظام توارث العرش مسألة شخصية لإسماعيل ، وكذلك شراء أملاك أخيه وعمه ، فكان إسماعيل اقترض هذه الديون لكي تنسج أملاكه ، وتحققاً لأطباع شخصية ، وإرضاء لحزازات عائلية لا شأن للبلاد فيها .

٤- قرض سنة ١٨٦٧

(٢,٨٠٠,٠٠٠ جنيه)

اقترض إسماعيل سنة ١٨٦٧ قرصاً جديداً قيمته ٢,٨٠٠,٠٠٠ جنيه ، وة يعرف سـ

(١) تاريخ مصر د - ص ٤٤ . والمعروف أن الخديو اشترى أحيان الأمير محمد عبد الحليم وحقوقه ويحسن أن نذكر له بالارث ولا يروح القطن المصري يتفحص حديق ، إحداهما في ١٤ أبريل سنة ١٨٦٦ ، والثانية في ١١ د - سنة ١٨٧٠ . وتفحص الحديقة الأخيرة تمهد حديق والحرانة المصرية بالتصاميم أن يذهب للأمير كل سنة ٦٠,٠٠٠ جنيه لمدة أربعين سنة متوالية ، بشرط أن يتسلم من حجرة مصر ثمانين صنداً على المالية ، قيمة كل صند ٣٠,٠٠٠ جنيه ، وهي المسماة (بونبات حليم باشا) ومجموع ذلك ٢٤٠٠,٠٠٠ جنيه

حادثه عرض . واحتضنت الآراء في تعينه . ولكن نعتل صحيح أن حدوده لا تروى عن
 - ومن - عنه كان لا يفتأ يستدين ديوناً سائرة من مربي الأجانب المقعنين في مصر . وه
 بكل هذه ديون حساب ظاهر ولا حد معلوم . وكل ما عرف عنها أنها كانت ذات فوائد
 وحشة جداً . وكان العمل في ذلك الحين قائماً على قدم وساق لتحديد حديقة الأزيكية .
 وسه در تثيل . ومضمار لسباق الخيل ، وبناء قصور عابدين والقبة والزعفران والحيزة
 ونصر عر وسرى مصطفى باشا برمل الإسكندرية . فكل هذه المبالغ كان ينفق عليها من
 ديون تينة كانت أوسائرة ، لأن ميزانية الحكومة ماكانت تسمح بإقامتها .
 وقد بعث الديون السائرة إلى ذلك الحين نحو عشر ملايين جنيه ، وهو مبلغ باهظ ينقل
 كامل الخزنة ، وفوائده تتبلغ جزءاً كبيراً من الإيراد ، فتدفع الخديو إلى عقد قرض سنة
 ١٨٦٧ برغبته في سداد فوائد هذه الديون التي لا يعرف لها أول ولا آخر ، وفي تحويل الديون
 السائرة جميعاً إلى دين ثابت ، على أن الديون وفوائدها بقيت كما كانت ، فلا سددت
 وفائدها ، ولا تم تحويلها .

ظهور إسماعيل باشا صديق (المفتش)

(سنة ١٨٦٩)

إذا تأملت في القروض السابقة ، وجدت أنها قروض كسالية كانت البلاد في غنى عنها ،
 لأنها أنقشت في الجملة فيما لا يهم مصالح البلاد الحيوية ، ولكذلك إذا قارنتها بالقروض
 اللاحقة خا تجدها أقل منها مقداراً وأخف عبثاً .

ذلك أنه حدث في سنة ١٨٦٨ حادث مالي كان له شأن كبير في زيادة القروض ، وانحدار
 مالية البلاد إلى الهاوية ، وهو إستاد وزارة المالية إلى إسماعيل صديق باشا المشهور (بالمفتش)
 كـ وزير المالية سنة ١٨٦٨ إسماعيل راغب باشا . فعزله الخديو بحجة عدم خبرته في
 المسائل المالية ، وعين مكانه إسماعيل صديق باشا المعروف بالمفتش ، فكان هذا الرجل في ذاته
 من الكوثر التي حلت بمصر في عهد إسماعيل .

سـ إسماعيل صديق نشأ بثؤس وعوز ، ثم صار موظفاً في الدائرة السنية ، ولكنه نال
 عطف الخديو لأنه أخوه من الرضاة ، لما زال يرقى حتى نال رتبة الباشوية ، وبلغ مصب

مفتش عموم الأقاليم . ومن هنا جاء لقبه (المفتش) الذي لازمه وصار عنصراً له ، فلما عزل
 الخديو إسماعيل عن مكانه استعيل صديق ، فسلم حوائض مصر ، وظل يتصرف فيها بح
 نحو سبوت صوب . في أن في مصر عه في نوفمبر سنة ١٨٧٦ . وهذه السنوات المشؤمة هي
 هي حرت حرب من على بلاد . وهي نفس فترة في تاريخ مصر الخليل .
 هي مفتش متقدم وررة ثانية صوب مدد مدد . لمهه بلا فترة وحيزة تولها همر باشا
 لخطى سنة ١٨٧٣ . ثم عادت إلى المفتش ثانية . وظل طوال هذه السنين حائراً لرضا الخديو
 وعرضه . وقد كسب هذا الرضا لاثباته في جمع المال من لقروض . أوس إرهاف الأهلين
 بمختلف أنواع الضرائب . فكان الخديو يعد ما يطلبه من المال كلما أراد ، وكما هو أيضاً
 يفتنطع نصيبه في الغنيمة . أترى إثراء قاحشاً ، وقلد مولاه في عيشة البذخ والإسراف
 والاستكثار من القصور والأملاك والجواري والحظايا ، وإليه يرجع السبب في استئانة
 الحكومة نحو ثمانين مليون جنيه ضاع معظمها سدى ، أودعت إلى جيوب الأجانب ، وكان
 ثبله رضا الخديو حائراً سلطة واسعة المدى في إدارة شؤون الحكومة ، وصاحب الأمر والنهي
 بين الموظفين وغيرهم ، فكان بلامراء أقوى رجال الدولة نفوذاً في مصر بعد الخديو .
 وسرى في ما يلي مبلغ تأثير اصطفاء الخديو لثلى إسماعيل صديق في تضخم الديون وتبديد
 الملايين من الجنيئات حتى وصلت البلاد إلى حالة الإفلاس .

٥ - قروض سنة ١٨٦٨

(١١,٨٩٠,٠٠٠ جنيه)

اشترك الخديو في العرض العام الذي أقيم بباريس سنة ١٨٦٧ ، وظهر فيه بمظهر فخيم
 بأحد بالأكساب . فأنفق في هذا سبل وفي رحبه بباريس ملايين احبيات . وعرضه من مد
 الإسراف هو الظهور بمظهر العظمة واحتداد ثقة البيوت المالية لأجبية لتقرضه من جديد .
 وضاع من قبل جانب من هذه الملايين في الرشا والهدايا التي بذلها في الآستانة ليحصل على
 لقب (خديو) . وقد نال فرمان الذي منحه هذا اللقب في ٨ يونيو سنة ١٨٦٧
 (ج ١ ص ٧٦) .

لهذه الأسباب خلعت عزانة الحكومة من المال ، ولجأ الخديو إلى الاستئانة من جديد

واقترضت مئلاسة ١٨٦٨ قرصاً جديداً قدره ١١.٨٩٠.٠٠٠ جنيه من بنك أوبنهايم^(٧) .
 خمسة هذا القرض . أى صافى ما دخل منه خزينة الحكومة ٧.١٩٥.٣٨٤ جنيه . أى
 - سبعة مئريس ٦٦ في المائة . فحلت بالخزينة خسارة فادحة من شروط هذا القرض .
 وحصلت لعدد أقساطه السنوية إيرادات الحرك وعوائد الكمارى وإيراد المصلح (للملح)
 ومصايد الأسماك ، وقدر دخل هذه الموارد بمليون جنيه في السنة . وكان من شروط هذا
 القرض أن يكف الخديو عن الاستدانة مدة خمس سنوات .
 أنفق إسماعيل نحو مليونين من هذا القرض في الآسنة على حفلات وولائم وورشا للسلطان
 ونرجال المابن .

وأنفق جزءاً منه في إتمام بناء قصوره في عابدين والقبة والعباسية والجزيرة وسراى مصطفى
 باشا بالإسكندرية وتأيئتها بفاخر الأثاث والرياش ، ومن هذا القرض أيضاً أنفق النفقات
 الباهظة على حفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، وقد بلغت مليوناً ونصف مليون جنيه
 تقريباً .

فانظر كيف أن نفقات تلك الحفلات كانت من القرض ، فكان الخديو في هذا الموقف
 شبيهاً ببعض الذوات والأعيان في الاستدانة للإنفاق على إقامة الحفلات والولائم ، والظهور
 بمظهر الفخفة والبذخ ، أمام قوم ليس في قلوبهم ذرة من الإخلاص لمضيفهم ، فإن ضيوف
 القناة ومعظمهم من ذوى الرؤوس المتوجة ، وأصحاب النفوذ والسلطان المالى والسياسى في
 أوروبا ، هم الذين استبدلوا مصر بعد انتهاء تلك الحفلات ، وهم الذين ضربوا عليها الوصاية
 المالية الشديدة الرطاة .

أحدثت نفقات حفلات القناة فراغاً كبيراً في الخزانة ، وبدأت مظاهر الضيق والارتباك
 تبدو على وزارة المالية ، لقرب المواعيد المضروبة لأداء أقساط الديون ، ولم يكن في خزائنها
 ما يفي بذلك ، فاضطر الخديو تفرجاً للضائقة ، وكميئناً لأسرارها ، أن يبتدئ من أحد معارفه
 ٣٠٠.٠٠٠ جنيه ، وقبلت وزارة المالية أن تخضع البنوك سنداتها بفائدة ١٤ في المائة لمدة ثلاثة
 أشهر ، وبدببى أن قول هذه الشروط القاسية دليل على ما وصلت إليه الحالة من الضيق
 والإعسار .

وكان الدين السائر يزداد يوماً بعد يوم ، بسبب حاجة الحكومة إلى المال ، حتى بلغ

(٧) تاريخ مصر الماد ص ٧٥

١٢ مليوناً جنيه في أواخر عام ١٨٦٩ ، أى بعد انتهاء حفلات القناة ، وهو مبلغ فادح تنوء به
 ميزانية البلاد .

فتأمل فيما جرت حفلات القناة على البلاد من فواح لأضرار ، ومع أن الخديو كان قد
 وعد أن يفي على هذه الحفلات من ماله الخاص . كباراً لشأتها ، فإن البلاد وحدها هي
 التي احتلت نفقاتها .

قال مؤلف (تاريخ مصر المالى) في كتابه ص ٩٥ : « إن بهر هذه الحفلات قد أنسى
 الناس إلى وقت ما أخطار الحالة المالية ، ولكن لم نذكر تضيي شملة المهامة التي أتارتها . حتى
 بدأ الناس يشعرون بأن هذه الأخطار آخذة في الزيادة ، وأن هذه الحفلات قاتماً لم تكن
 إلا سلسلة متصلة الحلقات من أعمال جنونية لا فائدة منها ، فإن البلاد لم تتل أى فائدة مقابل
 النفقات الفادحة التي بذلت فيها . »

أما الخديو إسماعيل فإنه لم يفتن إلى الأخطار التي استهدفت لها البلاد ، ومن المؤلم أن
 حفلات القناة قد زادت غروراً وإمعاناً في عدم التبصر ، فاستمر يتسدر في طريق الإسراف
 والاستدانة .

الحصول على المال باستعمال الخيلة

لم تكد تنتهى حفلات القناة حتى أخذ معين الما ينضب في الخزانة ، وكان إسماعيل مقيداً
 بما اشترطه في القرض السابق ، وهو عدم الاقتراض مدة خمس سنوات ، فصلا عن أنه خرج
 من حفلات القناة وقد ألقى في روع ضيوفه الأوروبيين أن خزائن مصر تفيض بالمال ، وفي
 الواقع أن مظاهر هذه الحفلات وما أنفق عليها من الملايين ، لا تدع مجالاً للشك في ذلك ، فلم
 يجد من اللاتق ولا من السائق أن يجد يده إلى نيتات المالية ويطلب قرصاً جديداً .

ولكنه كان في حاجة إلى المال ، فاشكره وزيره لفتش طريقة خطيرة اتبعها في صيف سنة
 ١٨٦٩ . وهي أنه باع إلى التجار الإفرنج مقادير كبيرة من بكرة القطن ، ترقى على خمسمائة
 ألف أردب ، قبض ثمنها نقداً ، ووعد بتسليمها بعد خمسة أشهر ، أى بعد جنى محصول
 القطن الجديد .

ولما انقضى للبعاد انضح أن الحكومة باعت ما لديها من محصول القطن مرة ثانية وقبضت

ثم . وقد سويت هذه القضية بأن طلعت الحكومة من التجار أن يبيعوها بسعر ٧٨ قرشاً من شتره منها سعر ٧١ . واتفقوا على أن تدفع لهم القيمة إقادات مالية تسرى عليها فوائد ١٢ ٪ سنوياً ، أى أن ربحهم بلغ ١٨ ٪ سنوياً .

وتكررت هذه العملية غير مرة في سنوات عدة ، فقد تبنى للجنة التحقيق الأوروبية سنة ١٨٧٨ أن الحكومة كانت تبيع للتجار الأجانب غلالاً ليست في حوزتها ولا يتظر أن تحوزها . وتسلم الثمن فوراً ، فإذا جاء موعد تسليم الغلال اشترتها من ذات التاجر الذى باعتها إياها ودفعت عنها أوراقاً وسندات على الخزنة ، مع فوائد لا تقل عن ١٨ ٪ أو ٢٠ في المائة . ولا تحسب القوائد على المبلغ الأصل الذى أخذته من التاجر . بل على المبلغ التالى المقدر ثمناً لعلاله ، وتاهيك بما يصيب الحكومة من جراء هذه العمليات من الخسائر القاسية .

٦ - قرض سنة ١٨٧٠ (دين الدائرة السنية)

(٧,١٤٢,٨٦٠ جنية)

كان إسماعيل مقيداً بعدم الافتراض طبقاً لشروط منقطة سنة ١٨٦٨ ، ومن جهة أخرى فقد لفتت القروض وضخامتها أنظار الباب العالى ، فحاول وضع حد لها ، فحظر على الخديو بمقتضى فرمان سنة ١٨٦٩ أن يقترض إلا بإذنه ، ولكن إسماعيل كان يريد الافتراض بأية وسيلة ، فلم يردأ من أن يعقد قرضاً لحسابه الخاص .

فاستدان في أبريل سنة ١٨٧٠ من البنك الفرنسي المسمى ٧,١٤٢,٨٦٠ ج . بفائدة ٧ ٪ بضمانة أطباء الخاصة ، عدا الأطباء التى رهنها سابقاً ، ولذلك سمي هذا القرض قرض الدائرة السنية التالى ، وصدر بواقع ٦٧ في المائة ، بعد استبعاد السمرة والعمولة والمنفعة^(١) . فكانت النتيجة أنه لم يدخل منه إلى خزائن الخديو سوى ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنية ، ولكنه يسدد على القيمة الإسمية وهى ٧,١٤٢,٨٦٠ جنية في عشرين سنة ، وبلغ العبء الذى احتمله الدائرة السنية سنوياً لأداء هذا الدين ٦٦٨,٩٦٠ جنية أى ١٣ في المائة تقريباً من رأس المال المدفوع .

وكانت حجة إسماعيل التى تذرع بها لعقد هذا القرض أنه احتاج إليه لإنشاء مصانع السكر

(٨) تاريخ مصر لثلى ص ١٠٥ .

ومد سكت خصب الزريعة لأطبائه حتى يحصلوها لزراعة القصب ، وقد أنشئت مصانع معلاً . ولكنها شربت من لفقات أضعاف ما تستحقه . فضلاً عن أن أرباحها نقل عن فوائد تامين . ومن جهة أخرى فليس من الحكمة اقترض دين جسم بهذا المقدار لإنشاء مصانع في الوقت الذى تنوء فيه الخزنة بالقروض السابقة .

٧ - الديون السائرة

(٢٥ مليون جية)

الدين الثابت أو المنتظم هو القرض الذى يحصل الاكتاب فيه بواسطة أحد البنوك بفائدة مقرر . ويسدد في مواعيد محدودة بتأمين معين أو ضمان معينة ، وبشرط إتمام استهلاكه في مدة معينة .

أما الدين السائر فهو الذى ينشأ عن الاستحراوات والمعاملات المدنية ، والمشتريات والتوصيات ، ويشمل نوحاً آخر من الدين ، وهو ما يعرف بالإقادات أو البنوتات (الأذون) المالية ، أو بنوتات الرزنامة ، أو بنوتات الدائرة السنية ، والبنوتات عبارة عن كميات تكسب يتم مغلطة مسحوبة على الدواوين المتقدمة تحت الإذن ، موقفاً عليها من وزير المالية ، أو من بقوضه الوزير بالتوقيع ، وتستحق الوفاء في الميعاد الموضح بها ، وكانت هذه البنوتات تودع بالخزائن ، فيأتى الراغبون ويطلبون شراءها ، وبعد مساومتهم على سعر الفائدة والاتفاق معهم عيباً يدفعون منه في قيمتها للخزنة ويسلمون الكيالات ، ويخرجون بها ، وعند حلول موعد الدفع يقدمونها للخزنة بأخذون قيمتها ، ولم يكن للديون السائرة حساب معروف ، بل كان اختدروا كلاً احتجج إلى المال استدان ما تصل إليه يده من المرابين الأجانب المقيمين بمصر ، وقد اختلفت الآراء في تقديرها لأنه لا حيل لحصرها .

فأنف (تاريخ مصر المال) بقدرها سنة ١٨٧٤ بـ ٢٦ مليون جنية ، وقدرها بعضهم بـ ٢٨ مليون جية . وحده في (الوقائع المصرية)^(٢) أنها بلغت (سنة ١٨٧٣) ٢٥ مليون جية . وهو إحصاء الذى اعتمدها .

أما فوائد الديون السائرة ، فلم يكن لها حساب معين . فالسبوح حليون دخلوا يقول في

(٩) عدد ٥٠١ - اول ابريل سنة ١٨٧٣ .

سنة ١٨٧٠ م. مائة وخمسة وعشرون سنة. وهي دائره خاصه وهي دائره حيدرآباد كست تقرض مائة ٢٠ و ٢٤ في سنة. وأن هذه مائة في السنة حتى كتب فيها رسالته (١٨٦٧) كست سنة لمرجه أن يرضى م تدفع هذه رسالته مدة ثمانية أشهر

الحالة المالية سنة ١٨٧٠

رأيت مما تقدم مبلغ ما يهبط كاهل الخزنة العامة من القروض المتابعة التي عندها إسماعيل ، ومقدار الارتياك الذي وقعت فيه الحكومة وأوصلها إلى حالة سيئة من فقدان التوازن

على أن هذه الحالة ، لو عولجت بالحكمة وحسن التدبير ، لأمكن إنقاذ البلاد من الكوارث المالية التي وقعت من بعد ، فلو وضع إسماعيل حداً لإسرافه وأهوائه ، لمار بالبلاد في طريق مأمون ، وأمكنه مع الزمن إعادة التوازن إلى مالية الحكومة ، ولكنه على العكس استمر في خطئه ، وتلت القروض قروض ، حتى فقدت البلاد استقلالها المالي .

ويؤكد مؤلف (تاريخ مصر المال) أنه كان يمكن في سنة ١٨٧٠ تلافى الحالة إذا عدل إسماعيل عن خطئه وتكسب سبيل الإسراف الذي جعله يقرض في أقل من سبع سنوات مبالغ تروى على ثلاثة وثلاثين مليون جنيه ، على حين كانت البلاد في حالة رخاء وسلم لا تستدعي هذه القروض ^(١١) .

ولكن من عبوب إسماعيل أنه كان من الحاجة المالية لا ينظر في العواقب ، ولا يفكر إلا بيومه . ومن هنا جاءت أخطاؤه التي أودت بعرشه وتصدع لها بناء الاستقلال ، ففي كل التدريس التي استدانها لم يكن يبحث مطلقاً كيف يؤديها ، بل كل ما يشغله أن يبحث كيف يخرس . وكيف يحصل على المال . ويدع ما عدا ذلك من غير بحث أو تفكير . ومما جعل إسماعيل يتأذى في الإسراف والاستدانة أنه لم تكن في البلاد هيئات نيابة ترقب تصرفات الحكومة . ومحاسبها على الأموال التي تبدها . أما مجلس شورى النواب فكان يكفى بالبيانات الملفقة أو المهمة التي يقدمها وزير المالية إسماعيل باشا صديق في كل انعقاد . ولم

(١١) رسالة من مصر ص ٦٦

(١٢) تاريخ مصر ائد ص ١١٠

بكر مجلس شعور بالمسئولية يدفع أعضائه إلى الاعتراض على سياسة الحكومة المالية . ود حجرة من الحزب على البلاد . وكذلك لم يوجد من بين بطانة إسماعيل من كان يعترض اعتراضاً حقيقياً على تلك السياسة . أو يصير احتدير بعواقبها الوخيمة . ولو وجدت حكومة مسئلة أمام هيئة نيابية صحيحة لما استمر احتدير وحاشيته على هذه السياسة الفخرفة .

٨ - قانون المقابلة

(٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١)

في سنة ١٨٧٠ نشبت الحرب بين فرنسا وألمانيا ، وهي الحرب المشهورة بالحرب السبعينية . فاضطربت الأسواق في أوروبا . وقضت البيوت المالية يدها عن الإقراض ، وكان الخديوي في حاجة إلى المال ، فعهد وزير ماليته إلى زيادة الضرائب ، ولكن هذا المعين لم يف بطلباته ، فابتدع الفتنش طريقة تعد بمتملة قرض إجباري يحى من الأهالي ، أو ضريبة جديدة تفرض على أطبايهم ، وصدر بها القانون المشهور بلائحة المقابلة في ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ ^(١٢) . يقضى هذا القانون بأنه إذا دفع ملاك الأطيان الضرائب المربوطة على أطبايهم لمدة ست سنوات مقدماً تنق الحكومة أطبايهم على الدوام من نصف المربوط عليها (مادة ٣) ، ولكي يحصلوا على هذه الميزة يدفعون ضرائب السنوات الست دفعة واحدة أو على أقساط متتامة ، لا تزيد مدتها عن ست سنوات ، علاوة على الضريبة السنوية ، وتحسب لهم فوائد مما يدفعونه مقدماً بواقع ٨ ١/٢ % (مادة ٤)

وأساس هذا المشروع على حسابان إسماعيل صديق أن الدين العام يبلغ ضعف الضرائب العادية عن ست سنوات . فإذا دفع الأهالي الضرائب مضاعفة عن هذه السنوات الست . سدد الدين كله ، وفي مقابل ذلك تعفيهم الحكومة إلى الأبد من نصف الضريبة المربوطة على أطبايهم وتعهدت الحكومة في هذا القانون (مادة ٣ ومادة ٢٠) بأن من يدفعون المقابلة لا يزداد سمر الضريبة على أطبايهم في المستقبل ، ولا يجوز مطالبهم بسلفة ولو مؤقتة ، وقصت المادة ٢٩ بأنه لا يجوز لناظر المالية بعد الحصول على المبالغ المطلوبة إصدار ممدات على الحزبة

(١٢) الوائح المصرية العدد ٤٢٥ (٢٦ سبتمبر سنة ١٨٧١) والأعداد التالية ، ونجد نص القانون أيضاً في قاموس جلال

ج ٣ ص ٦٢٥ (طبعة سنة ١٩٠٠)

استبعاد الخفاف والحصم والسمرة ٢٠.٧٤٠.٠٧٧ جنيه . أى بنقص ٣٧٪ من قيمة الدين الإسمية . فخيرت الحكومة من أصل القرض نفياً وأحد عشر مليون جنيه ، في حين أنها لترمت بنقص سنوى لسداده يبلغ ٢.٢٦٥.٦٧١ جنيه . ثم إنها لم تقبض المبلغ تقدماً . بل تسلمت منه فقط أحد عشر مليون جنيه . والباقى وقدره تسعة ملايين جعلت سندات للخزينة المصرية (١٦) .

ومن هذا يتبين أن قرضاً ألقى على عاتق البلاد عبثاً جسيماً مقداره اثنان وثلاثون مليون جنيه ، بلغ صافي ما تسلمته الحكومة منه تقدماً أحد عشر مليون جنيه فقط ، وليس في تاريخ القروض . في العالم قاطبة ، قرض يعقد بمثل هذه الشروط الجائرة : بل هذه السرقة العلنية ، كما أنه لا يمكن أن توجد حكومة عندها قليل من الشعور بالمسئولية تقبل التعاقد على مثل هذه الشروط .

وقد رهن إسماعيل لسداد هذا الدين ما بقى من موارد الإيراد التى لم تخصص كلها أو بعضها للقروض السابقة وهى :

أولاً : إيرادات السكك الحديدية وقد قدرت بـ ٧٥٠ ألف جنيه في السنة .

ثانياً : الضرائب الشخصية والضرائب غير المقررة وقدرها مليون جنيه .

ثالثاً : عوائد المنح وقدرها ٢٠٠,٠٠٠ جنيه .

رابعاً : مليون جنيه من ضريبة المقاتلة .

خامساً : كل الموارد التى خصصت للقروض السابقة متى أصبحت حرة (١٧) .

ومن تهكم الأقدار أن السنة التى عقد فيها إسماعيل هذا القرض المنجوس هى ذات السنة التى نال فيها فرمان سنة ١٨٧٣ الجامع الذى حوله أقصى ما حصل عليه من المزاي ، أو بعبارة أخرى إن إسماعيل قد بلغ أوج نفوذه الرسمى في علاقته مع تركيا في الوقت الذى أشرفت فيه البلاد على حالة من الإفلاس أفقدتها استقلالها المالى ثم السياسى .

(١٦) مصر كاهي Egypt as it is للستر مالك كون Mac Coun من ١٣٦ ، وتقرير لجنة كيب من ٣٩٣

(١٧) انظر تاريخ مصر للملك من ١٤٣ ، وتقرير لجنة كيب من ٣٩٦ من كتاب مصر كما هي : للستر مالك كون

الشعور بسوء الحالة المالية سنة ١٨٧٤

نفذت الديون . وعجزت الموارد العامة عن أداء أنصافها المترتبة ، وثقلت وطأنها على الخزنة . واشتد شعور الخديو بسوء الحالة سنة ١٨٧٤ . وأدرك أن الدائنين لابد أن يرجعوا يوماً على أملاكه الخاصة من عقار وأحيان ، فبادر إلى التصرف فيها إلى أولاده وزوجاته ، وشغلت المحاكم الشرعية مدى شهرين في تحرير صحاح هذه التصرفات وتسجيلها ولم يبق باسمه خاصة سوى مصانع السكر التى كانت مرهونة على قرض سنة ١٨٧٠ ، ونحو مائة ألف فدان .

١٠ - دين الرزنامة

(سنة ١٨٧٤)

احتاج إسماعيل إلى قرض آخر سنة ١٨٧٤ ، فابتدع له المفتش وسيلة جديدة يفترض بها من الأهالي ديناً سمي « دين الرزنامة » .

كانت مصلحة « الرزنامة » تودع فيها رهوس أموال للمستحقين مقابل دفع معاشات لهم ، فابتكر إسماعيل صديق فكرة جديدة ، وهى أن يستثمر الأهالي أموالهم في مصلحة الرزنامة ، بأن يودعوا فيها المنخر من هذه الأموال على أن تستثمرها المصلحة في مشروعات صناعية وتجارية ، وتصدر الرزنامة سندات إيراد دائم بما لا يزيد عن خمسة ملايين من الجنيهات ، على أن تكون المائة فيها مائة ، ويكون ثمن هذه السندات متراوحاً بين جنيهن ونصف وخمسة جنيهات ، وتدفع المصلحة فوائد عنها بحساب ٧.٩٪ .

وقد أوحس الأهاليون شراً من هذه الطريقة في ابتزاز أموالهم ، لأنهم عالمون بمصيرها ، ولكن الحكومة خأت إلى الطريقة التى اتبعها في تحصيل المقابلة ، فبلغ ما ساهم فيه الأهالي من سندات هذا القرض الإجبارى ٣,٣٣٧.٠٠٠ جنيه ، لم يدخل الخزنة منها سوى ١,٨٧٨.٠٠٠ جنيه . ولم تدفع من فوائدها سوى حصة من فوائد السنة الأولى .

١١ - ما أخذ من بيت المال والأوقاف الخيرية

.. نكتت هذه القروض طلبات الخديو وبطانته ، بل استولوا أيضاً على ما في حوزات بيت
- والأوقاف الخيرية من الأموال مودعة على ذمة الخيرات أو لحساب القصر والأهـ وسع
أخذ من هذا الباب ٥٣٧,٠٠٠ جنيه^(١٨) .
وتستمر عميل صديق يستدين بواسطة المالية من المرابين الأجانب ، فيزداد الدين لتسائر

١٢ - مطلوبات من الحكومة لم تدفع قيمتها لغاية سنة ١٨٧٨

(٦,٢٧٦,٠٠٠ جنيه)

هي ديون حصرتها لجنة التحقيق العليا حين فحصها ديون الحكومة سنة ١٨٧٨ ولم تدخل
في الدين العام الذي صارت تسويته في نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، وهي مطلوبات لتجار ومقاولين
ودوائر - أو رصيد حسابات جارية للبنوك ورواتب متأخرة للموظفين وأرباب المعاشات^(١٩) .
وقد حققت لجنة التحقيق هذه المطلوبات قبلت ٦,٢٧٦,٠٠٠ جنيه^(٢٠) أضيفت إلى
الدين السائر .

مقدار ما دخل خزانة الحكومة من القروض

رأيت مما تقدم أن الفائدة الإسمية للقروض كانت تتراوح بين ٦ و ٧ ٪ . ولكن فائدتها
حلت كدست فعلي إلى ١٢ و ١٨ و ٢٦ و ٢٧ في المائة . وكان الخديو يكم أعززه المال يستدين
(١٨) : إحصاء لجنة التحقيق العليا في تقريرها تقدم إلى الخديو إسماعيل تاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٨٧٨ ص ٦٢ - ٦٧
سنة ١٨٧٨

(١٩) : مع التماس من رواتب الموظفين والمال ومن المعاشات ٧٧٣,٨٦٠ ح - إحصاء لجنة تحقيق العليا ص ٥٣ من
تقرير مقدم ذكره

(٢٠) من ٧٨ تقرير لجنة التحقيق .

فقرته بأهضة حالة للخرب . وزدت هذه نفقاته اليومية في نوفمبر سنة ١٨٧٥ وتولى سنة
١٨٧٦ . لاصضرار الحكومة في ده أقصد لديون حركمة وفوائد . فكانت تتحارب
محتسبون على - بأية وسيلة . ومنها لاستدانة بوسعة أئتمنت على حرة نفوته وحلته .
.. معصية فكانت سائرة في سبيل الخرب لا محالة .

وم نكت قيمة القروض تصل كمة في الخرب . بل كان أصحاب البيوت المالية والمرابون
يخصمون منها مبلغ طائلة لحساب السمسرة والمصاريف والفوائد ، وما إلى ذلك . ولم يكن
إسماعيل يدقق أو يعارض في الحسابات التي يقدمها له المالبون والسامسة .

وم غرض لشثوم الذي عقد سنة ١٨٧٣ بلغ مقداره الإسمي ٣٢ مليون جيد لم يدخل منه
الخزانة سوى ٢٠,٧٠٠,٠٠٠ جنيه ، منها أحد عشر مليوناً من الجنيئات نقداً ، والتسعة الملايين
سدات .

ولم يتسلم من القرض الذي عقده سنة ١٨٧٠ سوى خمسة ملايين فقط ، وكان أصله
سبعة ملايين ، وقس على ذلك باقي القروض .

أما الديون السائرة فلم يكن لها ضابط ولا حساب ، وكانت تبلغ ثلاثة أمثال قيمتها
الحقيقية ، وفي بعض الأحوال أربعة أمثالها .

وقد أحصى بعض المالبين مقدار ما تسلمه الخديو من القروض فبلغ ٥٤ مليوناً من الجنيئات
تقريباً في حين أن قيمتها الرسمية ٩٦ مليوناً .

وقال المسيو جابريل شارم Gabriel Charmes أحد كتّاب فرنسا السياسيين ومن محرري
جريدة (الدنيا) وقد عاصر إسماعيل ودرس حالة مصر في عهده : « إن إسماعيل باشا قد
اقترض في الثمانية عشر عاماً التي تولى الحكم فيها نحو ثلاثة مليارات من الفرنكات (١٢٠
مليون جنيه تقريباً) ، ولكن الواقع أن نصف هذا المبلغ على الأقل بقى في يد المالبين وأصحاب
التوك والمضاربين من مختلف الأجاس ممن كانوا يحيطون به على الدوام »^(٢١) وهذا هو
الخرب بعينه

(٢١) : مع العليا Revue des Mondes عدد ١٥ أغسطس سنة ١٨٧٩ ص ٧٧٧ .

إسراف إسماعيل

إذا لم تكن ساحات البلاد هي التي وصفت إلى القرائن تلك الملايين فقيم كانت تمتد
فإن إن الجواب لا يحتاج إلى عناء كبير . فإن إسراف إسماعيل هو الباحث الأكبر على مسألة
القروض .
إن الجانب السببي من شخصية إسماعيل هو إسراره وإنشائه الأموال من غير حساب
أو نظراً في المواقف ، وهو بلا مرء مضروب الأمثال في هذا الصدد ، فقد كان يتلذذ بالمال .
وظهر هذا اليب في حياته العامة ، وحياته الخاصة ، ظهر في بناء قصوره ، وثأنيها .
وتجسبها ، كما ظهر في حياته الخاصة ، في حفلاته وأفراسه ، ومراقصه ، ورحلاته وسياحاته .
وأمواله وملذاته .

أمثلة من إسراف إسماعيل

في الخديو إسماعيل نحو ثلاثين قصراً من القصور الفخمة ، ظم هذا العدد ومالية البلاد
لا تسمح به ؟ وكان دائم الرغبة في التغيير والتبديل ، وكان بعض القصور التي ينيها لا يكاد يتم
بناؤها وثأنيها حتى يمرض عنها ويهبها لأحد أمتهاله أو حاشيته .

وذكر العلامة علي باشا سارك عن قصرى الجزيرة والجزيرة : « أنها من أعظم الماني
الفخمة التي لم يبن مثلها ، وتحتاج لوصف ما امتلكت عليه من المحلات والزينة والنفخ
والقروشات ، وما في ساتينها من الأشجار والأزهار والرياحين والأنهار والدرك والنفط
والجلابات إلى جلد كبير » (٢٠) ، وذكر عن أرض سراى الجزيرة أن مساحتها ستون فدانا .
وأن ما صرف عليها على كثرته قليل بالنسبة لما صرف على سراى الجزيرة ، وكانت هذه السراى
في مستنها قصراً صغيراً وسام . بناهما سعيد باشا . ثم اشتراه إسماعيل من ابنه طوسون مع
ما يتبعها من الأرض ومساحتها ثلاثون فدانا . ثم عدم القصر وبناء من جديد ، وأضاف إليه
أراضي أخرى ، وأحضر المهسدين والعمال من الإرنج لبناء القصر وملحقاته . وأبنا بسنه

(٢٠) ملخصاً للتاريخية ج ٩ ص ٨٤

المخلاة

ينصح مما تقدم بيانه أن القروض شملت معظم سنى حكم إسماعيل . وأن الاقتراض كان
له عادة سنوية ، لم يكن يقوى على التخلص منها ، ويتبين أيضاً أنه كان يقرض المال بشروط
شاهرة ، وأن القروض التي عقدها لم تكن البلاد في حاجة إليها ، ومعظمها كان القرض منه
سداد الديون السائرة ، وهذه الديون لم تمرر لما حكت ، ولم يفتق منها على الصرورى من
مصلح البلاد سوى الترد السير ، وأن ميزانية الحكومة لو حسن تدبيرها كانت تفي بتفقاتها
المعدلة ، وتفى بأعمال الممران دون حاجة إلى الاستدانة .

وفي ذلك يقول المسر « كيف ، الذي عهد إليه إسماعيل لمعص مالية مصر سنة ١٨٧٥ :
« إن المبالغ المحاصلة من ميزانية مصر من المدة الواقعة بين سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٧٥ بلغت
٩٤,٨٧١,٤٠٠ جنيه ، وأن مقدار المصروف في هذه المدة على نفقات الحكومة وعلى الجزية
الملغوة لتركيا وعلى أعمال الممران بلغ ٩٧,٧٤٠,٩٦٦ جنيه ، ومعنى ذلك أن إيرادات
الحكومة أقل بقليل مما اقتضته مصروفاتها وأعمال الممران التي قامت بها ، فالديون الجسيمة
الحالية كانت بلا داع أوجب قترافها ، فيما عدا ما تقرض لقناة السويس ، وكل المبالغ
المقرضة والديون السائرة ضاعت في سبيل الموائمة الربوية والاستهلاك ، ما عدا المبلغ الذي
أنفق على العمل الفخيم السابق ذكره » (٢١)

وقد استنفدت فوائد الديون معظم دخل الخزنة ، فقد كانت إيرادات الحكومة (سنة
١٨٧٧) ٩,٥٨٩,٠٠٠ ج ، خصص منها لحملة الأسهم نحو ستة ملايين من الجنيهاً (٢٢) ،
أى أن مخصصات الديون ابتلست معظم الميزانية ، وظهر في ميزانية تلك السنة عجز متداه
١,٣٨٧,٢٠٠ ج (٢٣) ، نشأ عن قداحة مخصصات الديون .

ولا يمكن أن تستقيم شؤون دولة تفقد توازنها المثلل بهذه الحالة الخفية .

(٢٢) تقرير المتركيف عن مالية مصر سنة ١٨٧٦ لشور ديلا لكعب (مصر كاسم) - السيرة مادكون ص ٢٩٥ ،
(٢٣) تقرير الديان لكسة المصنف الديان ص ٢٠٩ من الكلف الأسفر - حوسمة الرائق للسيولسية الفرنسية

حرفند الإنجليزية على إصلاح ميناء الإسكندرية في مقابل ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه في حين أن أعمال إصلاح لم تتكلف سوى ١,٤٤٠,٠٠٠ جنيه كما اعترف بذلك اللورد كرومر^(٣٠).

التدخل الأجنبي في شؤون مصر المالية

لم يكن ممكناً أن يبق استقلال البلاد سليماً مع بلوغ القروض الحد الذي شرحناه. لأن هذه القروض هي أموال أجنبية، دفعها ماليون ومرايون يتمون إلى دول أوروبية تطمح من قديم الزمن إلى التدخل في شؤون مصر. وهذه الملايين من الجنيئات المفترضة من شأنها أن تفقد البلاد استقلالها المالي، كما يفقد الفرد استقلاله وكيانه الذاتي إذا ركبته الديون، فيصبح أسير دائيته. والقروض التي استدانها الخديو صار لها من الفوائد ما يثقل معظم ميزانية الحكومة، وهذا وحده يعطيك فكرة عن فداحتها، فلا عجب أن تكون النتيجة فتح أبواب التدخل الأجنبي في شؤون مصر على مصراعيه، وقد بدأ هذا التدخل مالياً، ولكنه كان بطوى في ثنياه عوامل التدخل السياسي، فكان تدخلاً مزدوجاً.

بيع أسهم مصر في قناة السويس

(نوفمبر سنة ١٨٧٥)

أخذ هذا التدخل شكلاً خطيراً لافتاً للأنظار سنة ١٨٧٥، حين اشترت إنجلترا أسهم مصر في قناة السويس.

تكلما بإيجاز عن هذه الصفقة الخاسرة (ج ١ من ١٠١)، والآن نعود إليها في شيء من التفصيل. إذ يجب علينا أن نتعرف أصول الكوارث التي حلت بالبلاد، ولا شك أن شراء الحكومة البريطانية أسهم مصر في القناة كان كارثة على مصر، إذ كانت أول خطوة خطتها انحساراً نحو الاحتلال.

كانت الحكومة في سنة ١٨٧٥ على شفا الإفلاس. فقد ركبته الديون. ورنه إسماعيل موارد الدولة مورداً بعد آخر في سبيل لقروض للتلاحقة، وقواتها الباهظة، وكان عليه أن يؤدي في ديسمبر من تلك السنة مبالغ جسيمة قيمة بونات (مستندات) على الخزنة تستحق في

(٣٠) في كتابه مصر الحديثة ج ١ ص ٥١ (من الأصل الإنجليزي)

هذا الموعد. فلما التفت إليه وزير المالية إدوارد دريفو، وكتب معه ما قد نصبت من يديه. بحث في حرائق الحكومة عن مورد من مورد ماله يرضى به. فأتى له مصرى أسهم تأسيس قناة السويس ١٧٩,٦٠٢ سهم لا تزيد سكتاً حياً من رهن. وهي توفى ١/٢ من رأس مال شركة. أي أنها تكاد تنبع نصف رأس المال، ففكر في أن يقرض حصته عدة ملايين من حبيبات. كى يؤدي قيمة المبالغ المستحقة. أو أن يبيعها إذا تعدد الاقتراض. بدأت هذه الفكرة تساور إدريفو في أوائل نوفمبر سنة ١٨٧٥. وكان يازيس في ذلك

الحين أحد المالبين الفرنسيين واسمه إدوارد دريفو Edouard Dervieu له اتصال بالحالة المالية في مصر، ويعرف ارتباط الخديو واضطراره إلى المال، فأرسل إلى أخ له في الاسكندرية يدعى السيو أندريه دريفو André Dervieu وهو أيضاً من رجال المال، يطلب إليه أن يعرض على الخديو بيع أسهم مصر في القناة، وأنه مستعد إذا قبل الخديو البيع أن يجد للمشتري لها في باريس، فذهب أندريه دريفو إلى القاهرة، وهناك تلقى تلفرافاً من أخيه بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٨٧٥ يبعث على الأمل في نجاح الصفقة، فقابل حل أثره إسماعيل باشا صديق المفتش وزير المالية في ذلك العهد، وصاحب الخطوة الكبرى عند الخديو، وعرض عليه الفكرة، فلقبت منه قبولاً، إذ كان المفتش يبنى تدبير المال اللازم بأية وسيلة، ولو بتضحية تلك النخبة العظيمة، لأداء المبالغ المستحقة في ديسمبر، ويادر إلى تقديم الرسول الفرنسي إلى الخديو، فقص عليه نبأ مهمته، فارتاح الخديو إلى الفكرة وقبل البيع مقابل ٩٢ مليون فرنك^(٣١).

وكانت الحكومة مدينة لشركة القناة في عدة ملايين من الفرنكات تعهدت بأدائها فداداً للاتفاقات المبرمة بينها من قبل. ووفاء لهذه المبالغ كانت الحكومة قد تولت للشركة ما يخص أسهمها من الربح لمدة خمس وعشرين سنة تنتهى في سنة ١٨٩٤، وذلك خصماً مما عليها للشركة، وكان مفهوماً بالطبع أن من يشتري هذه الأسهم يسرى عليه هذا الاتفاق، فلا يأخذ ربحاً عنها حتى سنة ١٨٩٤، فكان مما عرضه السيو أندريه دريفو أن يدفع الخديو للمشتري فائدة سنوية مقدارها ١٢٪ من مبلغ الثمن، يعوض عليهم الحرمان من الربح من سنة ١٨٧٥ إلى سنة ١٨٩٤، فرضى الخديو أن تكون الفائدة ٨٪ بضمانة إيراد جبرك بورسعيد، وترك

(٣١) انظر بحث السيو شارل ليج Charles Lepage في (قصة أسهم قناة السويس) المنشور في مجلة باريس Revue de Paris بأعداد ٢٢ من السنة الثانية عشر (١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥) ص ٣٢٥

١٦ - د. محمد حيدر لقول لعدة ١٦ نوفمبر. «يرى ديفو إن أحيه باريس متبحة المذومة
... د. محمد علي السعي الخبيث لدى جمعة من المالبين الفرنسيين لإعداد الخ... و...
عسفة في فوت غرصة. ولعدة اتفاق... بين طلب ديفو مذحل الخبار. لعدة
حيدر ثلاثة أيام أخرى، تنتهي في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٥.

تمت دعوة الأولى بين ديفو والخديو في طي الحفاء. دون أن يعلم بها أحد من وجده
المال والسياسة في القاهرة، وخلق نبؤها على قنصل إنجلترا العام في مصر. الماحور حزن
ستانتون Stanton. ولكن عين السياسة الإنجليزية في لندن وباريس. كانت ساحرة. ترفد
كل كبيرة من لأمر وصغيرها، فبعلها نبأ المساعي التي يبذلها إدوار ديفو في باريس ليجمع
التمن المطلوب. فأيرق اللورد دربي Derby وزير خارجية إنجلترا إلى الماحور جنرال ستانتون
الرسالة التفرقة الآتية:

«علمت حكومة جلالة الملكة أن نقابة من المالبين الفرنسيين عرضت على الخديو شراء
أسهمه في قناة السويس، وأن الصعوبات المالية التي تكثف حموه تجعل قبوله في حيز
الإمكان، فالرجو أن تتحققوا من صحة هذا النبأ - دربي».

وصلت هذه الرسالة إلى القاهرة صبيحة يوم الثلاثاء ١٦ نوفمبر. فبادر القنصل البريطاني
إلى مقابلة نوبار باشا، وكان وقتئذ وزيراً للخارجية، وسأله عن الحقيقة. فأخبره بالواقع من
الأمر، فأدنى القنصل دهشته من أن الحكومة المصرية لم تكاشف حكومة إنجلترا بنبا هذه
الصفقة، وقال إن الخديو يجب أن يعتقد أن تنازله عن أسهم مصر في قناة السويس لا يمكن
أن تقبله إنجلترا بعدم الاكتراث. وأنه إذا كان الخديو راغباً حقاً في بيع هذه الأسهم، فن
المحقق أن إنجلترا ستعرض عليه أعل ثمن، فأجاب نوبار باشا أن الحكومة المصرية في حاجة
ملحة إلى مبلغ يتراوح بين ١٠٠.٧٥ مليون فرنك (أربعة ملايين من الجنيهات)، ولكن ليس
ثمة ما يضطره إلى بيع هذه الأسهم للحصول على هذا المبلغ، ويمكن أن ترضها البنوك قيمته
صيانة الأسهم المذكورة، فطلب الجنرال ستانتون من نوبار باشا ومن إسماعيل باشا صديق
وقف المفاوضة مع البيوت المالية الفرنسية. إن أن يتلقى رأى وزارة الخارجية الإنجليزية.
مسألة القرض بضمان الأسهم. فوعده نوبار بوقف المفاوضة لمدة ثمان وأربعين ساعة. انتهى
يوم الخميس ١٨ نوفمبر، وقابل القنصل الخديو في اليوم نفسه، وأوصى إليه بخديته مع نوبار.
فلم يخرج جواب الخديو عن جواب وزيره. غير أنه طلب إلى القنصل شروط الحكومة

الإجليزية. وقد كان لدى القنصل تعنيات من حكومة في هذا الشأن. انتهى حديثه
في بيته في وقت الذي حددته هو.

وفي يوم ١٩ (أربعاء ١٩ نوفمبر) من حصل...
مصرر حكومة إلى خمسة وتسعين أودعة البيوت من الخريكت. يدفع...
تسحق في دسبر. ورأى... إن يثار بيع لأسيهم على رغبة. وذلك أنه...
أمل في أن تؤدي الحكومة... وأن أسهمه في حنة...
دربي حصل ما هذا... في يرى... حكومة

وفي الساعة الثامنة من مساء ١٨ نوفمبر وصلت الرسالة التفرقة حمة جواب
الحكومة الإنجليزية. وفيها يكتب نورد دربي «إبلاغ الخديو قبول حكومة شراء
ال ١٧٧.٦٤٢ سهم بشروط معقولة». فذهب القنصل من قوره إلى الخديو. وأبلغه النبأ.
فشكر الخديو الحكومة الإنجليزية على ما عرضته. ولكنه اعتذر عن القبول. قائلا به يعي
تحويل الديون السائرة إلى دين ثابت. وأنه في حاجة إلى تقديم هذه الأسهم ضماناً لهذا
التحويل. على أنه إذا عدل عن رأيه وآثر البيع فإنه يفضل الحكومة الإنجليزية على سواها.
هذا ما صرح به الخديو القنصل البريطاني مساء ١٨ نوفمبر، على أنه في بضعة الأيام التالية
لهذا الحديث. رجعت عنده كفة البيع على الرهن. فأيرق القنصل البريطاني إلى حكومته يوم
٢٣ نوفمبر بأنها لن الخديو رضى أن يبيع ١٧٧.٦٤٢ سهم مقابل مائة مليون فرنك (أربعة
ملايين جنيه). فحاده الرد في بيوم ذاته بطريق الريف بأن الحكومة الإنجليزية قست الثمن
المطلوب، وأن بنك روتشيلد بلندن تعهد بأدائه للخديو فوراً.

وصل هذا الرد ليلاً، وتلقاه القنصل في صبيحة اليوم التالي (٢٤ نوفمبر)، فذهب مسكراً
إلى سراي الخديو، حيث قابل نوبار باشا وإسماعيل باشا صديق ومهردار الخديو. ونباهم
بفحوى الرسالة. فاعتقد الاتفاق على البيع والشراء، وفي يوم ٢٥ نوفمبر تحرر عقد البيع.
ووقع عليه كل من إسماعيل باشا صديق ثالثاً عن الحكومة المصرية. وخنرال ستانتون. ثم عن
الحكومة الإنجليزية (٣٢).

وتبين قبل إبرام العقد أن الأسهم لم تكن ١٧٧.٦٤٢ سهم كما كان مفهوماً من هي
١٧٦.٦٠٢. أي أنها تنقص ١٠٤٠ سهم (أربعين وألف سهم). فسوى حساب خدي بعد

(٣٢) بشرى الخديو كتاب (مناه السويس) للسيد فؤاد بك ١٩٠٨ ج ٢ ص ٢٨٨

مدمعة من الحرب السبعينية ، ومع أنها كانت قيلة أنظاره من قبل ، فإن هزيمتها في تلك الحرب جعلته يدير شراعه نحو إنجلترا ، فطلب إليها إيفاد تلك البعثة .

لست الحكومة الإنجليزية نداه إسماعيل ، لأنها وجدت في طلبه فرصة للتدخل في شؤون مصر ، وأوفدت إليه بعثة مؤلفة من أربعة من موظفيها برئاسة المستر اسطن كيف ، أحد الماليين المندوبين من الإنجليز ، ومن هنا جاءت تسميتها « بعثة كيف » .

كانت هذه البعثة وماخوها إسماعيل من حق معاونة وزير المالية على إصلاح الخلل الذي أصاب وزارته ، مظهراً من مظاهر التدخل الأجنبي في شؤون مصر الداخلية ، وقد وقع هذا التدخل بعد أن أبرم إسماعيل بيع الأسهم المصرية في القناة ، فكانتا ضربتين قاصمتين ، أصابتا مصر في استقلالها المالي وكيانها القومي .

جاءت البعثة إلى مصر في ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، وفحصت حالة المالية المصرية ، ووضعت تقريرها ، ولم يحمي كما يروم إسماعيل ، فإنها حينت أولاً بمصالح الدائنين الإنجليز خاصة ، والأوروبيين عامة ، فقدمت تقريراً أشارت فيه إلى أن سوء الحالة المالية يرجع معظمه إلى مصادرة الشروط التي حددت بها القروض للتوالي ، وإلى الإسراف في إنفاق مبالغ جسيمة في وجوه معلومة النفع ، وفي خملات حرية قليلة الجدوى ، فوالتهمتها أطماع الآفاقين السياسيين والماليين ، وأشارت باستعمال محصلات المقابلة لإيفاد الديون القصيرة الأجل (التي اقترضت في سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧) وتحويل جميع الديون الأخرى إلى دين موحد قدره ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه يسدد في مدة خمسين سنة بفائدة ٧٪^(٣٤) .

وأشارت اللجنة في تقريرها إلى سوء حالة المالية المصرية ، واقترحت كشرط ضروري لإصلاحها أن تخضع للمشورة الأوروبية ، بأن تنشئ الحكومة مصلحة للرقابة على ماليتها برئاسة شخص ذي ثقة أشارت تلخيصاً بأن يكون إنجليزياً ، واشترطت أن يحترم الخديو قرارات هذه المصلحة ولا يعقد قرصاً إلا بموافقتها .

وهذا الاقتراح يدل على أن إنجلترا لم تود بعثة (كيف) للعب الذي يطلبه إسماعيل ، بل جعلت لها مهمة سياسية وهي تمهيد السبيل للتدخل الإنجليزي .

(٣٤) تقرير لجنة « كيف » للشور فيلا لكتاب « مصر كما هي » لستر ملك كون من ٤٠٠

التنافس في النفوذ بين إنجلترا وفرنسا

لما جاءت بعثة (كيف) إلى مصر . لحطت فرنسا من إيفاد الحكومة الإنجليزية إليها . تريد الاستئثار بالنفوذ لدى إسماعيل . ولم تكن اعتدراً ترى إلى النفوذ المالي فقط ، بل كانت تقصد إلى ما هو أبعد من ذلك . وهو التدخل السياسي ، فنشط التنافس بين النفوذ الإنجليزي والنفوذ الفرنسي ، ووصل هذا التنافس إلى حاشية إسماعيل وبلاطه ، ففريق كان يقاد إلى النفوذ الإنجليزي ، وفريق آخر كان يميل إلى النفوذ الفرنسي ، وهذا يدل على مبلغ الضعف السياسي الذي تملعل في كيان الحكومة بسبب الارتباك المالي ، ولا غرو فلال هو عصب النفوذ السياسي .

وقد اعترفت الحكومة الفرنسية أن تعارض معنى الحكومة الإنجليزية بمعنى مثله ، فأوفدت هي أيضاً أحد موظفيها ، وهو السيد فيليه Villet ليعاون إسماعيل على تنظيم ماليته ، وكانت ترمي بذلك إلى أن لا تنفرد الحكومة الإنجليزية بالتدخل في شؤون مصر ، فقدم مشروعا أبدى إسماعيل ميله إلى الأخذ به ، فاستاءت الحكومة الإنجليزية من رجحان كلمة النفوذ الفرنسي ، وعارضت عمل إسماعيل بضربة أخته ، ذلك أنها كانت على اتفاق معه أن لا تذيع تقرير لجنة (كيف) ، حتى لا يسوء مركزه المالي ، فلما رأت منه ميلا إلى اتباع المشورة الفرنسية لوتحت بأنها ستنتشر التقرير ، فلما احتج إسماعيل على إذاعته ، أوعزت إلى أحد نواب البرلمان البريطاني أن يسأل متى ينشر التقرير ؟ فكان جواب ديمرائلي رئيس الوزارة أنه لا يعارض في نشره وأن الخديو هو الذي يمنع في ذلك ، فكان هذا الجواب أشد وطأة من نشر التقرير ، لأنه ترك الأذهان تعتقد سوء حالة المالية المصرية ، وأدى ذلك إلى نزول أسعار السندات المصرية نزولاً هائلاً .

التوقف عن الدفع

(أبريل سنة ١٨٧٦)

سارت الضائقة المالية في طريقها ، وأحوز الخزنة المصرية المال اللازم لأداء أقساء الديون ، وأخيراً عجزت عن الوفاء ، فأصدر الخديو مرسوماً في ٦ أبريل سنة ١٨٧٦ بتأجيل

٣٠ - صندوق الدين أول هيئة رسمية أوربية أنشئت لفرض التدخل الأجنبي في شؤون مصر - وسيطرة الأوربية عليه - وعلى سلطة الحكومة المصرية في شؤونها المالية والإدارية - وهو ذات اعتماد على استقلال مصر المالي والسياسي ، لأنه بمثابة حكومة أجنبية ، داخل حكومة ، لها سلطة واختصاصات واسعة المدى ، فقد نص المرسوم الصادر بإنشائه على أنه يخص بسلطة التفرقة المختصة لوزراء الدين العمومية ، ويعتزل إدارته مندوبون أجنباني ، تعيهم حول الدائنة ، ويعينهم الخديو وفقاً لهذا الانتخاب ، وقضت المادة الثانية بأن الموظفين المنوط بهم تحصيل الإيرادات تنفذه فكرها عليهم أن يوردوا ما يحصلونه إلى صندوق الدين لا إلى وزارة المالية ، ونصت المادة الدمة على أن الحكومة ممنوعة من تعديل الضرائب التي خصصت إيراداتها لصندوق الدين تعديلاً يقتضي إلى إتفاض الوارد منها ، إلا بموافقة أغلبية أعضاء الصندوق ، وأن لا تعقد الحكومة أية قرض جديد ولا تصدر إقادات مالية على الخزانة إلا لأسباب تقتضي بها حاجة البلاد ، وبعد موافقة صندوق الدين ، على أنه قد حُفظ للحكومة الحق في أن تقرض بالحساب الجاري مبلغاً لا يزيد عن خمسين مليون فرنك ، للقيام بخدمة الخزانة ، ونص المرسوم على أن المحاكم المختصة تختص بنظر كل الدعاوى التي يرى صندوق الدين إقامتها على الحكومة خدمة لمصالح أصحاب الدين .

ولا نزاع في أنه ، من جهة الحق والقانون ، لم يكن للدائنين الأجانب أن يطلبوا إنشاء هيئة مالية رسمية داخل الحكومة بهذه السلطة ، وتلك الاختصاصات ، ولكن فكرة الطمع والاستعمار ، وغلبة القوى على الضعيف ، هي التي أملت مشروع صندوق الدين لاستغلال موارد البلاد ، وغرض الوصاية الأوربية على ماليتها .

مشروع توحيد الديون

(مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦)

وفي ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ، أصدر الخديو مرسوماً ثانياً (٣١) بتحويل ديون الحكومة ودين - ليرة - الدين والديون السابقة إلى دين واحد ، سمي (الدين للوحدة) بقرره ٩١.٠٠٠.٠٠٠ جنيه تجليري ، بقائده سبعة في المائة ، يسدد في ٦٥ سنة ، والغرض من هذا المرسوم توحيد وتبويب الدائنين على استبعاد ديونهم ، وقد ميز المرسوم بين مختلف الديون فيما يتعلق بالقائدة

(٣١) نصه في قانون ج ٢ ص ١١٣ (طبعة سنة ١٩٠٠)

دفع سندات والأقساط المستحقة على الحكومة في إبريل وسبتمبر ثلاثة أشهر ، ولم يكن شديد هذه ثلاثة أشهر إلا للمحافظة على القوامر ، وكان الغرض من تأجيل إلى ما شاء منه . وعين هذا المرسوم في بورصة الإسكندرية يوم ٨ إبريل . فكان هذا إيذاناً بالتوقف عن تسريح - أو بعبارة أخرى بالإفلاس ، ولما ذاع هذا المرسوم سرى السخط والذعر إلى الأسواق - لا رية - واستهدف إسماعيل لطاعن المائتين والمائتين الأجانب ، وانقلبوا ينددون ويترعدون ، بعد أن كانوا حتى الأسس يدايمون ويسلقون . وأخذوا يتحدقون بوجوب خلع

حسب

إنشاء صندوق الدين

(٢ مايو سنة ١٨٧٦)

بدء الوصاية الأجنبية على مصر

شهر الخديو بارتالك الحالة المالية ، وما تتطوى عليه من الأخطار ، وما يحرم إليه سخط - المائتين الأوربيين من العواقب ، فأراد استرضاء الدائنين بوضع نظام يكفل لهم استيفاء ديونهم - فطلب إلى وكلاء الدائنين بوضع النظام الذي يرضونه . فقدم وكلاء المائتين الفرنسيين مشروعاً بإنشاء صندوق الدين وتوحيد الديون ، أما المائليون الإنجليز بأنهم لم يشكروا في هذه المفاوضات ، انتظاراً للخطوة التي ترسمها حكومتهم .

استجاب إسماعيل لمطالب وكلاء الدائنين الفرنسيين ، وأصدر مرسوماً في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ بإنشاء صندوق الدين ، ومهمته ، أن يكون خزانة فرعية للخزانة العامة تتولى تسلم المبالغ المخصصة للدين من المصالح المحلية ، وتخصص له إيرادات مديريات الغربية ، والنوبية ، والبحيرة ، وأسوط ، وعوايد الدخولية في القاهرة والإسكندرية وإيرادات حارك الإسكندرية والسويس وبورسعيد ودمياط والعريش ، وإيرادات السكك الحديدية ، ورسوم الدخان ، وإيرادات المصلح (ضريبة الملح) ، ومصايد المطرية (دقهلية) ، ورسوم الكباري - وغير ذلك - للاحتة في النيل ، وإيرادات كوبري قصر النيل ، وإيرادات أطلان الدائرة السنية ، التي خصصت لسياد الديون معظم موارد الخزانة المصرية .

(٣٢) من المرسوم مشدق في القانون العام للإدارة والقضاء لقلب جلاء - ج ٢ ص ١٤٤ (طبعة سنة ١٩٠٠)

وبمصر ١٠٠٠. ففصل في قروض سنوات ١٨٦٢ و ١٨٦٨ و ١٨٧٠ و ١٨٧٣. في قروض صوب أهل. في قيمتها كانت. فتمتد مدتها مدت جديدة من الدين مسمى حسب سنة مائة. وأن أصدر قروض سوب ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ (وهي القروض القصيرة الأجل) يعطون سندات جديدة تحسب فم بواقع مائة لكل خمسة وتسعين من قيمتها الإجمالية. وذلك مقابل إطالة أجل مدادها. أما سندات الدين المائر فتستدل به سندات جديدة مع إضافة ٢٥٪ إلى قيمتها، أي بواقع مائة لكل ثمانين جنبها من قيمتها الإجمالية. وذلك مقابل إطالة أجل السداد.

وتخصص لسداد الدين الموحد وفوائده الموارد المينة في مرسوم صندوق الدين. وقدر مجموع الإيرادات الحاصلة من الموارد المذكورة بمبلغ ٦,٤٧٥,٢٥٦ من الجنيهات الإنجليزية سنويا، بما في ذلك المبلغ المقر على الدائرة السنوية ومقداره ٦٨٤,٤١٩ ج. وتقرر أيضا وقف جباية للمقابلة.

إنشاء مجلس أعلى للمالية

ولكى يطمئن الدائنون على حسن إدارة وزارة المالية، أصدر الخديو في ١١ مايو سنة ١٨٧٦ مرسوما ثالثا^(٣٧) بإنشاء مجلس أعلى للمالية، مؤلف من عشرة أعضاء، خمسة منهم أجانب، وخمسة وطنيون، ومن رئيس يعينه الخديو، ويتألف هذا المجلس من ثلاثة أقسام، القسم الأول يختص بمراقبة خزائن الحكومة، والثاني بمراقبة الإيرادات والمصروفات (وهي غير المراقبة الثنائية التي سبقت الكلام عنها)، والثالث بتحقيق الحسابات، ويدير المجلس رأيه في ميزانية الحكومة السنوية التي يضعها وزير المالية قبل نهاية كل سنة بثلاثة أشهر، وعين السيور شالوي Scialoja أحد أعضاء مجلس الشيوخ الإيطالي رئيسا لهذا المجلس.

الرقابة الثنائية

(١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦)

إنشاء صندوق الدين. وإنشاء مجلس أعلى مختلط للمالية، وتوحيد الديون، كل هذه

(٣٧) ص ٢ في نفوس جلد ج ٢ ص ١٥١ طبعة ١٩٠٠.

الوسائل. على ما في معظمها من الفتات على سعة الحكومة، لم تنفع الحكومة الإنجليزية ولم ترفعها الكفاية لضمان مصالح الدائن. فامتنعت عن تعيين مندوب عنها في صندوق الدين، على حين رضيت فرنسا باختيار مندوب عنها فيه وهو السيد دي بلنير De Bligneret واختارت النمسا كون كريبير Kremer. وإيطاليا نسيور بارافالي Baravelli، وجاهازت إنجلترا بأن من الواجب وضع تسوية أخرى لكفالة مصالح الدائنين.

والواقع أن هذا لم يكن غرضها الحقيقي. بل كانت ترمى إلى وضع نظام جديد يمكنها من التدخل الفعلي في إدارة الحكومة المصرية. ويعمل مصر أكثر خضوعا للدول الأجنبية في سياساتها وتصرفاتها الداخلية. ولكي تمهد إلى وضع هذا النظام، أوفدت إلى فرنسا أحد أعضاء البرلمان الإنجليزي وهو مستر جوشن^(٣٨) Goschen، لكي يتفق وإياها على التعديلات التي يرى لزوم إجرائها في تسوية ديون إسماعيل. وعلى الحطة المشتركة لإكرام الخديو على قبول هذه التعديلات، وتحدثت الحكومة الفرنسية من ناحيتها السيد جوبير Joubert، مندوبا عن الدائنين الفرنسيين ليشارك مع المندوب الإنجليزي في عرض مطالب الدائنين على الخديو. جاء جوشن ثم جوبير إلى مصر في أكتوبر سنة ١٨٧٦^(٣٩)، وطلبا إلى إسماعيل باشا قبول التعديلات التي اتفقا عليها، وأنها فرض الرقابة الأوروبية على المالية المصرية ووضع السكك الحديدية وميناء الاسكندرية تحت إدارة لجنة مختلطة، وتدخل قنصلا إنجلترا وفرنسا وهما المستر (اللورد) فيفيان Vivian والبارون دي ميشيل Des Michels بإيعاز من دولتيهما للضغط على الخديو وإكراهه على الإذعان، فتردد إسماعيل في قبول هذه المطالب الجائرة، وقامت في البلاد حركة استياء شديدة من جورها، ولكن الخديو خشى على مركزه أن تعرضه مقاومة الدولتين الإنجليزية والفرنسية، فترد أخيرا على إرادتها، وأصدر مرسوم ١٨ نوفمبر ١٨٧٦. الذي سيأتي بيانه.

(٣٨) كان جوشن وزيرا سابقا في الوزارة الإنجليزية، ثم عاد إلى الوزارة سنة ١٨٨٧ وهو ابن اللورد جوشن أحد أصحاب بنك فريملنج وجوشن بإنجلترا وهو البنك الذي أقرض مصر قروضها الأولى.

(٣٩) كما ورد في كتاب مصر كما هي. Egypt as it is. للسيد مالك كون ص ١٤٠.

مقتل إسماعيل باشا صديق (المفتش)

(نوفمبر سنة ١٨٧٦)

وفي خلال المفاوضات بصدد الرقابة الثانية . وقع حادث رهيب ، له اتصال وثيق بارتباك مصر المال . وهو قتل إسماعيل صديق باشا .

كان جوشن ، مع مطالبته بالرقابة الثانية . يحتم إقصاء إسماعيل صديق عن وزارة المالية . كشرط جوهرى لإصلاحها ، فقبل الخديو مضطرا تضحية وزيره الذى كان موضع ثقته سنوات عديدة ، واستقال إسماعيل صديق من منصبه بناء على إلحاح جوشن ، وإدعان الخديو ، وعين الأمير حسين كامل (السلطان حسين) خلفا له .

ولم يكف جوشن بذلك ، بل اعترم مقاضاة إسماعيل صديق باشا أمام المحاكم المختلطة عن العجز الواقع فى الميزانية ، متبها إياه بتبديد هذا العجز إضرارا بحقوق حملة الأسهم ، فاضطرب الخديو من هذا التهديد ، وأدرك من حديثه مع وزيره الأمين ، أنه لا يبق على ولائه لمولاه فى سبيل الدفاع عن نفسه ، وأنه إذا قدم للمحاكمة فإنه سيشارك الخديو معه فى تبديد أموال الدولة ، بل ربما ألحق عبء المسئولية على عاتقه ، ففكر إسماعيل فى التخلص منه ، ودير مشروع محاكمته بتهمة التأمر على الخديو ، وإثارة الفواطر الدينية ضد مشروع جوشن وجوبه ، وقبل أن تبدأ المحاكمة اعترم أن يتخلص منه بلا جلبة ولا محاكمة ، وإنفاذا لهذا الغرض استدعاه إلى سراى عابدين ، كعلامة على الثقة به ، وهذا روعه ، وتلطف فى محادثته ، ثم اصططحه إلى سراى الجزيرة ، مظهرا أنه رضى عنه ، ولكن لم تكد العربة التى أقلتها تجتاز حدائق السراى ، وتقف أمام باب القصر ، حتى نزل الخديو ويأمر إلى إصدار أمره بالقبض على صديق واعتقاله فى ناحية من القصر . ومن تلك اللحظة احتق نوره عن الجمهور ، إذ عهد الخديو إلى أتباعه بقتله ، فقتلوه ، ونفذوا جسده فى النيل (نوفمبر سنة ١٨٧٦) .

وله بعد الناس يادى الأمر بما حل بغشش ، واستمرت المحاكمة الصورية ماصبة فى سبيلها . وحكم المجلس الخصوصى بفيه إثر دنقلة وسجنه بها ، فى حين أنه لقي حتفه قبل أن تتم المحاكمة .

ونعمرى أن هذه الوسيلة فى التخلص من الرجل ليست كما تسبغ الشرائع ، ولا البطم

والأخلاق . فإن اغتيال الناس غير عدى لا يسر أن يصدر من نسله ، بله الملوك والأمراء . ثم مادا كان يقم إسماعيل من غشش ؟ به لا يكن ينفذ إلا سياسة التى وضعها الخديو . أو كما يقول مؤلف (تاريخ مصر - د) . يجب أن يعطى ما لقبصر لقبصر ، فإذا كان المفتش هو الأداة التى تخضر وتنفذ . برر برأس ندى كان يبتكر ويظم هو الخديو (١٠) .

ومع كل من ارى فى نفس ممش . فقد انتهت بهذه الحادثة المفزعة حياة رجل فاقده الدمة والصميم . تسلط على حكومة مصر ومصاريفها ثمانى سنوات طوال ، جرت الحروب المالى على البلاد .

اعتقد إسماعيل أنه بفعل غشش قد حقق غرضين ، أولا أن يتخلص من إرداعة أسرار اشتراكه وإياه فى تبديد أموال الدولة . وثانيا أن ينال عطف المتدوين الأوروبيين جوشن وجوبه فى مطالبته منه . وقد حقق إسماعيل الغرض الأول ، فإنه بمقتل المفتش ، وإلقاء جسده فى قاع اليم . قد قبيت معه أسرار التلاعب والعبث بأموال الخزنة العامة ، أما الغرض الثانى فلم يتحقق ، لأن إسماعيل صار تحت رحمة المتدوين الأوروبيين وتدخلها المستمر فى شؤون الحكومة .

وبعد قتل المفتش صدر مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ القاضى بفرض الرقابة الثانية على المالية المصرية .

مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وتسوية الدين العام

إن المرسوم الذى أصدره الخديو فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ قد وضع النظام الذى قرره الدولتان الانجليزية والفرنسية تسوية الدين العام (١١) ، وهو :

أولا : التعديلات التى بنى جوشن وجوبه إدخالها على مشروع مايو سنة ١٨٧٦

ثانيا : فرض الرقابة الأجنبية على المالية المصرية

ثالثا : التعديلات التى قررها مرسوم ١٨ نوفمبر فخلاصتها ما يأتى .

(١٠) - ربيع مصر لندى ص ١٠٦

(١١) - ص ٩ فى قانونى حلال - ج ٢ ص ١٣٥ (ص ١٩٠)

نظام الرقابة الشائبة

وقضى مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ بفرض الرقابة الأجنبية على المالية المصرية . وأن يتولاها رقباء (مرقب) مصرية ، معتمدين عموميين ^(١٧) . أحدهما أخيرى ، وآخر روسى . ولأول مرره (يردت لخدمة للحكومة ، ويسمى معتمدا الإيرادات ، والثانى لمرتبة المصروفات ، ويسمى معتمدا الحسابات والدين المسمى (مادة ٧ من المرسوم) ، وتختار الحكومتان الإنجليزية والفرنسية الرقبين المذكورين .

وطبقه رقيب الإيرادات كما تنص المادة ٨ هى تحصل جميع إيرادات الحكومة ، وتوريدتها للخزائن المختصة لها ، وله السلطة على مأمورى التحصيل جميعهم ، ما عدا مأمورى تحصيل الرسوم القضائية فى المحاكم المخفلة ، وهو الذى يرشحهم لوظائفهم ويقبضهم ، وله أن يعزل من يشاء منهم بعد تصديق (اللجنة المالية) ، وهى لجنة مؤلفة من وزير المالية ومن الرقبين الأجبيين ، أى أن الكلمة فيها ملحقين العضوين .

أما رقيب المصروفات (أو معتمدا الحسابات والدين المسمى) فوظيفته ملاحظة تنفيذ القوانين والوائح المتعلقة بالدين العام ، وفقش حسابات الخزنة ، وجميع صناديق الحكومة ، وليس لتفاد القوانين (الوزراء) رؤساء المصالح أن يأمرؤا بصرف الأذون والتداول الصادره منهم إلا بعد التأشير عليها من الرقيب ، وله أن يعترض على صرف أى مبلغ يراه قد تجاوز الربوط فى الميزانية ويرتب عليه عدم القيام بالمصروفات الأخرى المقررة فى الميزانية .

ويقوم رقيب المصروفات بوظيفة مستشار مالى بوزارة المالية (مادة ٩) ، ومن هنا جاء مصعب المستشار المالى الذى افرد به الانجليز بعد الاحتلال ، وللرقيب الاشتراك فى تحقيق ميزانية الحكومة السنوية (مادة ١٠) .

(١٧) كلمة « معتمدا » كانت تؤدى فى ذلك العصر معنى السلطة الرئسية ، كما يوجب ذلك من السلطة المقررة لتفويض لأقرب ، فلما اكبر من سلطة للرئيس ، ومن هنا جاءت تسمية إسماعيل صديق بالقبض « وكان لقبش مسمى الأتقلم سلطة زبد أحياء من سلطة البعاز (توررام) ، ولذلك كان يتولاها كبار الحكام والأمرأه الذين تألوا لثة الخلفيو ، لكلمة « معتمدا » الواردة فى مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ تؤدى معنى سلطة للسلطة المقررة للرقيب الأوروبين .

١- بإخراج ديون الدائرة السنية وقدرها ١٨٥٠٠٠ ج ٨١٥٠٠٠ ج ، من الدين الموحد وعقد اتعاقى خاص بشأنها (سدة الأولى) .

٢- بإخراج قروض سنى ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ (القصيرة الأجل) من الدين الموحد . واستهلاكها بموجب أحكام العقود الخاصة بكل منها ، على أن تسدد بواقع ثمانين فى المائة من إيرادات نقابة (مادة ٤) ، ومعنى ذلك أن تؤدى هذه الديون فى مواجعتها بعد أن كان مرسوم ٧ مايو يدعها فى الدين الموحد ويطلب أجل سدادها ، وكان رصيد هذه الديون نحو ٢٩٣٠٠٠ ج .

٣- تخفيض الملاوة المقررة لأصحاب الدين السائر من خمسة وعشرين إلى عشرة فى المائة .

٤- مايق من الدين المصرى جعل قسمين ، قسم سسمى (الدين السائر) ومقداره ١٧٠٠٠٠٠ جنيه انجليزى ، صدرت به سندات سميت سندات الدين السائر ، فالتدتها خمسة فى المائة ، وتسدد فى مدة خمس وستين سنة ، على أن يبدأ بأخذ المبالغ اللازمة لسداد فوائدنا من الإيرادات المخصصة للدين العام ، وخاصة من إيرادات مصلحة السكك الحديدية . وميناء الإسكندرية ، وهذه السندات تعطى بالأفضلية لحامل سندات القروض المقررة فى سنى ١٨٦٢ و ١٨٦٨ و ١٨٧٣ (الطويلة الأجل) (مادة ٢) ، والقسم الباقى سسمى (الدين الموحد) ، وقد صار تخفيضه إلى ٥٩٠٠٠٠٠ جنيه انجليزى ، وإبقاء الإيرادات المالية بالرسوم الصادر فى ٧ مايو سنة ١٨٧٦ غرضة لهذا الدين ، وجعلت فائدته الإجمالية ٢٧٠٠٠٠ ج .

٥- إعادة العمل بقانون النقابة (مادة ٢) .

٦- إبقاء صندوق الدين بصفة دائمة لغاية استهلاك الدين بأكمله (مادة ١٨) .

وسمى هذه التسوية عقد فى ١٢ يولية سنة ١٨٧٧ اتفاقا لتسوية ديون الدائرة السنية

والدائرة الخاصة .

وتمت تعرف معنى الاشتراك . ومعنى الاستشارة في هذا الصدد . فهي كلمات تؤدي معنى
سيطرة الدمة

وتنص المادة (١١) بأن جميع الأنفاة التي يترتب عليها إتفاق مبلغ تزيد قيمته عن
واحد من ١٢ من أصل المربوط تستوى في الميزانية ، أو تستلزم إتفاق مبالغ على جملة سررات
حب الإقرار عينا من اللجنة المالية المتقدمة ذكرها .

إدارة صندوق الدين

وقضت المادة ٦ من مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ المتقدم ذكره أن الإيرادات المخصصة
لصندوق الدين بمقتضى مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ، تبقى مخصصة له ، ويقتضي صندوق الدين
هيئة دائمة إلى أن يسدد كامل الدين العام (مادة ١٨) ، ولأعضائه أن يسلموا الإيرادات
المخصصة لاستهلاك الدين ، ويرسلوها رأسا إلى بنكي إنجلترا وفرنسا ، ويكون تعيين أعضاء
صندوق الدين بناء على طلب حكوماتهم .

لجنة مختلطة لإدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية

وأستند المرسوم إدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية ، وهي التي رعت إيراداتها
لوفاء فوائد الدين الممتاز ، إلى لجنة مختلطة مؤلفة من خمسة مديرين ، منهم اثنان انجليزيين
واثنان مصريان . وواحد فرنسي . ويكون أحد المديرين الانجليز رئيسا للجنة (مادة ٢٣) .
أي أن العائنة ورياسة للمصر الأوروبي - ويتولى المديرين إدارة السكك الحديدية والميناء .
ولهم السلطة العليا على ممتلكاتها ، وعليهم تسليم جميع إيراداتها إلى صندوق الدين

وعملابها رسوم غير رقيقان الأوروبيان . وهما اللورد رومين Romaine وبق (مراقب)
حليزيا على . بيردت . وبارون دي مالاريه De Malaret رقيقا فرنسيا على
المصرفيات ، وعين صاحب من باربح Baring (اللورد كرومر) عضوا انجليزيا في صندوق
الدين . صاحب من بلير عضوا فرنسيا . وبق اندويان النموي والايطالي العيتار من من
وهما د . كريتير Kremer . ولسيرور بارملي Baravelli . وعين الخزان مالاريه

Maraiott الاحبري رئيس نفوسيون (حنة) السكك الحديدية وميناء الاسكندرية

يت . مما يقدم أن نظام البرقة تشيئة قد حول الرقيقين سلطة مطلقة في إدارة الحكومة
المالية . وهو أشبه ما يكون بالبحر على لأرد . فإن قرارات الوصاية أو الحجر التي تصدر من
المجلس الحسينية على فاقد الأهلية تفل سنطته عن التصرف في أمواله ، وتنصب وصيا أو قيم
عليه يتولى هذا التصرف . وكذلك برقة تشيئة قد جعلت من الرقيقين الأوروبيين قواما على
الحكومة المصرية ، واقرنت هذه القوامة أو الوصاية بتلك الشروط الشديدة الوطأة في أداء
ديون الحكومة ، ووضع مصلحة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية في يد إدارة مختلطة .

ولاشك أن هذا النظام إنما هو من الضم الاستعمارية الجائرة ، التي تدل على جشع المالكين
والسياسيين الانجليز والفرنسيين . وسوء نيتهم نحو مصر ، فإن توقف الحكومة عن الدفع لم يكن
بمقتضى هذه الشروط القاسية المهينة . وتبين لك قسوتها من أن عدة دول كانت في ذلك الحين
متوقفة عن الوفاء بديونها للمالكين الأوروبيين ومع هذا لم تستهدف دولة منها إلى مثل تلك الشروط
الجائرة في تسوية ديونها ، وهكذا المطامع الاستعمارية ، لا تعرف حقا ولا إنصافا ، وقد
اندفعت فرسا إلى وضع هذه القيود والأغلال مترومة أنها تخلم مصالحها المالية ، على أنها في
الواقع إنما خدمت مقاصد إنجلترا السياسية ، فإن النظم الثابتة محكوم عليها دائما بالإخفاق ،
ومالما حتمت إلى تغلب أحد الشريكين على الآخر ، اعتبر ذلك فيما صار إليه السودان على أثر
اتفاقية سنة ١٨٩٩ الباطلة ، وكذلك حدث للرقابة الثابتة ، فقد استحوطت مع الرمن سيطرة
انجليزية كما سيحيي بيانه ، وفي ذلك يقول المسو دي فريسنبه Freycinet الوزير الفرنسي
المشهور ما خلاصته : « إننا إرتكبنا في هذا الصدد خطأين ، أولهما أننا جعلنا التدخل في مسألة
مصر مقصورا على أنفسنا وعلى الانجليز ، والعمل المتنوي هو في ذاته عمل متعب ، وخاصة إذا
كان بين شريكين مختلفان في الوضع والمناجع ووجهات النظر ، مثل فرنسا وإنجلترا ، ولا بد في
هذه الاتفاقات من ضجبة ، وكان من الواجب علينا أن نشرك معنا الدول الأخرى ، وننخذ
في هذه المسألة وسائل دولية . هي لحو الذي حدث في إنشاء صندوق الدين والمحاكم
المختلطة ، أو كما حدث بعد ذلك في قانون التصفية ، والخطأ الثاني أننا أسرفنا في جعل سياستنا
تائمة للمسألة المالية ، فإنه وإن كان يحسن بالحكومة أن تسمى مصالح وعاياها ، ولكن الحالة
تختلف إذا كان أصحاب الديون لا يكتسبون ما تطوى عليه أعمالهم المالية من المغامرة ، ففي هذه
الحالة لا يطلب من الحكومات أن تتدخل في شؤون الدول الأخرى إلى هذا الحد ، فحين لم

٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ تأليف لجنة أوروبية عرفت بلجنة التحقيق العليا ، ومهمتها تحقيق المعجز في أبواب الإيرادات وأسبابه وأوجه النقص في القوانين واللوائح الخاصة بالضرائب ، ووسائل إصلاحها ، وتحقيق موارد ميزانية من سنة ١٨٧٨ ، ودون الرسوم لخدمة بالانصاف بجميع المصالح والموالين وجمع من ترى لزوما لسماعه لجميع البيانات التي تطلبها .

وكان هذا المرسوم يقصر اختصاص اللجنة على تحقيق موارد الإيراد ، دون المنصرف ، ولم يرض الداتون بذلك ، وتدخلت لدوت - الانجليزية وفرنسية . وأصرنا على أن يتناول اختصاص اللجنة تحقيق حدة الإيراد والمنصرف معاً ، فدعوا إسماعيل إلى طلباتها ، وأصدر في ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ مرسوماً آخر بتعميم اختصاص اللجنة . وجعله شاملاً حالة الحكومة المالية بجميع عناصرها ، أي أنه يشمل الإيرادات والمنصرفات ، وفرض المرسوم على وزراء الحكومة وسائر موظفيها إعطاء لجنة جميع البيانات التي تطلب منهم وتقديمها إليها رأساً من غير إبطاء .

تألفت اللجنة طبقاً لهذا المرسوم من السير فرديناند دلبس (قاض قضاة السويس) رئيساً ، والسير ريفرس ويلسن Rivers Wilson ورياض باشا وكيلين ، وأعضاء صندوق الدين وهم دى بلينير ، وباراطلى ، وبارنج (كروس) وفون كيركر .

وتم هذا التعيين تنفيذاً لما اقترحه الدولتان الانجليزية والفرنسية ، وعين السيد ليون ديرون Liron Dairoles مفضش مالية فرنساً سكرتيراً للجنة ، والسير كولون Coulon المسمى للشار لشركة قناة السويس كاتباً لمخاض جلساتها .

واضحت اللجنة تتولى مهمتها ، وتقتصر كل نواحي الادارة المالية ، وتستدعى من تشاء من الموظفين المصريين ، وترسل مندوبيها إلى الأقاليم لتحقيق ما ترى قصصه ، وظهرت بظهور الهيئة المسيطرة على الادارة المصرية .

وكان شريف باشا الوزير المشهور يتولى وقتئذ وزارتي الخفائية والمخارجية ، ولم يكن راضياً عن تدخل الدول في شؤون مصر بهذا الشكل المهيمن ، ولا عن إذعان الخديو لطلباتها الجائرة ، وأرادت اللجنة أن تجبره على الاعتراف بسلطانها ، فأرسلت إليه مستدعيه أمامها لتسبح أقواله ، ففرض عليها أن يجب على ما تسأله كتابة ، ولكن اللجنة أصررت على حضوره ، فرفض بإياه أن يظلم الرئيس أمامها ، وامتنع عن المثول بين يديها ، ووقعت أزمة بسبب إياه ، انتهت باستقافته من الوزارة ، وكان ريفرس ويلسن صاحب الفوز الأكبر في اللجنة ،

حسب ريكس و ريندل و سلاذ الأخرى لم توفقت عن ذاء تصرف ديون . وهذا كما قد ع مصر ، مع أنها كانت أفضل حالاً من عهدتها لندية من قبل الدول .^{١٢٦}

وقد بقي نظام الرقابة لسياسة معمولاً به إلى أن تألفت الوزارة واستعطفه برئاسة نزار باشا ، في عشرين سنة ١٨٧٨ ، وبها وزيران خيانيان ، أحدهما انجليزي والأخر فرنسي ، فاستغنى مناه عن رئيسي الأخسرين ، ولا وقعت أزمة لسياسة أخرى انتهت بجمع إسماعيل . أعد بحل بنظام الرقابة الدنية في أوائل عهد توفيق باشا ، وبعد «حلال» الانجيزي لتبث الرقابة في أوائل سنة ١٨٨٣ وحلت محلها سلطة المستشار المال الانجليزي ، وبذلك تحولت الرقابة ثنائية إلى سيطرة انجليزية .

أما إدارة السكك الحديدية وسبناه الاسكندرية فقد بقي للجزال مروت يتولاها إلى أن توفي ، ثم صدر مرسوم في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٧٩ في أوائل عهد توفيق باشا بتعديل تأليف اللجنة المختلطة المكونة إليها تلك الإدارة بأن جعلت من ثلاثة مديريين أحدهما انجليزي وله الرئاسة ، والأخر فرنسي ، والثالث مصري ، ثم تسلم الانجليز إدارتها في عهد الاحتلال .

لجنة التحقيق العليا الأوروبية

(٢٧ يناير سنة ١٨٧٨)

كانت مهمة الرقابة الأجنبية زراعة مصالح الداتين الأجانب ، وتدمير المال اللازم لوفاء الأقساط المطلوبة لهم . ولكن أحوال الحكومة المالية سارت من سيئ إلى أسوأ ، وازداد ارتباكها وصعجزها ، وترغم مما أسرف فيه الرقيبان الأجنيان من ابتزاز أموال الأهالي بطرق القهر والصف ، فقد عزوا إلى إسماعيل أنه يقم القنابات في سبيل النظام شؤون الحكومة المالية . واتفق الرقيبان وأعضاء صندوق الدين على المطالبة بتأليف لجنة تحقيق أوروبية لقصص شؤون الحكومة المالية .

لا حرم أن هذا غضب وما ينطوى عليه من اعتداء فادح على استقلال مصر وتدخل في شؤونها الداخلية ، - على مبلغ استهانة الداتين بكرامة الحكومة المصرية ، ولكن الخديو إسماعيل اضطر تحت ضغط الحكومات الأوروبية إلى الإذعان لهذا الطرمان ، وأصدر مرسوماً في

(١٢٧) دى فريسنس De Freycinet - المسألة المصرية La Question D'Égypte من ١٨٧٨

وتولى رأسها الفعلية لكثرة تعيبه نسبه ورويته دلبس في باريس . وبعد أن قطعت اللجنة المرحلة الأولى ، من أهمها وضعت تقريراً مبدئياً ، يتضمن شرح الحالة المالية وعبورها ، وما تقتضيه لإصلاحها ، ونُحِصَت في تقريره الديون غير المسجلة التي لم تدخل ضمن تسوية سنة ١٨٧٦ ، وحتى قيمة المطلوبات ناشئة عن الحكومة لتجار ومقاولين وغيرهم ورواتب متأخرة لموظفين وأرباب المعاشات . فبلغ مقدار ذلك ٢٧٦٠٠٠ ج . بخلاف ديون العام . واعتبرته عجزاً في ميزانية الحكومة . ونُحِصَت العجز في ميزانية سنة ١٨٧٨ ومقداره ٢٠٠٠ ٢٥٨٩ جنية ، وفي ميزانية ١٨٧٩ ومقداره ٢٦٣ ٣٨٩ ج فبلغ مجموع العجز ٢٦٣ ٢٤٣ ٩ ج اعتبرت أن الخديو مسئول عن قبضته ، وطلبت لسد هذا العجز أن يتزل عن أطيانه وأطيانه عائلته ، فعرض الخديو أن يتزل عن أطيانه المعروفة بأطيان الدائرة السنوية والدائرة الخاصة . وعن ٢٨٨ ٨٦٢ قدان من أطيانه عائلته ، ولكن تبين أن أطيانه الدائرة السنوية والدائرة الخاصة مرهونة في ديونه السابقة . فطلبت اللجنة أن يخصص لسداد العجز المتقدم ذكره أطيانه أخرى للعائلة الخديوية . فقبل هذا الطلب ، ونزل بعض الأمراء والأميرات عن حزمه من أملاكهم ، وحدث فيما بعد ضماناً لقرض الدومين ، وطلبت اللجنة أن يحدث الخديو تغييراً في نظام الحكم . ويتزل عن سبته المنطقة ، بحلها لستوليه في مستقبل عن المعرف في ميزانية الدولة .

إن بلادي لم تعد في إفريقيا

رفعت اللجنة تقريرها إلى الخديو . ثم قابله السير ريفرس وبلسن يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ . ليتلقى منه رأيه في الموقف السياسي والذي بعد اطلاعه على التقرير ، ومع أن هذا التقرير يحتوي على بيانات وتسميات موحية بر شخصه ، فإنه اضطر إلى الإذعان ، وقبل مطالب اللجنة ، وأدلى بالبيان الآتي في حديثه لسير وبلسن :

« قرأت تقرير لجنة التحقيق . وهو ممدود بالبيانات التفصيلية . ولأن أعوزكم الوقت للتعنى في بعض المسائل ، فهذا لا يقلل من حزين شكوى لكم ولزملائكم الذين أسفقت لسمعه . كنت أود أن أشكرهم بمعنى . فأرجو منكم أن سمعوه بسخاء في اللجنة . ولما يتعلق بالنتائج والمقترحات التي انتهى إليها . فإني أظنها ، وطبعي أن أعمل ذلك »

وفي . الذي رحمت في هذا حين نصح بلادي . وعلى الآن أن أفقد هذه المقترحات . ولكن عن يقين بأن عدم حل ذلك عرماً حدياً . إن بلادي لم تعد في إفريقيا . بل نحن الآن فئدة من أوروبا . نصبح أن نطرح لأعلاط الماضية . وأن نسير على نظام يتفق وحالتنا الاجتماعية وسنرى عن قريب تغييرات هامة تحدث بأسهل مما يظنون . ونقومها وضع الأمور في نصابها . وحسنه القدر . ومن نوحب أن لا نكثر من الكلام . وأنا من جهة قد اعترفت أن أتوجه حذوق العمية . وفي هاتئ عسى يتكليف توبار باشا أن يؤلف لي وزارة لكي أفتح العهد جديد . وأصهر مبلغ ما له حازه على عمله .

وقد يبدو أن هذا التغيير ليس من الأمور الهامة ، ولكن سترون أنه إذا حسن فهمه مبدئياً منه الاستقلال الوزاري . وليس هذا بالأمر الهين ، فإنه أساس نظام جديد في الحكم ، وهو خير ما أعطيه من التأكيدات والتضامات على مبلغ ما انتويته من العمل بمقترحاتكم ، وأريد أن تعتقدوا أنكم إذا كنتم قد واجهتم صلاً شاقاً متعباً فإن مجهوداتكم لن تذهب عبثاً ، لأن كل عمل يتبع ويؤتي ثمره في تلك الأرض الأزلية التي تظلمها سماء مصر^(١) .

هذا ما أجاب به الخديو على تقرير لجنة التحقيق الأوروبية .

في هذا العرض إذن قال إسماعيل كلمته المشهورة : « إن بلادي لم تعد في إفريقيا الخ » ومن تهكم الأقدار أن تصح مصر على ما يقول إسماعيل قطعة من أوروبا ، في الوقت الذي فقدت فيه استقلالها المالي وضربت أوروبا وصايتها القهرية عليها ، ولعمري ليس مما يفخر به صاحب العرش أن يجعل بلاده جزءاً من أوروبا على هذه الطريقة المعكوسة

وهذا الجواب في ذاته يدل على مبلغ ما أصاب استقلال مصر من الصدم ، فإن تدخل لجنة تحقيق أوروبية في شئون مصر المالية والسياسية ، وإبلاؤها بإرادتها على ول الأمر . وصطراطه ول الأمر إلى قبول تدخلها وشكرها على هذا التدخل . والعمل بمقترحاتها . وقبول رقبة شديدة من قبل . كل هذه تقوهر الهزيمة ثم عن الضعف الذي أصاب مصر في ذلك عهد . وهو ضعف نتيجة نسبة خالية التي اتبعتها إسماعيل . والديون الباهظة التي فرضها . وحتى جعلته والبلاد تحت رحمة الدائنين .

(١) كلمة الأصغر (مجموعة جرائد) دستورية فرنسية سنة ١٨٧٨ - ١٨٧٩ ص ٩١٥ هذا المقطع الأخير من سير حيدر باشا . وردت أيضاً في حريدة (اللويسور لاسب) عدد ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٨

وتولى رئيسها المهمة لكثرة تعيب المسيو فريدان دلبس في باريس ، وبعد أن قطعت اللجنة المرحلة الأولى ، من أعمالها وضعت تقريراً مبدئياً ، يتضمن شرح الحالة المالية وغيرها . وما تقتضيه لإصلاحها ، وأحصت في تقريرها الديون غير المسجلة التي لم تدخل ضمن تسوية سنة ١٨٧٦ . وهي قيمة المطلوبات الشحرة على الحكومة لتجار ومقاولين وغيرهم ورواتب متأخرين ، ورواتب وأرباب المعاشات . فبلغ مقدار ذلك ٢٧٦٠٠٠ و٦٢٠٠٠ ج ، بخلاف ديون الماء . واعتبرته عجزاً في ميزانية الحكومة ، وأحصت العجز في ميزانية سنة ١٨٧٨ ومقداره ٢٠٠٠ و٥٨٦٠٠ ج ، وفي ميزانية ١٨٧٩ ومقداره ٢٦٣ و٣٨١ ج فبلغ مجموع العجز ٢٦٣ و٢٤٣ و٩ ج اعتبرته أن الخديو مسئول عن قبضته ، وطلبت لحد هذا العجز أن يتزل عن أطيانه وأطيانه عائلته ، فعرض الخديو أن يتزل عن أطيانه المعروفة بأطيان الدائرة الحسية والدائرة الخاصة . وعن ٢٨٨ و٨٩٢ فتان من أطيانه عائلته ، ولكن تبين أن أطيانه الدائرة الحسية والدائرة الخاصة مرهونة في ديونه السابقة ، فطلبت اللجنة أن يخصص لسداد العجز المتقدم ذكره أطيانه أخرى للعائلة الخديوية ، فقبل هذا الطلب ، ونزل بعض الأمراء والأميرات عن حزم من أملاكهم ، رهنه فيما بعد ضماناً لقرض الدومين ، وطلبت اللجنة أن يحدث الخديو تغييراً في نظام الحكم ، ويتزل عن سلطته المطلقة ، إخلاء لمسئوليته في المستقبل عن العجز في ميزانية الدولة .

إن بلادى لم تعد في إفريقيا

دفعنا لجنة تقريرها إلى الخديو . ثم قابله السير ويلسن ولسن يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، ليشق منه رأيه في الموقف السياسي والمالي بعد اطلاعه على التقرير ، ومع أن هذا التقرير يحتوي على بيانات ونهم موسعة إلى شخصه ، فإنه اضطر إلى الإذعان ، وقبل مطالب اللجنة . وأدى البيان الآتي في حديثه للسير ويلسن .

« قرأت تقرير لجنة التحقيق . وهو مملوء بالبيانات التفصيلية ، ولئن أعوزكم الوقت للتعنن في بعض المسائل . فهذا لا يقلل من جليل شكرى لكم ولزملائكم الذين أسفست لسفرهم . وكنت أود أن أشكرهم بنفسى . فأرجو منكم أن تبلغوهم تشكركم في الجملة .

« وفيما يتعلق بالنائج والمقترحات التي انتهت إليها . فإني أقبلها ، وطبعي أن أعمل ذلك

في الذي رغبت في هذا العمل لصالح بلادى . وعلى الآن أن أنفذ هذه المقترحات . على يقين أنني عزته عن ذلك حزماً حديداً . إن بلادى لم تعد في إفريقيا ، بل نحن الآن نضع من أوروبا . فصبغى أن نطرح الأغلاط الماضية . وأن نسير على نظام يتفق وحالتنا الاجتماعية ونسرى عن قريب تعزيرت دمة تحدث بأسهل مما يظنون . وقوامها وضع الأمور في نصابها . وحزرة القدر . من لم يحب أن لا نكثر من الكلام . وأنا من جهة قد اعترفت أن نوحى حقائق العملية . وفي بادئ عمل بتكليف نوبار باشا أن يؤلف لي وزارة لكي أفتح العهد الجديد . وأظهر مع ما أنا عاجز على عمله .

« وقد يبدو أن هذا التغيير ليس من الأمور الهامة ، ولكن سترون أنه إذا حسن فهمه سينشأ منه الاستقلال البربرى . وليس هذا بالأمر الخفيف ، فإنه أساس نظام جديد في الحكم . وهو خير من نصيبه من تكديت والعمادات على صبح ما نويته من لعمل بمقترحاتكم . وأريد أن تمنقذوا أنكم إذا كنتم قد واجهتم عملاً شاقاً متعباً فإن مجهوداتكم لن تذهب هدراً . لأن كل عمل يتبع ويؤق ثمره في تلك الأرض الأزلية التي تظلمها سماء مصر » (١١) .

هذا ما أحاب به الخديو على تقرير لجنة التحقيق الأوروبية .

ففي هذا المعرض إذن قال إسماعيل كلمته المشهورة : « إن بلادى لم تعد في إفريقيا الخ » ومن تهكم الأقدار أن تصبح مصر على ما يقول إسماعيل قطعة من أوروبا ، في الوقت الذي فقدت فيه استقلالها المالي وضربت أوروبا وصايتها القهرية عليها ، ولعمري ليس مما يتفخر به صاحب عرش أن يجعل بلاده جزءاً من أوروبا على هذه الطريقة الممكوسة .

وهذا الجواب في ذاته يدل على مبلغ ما أصاب استقلال مصر من الصدع ، فإن تدخل لجنة تحقيق أوروبية في شئون مصر المالية والسياسة . وإملاءها إرادتها على ولي الأمر . واضطرار ولي الأمر إلى قبول تدخلها وشكرها على هذا التدخل . والعمل بمقترحاتها . وقبول رقبة الشية من قبل . كل هذه الظواهر الخفزة تنم عن الضعف الذي أصاب مصر في ذلك العهد . وهذا الضعف نتيجة السياسة المالية التي انتهت إليها إسماعيل ، والديون الدفقة التي قرضها . وحتى جمعته والبلاد تحت رحمة الدائنين

(١١) من كتبه (أصح) مجموعة الوثائق الدبلوماسية الرسمية سنة ١٨٧٨ - ١٨٧٩ من ١١٥) هذا خبره (أصح) هذا ذكره سير جبريل شامو . وردت أيضاً في جريدة (شورس اسبيك) هذا ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٨

ووثق رتبها الفعلية لكثرة تغيب المسيو فردينان دلمبس في باريس ، وبعد أن قطعت اللجنة
 ترجمة الأولى ، من أعمالها وضعت تقريراً مبدئياً ، يتضمن شرح الحالة المالية وعبئها .
 وقد تقترحه لإصلاحه . وأحصت في تقريرها الديون غير المسجلة التي لم تدخل ضمن تسوية
 سنة ١٨٧٦ ، وهي قيمة المطلوبات المتحرة على الحكومة لتجار ومقاولين وغيرهم ورواتب
 ساحرة للموظفين وأرباب المعاشات ، فبلغ مقدار ذلك ٢٧٦٠٠٠ و٢٧٦٠٠٠ ج ، بخلاف الدين
 له . واعتبرته عجزاً في ميزانية الحكومة ، وأحصت العجز في ميزانية سنة ١٨٧٨ ومقداره
 ٢٠٠٠ و٢٠٠٠ جنيه . وفي ميزانية ١٨٧٩ ومقداره ٢٢٦٣ و٣٨١٠ ج فبلغ مجموع العجز
 ٢٢٦٣ و٢٢٤٣٠ ج اعتبر أن الخديو مسئول عن قيمته ، وطلبت لئلا هذا العجز أن يتزل عن
 ميزانيته وأطيان عائلته ، فعرض الخديو أن يتزل عن أطيانه المعروفة بأطيان الدائرة السبة والدائرة
 الخاصة . وعن ٢٨٨,٨٦٢ فدان من أطيان عائلته ، ولكن تبين أن أطيان لدائرة السبة
 ودائرة الخاصة موهونة في ديونه السابقة ، فطلبت اللجنة أن يخصص لعدد العجز المتقدم
 ذكره أطياناً أخرى للعائلة الخديوية ، فقبل هذا الطلب ، ونزل بعض الأمراء والأميرات عن
 حزم من أملاكهم ، رهن فبا بعد ضمانا لقرض الدومين ، وطلبت اللجنة أن يحدد الخديو
 تميزاً في نظام الحكم ، ويتزل عن سلطته المطلقة ، إخلاء لسوئياته في المستقبل عن العجز في
 ميزانية الدولة .

إن بلادي لم تعد في إفريقية

رفعت اللجنة تقريرها إلى الخديو . ثم قاله السير ريفرس ولسن يوم ٢٣ أغسطس سنة
 ١٨٧٨ ، ليطلق منه رأيه في الموقف السياسي والمالي بعد اطلاعه على التقرير ، ومع أن هذا
 تقرير يمتدح على بيانات وهم موحية إلى شخصه ، فإنه اضطر إلى الإذعان ، وقبل مطالب
 حجة ، وأدلى بآبائ الآتي في حديثه للسير ولسن :
 « قرأت تقرير لجنة التحقيق ، وهو مملوء بالبيانات التفصيلية ، ولئن أعوزكم الوقت للتحقق
 في بعض المسائل . فهذا لا يقلل من جزييل شكرى لكم ولزملائكم الذين أسفست لسفرهم .
 وكنت أود أن أشكرهم بنفسى ، فأرجو منكم أن تبلغوهم تشكراتى الجملة .
 ، وفيما يمتدح بالنتائج والمقترحات التي انتهت إليها . فبني أقبلها ، وطبعي أن أفعل ذلك

فإنى أنا ندى رعبت في هذا عمل نصائح بلادي . وعلى الآن أن أفعل هذه المقترحات .
 على يقين بأن عازمه على ذلك عما جدياً . إن بلادي لم تعد في إفريقية . بل نحن الآن قطعة
 من أوروبا . فطبعي أن نطرح الأعلام الماضية . وأن نسير على نظام يتفق وحالتنا الاجتماعية
 ونسعى عن قرب تغييرات هامة تحدث بأسهل مما يظنون . وقوامها وضع الأمور في نصابها .
 وحزمه نادر . ومن نوحب أن لا نكثر من الكلام . وأما من جهتي قد اعترفت أن أتوجه
 الحقائق العملية . وإنى بادئ عمل يتكليف نوبار باشا أن يؤلف لي وزارة لكي أفتح العهد
 الجديد . وأظهر مبلغ ما أنا عازم على عمله .

« وقد يبدو أن هذا التغيير ليس من الأمور خفية . ولكن ستبين أنه إذا حس فهمه سببنا
 منه الاستقلال الوزاري . وليس هذا بالأمر ائلين ، فإنه أساس نظام جديد في الحكم ، وهو
 خير ما أعطيه من التأكيدات والتضامات على مبلغ ما انتويته من العمل بمقترحاتكم ، وأريد
 أن تعتقدوا أنكم إذا كنتم قد واجهتم عبلاً شاقاً متعباً فإن مجهوداتكم لن تذهب هباءً ، لأن
 كل عمل يتبع ويؤتي ثمره في تلك الأرض الأزلية التي تظلمها سماء مصر »^(١) .

هذا ما أحاب به الخديو على تقرير لجنة التحقيق الأوروبية .

ففي هذا المعرض إذن قال إسماعيل كلمته المشهورة : « إن بلادي لم تعد في إفريقية الخ ،
 ومن تهكم الأقدار أن تصبح مصر على ما يقول إسماعيل قطعة من أوروبا ، في الوقت الذي
 فقدت فيه استقلالها المالي وضربت أوروبا وصايتها القهرية عليها ، ولعمري ليس مما يفخر به
 صاحب العرش أن يجعل بلاده جزءاً من أوروبا على هذه الطريقة المعكوسة .

وهذا الجواب في ذاته يدل على مبلغ ما أصاب استقلال مصر من الصدم ، فإن تدخل
 لجنة تحقيق أوروبية في شئون مصر المالية والسياسية . وإملاءها إرادتها على ولي الأمر .
 واضطرار ولي الأمر إلى قبول تدخلها وشكرها على هذا التدخل . والعمل بمقترحاتها . وقبول
 الرقابة الثنائية من قبل . كل هذه الطواهر احرقة تتم عن الضعف الذي أصاب مصر في ذلك
 العهد . وهذا الضعف نتيجة سياسة الخانية التي انتهجها إسماعيل . والديون الباهظة التي
 اقترضها . وهي جمعه ، وعدت رحمة الدائنين

(١) من الكتب الأصغر مجموعة وثائق الدبلوماسية المصرية سنة ١٨٧٨ - ١٨٧٩ ص ١١٥ في هذه الفقرة الأخيرة
 عند ذكر السير جبريل شارو . وردت أيضاً في حريدة (الوسور احصيات) عدد ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٨

مرامي السياسة الإنجليزية وتأليف الوزارة المخططة

كان السير ريفرس ويلسن صاحب النفوذ القوي في لجنة التحقيق ، والموثق بالفكرة الأساسية في التقرير الذي انتهت إليه ، وهو الذي وجه اللجنة إلى حيث يجلب المصالح الاستعمارية الإنجليزية ، إذ كانت وجهة النظر الإنجليزية أن تزداد تدخلها في شؤون مصر ، بالاستيلاء ظاهراً مع فرنسا ، على أن تزحمها مع الزمن من الميدان ، وتتنازل هي بالنفوذ والسلطان ، فاختفت فرنسا على النظام الذي يحل محل الرقابة الثانية ، وهو تأليف وزارة مخططة برئاسة نوبار باشا ، بدخولها وزيران أوروبيان ، أحدهما إنجليزي لوزارة المالية ، والثاني فرنسي لوزارة الأشغال ، فكان ذلك بمثابة مضاعفة للرقابة الثانية المصرية على مصر من قبل ، وقد كان مؤتمر برلين متقدماً قبل انقضاء لجنة التحقيق الأوروبية ، وكان متظراً أن تطرح عليه المسألة المصرية ، ويقر مصيرها ، ولكن الدولتين الإنجليزية والفرنسية اتفقتا على استبعاد المسألة المصرية من المؤتمر ، وأن يكون أمر تسميتها موكولاً إليهما دون سواهما ، وقد فازتا بينهما ، إذ لم يمرض المؤتمر هذه المسألة ، واتفقتا أيضاً على أن يكون حظ كل منهما مساوياً لحظ الأخرى في التسميات المالية والسياسية التي تتعلق بمصر ، وكان من مظاهر هذا الاتفاق توافقهما على اقتسام النفوذ في الوزارة المصرية على النحو المتقدم ، وأومرتا إلى الحث على اختيار نوبار باشا لرئاسة الوزارة المخططة ، لأطمعتهما إلى ميوله الأوروبية ، وعاصمة الإنجليزية ، كي يحقق ما اختلف عليه الدولتان ، وينفذ مطالب لجنة التحقيق .

لم يجلب هذا الاتفاق في الواقع سوى المطامع الإنجليزية ، لأن إنجلترا كانت تمهد السبل لتنفذ هي بالنفوذ في الحكومة المصرية ، وقد بدت هذه النية على السير ريفرس ويلسن خلال اجتماع لجنة التحقيق ، وفي ذلك البارون دي ميشيل Dea Michels قنصل فرنسا العام في مصر : « إن السير ريفرس ويلسن لم يكن يرى أن في مصر موثقيْن أكفاء سوى مواطنيه ، وأن من الواجب مضاعفة عددهم ، ووضع الأهلين تحت حماية خاصة (يقصد إنجليزية) . قال وفي خلال اجتماع لجنة التحقيق ذاعت إشاعة في القاهرة بأنه بعد الانتهاء من عملها ستظهر في الأفق فكرة تعيين وزير أسنخى ، وأن هذا الوزير سيكون السير ريفرس ويلسن ذاته ، فهذه الأعراض وغيرها جعلتني قليل الثقة في مقاصد حلفائنا ، فإن المسألة موضع النظر ليست في الواقع مصالح الدائنين وتسوية الشؤون المالية ، بل صارت تتناول مصير مصر بأكملها ، من

أجل ذلك يبدو استئصال نعيم في صورة ندعو حقاً إلى شدة القلق .

وكرر بارون دي ميشيل يرى أنه بعد هذه لرقبة شديدة يجب أن يمنحهم دعم أوروبي مشترك ، قال في هذا الصدد : « إن الرقابة الثانية كان يمكن أن تؤدي إلى نتائج سيئة ولكن مدام لمصم قد وصل به برزخ الانحدار ينطبق عليها ، وكل اندلاش تدل على أن الإنجليز عادوا إلى مصمهم مدنية واستشارتهم بالتامع ، فقد حان الوقت لطرح هذا الصنف جانباً ، وضرب الأمور بظراً على مصر عن غنى لدون الخصمين الآن في مؤتمر برلين حمل مسألة مصر مسألة دولية » (١٧٦) .

ولكن الحكومة الفرنسية لم تستمع إلى هذه النصيحة ، إذ كان يقول وزارة خارجيتها في ذلك الحين سابعو صحيفة الرأي مشهور بميوله الإنجليزية ، وهو السير وادجington Waddington ، فقد استجابة لفرنسية إلى حيث حدثت الأطماع الفرنسية ، واتفقت الدولتان على أن يكون لكل منهما وزير في الوزارة المصرية ، واتفقتا على تعيين الوزيرين وهما السير ريفرس ويلسن رئيس لجنة التحقيق الإنجليزي وزيراً للمالية ، والسير دي بلينيير De Blignières الناصر الفرنسي بصلووق الدين وبلجنة التحقيق وزيراً للأشغال ، مع بيان اختصاص كل منهما ، حتى يعرف كل وزير حدوده في النية ، وهذا من أقرب ما سمع في تاريخ النهب الاستعماري .

إنشاء مجلس النظار

أصدر إسماعيل في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ أمراً الشهود بإنشاء مجلس النظار وتحويله مسؤولية الحكم ، وعهد إلى نوبار باشا في ذات الأمر تأليف الوزارة على هذه القاعدة ، وبما كان هذا الأمر هو أساس نظام الحكم في مصر من ذلك الحين ، فقد رأينا أن نبينه هنا لما له من الشأن الكبير في تطور هذا النظام .

قال الحديبو محامياً نوبار باشا (١٧٧) .

(١٧٦) دي ريبس De Freyriaux - مسألة المصرية D'Egypte في ١٩٦

(١٧٧) المرجع السابق ص ١٧٩

(١٧٨) تمك أعمال الأمر بالفرنسية ، وهو مشهور في حريدا (للبيور اجيمان) عدم ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، ثم ترجم إلى العربية حسب وثائق الحكومة ، وقد أضيفت فترجة كما هي لأيا من الوثائق الرسمية .

وربى العزيز.

«بأن أطلت فكرة وأمعت النظر في التعيرات التي حصلت في أحوال الداخلية وخارجية ناشئة عن تقسدت لأحوال الأخيرة . وأردت في وقت مباشرتكم للأمورية تشكيل هيئة نظارة الجديدة التي فرضت أمرها إليكم أن أؤكد لكم ما توجه قصدى إليه ، وثبت عزمي عليه . عن إصلاح الإدارة وتنظيمها على قواعد مماثلة للقواعد المرحية في إدارات ممالك أوروبا . وأريد حوضاً من الأفراد بالأمر المتخذ الآن قاعدة في الحكومة المصرية سلطة يكون لها إدارة عامة على المصالح تعادها قوة موازنة من مجلس النظار . بمعنى أن أروم القيام بالأمر من الآن فصاعداً باستعانة مجلس النظار والمشاركة معه وعلى هذا الترتيب أرى أن إجراء الإصلاحات التي تبيت عليها يستلزم أن يكون أعضاء مجلس النظار بعضهم لبعض مكيلاً . فإن ذلك أمر لازم لا بد منه .

« يجب على مجلس النظار أن يتفاوض في جميع الأمور المهمة المتعلقة بالقطر ، ويرجع رأى أغلبية أعضائه على رأى الأقل عدداً فيكون حينئذ صدور قراراته على حسب الأغلبية . وتصديق عليها أقر الرأى الذى تكون عليه الأغلبية .

« يتعين على كل ناظر من النظار أن يجرى قرارات المجلس المصدق عليها منافى للإدارة الموطلة به .

« تعيين المديرين والمحافظين وأمورى الفسطيات يكون بالمداولة بين الناظر التابعين هم لإدارته وبين رئيس المجلس ، وما يستقر عليه الرأى يعرض علينا بواسطة رئيس المجلس لأجل تصديقنا عليه .

« الناظر الذى يكون المأمورون وأرباب الوظائف السالف ذكرهم تحت إدارته مباشرة له الحق في توقيفهم عند الانقضاء عن إجراءات وظائفهم ، وذلك بعد اتفاقه مع رئيس هيئة النظار ، وأما انفصالهم عن وظائفهم فلا يكون إلا بعد اتفاق الناظر التابعين له مع رئيس المجلس والتصديق عليه منا .

« للنظار أن يتخبروا المأمورين ذوى المناصب العالية اللارمين لإدارتهم وأن يعرضوا ذلك علينا للتصديق عليه منا ، وأما الوظائف الصغيرة فيكون تعيين المستظمين اللارمين لما خطاب وقرار من ناظر الديوان .

« كل من حضر نحرى في الأمور التي تكون من حصانته لا غير ، وأرباب حواصل

والمستخدمون في كل فرع من فروع الإدارة لا يشوب لأمر إلا من رئيس مصلحة في هم مستخدمون بها وتامون لها . ولا يجب عليه طاعة أمر غيره .

« ينقد مجلس النظار تحت رياستكم . لأن فوضت هذا التنظيم الجديد تحت عهدتكم وحملت مسئولته عليكم .

« وإنى أرى تشكيل هيئة نظارة حائرة هذه خصوصيت ليس مخالفاً لعرائدنا وأخلافتنا . ولا لأرائنا وأفكارنا . بل موافقاً لأحكام شريعة العرب . ويتمتع ترتيب محاكم الحفانية تكون فيها الكفاءة لحاجات هيئتنا الاجتماعية . وساعدة على تميم مقاصدنا الحقيقية وبنانا الحيرية .

« وإنى معتمد عليك في إجراء الإصلاحات التي صممت عليها ، مؤملاً أن تكفل للبلاد جميع التامينات التي لها الحق في انتظارها والحصول عليها من حكومتنا .

« ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ »

إسماعيل .

وأهم ما في هذا الأمر :

١- أن مجلس النظار هو هيئة مستقلة عن ولي الأمر ، تشاركه في الحكم وتحمل مسئولته .

٢- إن أعضاء مجلس النظار متضامنون في المسئولية .

٣- إن قراراته بالأغلبية .

٤- رئاسة مجلس النظار من حقوق رئيس المجلس . فلا يرأسه الخديو .

وقد بقى هذا الأمر دستور الحكومة من ذلك العهد ، ولكن الخديو توفيق باشا ألغى مجلس النظار مؤقتاً بعد استقالة وزارة شريف باشا الثانية وذلك بمقتضى الأمر الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ (٣٠ شعبان سنة ١٢٩٦) . وعين نظاراً متصرفين تحت رآسته هو . ثم أعاد هيئة المجلس تشكيله رياض باشا تأييداً لوزرة في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ . وحفظ نفسه في كتابه إلى رياض باشا حق حضور جلسات مجلس نظار وتولى رآسته عند الانقضاء . ومن ذلك الحين جرت العادة بأن تعقد جلسات مجلس . رة يرأسه ولي الأمر وطوراً برئاسة رئيس النظار (الوزراء)

السابقة . فإنه وإن كانت قيمته لاسميه ٨.٥٠٠.٠٠٠ من الجنيهات الإنجليزية ، لكن قيمته الحقيقية لم تزد عن ٦.٢٠٥.٠٠٠ ج . لأن أسهمه صدرت بسعر ٧٣٪ فخسرت مصر ٢.٢٩٥.٠٠٠ ج من هذا الباب وحده ، وبلغ صافي القرض بعد خصم السمسرة والصاريف ٥.٩٩٢.٥٠٠ من الجنيهات ، وهذا يدل على أن الإدارة الأوروبية لم تكن تنمي بمصلحة مصر ، بل بالمصالح الأجنبية . وقد وصف القاضي أنطوان فان بلن هذا القرض بأنه اختلاس بكل معاني الكلمة (١٦) .

دفعت الوزارة من هذا القرض بعض أقساط الديون . ولم تبدأ بما دون ذلك من مصالح البلاد ، ومطالب الأهلى ، فلم تسدد ما كان متأخراً للموظفين من الرواتب ، ولم تخصص شيئاً لمراقب البلاد العامة .

ثم عمدت بحجة الاقتصاد إلى إتقاص عدد الجيش وإحالة ٢٥٠٠ من ضباط الجيش على الاحتياط ، فكان هذا العمل من أسباب هياج الضباط وتوترهم على الحكومة ، كما سنفصل . ذلك في الفصل الآتى :

ختم النزاع بين الحديبو والدالتين

استقال نوبار باشا من رئاسة الوزارة على أثر ثورة الضباط ، ولم يعين إسماعيل خلفاً له ، وأبى مبه إلى أن يتولى بنفسه رئاسة مجلس الوزراء .

وبعد مفاوضات لم تدم طويلاً أعلن إسماعيل مضطراً أن الاتفاق تم على أن يرأس الحديبو مجلس الوزراء ولا يحضر مداولاته ، وأن يتولى الأمير محمد توفيق باشا رئاسة المجلس ، ويكون للوزيرين الأوروبيين حق (الفيتو) أى المعارضة فى كل مالا يوافقان عليه ، وكل أمر لا يقر أنه لا يتخذ ، قلده الحديبو ابنه توفيق باشا رئاسة الوزارة فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ ، ولم تدم وزارته طويلاً ثم استقالت إجابة لمطالب الأحرار ، وأعلنت الطريق لوزارة شريف باشا المعروفة بالوزارة الوطنية ، وفى عهدهما اشتدت أزمة الخلاف بين الحديبو والدول وانتهت الأزمة بجمع إسماعيل كما نراه مفصلاً فى الفصل الثالث عشر .

• • •

(٤٩) مصر ونوبار باشا المصنف فى ١ ج ١ من ١٨٥٠

وزارة نوبار باشا الأولى

شكل نوبار باشا الوزارة التى عهد إليها تأليفها على النحو الآتى (بعد التعديل الذى دخل عليها) .

نوبار باشا رئيساً لمجلس الشعار (الوزراء) ونائزاً (وزيراً) للخارجية والحقانية . رياض باشا لتداعلية . راتب باشا للحربية السير ريفرس ويلسن اللالاية . المسوى بلييه للاشتغال . على باشا مبارك للمعارف والأوقاف .

وعرض نوبار باشا على شريف باشا أن يشترك فى الوزارة متولياً الحرية فلم يقبل ، ولعله رأى أن تأليف وزارة يدخلها عضوان أجنبيان مهزلة لا يليق أن يشترك فيها ، وحسب عمل . تولى الوزيران الأوروبيان كما ترى أهم الوزارات ، وكان أحدهما يمثل الحكومة والمصالح الإنجليزية ، والثانى يمثل الحكومة والمصالح الفرنسية .

وصار حكم البلاد فعلاً فى يد الوزيرين الأوروبيين ، لا يحجاز نوبار باشا رياض باشا إلى جانبها ، ووقف العمل مؤقلاً بنظام الرقابة الثنائية ، لأن فى تعيين الوزيرين الأوروبيين ما ينفى عنها زيادة ، وانتفق الحديبو والحكومتان الإنجليزية والفرنسية على أن تعاد الرقابة الثنائية حيناً . إذا فصل أحد الوزيرين الأجبيين من منصبه من غير موافقة حكومته .

١٣ - قروض جديدة (سلفة الدومين)

كان من أول أعمال الوزارة « الأوروبية » أنها عقدت قرضاً جديداً من بنك روتشلد الإنجليزي مقداره ٨.٥٠٠.٠٠٠ من الجنيهات ، وهو الذى عرف بقرض الدومين ، أودين روتشلد ، وذهبت فى مقابلة الأملاك التى تزل عنها بعض أفراد الأسرة الحديبوية ومقدارها ٤٢٥.٧٢٩ فدان (١٨٨) وعهد بإدارتها إلى لجنة دولية تسمى قوسيون الأملاك الميرية (الدومين) مؤلفة من ثلاثة أعضاء ، عضو مصرى واثنان أجنبيان أحدهما الحديبى والآخر فرنسى . وقد خسرت البلاد فى هذا القرض خسارة فادحة لا تغل عن خسائرها فى قروض إسماعيل

(٤٨) الماسة ٣ من المرسوم الصادر فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨ .

الفصل الثاني عشر

الحركة الوطنية والحياة النيابية

لم يكن في مصر هيئة نيابية تمثل الشعب وتشارك في مظاهر الحكم حين ولي إسماعيل الأمر سنة ١٨٦٣ ، وكانت البلاد محرومة مثل هذه الهيئة منذ إبطال « مجلس الشورى » الذي أسسه محمد علي سنة ١٨٢٩ وكان بمثابة أول هيئة نيابية ظهرت في عهد الأسرة المحمدية العلوية ، وقد تكلمنا عن هذا المجلس في كتاب (عصر محمد علي) ص ٤٦٦ (طبعة ثانية) ، وانتينا إلى أنه لم يكن طويل العمر ، ولم يظهر له أثر في معظم عهد محمد علي .

إنشاء مجلس شورى النواب

ثم انقضى عهد عباس وسعيد دون أن يجتمع مجلس الشورى أو مجلس يشبهه ، فلما تولى إسماعيل الحكم فكر في إنشاء مجلس شورى على نظام جديد دعاه (مجلس شورى النواب) . إن فكرة إنشاء هذا المجلس في ذاتها فكرة سديدة صائبة ، تدل على ميل إسماعيل إلى تقديم الشعب وتعبيره الاشتراك في الشؤون العامة ، وتلك ميزة يمتاز بها عصره عن عهد سعيد وعباس .

نظام المجلس

أنشئ هذا المجلس سنة ١٨٦٦ . ووضع الخديو إسماعيل نظامه في لائحته خرفت الأول باللائحة الأساسية . وهي مؤلفة من ثمان عشرة مادة منتحلة على بيان سلطته ، وطريقة انتخابه ، وموعد اجتماعه ، وسبب اللائحة الصائمة (نظامية) ، وتشبه أن تكون لائحة داخلية للمجلس مؤلفة من ٦١ مادة .

ومن أحكام اللائحين^(١) نستطيع أن نبين نظام المجلس ومدى سلطته . وإنا موحزون هنا لقواعد التي استخلصناها من مجموع هاتين اللائحتين :

أولاً : إن المجلس لم تكن له سلطة قطعية في أي أمر من الأمور ، وهو وإن كان يصدر قرارات فيما يعرض عليه من الشؤون إلا أن هذه القرارات لا تملو أن تكون « رغبات » ترفع إلى الحديو . وبه فيها نقول نصل ، ولم تحدد اللائحة الأساسية ولا اللائحة ليطمية المسائل التي يبدى رأيه فيها ، بل عبر عنها بأنها المسائل « التي تراها الحكومة من خصائصه » ، وأشير في بعض المواد إلى أنها المسائل المتعلقة « بالمناخ الداخلية » ويبدى رأيه أيضاً في اقتراحات التي يتقدم بها الأعضاء .

ثانياً : يتألف المجلس من عدد لا يزيد عن ٧٥ عضواً ، ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ويثوى انتخابهم عند الميلاد ومشايخها في المديرية ، وجعاعة الأعيان في القاهرة ، والإسكندرية ، ودمياط ، وكان عدد نواب كل مديرية بحسب التعداد فينتخب واحد أو اثنان من كل قسم من أقسام المديرية بحسب كبر القسم وصغره ، ويتنخب ثلاثة نواب عن القاهرة ، واثنان عن الإسكندرية ، وواحد عن دمياط .

ثالثاً : يشترط لمن ينتخب عضواً أن يكون مصرياً ، ومن المصنفين « بالرشد والكمال » ، ولا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة ، وأن لا يكون ممن صدرت ضدهم أحكام جنائية بالليمان أو من المحكوم عليهم بالإفلاس ، أو الطرد من وظائف الحكومة بحكم ، واشترط في العضو العلم بالقراءة والكتابة في الانتخاب السابع ، أي بعد مضي ثماني عشرة سنة على تأسيس هذا النظام ، لأن مدة كل مجلس ثلاث سنوات ، ومعنى ذلك أن النواب كانوا يعفون من هذا الشرط في الانتخابات الستة الأولى .

ولوحظ في هذا التميز أن هذه المدة تكفي لانتشار التعليم في البلاد . بحيث يشترط في الأعضاء بعد انقضاءها أن تكون لهم دراية بالقراءة والكتابة ، واشترط في الناخبين أن يكون لهم إلمام بالقراءة والكتابة في الانتخاب الحادى عشر ، أي بعد انقضاء ثلاثين سنة على الانتخاب الأول .

رابعاً : يحصل انتخاب نواب كل مديرية في عاصمتها ، وكل ناخب ينتخب العضو

(١) خمس الصفة الثانية - بشرط نص هاتين اللائحتين في قسم الوثائق التشريعية .

الثاني من قسمه . ويناط فرز أوراق الانتخاب بلجنة مؤلفة من المدير ووكيل وزخرقه الدعوى^(٢) وقاضى المديرية .

خامساً : يجتمع المجلس شهرين في كل سنة . من ١٥ كيهت لغاية ١٥ أشتير (أي من منتصف ديسمبر إلى منتصف فبراير) ، أما المجلس الأول فيجتمع من ١٥ هاتور إلى ١٥ صوبه (نوفمبر - يناير) ، ويكون اجتماعه في القاهرة ، وحلته سرية ، وللحديو جمع المجلس أو تأجيله أو إطالة مدة اجتماعه أو تبديل أعضائه (حله) وإجراء انتخابات جديدة (مادة ١٦ و ١٧ من اللائحة الأساسية) .

سادساً : تعيين رئيس مجلس شورى النواب ووكيله منوط بالحديو دون أن يكون للمجلس رأى أو ترشيح في هذا التعيين (مادة ٣ من اللائحة النظامية) .

سابعاً : يفتتح الحديو المجلس بمقالة (خطبة العرش) ويقدم المجلس جوابه عنها بكتاب لا يقطع فيه بشئ من الأمور التي يقتضى نظرها المجلس (مادة ٤ و ٥ من اللائحة النظامية) .

ثامناً : ينتخب المجلس من بين أعضائه لجائناً تسمى (أقالما) ، ومن أعمالها فحص صحة نيابة الأعضاء ، وتعرض قراراتها على هيئة المجلس ، ومن يقرر المجلس صحة انتخابهم تعرض أسماءهم على الحديو ليعطى كل واحد منهم « البيولدى » أي الأمر باعتماد عضويته .

تاسعاً : للمجلس توقيع عقوبات على من يتخلف من الأعضاء بلون عذر عن حضور الجلسات (مادة ١٢ من اللائحة النظامية) .

عاشراً : يمنع الأعضاء أثناء انعقاد المجلس بشئ من الحصانة النيابية ، فلا ترفع عليهم دعوى (جنائية) في أثناء الانعقاد إلا إذا ارتكب أحدهم جريمة القتل (مادة ٥٣ من اللائحة النظامية) .

سادى عشر : إدارة نظام الجلسات منوطة برئيس المجلس ، ولا يجوز للعضو أن يتكلم إلا إذا طلب الكلام وأذن له الرئيس بذلك ، ولا يتكلم إلا وهو في موضعه ، وتصدر إرات بطريقة أحد الآراء صلبية وبالأغلبية .

وعلى المجلس احترام رأى الأقلية ، والإصغاء لأقوالها وملاحظات (مادة ٣٥ من اللائحة النظامية . وهذه القاعدة من أهم أركان النظام النيابي) .

ثاني عشر : أعضاء المجلس يحضرون إلى المجلس بملابس « الحشمة الثلاثة » وجلسهم فيه

(٢) يشه ال يكون كرئيس « حياة اليوم .

والشايخ أسفر عن انتخاب معظم النواب من الممد وأعيان البلاد ، حتى صار جديرا بأن يسمى « مجلس الأعيان » .

فهذه الطبقة من الأمة هي التي كانت عملة فيه تمجيلا واسعا . أما طبقة التجار والصناع هم يكن لهم محلزون إلا التذير البهر الذي لا يؤثر في طابع المجلس . وكذلك خلا من الطبقات المتعلمة التي خرجت من المدارس والبعثات العلمية منذ عهد محمد علي ، فهؤلاء لم يكونوا يمثلين فيه ، لأن نظام الانتخاب في ذاته لا يجعل لهم حظا في عضوية المجلس ، أضفت إلى ذلك أن هذه الطبقة كانت إلى ذلك العصر منصرفة إلى مناصب الحكومة ، ولم تنحس إلى الحياة الحرة ، ولم تألفها بعد . فكانت يحكم هذه الظروف جزوا من الأداة الحكومية ، وبذلك حرم المجلس تلك العناصر الحرة المثقة التي ترسل إلى الهيئات النيابية نورا من الحياة والحرية . والاستقلال في الرأي ، وتبث فيها روحا من الشعور بالواجب ، والشجاعة الأدبية ، والتطلع إلى المثل الأعلى .

ولم تكن في البلاد حين تأسيس المجلس صحافة تبه الأفكار ، وترشد النواب إلى واجباتهم ، وتصرهم بمخالفات الأمور ، وتشر مدلولاتهم ، وتستثير الكافة بمباحثهم ، ولا تغة جمعيات سياسية تبث أفكارها ومبادئها القويمة في قفوس النواب ، ويتألفت منها ومن الصحافة رأي عام يرافق المجلس ويوجهه إلى الوجهة التي يستندما .

ومن ناحية أخرى لم تكن في البلاد ضمانات نظامية أو قانونية أو قضائية أو فعلية تحمي حرية الآراء وتكفلها ، كل هذه الظروف كان لها أثرها في تضييق حياة المجلس وتحديد موافقه وخطئه وأعماله .

الانتخابات الأولى للمجلس

يهنا أن نذكر هنا أسماء الأعضاء الذين أسفرت عنهم الانتخابات الأولى ، لأن منهم نائف أول مجلس نيابي في عهد إسماعيل ، وجديريا أن نتعرف أسلافنا في الحياة النيابية (٣١) ، ونبين مبلغ ما أدوا من واجبات النيابة وتكاليفها .

(٣١) رجع أعضاء « مجلس الثورة » في عهد محمد علي بالمرء ثلاث مر ، تاريخ الحركة القويمة « ص ٤٧٧ ، وأعضاء هيئات القلبية مثل نائف علي الصالح عبد الحلة القريبة بالمرء الأول من ٧٨ والمرء الثاني من ٩٥ و ٩٧ و ٩٨ (من المجلد الأول)

نوب « هيئة الأدب » (مادة ٤٠) ، ولا يجوز لأي عضو نشر مناقشات المجلس أو ملخصها إلا بإذن من الرئيس . والإسكان عرضة لحرارة الذي يوقعه به جسمه (مادة ٥٤)

مده هي القواعد الجمهورية التي على أساسها أنشئ مجلس شوري النواب ، وخلاصتها أنه مجلس استشاري ينتخب أعضاؤه بواسطة عمد البلاد ومشايخها لمدة ثلاث سنوات . ويختص شهورين في كل سنة ، وجلساته سرية ، وليس له رأي نافذ فيما يبرض عليه من الشؤون . ولا ريب في أن المجلس النيابي الذي يقود على هذه القواعد لا يمكن أن يؤثر تأثيرا حقيقيا في سياسة الحكومة ، مالم يتطور نظامه مع الزمن ، ويكسب حقوقا ومزايا جديدة ، ولو جعل إسماعيل باشا للمجلس سلطة قطعية في شؤون الحكم ، وخاصة في مسألة الضرائب والقروض ، لبث فيه روحا من الحياة والنهضة ، ولأمكن أن تتالك مصر على يده مزايا عظيمة ، فإن تصرفات الحكومة المالية كانت في حاجة إلى رقابة فعلية تتولاها هيئة نيابية ، ولو وجدت هذه الرقابة لوضعت حدا للقروض الجسيمة التي تلاشت في عصر إسماعيل وانضمت إلى التدخل الأجنبي في شؤون مصر .

الحياة السياسية في عصر إسماعيل

إن الحياة النيابية في كل أمة تتبع أولا النظام الذي تسير عليه ، ثم يتأثر من الحياة السياسية في عصرها ، وقد بينا القواعد الأساسية لنظام مجلس شوري النواب ، فلنبحث الآن ، من مبلغ تأثيره من الحياة السياسية في عصره .

كان عهد إسماعيل في الجملة عصر تقدم ونهضة ، ولكنه من ناحية نظام الحكم يعد من مصور الحكم المطلق ، فقد كان من أخص صفات الخديو إسماعيل ميله إلى الانفراد بالحكم ، والاستئثار بالأمر والنهي ، وبدل منطق الحوادث ، على أنه حين أنشأ مجلس شوري النواب لم ينزم التدخل عن سلطته المطلقة ، بل أراد أن يحمل منه هيئة استشارية تزيد من رونق الحكم .

ثم إن تأسيس هذا المجلس من غير أن تسبقه حركة معالية من الأمة جعله يأخذ شكل المحنة ، ومن هنا نشأت سلطه ضئيلة ، ونفوذ يكاد يكون شكليا . ومن جهة أخرى فنظام الانتخاب كان له أثر بالغ في تكوين المجلس ، ذلك أن عصر حق الانتخاب في الممد

عمدة بندق . بركات الديب عمدة القرن . محمد أفندي عفيى عمدة الزوامل . عبد الله
عباد عمدة كفر عباد .

نواب النقهلية

هلال بك . سيد أحمد أفندي تافع عمدة دنديط . محمد بك سعيد (نوسا البحر)
إسماعيل أفندي حسن عمدة نعى الأعديد . الشيخ محرم على عمدة السبلالوين . الشيخ العدل
أحمد عمدة حريرة نقاب .

نواب الحيزة

عامر أفندي الزمر عمدة ناهية . إبراهيم أحمد المشاوى عمدة زاوية دهشور . عبد الباقي
عزوز عمدة الرقن (الرقة) .

نواب بنى سريف والفجوم

حزبن الجاحد عمدة المحمين . على سيد أحمد عمدة الزرى . زايد هندى عمدة جزيرة
بيا . محمد حسن كساب عمدة التويره . جرجس برسوم عمدة بنى سلامة .

نواب المنيا وبنى هزار

إبراهيم أفندي الشريعى عمدة سمالوط . إسماعيل أحمد عمدة بنى أحمد . أحمد على
عمدة الزاوية . أحمد حبيب عمدة الفت . ميخائيل أناسيوس عمدة أشروية . حسن أفندي
شعراوى عمدة المطاهرة .

نواب أسبوط

سليمان أفندي عبد العال (ساحل سليم) . عثمان غزالى عمدة بنى رزاح . يوسف محمد عمر
عمدة الشيخ نعى . رميح شحاته عمدة القوصية . عمر محمد عمدة الشبة . عبد العال موسى
عمدة دروه .

نواب جرجا

محمد حامدى عمدة بلصفورة . حميد أبو متيت من أولاد عليوه . عبد الرحمن حمد الله

أعضاء مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦

نواب القاهرة

موسى بك العقاد . الحاج يوسف عبد المتاح . السيد محمود اعطار

نواب الإسكندرية

الشيخ مصطفى جمبى . السيد عبد الرزاق الشورى

نواب روضة البحرين (الغربية والمنوفية)

(الغربية) اتري بك أبو العز . على كامل عمدة القصرية . الحاج شتا يوسف عمدة
ألى مندور . محمد حمودة عمدة برما . سيد أحمد رمضان عمدة قبطا . عبد الحميد زهرة
عمدة حانوت . على أبو سالم دنيا عمدة مسهلة . سليمان اللواتى عمدة ميت جيش القبيلة
أحمد الشريف عمدة أيار .

(المنوفية) الحاج على الجزار عمدة شين الكوم . محمد أفندي شعير عمدة كفر عشا .
موسى أفندي الجندي عمدة منوف . أحمد أبو حسن عمدة كفر ربيع . حماد أبو عامر عمدة
ننور . على أبو عمار عمدة ملج . محمد الأنباى عمدة جزى .

نواب البحير

الشيخ محمد الصيرفى عمدة قليشان ، حسنين حمزة عمدة البريجات ، أحمد ديبوس
عمدة نكله العنب . الحاج على عار عمدة بيان . الشيخ محمد الوكيل عمده سمخراط .

نواب الشرقية والقليوبية

الحاج نصر منصور الشواربى من قليوب . الإمام الشافى أبو شنب عمدة الخانكة . على
حسن حجاج عمدة الرمله . محمد الشواربى (قليوب) . أحمد أفندي أباطه (منيا القمح) .
شيخ محمد جمال الدين عمدة الجديدة ، محمد عبد الله عمدة الصنائين . المعلم سليمان سيدهم

حين تسلط لهذا الآن ريثم دوام سعي وجهادى في إكمال ماشرعاه من المقاصد المحمديّة .
 يكبر أسباب المأزق والندبة ، أعانني الله على ذلك ، وكثيراً ما كان يحفل بيال إيجاد مجلس
 شورى الوارب ، لأنه من التقصاات السليمة التي لا يترك فيها وزايها أن يكون الأمر شورى بين
 الراعي والرعية ، كما هو مروي في أكثر الجبهات ، ويكتفي بكون الشارع حيث عليه يقره تعالى
 « وشارهم في الأمر » ويقول تعالى « وأمرهم شورى بينهم » فلما استسببت إفتتاح ذلك
 المجلس بمصر ، تبدأ كرفيه المنافع الداعية وتندى به الآراء السديدة ، وتكون أعضاؤه متركة
 من مستخى الأهل . ينقد بمصر في كل سنة مدة شهرين ، وهو هذا المجلس المقدر بعناية
 الولي فصح في اليوم المبارك على يدنا ، الذي أنتم فيه أعضاء منتخبون من طرف الأهل ، وإلى
 أنكر الله على ماوفقني لهذا الأمر للبدور ، ورائق من فطانتكم بمجول النتيجة الحسنة من حسن
 المداولة في المنافع الداعية الوطنية ، وفقاً لله تعالى لا فيه منفعة للجمهور ، وعلى الله الاعتقاد
 في كل الأمور ^(١) .

وتند هذه الخطبة من الرائق العامة في تاريخ الحياة النيابية بمصر ، وهي في مجموعها
 سديدة المأق ، وجيزة العبارة ، وأهم ما فيها أنها قررت قاعدة التورى في نظام الحكم ،
 واستندت في توريها إلى القرآن الكريم ، ما جعلها قاعدة لا يخفى عنها ، وبيتها في قورس
 الشعب ، دونها تمجيد لنظام التورى وإشادة بزياده ومناصحه ، وإعلان بأن الغاية من الحكم
 هي منفعة الجمهور ، فترود هذه المبادئ العامة في الملحق المندوب هو خير دعاية لها وإعلان
 عنها .

لجنة الرد على خطبة العرش

وائق يوم إفتتاح المجلس عيد ميلاد المندوب إسمايل فأعلن الرئيس أن هذا يوم عيد يجب
 عدم الاشتغال فيه ، فرائق الأعضاء على ذلك ، ثم اتفقوا من بينهم لجنة تتولى تقديم الجواب
 على خطبة العرش ، وناقت من عشرة أعضاء . وهم أولي بك أبو البر . هلال بك . محمد
 أفندي عفيف . محمد أفندي شعير . الشيخ محمد الصديق . سليمان أفندي عبد المال ، إبراهيم
 الشريحي ، عمر أفندي أبو يحيى ، حسن أفندي شراوى ، الشيخ على سيد أحمد .

(١) من المسئلة الأسبوعية لجريدة إفتاح مجلس شورى الوارب المصروفة بدار البنية .

سدة المحمديات . عثان أبو بله من الككاهة . عطيه مهران من ناحية نزه . أحمد سلطان
 سدة بشار

نواب قنا وإسنا

عمر أفندي أبو يحيى عدة أبرماع . محمد سحلي عدة فرطوط . على إبراهيم عدة
 حجازة . أحمد أفندي عد الصادق من أسوان . أحمد على إسمايل عدة السليبية .

نائب دمنياط

على بك حماحي .

إفتتاح المجلس وخطبة العرش

(٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦)

كان إفتتاح المجلس يوم الأحد ٢٥ نوفمبر ١٨٦٦ (١٧ رجب سنة ١٢٨٣) ، إذ اجتمع
 لأعضاء بكان انعقاده (بالقائمة) برئاسة إسمايل راعب باشا الذي عين رئيساً للمجلس في
 دور انعقاده الأول ، وحضر المندوبو حفلة الإفتتاح ، بصحبه من أركان حكومته شريف باشا
 (الوزير المشهور) ووزير الداخلية ، وحافظ باشا وزير المالية ، وعبد الله باشا عزت رئيس
 مجلس الأحكام ، وإسمايل باشا صديق مفتش الأقاليم ، ورياض باشا المهوردار (حامل
 الختم) ، وأحمد خيرى بك كاتب المندوب .

وليت خطبة العرش التي كانت تسمى مقالة الإفتتاح - وهذا نصها :

« من الملوم أن جدى المرحوم حين تولى مصر وجدما خالية من آثار العمار ، ووجد أهلها
 سولوا الأمن والراحة ، فعيرف للمسلم المالية فأعين الأهل وتكلمين البلاد بإيجاد الأسباب
 والوسائل اللازمة إلى ذلك . حتى وقفه الله تعالى لما أراد من تأسيس حجازية « الأقطار المصرية »
 وكان والدى عوناً له وتعبيراً في حياته ، فلما آلت إليه الحكومة المصرية اتفق أثر أبيه في إتمام
 تلك المساعي الجليلة ، بكانت الحمد والاجتهاد فلو ساعده عمره لأكملها على أحسن نظام ، ثم
 باقبت أحوال مصر بعد ما إلى أن قدر الله تعالى تسلم زمام إدارة حكومتها إلى جدى ، ومن

رق اليوم التالي (٢٦ نوفمبر) ذهب رئيس المجلس معه أعضاء اللجنة إلى المراسم الخديوية بملابسهم الرسمية وقدموا إلى الخديوي جواب المجلس على الحطة.

الجواب على خطبة العرش

والجواب طويل ، صيغ في قالب تمجيد وتقديس للذات الخديوية ، يكاد يقرب من العبودية ، مما لا يتفق والروح البابية الصحيحة ، ويتضمن خلاصة لتاريخ مصر ، وما كان لها من المجد والسؤدد في سالف العصور ، وما آلت إليه من الانحلال والتقهقر ، إلى أن تولى زمامها محمد علي باشا ، فنهض بها وأعاد مجدها القديم ، ونوه بنقل إبراهيم باشا لمؤازرة أبيه في أماله الجليلة ، وما أعقب عصرهما من وقوف نهضة التقدم ، إلى أن تولى الخديوي إسماعيل الحكم ، فاستأنف العمل لنهضتها ، وأفاض الجواب في ذكر مآثر إسماعيل ، ثم أظهر إحتاج المجلس لما ناله الخديوي من تعديل نظام وراثته العرش .

واليك نص الجواب ، تثبت هنا حل طوله ، لأنه يعطينا صورة من الروح التي تسود المجلس ، ومن أسلوب الكتابة في ذلك العصر ، وما تحويه من العبارات المملة والسجع التكلف والتملق البالغ لولي الأمر . قال الأعضاء :

« بعد ما تشرفنا بالإصغاء للمقالة الجليلة . الجامعة جوامع الكلم الجليلة . نبادر إلى الاعتراف بما حوته بغاية الانشراح . وكما لا يرتاح . ونقول إن مما قطعناه من زواجر الأخبار التاريخية وعرفناه من سواف آثار الديار المصرية . أنها كانت في الأعصار الحالية راغلة في حلل المفاخر الحالية . وأن بقية الأقطار كانت تستمد من نبل معارفها الوافر . معترفة بأنها مغترفة في الأصل من نيل عوارفها الزاخر . لكن لتداول أيدي من لم يحسن تدبير ملكها من الملوك السالفين . تناوبتها نواكب الزمن . وتناولتها أيدي الهن . حيناً بعد حين . فاندرست معالمها الباهرة . وانطمست آثار مفاخرها الزاهرة . ولعبت بها أيدي الدهور وتكاثر في الحروب والشروع . حتى رجعت القهقري . وأصبح غيرها من الممالك في أنواع التقدم متقدماً وملكها متأخرًا . وقاسى أهلها من الذلة والمسكنة ما صاروا به في غاية الحفارة والمهانة . إلى أن أراد الله تعالى أن يعيد شبابها بعد الحرم . ويعدد ما كان من بنيان محاسنها قد أنهدم . وينقذ أهلها من هذه المهالك . وينظمها في سلك أحاسن الممالك . فشرفها محمد العزيز بجمعها في جنتها محمد علي

باشا . فأعاد لها من المهارية ومحاسن الآثار الأصلية ما كان تالفاً . وفرغ قلبه وقاله في إصلاح حالها . وأعمل سديد رأيه وشديد عزمه في إعادة جمالها وكاملها . حتى أزاح عنها تلك الوحشة . وألبسها حلل الشهامة والنفخامة . وأحكم معالم الأحكام . وأقام بها دعائم العدل والهدى . ودون فيها دواوين المعارف المستنفة . وجمع بها أصناف الآثار المعترفة . وحدد فيها خبر الحسكرية . وأسس دواوين المدارس العلمية والحكومية حتى ظهرت بعد الحفا . وأزهرت أصناف بزهور الصفا . وعاد إليها من البهاء والبهجة ما كانت فقدته في سالف الأيام وانتظمت مصانعها الأهلية والملكية بحسن تدبيره أحسن نظام . مع ما فازت به من غرائب الصنائع الفائقة . وعجائب الآثار الرائقة . مما شوهد لنا جميعاً . وتوأننا به بيتاً من العز رفيعاً . فضلاً عما أورتها من النقى الأتم . والفخار الأهم . من الاستحكامات الملكية . وإحكام العمليات الوطنية العائدة بعظم النفع على عموم الرعية . حتى بذلك حصلت مصرنا الأمصار . وصارتنا بحمد الله متقدمين في درجات العمار . وقد كان والد العزيز الأكرم عوناً لوالده . وهو الجد الأجد في حال حياته محضياً الطرق الموصلة إلى التقدم والعمار بسديد آرائه وشديد عزماته . ولما آلت إليه الحكومة سلك سبيل أبيه . وبنى على تأسيساته الباهرة بما حسن مساعيه . وأخذ بنشئ ما يكفل به رونق الوطن . ويعتمد من المهارية والآثار الجليلة ما يبق على عمر الزمن ، من إنشاء المجالس الحاقية ، وتكثير الرجال الحربية ، والاستحكامات الملكية ، وغير ذلك مما عقدته نيته ، واضمرته طويته ، فحسدنا الأيام عليه ، فلم تمتنع بمرحومته إلا قليلاً حتى قله الله إليه ، ثم تولى على الأقطار المصرية وولايتها من لم يراوها تلك الآثار العظيمة حتى رعايتها ففترت همه مصر سابقة ، وضجفت حركة تقدمها الفائقة ، إلى أن نفختنا المنفحات الإلهية ، وأسفخت العناية الربانية ، بالحضرة الإسماعيلية ، وأعطى القوس بارها ، لطفاً من الله بهذه الديار ومن فيها . وتولاها العزيز بن العزيز ، ذلك الجناب الأفخم ، والداوري الأكرم . فقام في تنظيم أمورنا على ساق وقدم ، وشمر عن ساعد الجد والاجتهاد في تجديد ما أنهدم وإحياء ما بعده . وأخذ يداوى نكث العلل ، ويسد ما تحلل بعد أبيه من الخلل ، وسعى في مقاصد أبيه وجده . بادلاً في موجبات التقدم والتمدن الوطني غاية جهده ، شاعلاً باله بأقصى أنواع المهارية . ومديراً فكره فيما يستدعي لهذه الأقطار كمال الرفاهية ، فأبدى من ذلك ما لم يكن في الحساب . وزادها من البهجة وأسباب الثروة ما لم تره في سالف الأحقاب ، ورتب ملكها أحسن ترتيب ، ونظم عقده في سلك غريب بأسلوب عجيب ، ومن تمام عناية رب العالمين

أن ألهم سلطاننا الأعظم . ولا غرو لأن الملوك من الملهمين ، حصر وراثته الحكومة على التأيد في نسل إسماعيل بأن ينشولها أكبر أولاده بعد عمره المديد ، فيالها من فكرة جليلة رائقة . أسست في هذه الديار ، من دواعي الممار الأسباب الفائقة ، واستلزمت تحسباً لأحوالها ، وتأميناً لحالها واستقبالها ، أطال الله عمر سلطاننا للهابة (الصواب المهيبة) وذلك دعاء إن شاء الله مستجاب ، ثم ازدادت المهمة الإسماعيلية ، بصرف أفكاره الخيرية العلية ، فيما يعل قدر هذا الوطن ، ويرق انتظام حاله على أنقى سنن ، ومن كمال همه السنية ، وتتمام رافته ورحمته بالرحمة ، وشغفه بدوام راحتهم وتتمام رفاهيتهم اقتضت إرادته العلية إنشاء مجلس شورى أهلية وطنية لما يعلمه من أن جمع الآراء في أمور العالمين ، والمداولة في مصالح الرعية مع عقلاء الوطنيين . من مقتضيات حسن النظام ، وموجبات كمال الالتزام ، وتتمام راحة الأنام ، وفرض انتخاب أعضاء ذلك المجلس لسموم الأهالي حتى يكون ما يحكون فيه من الأمور بواقع مألوفهم ، وعرض جميع ذلك إلى حضرة الوالي ، تبرؤاً من خوائل المندورية ، وتوافراً لدواعي العدالة العمومية ، فكنا نحن المنتخبين من سائر الجهات ، المصدفين بموسم مولد الحضرة الخديوية أسر الأوقات (٥) ، وإذا كان إنشاء هذا المجلس الأنيق من أجل الساعي الحميدة ، وأنتم نعمته أسداها ولي النعم حبيده ، فمن الواجب الأهم التشكر لتلك الحضرة العلية ، والتباهي بتلك المنقبة البية ، ورفع أكفنا أثناء الليل وأطراف النهار بالدعوات ، في أجل الأوقات ، وسائر الحالات أن يجلد عز قطرنا هذا بعلوم سعود أفندينا الأفخم ، وولي عهد حضرة محمد توفيق باشا الأخر الأكرم ، وكذا بقية الأعيان الفضخام ، ولا يحرم جميعنا من حسن أنظارهم ، ونفائس محاسن أفكارهم ، بجاء خاتم الرسل الكرام عليه أفضل الصلاة وأنتم السلام (٦) .

لجان المجلس

اجتمع الأعضاء يوم الثلاثاء ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٦٦ في مكان انعقاد المجلس (بالقلعة) . واشتغلوا بانتخاب لجانه وكانت تسمى (الأقسام) ، وعلمها خمسة طبقاً لما تنص به المادة ٨

(٥) انتع المجلس يوم عيد ميلاد الخديو إسماعيل .

(٦) عن المصطفة الأصلية مجلس شورى النواب ، وهي تختلف قليلاً عن النسخة المنشورة بمجموعة الجواب

من اللائحة الضامة ، فوزع الأعضاء أنفسهم على اللجان الخمس وتألفت كل لجنة من خمسة عشر عضواً . أي أن اللجان (أو الأقسام) اشتملت على جميع أعضاء مجلس ، وتذكر هنا بين اللجان وأسماء رؤسائها :

لجنة المدائن (العواصم) ورئيسها موسى بك العقاد .

لجنة روضة البحرين (القرية والمنوفية) ورئيسها أنور بك أبو العز ، ثم سميت لجنة القرية في الدور الثاني .

لجنة الشرقية ، ورئيسها هلال بك ، وتشمل أعضاء من نواب الشرقية والدقهلية .

لجنة المنيا ، ورئيسها إبراهيم أفندي الشريبي .

لجنة أسيوط ، ورئيسها سليمان أفندي عبد العال .

والمهمة الأولى لهذه اللجان (الأقسام) تحقيق صحة نيابة الأعضاء ، فظرت كل لجنة في تحقيق نيابة أعضاء اللجنة الأخرى ، وقد قامت اللجان بهذه المهمة ، فكانت النتيجة إقرار صحة نيابة جميع الأعضاء ، وأرسلت النتيجة بكتاب من رئيس المجلس إلى مهر دار الخديو لكي تعرض على الأعتاب الخديوية لإعطاء تذكرة الاعتماد (البير ولدى) للأعضاء . وللأقسام مهمة ثانية ، وهي انتخاب لجان أخرى من بين أعضائها تسمى (قوسيونات) لبحث المسائل التي يحيلها عليها المجلس كلما رأى لزوماً لذلك ، وطريقة تأليفها أن ينتخب كل قسم من الأقسام الخمسة ، عضواً واحداً من أعضائه ، فتؤلف اللجنة من خمسة أعضاء .

اعتماد عضوية النواب

واليك نص أمر الاعتماد (البير ولدى) الذي أصدره الخديو للنواب بعد تحقيق صحة

بنيهم

« قدوة الوجوه المعتمدين ، والأعيان المنتخبين » فلان من بلدة كذا بقسم كذا بمديرية كذا ، زيد إقباله ، ودام كماله ، قد علم آل الوطن العزيز ، وفهم أهل الفض والتميز ، ودوام شفت نؤادنا ، واشتغال أفكارنا بما فيه معمورية بلادنا هذه وسعة منفعة ديارنا ، وما يقدم أهلها في مدارج التقدم ، ويصعد بهم في معارج التمكن ، وقد علمت أن ترتيب مجلس الشورى الوطنية ، مما يعود على ديارنا هذه بمزيد المزينة ، كما جرت في سائر المدن المتمدنة

وشهد بين جميع الملل المتكئة ، فإن تلاحق الأمكار ، وتصادق الآراء والأنظار ، يستخرج ثمرات الألباب من أعصابها . ويستخرج محسنات الصواب من أفانها ، وقد رأيت في أهل وطننا المبارك بحمد الله تعالى وتبارك ، من مزيد الأهلية والاستعداد ، ما يكون عوناً على حصول هذا المراد . فلذا رسمت بترتيب المجلس المذكور وإنشائه ، وأصدرت لأئمة مخصوصة في كيفية انتخاب أعضائه ، بحيث يكونون من نخوة أهل وطننا ، لينبؤوا عن سائر أهالي مدائننا وبلداننا ، وقد كمل أمر الانتخاب الآن ، فمن يصلح لهذا الشأن ، وأنت ممن انتخب لهذا الخصوص ، وصدق عليهم في قرار القومسيون المختص ، وعرض ذلك بواسطة مساعد رئيس المجلس إلينا ، فقوبل بقوله واستحسنه لدينا . فأصدرت هذا إليك إعلاماً بأنك ممن حاز شرف الامتياز بالعضوية ، في ذلك المجلس مجلس شورى النواب الوطنية ، وذلك لمدة ثلاثة سنين شمسية . حسباً تقرر في اللائحة الانتخابية ، وكلكم أصحاب روية وأهلية . وأرباب فطنة جليلة ، وكما لمعرفة بالمصالح الداخلية والمنافع المحلية ، فأمل في سمو أفكاركم ، وعلو أنظاركم ، أن يكون في اجتماعكم هذا ما يزيد أوطاننا به فلاحاً وتمديناً ، ونجاري غيرها من الممالك المعمورة والمدائن المشهورة إصلاحاً ونهضة . فتعاونوا في النظر الصائب ، وتبينوا الفكر الناقب ، وخذوا فيما يتعلق بهذا المجلس من المصالح الداخلية ، والمواد التي ترى الحكومة أنها من خصائص هذه الشورى الوطنية ، وأدوا وظائف هذه الجمعية على وفق حدودها ، وأبدوا من شرائف الآراء الهية خير موجودها ، وتبصروا لما فيه اعتلاء أقدارنا بأقطارنا ، واجتلاء أوطاننا بأوطارنا ، ومزيد الرفاهية لأهاليها وساكنتها على وفق المطلوب ، وانتظام حال الزراعة والتجارة والصناعة فيما على أحسن أسلوب . نسأل الله دوام التوفيق وبلوغ الآمال . وحسن الحال والمآل فهو مولى الخير ومولى الكمال .

في رجب سنة ١٢٨٣

محاضر الجلسات

لم تكن جلسة الافتتاح معدودة ضمن جلسات المجلس . وإنما بدأت الجلسات بعد تأليف الأعلام ، ومحاضر الجلسات كان يكتبها كاتب المجلس ، ويوقع رئيس المجلس على محضر كل جلسة ، أما القرارات فيوقع عليها رئيس المجلس وجميع الأعضاء .

طريقة المداولة في المجلس

كان للمجلس أن يتداول فيما تعرضه عليه الحكومة من الشؤون ويبدى رأيه فيها ، وله أن يتداول في الاقتراحات التي يقدمها أحد الأعضاء ، فإذا تقدم عضو بأى اقتراح ، يعرضه رئيس المجلس على الهيئة لبحث أولاً في هل تنظر فيه أم لا ، فإذا استقر رأيها هل للمداولة فيه ترسل صورته إلى المجلس الخصوصي (مجلس الوزراء) ليحاط به علماً ، ثم يطرح على بساط البحث ، ويتداول الأعضاء فيه ، ويحبولونه في الغالب على لجنة تنتخبها الأعلام ، فإذا أتمت اللجنة بحثه قدمت عنه تقريراً يطعن ويوزع على الأعضاء ، ثم يتداولون فيه ، وإذا استقر رأي المجلس على قرار في موضوعه يرسل القرار إلى الهيئة السنية لعرضه على الخديو ويقرر فيه ما يراه ، وإذا استدعت المناقشة حضور بعض كبار الموظفين لتوضيح وجهة نظر الحكومة يحضر الوزير (الناظر) المختص أو الموظف القنى ، فيدل بالإيضاحات المطلوبة ، ويكون حضور النظار أو كبار الموظفين بناء على طلب المجلس أو برأى الحكومة .

ونذكر من حضروا في الدور الأول من الوزراء وكبار الموظفين ، شريف باشا وزير الداخلية ، ومحمد حافظ باشا وزير المالية ، ومحمد مظهر باشا وكيل وزارة الأشغال ، ومحمد ناقد باشا مفتش هندسة الوجه القبلي ، وسلامه بك (باشا) إبراهيم مفتش هندسة الوجه البحرى ، وعلى بك مبارك (باشا) وكان وقتئذ رئيس هندسة لمعية السنية ، وإسماعيل صديق باشا مفتش عموم الأقاليم ، وكان أكثرهم حضوراً .

وقد شغلت مقترحات الأعضاء معظم جلسات الدور الأول ، فكان عمل المجلس قاصراً على المداولة فيها ، وإنا موجزون هنا أهم هذه المقترحات كما استخلصناها من مضابط المجلس (٧) .

(٧) واجمعا هذه المضابط في : الوقائع المصرية ، التي كانت تنشرها في جيبها ، ولكن لاحظنا فقدان بعض سورات بأكملها من مجموعة الوقائع المصرية الموجودة في دار الكتب ، أو بالمقترحات المصرية بالقلعة ، وفقدنا أعداد كثيرة من السورات المصروفة ، فاستكملنا هذا النقص بالرجوع إلى المضابط الأصلية المصروفة كاملة في مكتبة البرلمان ، وبحمد ربنا في هذا المقام أن نرى بالمجهود المبسود التي بذلها الأستاذ محمد خليل صبيح رئيس قسم مكتب مجلس النواب في جمع هذه المضابط وتبويبها وتنسيقها بعد أن كانت مشتتة في مختلف المصالح والدواوين ، وبما بذله من البحث والتفتيش لجمع صور رؤساء مجلس شورى النواب والمينيات الثابتة القديمة والحديثة ، فأدى هذه الجهود لخدمة التاريخ بنسختين من أجلها جزيل الشكر والثناء .

١ - أول المقترحات التي تقدم بها الأعضاء اقتراح من هلال بك أحد نواب الدقهلية في حث مسألة السخرة ووضع نظام يخفف من وطأتها ، فتداول الأعضاء عدة جلسات في هذه المسألة . ثم أجمعت على لجنة (قوسيون) سميت لجنة (العمليات) مؤلفة من خمسة أعضاء ، وهم محمد بك سعيد ، وحسن أفندي شعراوي ، ويوسف محمد ، والسيد أحمد الشريف ، والشيخ محمد الصيرفي .

وقد بحثت اللجنة هذه المسألة واشترك معها في البحث إسماعيل باشا صديق وصلاحة بك إبراهيم ، وثاقب باشا ، وعلى بك مبارك ، وكان إيضاح هؤلاء للمهندسين من طرف الحكومة لارتباط مسألة السخرة بمشروعات الري والمهندسة ، فقدمت للجنة تقريراً مطولاً خلاصته تنظم السخرة على أساس اعتبارها من المنافع العامة ، وأنها مقروضة على من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٠ سنة من أهل البلاد التي تستفيد من أعمال السخرة ، وجعلها مبنية على قاعدة المساواة بين الأهليين (والمساواة في الظلم عدل) ، فوافق المجلس على تقرير اللجنة ، وطلب عمل إحصاء للأشخاص تطبيقاً لهذه القاعدة حتى يؤخذ الآثار للسخرة بالدور .

واستتبع بحث السخرة إثارة مسألة أخرى أوعزت بها الحكومة ، وكان المجلس في غنى عنها ، وهي وضع ضريبة على المواشي ، وحجتها في ذلك أن أصصال المنافع العامة التي تنفذ بواسطة السخرة تقتضي مهات وأدوات يجب شرائها بالنقود ، ولما كانت المواشي الموجودة بالأقاليم مخصصة لأعمال الزراعة ، فوجب أن يفرض عليها مقلود معلوم من الضريبة ، بما يوفي ثمن هذه المهات ، وعلى ذلك وافق المجلس على فرض هذه الضريبة ، ومقدارها عشرون قرشاً في السنة على كل رأس من مواشي الزراعة كالأبقار والجاموس والثيران والخيول والبغال ، أما الجبال ففرض على كل رأس منها ثلاثون قرشاً ، وعلى كل رأس من الحمير عشرة قروش ، واستثبت من هذه الضريبة مواشي المدن والبنادر .

٢ - اقترح إبراهيم أفندي الشريبي رئيس لجنة المنيا ، النظر في مسألة تقسيط الأموال لأُميرية ، وتعديد مواعيد لدفعها تسهيلاً لسدادها ، فأجمعت هذه المسألة على لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء وهم : محمد أفندي شعير ، ونصر الشواربي ، وميخائيل أناسيوس ، ومحمد عفي ، وحسين أبوستيت ، ورأت اللجنة وجوب تعديد مواعيد للسداد في أوقات جنى محاصيل توفيراً لراحة الأهالي في دفع الأموال ، وقد حضر حافظ باشا وزير المالية إلى المجلس بعد أن قدمت اللجنة تقريرها في هذا الموضوع ، وأوضح وجهة نظر الحكومة ، وهي أن رأى

المجلس في محله . ولكن الحكومة لا يمكنها تعديل مواعيد الضرائب لأنها مرتبطة بدفع فوائد ديونها في المواعيد المحددة لسداد الأموال . واستحسن تأجيل النظر في هذه المسألة إلى السنة المقبلة . ٢ - بنظر المجلس في مسألة الديون ومسألة التقسيط . فأقر المجلس ذلك .

٣ - اقترح أنرى بك أبو العز أحد نواب الغربية : تنعيم المدارس (الابتدائية) بإنشاء مدرسة في كل مديرية ، فأقر أعضاء المجلس الاقتراح وحيدوه ، وظهر منهم الميل الشديد إلى تنعيم التعليم بين طبقات الأمة كافة ، وأحالوا المشروع على لجنة مؤلفة من عمر أفندي أبويحيى ، ومحمود حمودة ، وعلى سيد أحمد ، والسيد محمود العطار ، وأحمد أفندي أناعلة . وسنت اللجنة في تقريرها إلى وحب إنشاء مدرسة في كل مديرية وكل محافظة ، وأن يكون التعليم فيها مجاناً ، وحضر شريف باشا ووافق باسم الحكومة على تقرير اللجنة ، غير أنه طلب تأجيل إنشاء المدارس في السويس والقصر والعريش حتى يتم إنشاء المدارس في المديرية والمحافظات الأخرى ، فوافق المجلس على ذلك ، وأفضى شريف باشا في بيانه بالجهود التي تبذلها الحكومة في سبيل نشر التعليم ، وأنهى إلى المجلس أن الحدي وقف على المدارس جميع الأعيان التي يتألف منها تفتيش الوادى ، فقابل المجلس هذا البيان بالشكر والدعاء للحدي .

٤ - اقترح سليمان أفندي عبد العال من نواب أسيوط النظر في وضع نظام لسناعات التعامل بين الناس ، وأجمعت هذه المسألة على اللجنة المؤلفة لبحث مسألة التقسيط ، وحضر إسماعيل صديق باشا حين المناقشة فيها ، وأنهى إلى المجلس أن الحكومة مشغولة بسن قانون عن الرهون والتعاملات ، وأن المنوط بوضع مشروع القانون المذكور هو رئيس المجلس (إسماعيل راعى باشا) فاكفى المجلس بذلك .

٥ - فترج ميخائيل أفندي أناسيوس من نواب المنيا إلغاء نظام العهد (جمع عهدة) ، وخلاصة هذا النظام أن الحكومة في عهد محمد على باشا كانت تعهد إلى بعض الأعيان والأميريين ورجال الجهادية جباية ضرائب بلاد بأكملها ممن كان أهلها غير عديمين عن رعية جميع زمامها أو متأخرين في سداد مالها . فكان المتعهدون يتكفلون بسداد الضريبة من ماله خاص إذا نجحوا من الأهالي ، وقد أدى هذا النظام إلى إرهاب الفلاحين لأن المتعهدين كانوا يسخروهم لمصالحهم الخاصة فالتفت الحكومة سنة ١٨٥٠ إذ أصدرت أمراً باسترجاع لبلاد من المتعهدين ثم عاد العمل به في أوائل عهد إسماعيل ، فضج الناس من مساوئه ، فلا

عرو إن قبول اقتراح ميخائيل أفندي أناسيوس بالاستعانة .

وقال الحاج يوسف عبد الفتاح ، ماحلاصته ، إن الأصل في إعطاء البلاد عمدة هو مساعدة الأهالي على سداد الأموال لعدم اقتدارهم على زراعة أطيانهم وسداد أموالها ولكن المتعهدين كانوا يقتصبون ما يزيد من المال من محاصيل الأهالي وأخذ بعضهم لمهدتهم أراضي لا تزرع بغير الرغبة في تسخير الفلاحين للعمل في مزارعهم الخاصة ، وطلب فك العهد جميعها لأن الأهالي في مقدورهم سداد ما عليهم من الأموال رأساً للحكومة دون وساطة المتعهدين .

وحيد الأعضاء فك العهد وإعادة الأطيان إلى أصحابها ، ثم قرروا إحالة المسألة على لجنة اتخبت لهذا الغرض ، مؤلفة من الشيخ العدل أحمد ، وأحمد علي ، والحاج شتا يوسف وأحمد عبد الصادق ، ومحمد الوكيل .

وانتهت المناقشة في الموضوع بأن قرر المجلس بجملة ١٦ شعبان سنة ١٢٨٣ فك العهد جميعها ابتداء من سنة ١٢٨٤ هـ ووافقت الحكومة على هذا القرار وفلذته .

٦ - اقترح محمد أفندي حمادي من نواب جرجا ، وضع نظام لضبط عملية تحصيل الأموال في المديرية لمنع العبث في قيد المتحصلات ، وذكر أن الأهالي في الوجه القبلي يدفعون المال ليد (الشاهد) ويقيده ما يدفعونه في ورق عادة ويقي المتحصل عند (الشاهد) لآخر الشهر حتى يحضر الصراف ، وإنه لطول المدة وعدم التقيد بالدفاتر المعتمدة يحصل الخبطه ومنشوشة في الإيراد .

وأحيلت هذه المسألة على لجنة التقسيط ، وقدمت عنها تقريراً طلبت فيه ضبط عملية التحصيل ، واتباع طريقة يعرف منها كل محمول مقدار مادفعه على وجه التحقيق ، حتى تحفظ حقوق الأهالي ، وبمع عبث الصياغة ، لوافق إسماعيل باشا صديق على مآرائه اللجنة ووعد بوضع الطريقة المطلوبة .

٧ - اقترح سليمان أفندي الملواني من نواب الغربية ، منع مجازاة العمد بالضرب ، وقال الشيخ محمد الشاربي بمنع الضرب عن العمد وغيرهم من الأفراد ، وأن يرفع من القانون النص الذي يبيح الضرب للحكام ، وتناقش الأعضاء طويلاً في هذه المادة ، ثم صرح رئيس المجلس بأن القانون الذي يجري الحكومة وضعه وتنقيحه منصوص فيه على منع الضرب ، فاكفى المجلس بذلك .



إسماعيل باشا

رئيس مجلس شورى النواب ل دور إنتقاده الأول
(من ٢٥ نولير ١٨٦٦ إلى ٢٤ يناير ١٨٦٧)

٨ - اقترح هلال بك ، النظر في الأطيان الناشئة عن زيادة المساحة من صالحة وبور ، وإضافتها بالمال إلى أصحاب الأطيان المتداخلة فيها أو الملحقة بها .

وأحيلت هذه المسألة على لجنة العهد ، وقدمت تقريرها وحصلت المناقشة فيه بحضور إسماعيل باشا صديق ، وخلاصة ماقرره المجلس فيها بجملة ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣ إضافة أطيان الجزائر بثمان يساوي قيمة إيجارها عن ثلاث سنوات ، ويربط عليها مال المثل ، أما أطيان الحيفان فتعطى أيضاً بالثمان بواقع إيجار ثلاث سنوات ، ويربط عليها مال الخوض ، والأطيان البور التي يرغب الأهاليون استصلاحها تعطى لهم من غير ثمن على أن يدفعوا مالها بعد مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ، أما أطيان الأحراس والمستبحرة والمالحة فتعطى لمن يستصلحها من غير ثمن على أن يدفع الضريبة المائلة عنها بعد مدة لا تتجاوز ست سنوات ، وأطيان البراري تعطى لمن يرغب من غير ثمن وتمنق مدة عشر سنوات من الضرائب ثم تربط عليها ضريبة عشورية من درجة الدون لمدة خمس سنوات ، ثم تربط عليها ضريبة المثل بعد انقضاء هذه المدة ، وقد وافقت الحكومة على هذا القرار على أن لا يطبق على أطيان الضواحي والبادر وأطرافها ، لأنها تعد من الأراضي القابلة للبناء ، وزاد الخديو مدة الإعفاء من الضريبة بالنسبة لأطيان البراري فجعلها خمس عشرة سنة بدلا من عشر .

٩ - اقترح الشيخ محرم علي من نواب الدقهلية فتح قطرة البوذية وإزالة ما بها من السدود

تجرى مياه في ترعة البوذية ولا تحرم بلاد مركز السبلاوين من الري .

١٠ - اقترح الشيخ العدل أحمد من نواب الدقهلية . إعادة فم البحر الصغير على النيل بدلاً من فمه الذي كان على ترعة المصورية لسهولة وصول مياه الري إلى البلاد الواقعة عليه .
١١ - واقترح على بك خفاجي نائب دباط توصيل مياه ترعة الشرقاوية إلى البلاد الكائنة بشطوط دباط ، وقال الشيخ العدل أحمد إن هذه التربة واصله في ذلك الحين (سنة ١٨٦٧) إلى القطرة البيضاء المجاورة لبلاد الشطوط ، وارتأى مدها لنهاية الشطوط حتى لا تحرم مياه الري .

١٢ - واقترح كل من حميد أبو ميسيت . ومحمد صحل من نواب قنا ، إصلاح الري بمحوض سمهود الواقع على حدود مديرية قنا وعمل بمصرف للحوض المذكور .
وأجلبت هذه الاقتراحات الأربعة على لجنة الصليات ، وبحثت فيها بحضور إسماعيل باشا صديق وكبار المهندسين السابق ذكرهم ، ولما ناسبة بحث هذه المقترحات في لجنة العمليات قدم أعضاء اللجنة مقترحات أخرى خاصة بأعمال الري والمهتمة بيلادهم فيبحثها اللجنة على ضوء ملاحظات المهندسين ، واتخذت فيها جمعياً من القرارات ما يكفل توفير الري وراحة الأهلين ، وصدق المجلس على قراراتها في هذا الصدد .

انتهاء الدور (٨)

وفي جلسة الأربعاء ٢٤ يناير سنة ١٨٦٧ (١٨ رمضان سنة ١٢٨٣) أعلن الرئيس المجلس ختام الدور ، وألقى خطبة وجيزة أعرب فيها عن الشكر للخديو على منشأته العظيمة الموجبة لزيادة عمران الوطن ، وعلى الأخص إنشاء هذا المجلس ، وشكر الأعضاء على سديد أفكارهم التي أبدوها في الوسائل التي عرضوا لبحثها كإنشاء المدارس والعمليات (السخرة) وتقسيم الأموال وفك العهد وإصلاح الأقطان وإجراءات صبارف القرى ، وسدات معاملات ، وألمح في مذكره مندوب الحكومة الذين حضروا الجلسات من أن أفكار المجلس في مده المسائل حلت محل القول لدى الخديو ، ولهم « ورجال حكومته » وأعرب عن أنه

(٨) كلمة (دور) كانت تستعمل للتعبير عن المدة القياسية بسنوات الثلاث ، ولكنها رُفِيت ابتغاءاً للمصطلحات الحديثة .
مصر كلمة (دور) على الأنحاء السنوية

في أن تنال البلاد مزيد التقدم بما يديه الأعضاء في السنين المقبلة من سديد آراء . وحسن خطته بالدعاء للذات الخديوية . وانصرف المجلس على ذلك .

وكان يبدو على مقترحات الأعضاء ومداولاتهم حسن القصد . والرغبة الصادقة في خدمة المصالح العامة ، وإصلاح حالة البلاد من الوجهة الاقتصادية . وتحسين حالة الأهلين الاجتماعية ، كما يبدو عليهم الاتزان في الآراء ، وسلامة المنطق . والخبرة بالمسائل المحلية التي تباحثوا فيها ، وكان يعززهم إلى حد ما - الاستقلال في الرأي . والاضطلاع بالمسائل العلمية والمالية .

أما الحكومة فكانت تفتي بتتبع مباحثات المجلس وتوفد رجالها في بعض الجلسات ، للاتصال بالأعضاء في مباحثهم ، وإطلاعهم على وجهة نظرها ، وكان حضورهم يحكم صلة التفاهم بين الأعضاء والحكومة ، وأكثر رجال الحكومة صلا في هذا الصدد إسماعيل باشا صديق مفتش عموم الأقاليم وقتئذ ، وصاحب الخطوة الكبرى عند الخديو إسماعيل .
ولم يتناول الأعضاء في مباحثهم بالدور الأول إلا الإصلاحات المحلية ، أما المسألة المالية التي كانت تشغل الأفكار في ذلك الحين فإنهم لم يعرضوا لها ، كما لم يطلبوا إطلاعهم على ميزانية الحكومة ليتباحثوا فيها ، ولم يبدأ نطلمهم إلى البحث فيها إلا في دور الانعقاد الثاني كما سيجيء بيانه .

وصفوة القول إننا إذا لاحظنا نظام المجلس الأساسي وملابسات العصر الذي اجتمع فيه ، نجد أن أعماله ومباحثه تدل على مستوى برزني لا بأس به من أعضاء أول هيئة نيابية ظهرت في عهد إسماعيل .

رواية لا أصل لها

ولا يستعنا أن نختم هذا المبحث قبل أن نشير إلى رواية يرددنها بعض المؤلفين عن موقف المعارضة بمجلس شورى النواب في أول دور انعقاده ، فقد زعموا أن شريف باشا . وكان إذ ذاك وزيراً للداخلية ، أهمهم النواب أن المجالس النيابية تنقسم دائماً إلى حزبين ، أحدهما يؤيد الحكومة والآخر يعارضها ، وأنه يجدر بهم أن يؤلفوا من بينهم ذينك الحزبين ، وأن أعضاء حزب الحكومة يجلسون في مقاعد يمين . ونواب المعارضة يجلسون في مقاعد يسار .

ومشكر النواب أن يكون من بينهم من يعارض الحكومة ، وجلسوا جميعاً في مقاعد البنيان .
وأفهمه شريف باشا أنه لا بد أن يجلس بعضهم في مقاعد اليسار ، فم يكن من الأعضاء إلا
أن تحولوا جميعاً

وصهر على هذه الرواية مسحة الغزل والخيال ، فهي ولا شك من مخترعات بعض الكتاب
الأوروبيين الذين يطيب لهم أن يتدعوا أمثال هذه الحكاية ، وقد بحثنا كثيراً فلم نجد لها سنداً
من أقوال شاهد عيان ، ولا جاء ذكرها ولو تلميحاً في مضايقات المجلس ، على أن الرواية في
د - لا يسفها المنطق ، فإن نظام المجلس وحدوده واختصاصه وملايساته ، كل ذلك لا بدع
بجلاً لتأليف حزب للحكومة وحزب للمعارضة ، فالأحزاب الموالية والمعارضة إنما توجد حيث
يكون للمجلس حق الاقتراع على الثقة بالوزارة ، ولم يكن لمجلس شورى النواب هذا الحق
أصلاً . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد شهد أحد الكتاب الفرنسيين وهو للسبب جليون
دغلار Gellion Danglar حوادث مصر من سنة ١٨٦٥ إلى سنة ١٨٧٥ ، وله عن
مشاهداته فيها « رسائل » تكلم فيها عن مجلس شورى النواب ، فلم يذكر هذه الحكاية ولا أشار
إليها ، ولو كان لها ظل من الواقع لما فاته أن يذكرها ، وهذا يقطع بطلانها ، وكل ما ذكره
السبب دغلار عن موقف المعارضة في المجلس أنه ظهر من بين أعضائه نائبان معارضان أبديا
رأبهما بما يخالف وجهة نظر الحكومة ، قال فكان جزاؤهما الطرد من المجلس بأمر الخديو باعتبار
أنهما عضوان مشاغبان للحكومة وأنها خطر على الأمن العام .

فهذه الرواية يسفها العقل ويؤيدها المنطق ، فإن نزعة الحكومة الاستبدادية تأتي أن يقف
نائب في ذلك المصير موقف المعارضة ، فلا غرابة أن تبادر الحكومة إلى طرد النائبين المعارضين
من المجلس ، وكنا نود أن نعرف من هما هذان النائبان الجريبان اللذان ظهرا بهذا المظهر المشرف
في أدوار الانعقاد الأولى لمجلس شورى النواب ، ولكننا لم نظفر بهذه الأمانة ، ولم نتبين نواب
المعارضة إلا في أدوار انعقاده الأخيرة كما سيحيى بيانه .

(٩) رسائل عن مصر الحديثة للسبب جليون دغلار . الرسالة الثالثة للثلاثة بوبية سنة ١٨٦٨ ص ١٤٢



عبد الله باشا عزت

رئيس مجلس شورى النواب في الأدوار الآتية

(١) ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ - ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨

(٢) ٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ - ٢٤ مارس سنة ١٨٦٩

(٣) أول فبراير سنة ١٨٧٠ - ٣١ مارس سنة ١٨٧٠

(٤) ٧ أغسطس سنة ١٨٧٦ - ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٦

(٥) ٢٣ يوليو سنة ١٨٧٦ - ١٦ مايو سنة ١٨٧٧

دور الانعقاد الثاني

(١٦ مارس سنة ١٨٦٨ - ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨)

افتتح الخديو اجتماع المجلس يوم الاثنين ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ (٢٢ ذى القعدة سنة
١٢٨٤) في مكانه المعتاد (بالقلعة) وكان يصحبه شريف باشا رئيس مجلس الأحكام ،
وشامين باشا وزير الحربية ، وإسماعيل باشا صديق مفتش عموم الأقاليم ، وذو الفقار باش
وزير الأمور الخارجية ، وأحمد رشيد باشا محافظ القاهرة ، وحسين باشا أمين بين المال ،
وراتب باشا ناظر ديوان الأوقاف ، وحسن راسم باشا ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديوي ،
وأحمد خيرى بك المهردار ، واجتمع الأعضاء برئاسة عبد الله باشا عزت الذى عين رئيساً
للمجلس في هذا الدور .

وقد تأخر المجلس عن مواعده المحدد في اللائحة الأساسية وهو شهر كيهك (ديسمبر) .
وأشار الخديو عند افتتاح الدور إلى أسفه لهذا التأخير الناشئ عن مرضه ، ثم عهد إلى خيرى

حجري . والدكتور كلوتش بك ، والدكتور محمد علي البقل بك ، والى كل منها بياناً هـ ما
ل الإصلاحات الصحية .

الناقشة في المسألة المالية

عين إسماعيل باشا صديق في خلال هذا الدور وزيراً للمالية . مع بقاءه مفتشاً لعموم
أقاليم ، فعظمت سلطته ، إذ انتهى إليه زمام الشؤون المالية .
وشغلت المسألة المالية أفكار الناس في ذلك الحين لتلاحق قروض الخديو إسماعيل منذ
ولايته العرش ، فقد تولى الحكم سنة ١٨٦٣ وعلى الحكومة من الديوان التي اقترضها سعيد
باشا نحو أحد عشر مليوناً من الجنيهات ، فبدلاً من أن يذل جهده لوفاء هذا الدين استدان في
سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٦ و ١٨٦٧ من الديون الثابتة ثيفاً وأربعة عشر مليون جنيه ،
ومن الديون السائرة نحو عشرة ملايين جنيه .

وتمركت نفوس النواب لاستطلاع حقيقة الحالة المالية التي كانت أسرارها محجوبة عن
الأنظار ، وانقضى دور الانقباد الأول دون أن يعرضوا لهذا المسألة على أميتها ، ثم أثاروا بحثها
في الدور الثاني ، وألفوا لجنة من ثلاثة أعضاء لدراسة وتقديم بيان عنها للمجلس ، وتوجه
الأعضاء إلى وزارة المالية واطلعوا على بعض دفتريها ، ثم عادوا إلى المجلس ، وأقنوا إليه
ببائات غير صحيحة عن ديون الحكومة تلقوها من إسماعيل باشا صديق الذي كان معروفاً عنه
أن كل ما يذكره من الأرقام عن مالية الحكومة مبنى على الكذب والتضليل .

وذكروا أن الباقي من ديون الحكومة نحو سبعة ملايين جنيه ، وهو رقم خيالي دون الحقيقة
بكثير . لأن الديون بلغت في ذلك العام ثيفاً وأربعة وثلاثين مليون جنيه وقالوا إن الحكومة
تخسر أيضاً في عقد قرض جديد .

ميزانية سنة ١٨٦٨ - ١٨٦٩

وقدم إسماعيل باشا صديق ميزانية ١٨٦٨ - ١٨٦٩ وخلاصتها كما يأتي بالجنبيات :

الإيرادات	٧,٢٩٠,٠٠٠ جنيه
المصروفات	٤,٧٠٦,٠٠٠ جنيه
الزيادة المزمومة في الإيرادات	٢,٥٨٤,٠٠٠ جنيه

وهذه الأرقام لأحقيقة حارة وتحالف الواقع من كمال الوجوه . فإن معروفة تبت السنة
بدت عن إيراداته سحر عشرة ملايين جنيه ، استدانها الحكومة بقروضها المتلاحقة ودبونها
لحائرة . ولم يبق في محس من يناقش الحكومة ويسألها عن سبب الضيق المالي الذي تشعر به
وبستدعى عقد صفة جديدة إذا كانت الإيرادات تزيد عن المصروفات بمقدار الذي يظهر في
ميزانية .

وألف المجلس لجنة أخرى من خمسة أعضاء يضم إليهم أعضاء اللجنة الأولى . للبحث
عن الوسائل الكفيلة بمعالجة حالة المالية . فقدمت اللجنة تقريراً تدل القرائن والملايسات على
أنه موعز به من الحكومة . وخلاصته أنه ترى زيادة الضرائب على الأطنان بمقدار السدس .
وعقد قرض داخل .

وحضر إسماعيل صديق بجلسته ٢٧ محرم سنة ١٢٨٥ ، وأقضى ببيان خلاصته أنه مع
مايزعمه من زيادة الإيرادات عن المصروفات فإن الحاجة تدعو إلى زيادة الضرائب ، وعقد
قرض داخل بخمسة ملايين من الجنيهات ، لأداء الباقي من ديون الحكومة ، فوافق المجلس على
وجهة نظره ، وانتهت المناقشة في المسألة المالية بتبجتن سينتين :

الأولى : زيادة الضرائب على الأطنان بمقدار سدس المربوط من الأموال لمدة أربع
سنوات (وبعد انتهائها تقررت بصفة دائمة) .

الثانية : عقد قرض جديد زاد من عبء القروض ، ولم يخص شيء منه لسداد الديون
السابقة ، بل ابتلعه سياسة الإسراف التي كان يتبعها الخديو وينفذها إسماعيل صديق .
ولم يعقد القرض الجديد في داخل البلاد ، بل اقترضته الحكومة في الخارج من بيت
ونهايم المالي . ولعلها أرادت بذلك أن تكتم حقيقة وشروطه عن الأنظار ، ولم يكن مقداره
خمسة ملايين جنيه ، كما وعد بذلك إسماعيل باشا صديق ، بل كان مبلغاً ضخماً بلغ
١١,٨٩٠,٠٠٠ من الجنيهات . وهو المعروف بقرض سنة ١٨٦٨ ، وهذا التصرف يدل على
مبلغ استهانة الحكومة بقرارات مجلس شورى النواب ، وانفرادها بالتصرف في المسائل المالية
التي تعتبر الرقابة عليها من أخص حقوق الهيئات النيابية .
وكان ختام الدور الثاني جلسته ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨ .

وتكلم عن شئيه . فقال إنه بفضل « حسن تدبير الحكومة » ونصراتها . وما اقتصدته من مصروفات . وما اقترضته من السلفة الأخوية ، قد توافقت إدارة المالية . وسددت مقداراً حسيباً من الديون . التي كانت باقية من عهد المرحوم عملاً سعيداً باشا وقدرها ٢٢ مليون جنيه (كذا) . وصدر الباقي الآن من الديون ١٧ مليون جنيه تقريباً (كذا) بما في ذلك القرض جديد .

أعمال العمران في عهد إسماعيل

وذكر الأعمال التي أنفقت عليها الحكومة من هذه القروض ، فقال أنها دفعت لشركة قناة السويس ثمانية ملايين جنيه . وأعرب عن أمله في أن ما تكبده الأهالي من المشقة في تشغيلهم في حفر القناة ، وما دفع للشركة من التعويضات لانضيق ثمرته ، لأن القناة مفتحة للملاحة في شهر أكتوبر سنة ١٨٦٩ ، وللحكومة نصف أسهم الشركة تقريباً ، ولها عدا ذلك ١٥٪ من أرباحها ، وسيكون ذلك باباً لا يرد جديد مستمر ، ثم ذكر ما أنفقت الحكومة على أعمال العمران ، كالسكك الحديدية ، فقال إن ما أنشئ منها في عهده بلغ ٨٥٠ (خمسين وثمانمائة) ميل ، وأنشئ كوبري ترعة الوادي ، وثلاثة كبار جسيمة بمخطوط الوجه القبلي ، ومائة قنطرة ، أربعون منها بالوجه البحري ، وستون بالوجه القبلي ، وأشار إلى ما صرف على إصلاح ميناء السويس ، وكوبريين آخرين على ترعة الحمودية بقرب محطة السكة الحديدية وكوبري ثالث شرعت الحكومة في إنشائه على رباح المنوفية .

وعدد ما أنشأ من أعمال الري قبلت ٢٠٧ قنطرة و ٤٠ ترعة ومصرفاً ، وكوبرياً واحداً و ٥ هويسات و ٣٠ باباً للهويسات ، وأربعة أرصفة من الحجر ، و ٢٥ من البدالات والسحارات وما إليها .

الجيش والبحرية

وتكلم عن الجيش وما أنفقه في إصلاحه . فقال إنه لما تولى العرش لم يكن موجوداً سوى ٣ آلاف من جنود البر (كذا) وستائة من جنود البحر ، وعدد قليل من السفن الحربية لا يرد عن

دور الانعقاد الثالث

(٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ - ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩)

عين الخديو لرئاسة المجلس في هذا الدور عبد الله باشا عزت الذي تولى الرئاسة في الدور - . وافتتح اجتماعه يوم الخميس ٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ (١٥ شوال سنة ١٢٨٥) بالنقمة . بصحة شريف باشا وزير الداخلية ، وشاهين باشا وزير الحرية ، وإسماعيل باشا صديق وزير المالية . ومحمد حافظ باشا رئيس مجلس الأحكام ، وذو الفقار باشا وزير الأمور الخارجية . وحسن باشا راسم منشى عموم الأقاليم ، وظلمت باشا كاتب الديوان الخديو . وأحمد خيرى بك حامل الختم .

خطبة العرش وأمينها

وتليت خطبة الافتتاح ، وهي أطول خطب الخديو إسماعيل في مجلس شورى النواب ، وأغزرها مادة . لما جمعت من البيانات عن أحواله منذ ولايته العرش إلى سنة ١٨٦٩ ، ولأهمية هذه الخطبة تلخصها هنا تلخيصاً وائياً .

ابتدأ الخديو خطابه « بالسلا على أهل المجلس » ، وأعرب عن سروره لاجتماعهم بقصد المذاكرة فيما يعود على الوطن بالنفع العظم ، وذكر الشؤون المالية فأبدى سروره لحسن سيرها . من غير مضايقة للحكومة أو مشقة للأهالي ، مع نقص النيل في ذلك العام ، وذكر ما بذلته الحكومة من الجهود والوسائل للافاقة هذا النقص ، وتوفير أسباب الري ، وأن هذه الوسائل أنعمت في الوجه البحري ، ولكنها لم تأت بكل ما ينبغي للحكومة من الوجه القبلي . وحرمت بعض الجهات ماء الري لعلو أراضيها ، فأعفيت من الضريبة ، ووزعت الحكومة لعلل على أهلها ساعدتهم في مؤوسهم وأعطتهم تقاوى الزراعة وأعفتهم من أعمال السخرة . وأحلت مبعده حماية الأموان من كافة الأهلين . وهذه الوسائل لم يحصل لهم أدنى مشقة . ولا قيل بأن أحداً من أهالي قنطر حصل له ضيق ولافاقة بهذا القدر . بل الجميع في غاية الراحة واحتاج منهم متحصل على قوته . ثم ذكر أن الحكومة اعترفت تأليف لجنة من كبار المهندسين لاتخاذ الوسائل المتعالة لتوفير أسباب الري في السنة التي يقص فيها النيل مثل هذا

١- توزيع ميعاد مع عدم الانتصاف على العموم في الأمور العسكرية ونقص المهات
حرية ، بحيث لم يكن ممكناً تسليح خمسة عشر ألفاً أو عشرين ألفاً من الجنود . وذكر
ما أحراه من التفتيات المتحدة . وما حدد من المهات الحربية وأيضاً من الرش والمصاع
لتشغيل الملوسات والمهات العسكرية . والفن الحرية وسفن النقل التي أشتراها أو أنشأها ،
وبلغ عددها ٢٢ قطعة ، وذكر شراء عدد كبير من البنادق الحديدية الطراز ، وعاد إلى ذكر
تدوين فقال إنها صرفت على الأعمال والمشروعات العامة العائدة حل الوطن بالنفع العظيم .
وألح على فكرة بيع السكك الحديدية التي عرضت على الحكومة ، قال ولو باعها لصدت
أغلب ديونها ، وبهذا يظهر أن قيمة السكة الحديدية على حدتها توازي ديون الحكومة ، ثم أ.
قال :

« وأحمد المولى وأشكره سبحانه وتعالى ، على أنه من منذ ما أخذت زمام هذه الحكومة
يبدى ، وأنا صارف نبي وأفكارى في إحراء ما يكون فيه المنفعة والفائدة لهذا الوطن بكألاً
العمران وازدياد رفاهية الأهالى وتوسيع دائرة الزراعة والتجارة » .

مقاصد إسماعيل

وذكر أنه يوم تقلده الحكم أبدى في خطبته لتفاصيل النول مقاصده التي جعلها برنامجاً -

وهي

- ١ - رفع السخرة عن الأهالى .
- ٢ - توسيع دائرة الزراعة والتجارة .
- ٣ - نشر التعليم العمومى .
- ٤ - ترتيب مخصصات سوية لمصروفاته الخاصة .
- ٥ - ترتيب المحاكم - واستعرض ما بذله في إتمام هذه المقاصد الخمسة .

فقال عن رفع السخرة إن الحكومة تكلفت صرف مبالغ جسيمة في هذا الصدد ، إنما قد
تم أمرها بانضمام حسن هتكم وصائب آرائكم ، وجرت العمليات على أتم نظام (يشير إلى
نظم السخرة) .

وقال عن توسيع دائرة الزراعة والتجارة ، إن ماتم من الأعمال العظيمة كمد السكك الحديدية

واقامة المبانى والقناطر وغيرها قد أدى إلى تحسين الزراعة وتكثيرها واستصلاح مقدار حسم من
الأراضى ، « وبلغ ماصار إصلاحه وزراعته في عهد حكومت نعاية هذه السنة (١٨٩٩)
٣٢٧.٤٥٨ فدان » .

السودان في خطبة العرش

وذكر أعمال العمران في السودان فقال « وأما الأقاليم السودانية بالمثل لم أترك أمرها . بل
بدلت غاية جهدى في إصلاح أحوالها وترقى أسباب الزراعة والتجارة بها ، كما أنه جارى
العمل الآن في امتداد خطوط التلغراف إلى مدينة الخرطوم التي هي مركز تلك الأقاليم وإلى
سواكن حتى قارب الانتهاء ، وبالمثل صارت المباشرة في عمل خط تلغراف أيضاً من سواكن
إلى مصوع ، وعند نهر وإتمام ذلك سيصير تفرع جملة خطوط بحسب اللزوم ، لأن كامل
الأدوات والمهات اللازمة لذلك موحدة وبجاهزة للعمل ، وبواسطة ماصار إجراؤه هناك من
التفتيات والإجراءات النافعة حسباً اقتضاء الموقع لله الحمد قد بدا ظهور الثمرة المقصودة ،
وترايد إيراد الحكومة هناك أضعاف ما كان ، فبعدما كانت نظارة المالية تعد هذه الأقاليم بمبلغ
ثلاثين ألف كيس (١٥٠,٠٠٠ جنيه) صارت هي الآن ترسل لخزينة المالية سنوياً مبلغاً وقدره
١٥,٠٠٠ كيس (٧٥,٠٠٠ جنيه) بخلاف مصاريفها المكينة والعسكرية » .

التعليم

وقال عن « مادة التعليم التي هي أساس التقدم » إنه من وقت تأسيس مدرستى البتديان
والتهجيزية بمصر وظهور فرائها تعددت المدارس التي أنشأها وأحصاها في الخطة كما يأتي :
المدارس التابعة لديوان المدارس (وزارة المعارف) - ١٢ مدرسة .
بالقاهرة : مدرسة البتديان ، المدرسة التهجيزية . مهندسخانة ولأبيه . الإدارة
والألسن (الحقوق) ، المساحة والمحاسبة ، العمليات (الفنون والصنائع) . مدرسة الرسم
بالإسكندرية : المدرسة الابتدائية ، المدرسة التهجيزية . المدرسة البحرية .
بالأقاليم : مدرسة طسعا ، مدرسة أسبوط .

مدارس التابعة لديوان الجهادية (وزارة الحرية) ١٠ مدارس .

مدرسة بطونجية ، مدرسة السورى (نقرسان) ، مدرسة البيادة (المشة) ، مدرسة :
بكت حرب ، الطب البيطرى . مدرسة قلفاوات الشيش ، المحاسبة ، الزراعة .
حماجية . العمليات .

ثم ذكر تنظيم المكاتب الأهلية .

وقال عن المقصد الرابع : إنه رتب لنفسه محصيات معلومة في الميزانية منذ عدة
سنوات (١٩١١) وتكلم عن المقصد الرابع قائلاً : إن مفاوضات الحكومة مع الدول الأوروبية من أجل
إشياء المحاكم المختلطة وموافقة الدول على استحسان إنشائها وتقرب انعقاد لجنة دولية لوضع
نظم هذه المحاكم .

وختم خطبته بتصنيبه الية على اتباع هذا المنهج ، وبأن الحكومة قد نفذت آراء المجلس
في العام الماضى والذي قبله ، وأعرب عن أمله فى أن يتذكر المجلس هذه الدورة لما يودى إلى
توسيع دائرة العمران والتقدم والثروة ، والمستول من المولى الكريم ، توفيق جمعنا إلى ما فيه الخير
والإصلاح العمم .

الجواب على خطبة العرش

انتخب المجلس لجنة للرد على خطبة العرش مؤلفة من عشرة أعضاء وهم :

أحمد أفندى على . الشيخ على سيد أحمد . سليمان أفندى عبد المال . عمر أفندى
نوبختى . أنزلى بك أبو العز . السيد أحمد الشريف . محمد بك سعيد . الشيخ محمد
شواربى . السيد محمود العطار . الشيخ مصطفى جميعى .

وقدموا جواب المجلس إلى الخديو ، وهو جواب طويل ، استهلوه بقولهم على لسان .

محسن

(١٠) مع هذا ١٠٠٠ جيه و ١٤٥ و ٢٢ كس أى ١١٠٠٠٠ ج للمائة الجديدة كما ورد في
سجلات السوية . ثم محض محضات خديو واحد خديويه في ميزانية سنة ١٨٧٨ إلى ٢٦٦٠٠٠ جيه . وما
١٠٠٠ للخديو وذلك حسب المعز الذى بدأ من الأريائك فقال وفداة لورث هيدون ملحق بقرة ١ لتقرير الأول للجه
محسن العليا ص ١٤٣)

• نشرف كل الشرف ما حزنناه . الفجر كل الفجر ما حطيناه فوق ما أملناه ، لما ترادف
عب من نهر الجليلية . والمثل الخزيلة . بتكرار افتتاح هذا المجلس فى ظل الساحة الخديوية .
والمؤسس على موجبات رفاحية الأهالى والمهارة ، ونهى أفسنا بمحاسن التهانى المنيفة ، ونبيح
أرواحنا تشرفنا بالإصغاء إلى المقالة الشريفة .
وهذا الأسلوب كتب الجواب ، وكله شاء بالغ ومدبح وإطراء للذات الخديوية ، وتروبد
لما جاء فى خطبة العرش من البيانات والأقوال .

تغيرات فى الأعضاء

استقى محمد أفندى شعير ، وانتخب بدله على أفندى شعير ، وعين الشيخ محمد الصيرفي
(بك) وكيلاً لمديرية المنوفية ، وهلال بك وكيلاً لمديرية الغربية ، وأحمد أفندى أباطة وكيلاً
لمديرية البحيرة ، ومحمد أفندى حفيق وكيلاً لمديرية الشرقية ، وإبراهيم أفندى الشريمى وكيلاً
لمديرية الجيزة ، ولم ينتخب أعضاء بلطم .
وانتخب محمد بك سعيد رئيساً للجنة الشرقية بدلا من هلال بك ، وأحمد أفندى على
رئيساً لقلم النيا بدلا من إبراهيم أفندى الشريمى .

المسائل التى تباحث فيها المجلس

تناولت مباحثات المجلس فى هذا الدور مقترحات الأعضاء فى المنافع العامة المحلية ، وما
قرره أن يكون تصيب مشايخ البلاد وعددهم برغبة الأهالى ، وتكليف المديرين التحرى عن
سلوكهم ، وأن لا يعزل أحد منهم إلا إذا ثبت عليه ارتكاب جنحة .
وقرر تغيب الأهالى فى تحرير حجج بملكيتهم بالمحاكم حتى تستقر الملكية والتصرفات
العقارية . والتصريح لكل مالك بإثبات ملكيته أمام القضاء سواء أكان بطريق التعاقد أم
بغيره . وأن تحرر له الحجة بذلك فى المحكمة .

وما قرره نظم المياق بالمدن والقرى ورسم حرائط عن مائى كل بندر بمعرفة مهندس
النظم ، وقرر فتح الشوارع فى البنادر والقرى ، وإصلاح الطرق الزراعية ، وشق الترع

وعدة بتطهيرها ، وتوفير وسائل الري .

وقرر منح فريز المحصن في الأطنان موزونة . وكان الموز حقاً موزلاً لكل وارث طبقاً للمادة الثانية من لائحة الأطنان المعروفة باللائحة السعيدية الصادرة سنة ١٢٧٤ هـ (١٨٥٨ م) وقرر مجلس تحمل التكليف على أكبر أولاد المتوفى ، وخوله حق إدارة الملك المشترك وتقسيم صافي الربح على الورثة ، وبقى المجلس قراره على وجوب استمرار فتح البيوت ذوى العائلات ، وبناء على هذا القرار ألغى النص على الفريز الوارد في اللائحة السعيدية

وقرر أيضاً تشكيل مجالس زراعة تسمى (مجالس تفتيش الزراعة) مؤلفة من موظفين فنيين لمطرق في شؤون الأراضى والزراعات . وإجراء ما يؤدى إلى توسيع نطاق الزراعة ، وأن يكون بالوجه البحرى مجلسان ، وبالوجه القبلى ثلاثة مجالس ، وذلك على (مجالس تنظيم الزراعة) التى قرر المجلس إنشائها في الدور السابق ، ثم قرر المجلس استعجال الحكومة في إنشائها وإنشاء حقول التجارب .

الميزانية

وأحضر وزير المالية (إسماعيل باشا صديق) ميزانية سنة ١٨٦٩ - ١٨٧٠ بمجلة ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٨٥ وخلاصتها كما يأتى :

مجموع الإيرادات ٧,٣٣٥,٠٠٠

المصروفات وأقساط الديون

المصروفات ٣,١٧٥,٠٠٠
أقساط الديون ٢,٥١٥,٠٠٠
مجموع المصروفات ٥,٦٩٠,٠٠٠

٥,٦٩٠,٠٠٠
١,٦٤٥,٠٠٠ ح الزيادة المزمومة في الإيرادات .

ومن هذه الأرقام يتبين أن أقساط الديون زادت عن نصف مجموع المصروفات وهذا يدل على

مدنياً على حسابة لقروض لغاية سنة ١٨٦٩ . وقد تضاعفت بعد ذلك كما نرى .
لمصل الحادى عشر . ولم تجر مناقشة ذات . في الميزانية . واعتمدت كما ترى
ونعم الدور يوم الاثنين ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩ بخطة وحيرة رئيس مجلس شكري في
الأعضاء على ما أسدوه من صائب الآراء ، وأعلن ختام المجلس وانصرف لأعضاءه .

الهيئة النيابية الثانية

(انتخابات سنة ١٨٧٠)

انتهت عضوية مجلس شورى النواب الأول بانقضاء ثلاث سنوات على انتخابه . وأُخبرت الانتخابات للهيئة النيابية الثانية في أوائل سنة ١٨٧٠ ، وتولى الانتخاب عبد البلاد ومشائخها طبقاً للائحة النظامية .

وهالك أسماء النواب الذين أسفرت عنهم الانتخابات الجديد^(١١) .

نواب القاهرة

السيد حسن موسى العقاد : السيد أمين الدنف . السيد يوسف العيسى .

نواب الإسكندرية

الشيخ مصطفى خليل جيمى . السيد إبراهيم على جيمى .

نواب الغربية

أبوالمحسن ديب (من مسهله) . سعد الجزار (من دماط) . الشيخ سليمان عبد حمدة شبرا
نحلة . السيد جيسى الشريف (ابيار) محمد أبو محمد حمدة حليس . أحمد نوبت حمدة .

(١١) الوقائع المصرية العدد ٣٤٤ (٧ فبراير سنة ١٨٧٠) بعد التصحيح الذى رجعت فيه إلى دفترية أسماء الأعضاء
محمود حسن الوثائق الأصلية لمجلس شورى النواب .

• اجماع: اتفاق بين جميع الفقهاء في رأي واحد.

[illegible]

אֵלֶּיךָ יְיָ רִחֵם וְרַחֵם עַל יִשְׂרָאֵל

۱. کتب و کتبخانه

مجلسه اوله
مجلسه دومه
مجلسه سومه
مجلسه چهارمه
مجلسه پنجمه
مجلسه ششمه
مجلسه هفتمه
مجلسه هشتمه
مجلسه نهمه
مجلسه دهمه
مجلسه یازدهم
مجلسه دوازدهم
مجلسه سیزدهم
مجلسه چهاردهم
مجلسه پانزدهم
مجلسه شانزدهم
مجلسه هجدهم
مجلسه نوزدهم
مجلسه بیستم

የጥቅም ጥራት

‘**श्रीगुरुः नमः (नमः)**’

[illegible][illegible]

509

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ فِي بَيْتِ اللَّهِ ثَلَاثَ خِصَالٍ مَنْ أَحَدُهُنَّ فَهُوَ مِنْ بَيْتِ اللَّهِ مَنْ أَحَبَّ بَيْتَ اللَّهِ وَبَنِيَّهِ وَآلَهُ وَرَسُولَهُ وَكَلَّمَ النَّاسَ بِحَقِّهِ وَكَفَى

ת. מ. כהנא

יְהוָה יִשְׁמַר אֶת יְהוּדָה וְיִשְׁכָּן יִשְׂרָאֵל וְיִשְׁכָּן יִשְׂרָאֵל וְיִשְׁכָּן יִשְׂרָאֵל

ᠵᠢᠨ ᠵᠢᠨ ᠵᠢᠨ

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

אשר יצאנו ממצרים ונעלה אל הרי סיני

624

[illegible]

בְּחֵן חַיִּים

[illegible]

॥ ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥ ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥ ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥

יצחק וצבי

۱۸۹۵ء بمبئی : جی۔ بی۔ سہاسرے - جی۔ بی۔

[illegible]




[illegible][illegible][illegible]

۱۲۸۰

၁၇၇

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥ ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥ ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥

[illegible]

وتمنى

• 2000 •

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

نواب بنى صوف

محمد أبو مكارم عمدة طنطا بنى مالو. حتى العريف عمدة بوش. أبوزيد عبد الله
توكيل عمدة الميكون.

نواب الفيوم

علي اليماني عمدة مطر طارس. محمد الدهشان عمدة أهرت الغربية.

نواب الجيزة

حسنين افندي الزمر عمدة طناش. مراد افندي السعدى عمدة الهرقة. سالم افندي حاد
عمدة حلوان.

نائب دمياط

علي بك خطاخي.

دور الانعقاد الأول

(سنة ١٨٧٠)

افتتح الخديو إسماعيل المجلس الجديد بالقلمة في الحفلة المعتادة يوم الثلاثاء أول فبراير سنة
١٨٧٠ (غاية شوال سنة ١٢٨٦) بصحبه شريف باشا وزير الداخلية، وشامين باشا وزير
الحرية، وإسماعيل باشا صدق وزير المالية ومفتش عموم الأقاليم، ونوبار باشا وزير
الخارجية، وعلي مبارك باشا وزير المعارف والأشغال والسكك الحديدية، وأحمد خيرى بك
مهدار الخديو.

وكان رئيس المجلس في هذا الدور عبد الله باشا عزت رئيسه في الدورتين السابقتين
وقرئت خطبة العرش، وكانت وحيرة العبارة، على عكس خطبة الدور الماضي والذي

تحدثت على الإشارة إلى مرور العام خصرم بكل خير وبركة، وأن المردوعات
... عاية المحصورة، أما شؤون الحكومة في خلال العام فلم يشر إليها الخديو،
... نوزراء بقوله: وأما إدارة الحكومة في ظروف هذه السنة فما تريدون معرفته
... حدى بكل عام فلكم أن تسألوا عنه من حضرات النظارة وأعرب عن أمله في
... المجلس في هذا العام عن النتائج الجليلة التي عادت من مداورات المجلس في

... حاد في أوائل سنة ١٨٧٠ حين افتتح الخديو جلسات المجلس الجديد كان الصيق
... فظهرت حادته في دوائر الحكومة، وأخذ الناس يشقون إلى سماع خطبة العرش لعلمهم
... بارقة أمل في تحسن الحالة المالية، وخاصة فيما لهساس بتلاحق القروض وتضخم
... حائرة. ولكن الخطبة جاءت خلوا من الإشارة إلى الدين العام بأن كان أوسا ترا.
وجه الجواب على خطبة العرش خلوا أيضا من الإشارة إلى هذه المسائل الهامة، وعلى
... عبارات للجواب فإنه اقتصر على صوغ قلائد من المديح والتملق للخديو.
وقدم هذا الجواب إلى الخديو لجنة من رئيس المجلس ومن عشرة أعضاء منتخبين وهم
بدى افندي الشريعى. حسن افندي عبد الرازق. وعلي افندي شعير. الشيخ عيسى
الشرىف، على بك خفاجى. الشيخ مصطفى جيمى. الشيخ عبد الرحمن السيد. الشيخ
مخوف رشوان. الشيخ أحمد أبو سعده. الشيخ شعانه شاش.

لجان المجلس

وانتخب المجلس لجانه الخمس لتحقيق صحة نيابة الأعضاء، وتذكر هنا بيان هذه
اللجان وأسماء رؤسائها:
لجنة المدائن (العواصم) وتشمل نواب القاهرة والإسكندرية ودمياط والبحيرة وبعض
نواب القليوبية والشرقية والجيزة، ورئيسها السيد يوسف العنقى.
لجنة بحرية ورئيسها علي افندي شعير وتضم نواب الغربية والمنوفية.
لجنة الشرقية ورئيسها الشيخ محمد لمرمانى. وتتألف من نواب عن الشرقية والمدفعية
و...

تبا فاصرة على ذكر أبواب الإيراد القومي والأبواب الإيجابية للصنف . وليس فيها بيت
تمثيل لأقسام الدين ، ولأنه ذكر الدين المسارة التي كانت آخذة كل يوم في الزيادة وهذه
ملاحظة الميزانية :

جيب	جيب
الإيرادات	٧,٣٤٧,٠٠٠
المصروفات وأقسام الدين	
المصروفات	٣,٤٠٠,٠٠٠
أقسام الدين	٢,٤٨٥,٠٠٠
مجموع المصروفات وأقسام الدين ^أ	٥,٨٨٥,٠٠٠
زيادة الإيرادات عن المصروفات	١,٤٦٢,٠٠٠

ولم يبال أحد من الأعضاء لمناسبة نظر الميزانية من الأرباح التي صرفت فيها القرض الأخير
الذي عقد سنة ١٨٦٨ ومقداره ١,٨٩٠,٠٠٠ جنيه ، ولم كانت زيادة الدين المسارة التي
بلغت ١٢ مليون جنيه في أواخر سنة ١٨٦٩ ، ومقدار ما أنفق على صفات افتتاح قناة
السويس ، وغير ذلك من أبواب السقف والإسراف ، واقتصرت الماتقة في الميزانية على
ملاحظات ثانوية ، وانتهى الدور في ٢١ مارس سنة ١٨٧٠ (٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٨٩) .

دور الاعتماد الثاني

(سنة ١٨٧١)

حين السيد أبو بكر راتب رئيساً للمجلس في هذا الدور ، وتأثير انعقاده من موعده
المتأخر ، فإن اللجنة الأساسية تقضى بإجتماعه في كل سنة من ١٥ كيكاً لغاية ١٥ أشتير ، أي
من منتصف ديسمبر إلى منتصف فبراير ، ولكن هذه الدورة ابتداء يوم ٤ بوزنه ، أي ١٠ يونية
سنة ١٨٧١ ، في شدة الصيف ، فكانه قد تأخر من موعده نحو ستة أشهر ، وكان المطير
يعطى في الإسكندرية ، فجاء إلى مصر خصيصاً لاختراع المجلس .
والأمر سبباً لهذا التأخير ، ولم كان عن عمد وعدم الكراث . أم لا يزال أحوال
الحكومة المالية واشتغال إسماعيل صدق بتدبير المال اللازم لمطالبا ، ولكنه يكون لسبب منها
أو ما عسمة .

مصر إسماعيل - جزء ٤

سنة أسيرط ورئيسها الشيخ عبد الرحمن السيد ، وتآلفه من نواب عن أسيرط وجرجا
ووما وإسنا .

لجنة النبا ورئيسها بدوي أمدي الشريبي ، وتضم نواباً من النبا وأسيرط وجرجا ودقي
سويش .

ونظرت اللجان في صيغة نياية الأعضاء فأقرت نيايتهم جميعاً .

تغيرات في الأعضاء

واتخبت الشيخ حل جعفر عدة صانير بدلا من الحاج سالم الشاروق الذي عين مأثوراً
نصراني مصر ، والشيخ محمد حجازي عدة قريظة (شرقية) بدل الشيخ محمد صالح ؛
الموت .

أعمال المجلس

واقتصرت مباحثات الأعضاء على إنشاء رجايات ، أهمها يعلق بالتزوين الزراعية كطلب
تحسين وسائل الري والصرف ، والبحث في مسألة الرياحات ، وإنشاء الجسور وتقريبها ،
وتطوير الترخ وما إلى ذلك ، وبعض التزوين القضاية ، كزيادة عدد المحاكم (المجلس
المطرية) وقد قرر المجلس نياية إنشاء مجلس على أي محكمة ابتدائية في كل مديرية بعد أن كان
لكل مديرين أو ثلاثة مجلس واحد ، وقرر إنشاء مجلسين لمستفيين (بدل مجلس واحد) في
الوجه القل ، أحدهما في جرجا وبعض للفصل في القضايا المتأخرة من أسيرط وجرجا وقتا
واسناً ، والآخر في النبا وبعض بقضايا النبا ودقي وسويش والقعيم ، وقد نقلت الحكومة هذا
القرار .

الميزانية

وقدم إسماعيل باشا صدق الميزانية ، وهي أرقام إيجابية لا يمكن التعرف لطبيعة منها ، ذلك

لجنة الرد على خطاب العرش

انتخب المجلس لجنة لتقديم الرد على خطاب العرش مؤلفة من عشرة أعضاء وهم
حسن افندي عبد الرازق. الشيخ محمد أبو المكارم. الشيخ سليمان نعم. الشيخ أحمد
يوسف. الشيخ حسين سليم. الشيخ محمد الأثرى. السيد مصطفى جيمى. السيد أمين
لندف. مهدي افندي يوسف. الشيخ عبد الرحمن خالد.

وقدموا الرد إلى الخديو، وهو لا يخرج عن المألوف من أجوبة السنين الماضية، وما ذكره
في الجواب أن النيل قد زاد زيادة غير عادية في هذا العام (١٨٧١)، ولكن بفضل تدابير
الحكومة لم يقع منه ضرر، كما أن محصول القطن رغم ما أصابه من التلف بلغ مليون قنطار،
بما يزيد عن محصول السنة الماضية، ورغم نزول أسعاره فلم يصل النزول إلى درجة ضارة،
ونوهوا بمساعي الحكومة في نشر التعليم وإنشائها ديوانا للمكاتب الأهلية لإصلاح حالتها
وترقيتها.

أبحاث المجلس

اقتصرت عمل المجلس على بعض أسئلة ورغبات تتعلق بشؤون الزراعة وما إليها، وترتيب
المحاكم، وبعض إيضاحات أبدأها الوزراء رداً على الأسئلة التي قرر المجلس قبولها.
وعما قرره في هذا الدور إلغاء ضريبة الفردة مقابل رسوم وعوائد أخرى.
وقرر أيضاً إلغاء ضريبة المواشى، وذلك أن وزارة المالية كانت قد قررت في يناير سنة
١٨٧١ زيادة عشرة في المائة على مربوط المال للقيام بنفقات الرى. فوجد المجلس مندوحة
لإلغاء ضريبة المواشى التي وضعت في الأصل للقيام بهذه النفقات، وقد وافقت الحكومة على
هذا القرار.

ونظر مجلس في تعديل النظام القضائي، وذلك أن أحكام الأحكام ونظام الأقسام كانوا
يفصلون في القضايا فرق اختصاصاتهم الإدارية، مما أدى إلى شكوى الأهلين من تعطل
القضايا في الدعاوى، فاقترح أحد الأعضاء زيادة عدد المحاكم، وقرر مجلس مخافة الحكومة
لوضع نظام جديد لترتيب المحاكم، تسهلاً للتقاضى، فأجابت الحكومة طلبه وقدمت إليه

صحة الخديو المجلس بالقلمة في الجمعية المتعادية. يصحبه إسماعيل باشا صديق وزير المالية.
وقد سمى باشا وزير الحرية، وعدد الله عزت باشا رئيس مجلس الأحكام، ومصطفى
رباس باشا خازن دار الخديو، وأحمد خيرى باشا المهرديار، ومحمد زكى باشا النشرباني.
وتليت خطبة الافتتاح، وكانت وحيزة العبارة، اقتصرت على التحيات الطيبة والتمنيات
الحسنة، قال فيها: «بعد التحيات اللطيفة لحضراتكم، أنهى أنه تضاعف مسراتي كلما تكررت
اجتماع حضراتكم، لما يحصل فيه من المنافع العائدة على الوطن وإرثاء الثروة والرفاهية،
وأعد ذلك منة عظيمة وتوفيقاً من الله تعالى، ومأمول في هذا العام أيضاً بفضلته تعالى، أنه بما
تبدونه بالمجلس من آرائكم الصائبة، والأهتمام من الحكومة في إجراء مقتضاها، ينتج زيادة
الثمرة وحسن التزمية لتكثير العارية والتقدم، ونرجو من كرم الملوك سبحانه وتعالى دوام التعطف
علينا بما يزداد به وطننا عاراً وتقدماً، وأن يوفقنا لما فيه الخير والإصلاح إنه هو المعين».
ولم تشر الخطبة إلى شيء من أحوال الحكومة المالية أو السياسية في السنة الماضية، ولإلى
ما اعترضت عمله في السنة المقبلة، مع أن البلاد كانت تنحدر في ذلك الحين إلى هاوية الضيق
المالى، والحكومة مشغولة بتحضير قانون المقابلة المشهور الذي أُلجأوا إلى إصداره نضوب معيناً
المال في خزائنها.

تغيير بعض الأعضاء

حدث تغيير في بعض الأعضاء بسبب الوفاة أو تعيين بعض النواب في وظائف الحكومة.
فانتخب الشيخ محمود السيد عمدة فاو (قنا) بدل الشيخ خليفة إبراهيم، وعلى افندي
الزعفراني بدل إسماعيل افندي سليمان (المنيا)، والشيخ مبروك الديب عمدة بولك (بحيرة)
بدل عبد الله ناصر، والشيخ نصير شريف عمدة كفر بولك (بحيرة) بدل الشيخ حسين أمين،
والخاج على عمران عمدة مرسوس (منوفية) بدل على افندي شعير، والشيخ حسين بكير
عمدة سدوة (قليوبية) بدل الحاج قاسم منصور، والحاج سالم صوار عمدة منة أبو عل
انقنطرة (غربية) بدل عمارة العشري، والشيخ أحمد أبو حمر عمدة كفر المنشي بدل محمد
أبو حمر (غربية)، والشيخ على شامى عمدة دهمشا (شرقية) بدل الشيخ شحاته شامى،
ونسيد أحمد المرسى عمدة ادشاي (منوفية) بدل رضوان امدى بلال.
وانتخب السيد عيسى الشريف رئيساً للجنة الغربية بدلاً من على افندي شعير.

مشروع لائحة جديدة لهذا الغرض وضعها المجلس الخصوصي (مجلس الوزراء) بحضور أربعة من أعضاء مجلس شورى النواب. وأحيلت اللائحة على المجلس فصدق عليها، وهي، تقضى بأن يبنى في كل بلد مجلسان، أحدهما يسمى مجلس (مشيخة البلد) ويختص بأمور الإدارة والثاني (مجلس دعاوى البلد) ليفصل في الدعاوى الصغيرة، وإنشاء محكمة مركزية بكل مركز تسمى (مجلس الدعاوى المركزية)، وتستأنف أحكامها أمام (المجلس الأعلى) أي المحكمة الابتدائية بالمديرية، وهذه (المجالس) هي المعروفة بالمجالس الثلاثة، وقد بنيت قاعة إلى أن تقرر النظام القضائي الحالي.

الميزانية

وطلب بعض الأعضاء ميزانية هذا العام، فقدمت، وألفت لجنة لبحثها كانت بمثابة (اللجنة المالية) بالمجلس، مؤلفة من بديع افندي الشريفي والسيد عيسى الشريف والشيخ محمد الفرماوي، وأبدت ملاحظات عن الميزانية، وقرئ تقرير اللجنة المالية، وحصلت مناقشات عديدة الجدوى انتهت باعتماد الميزانية كما هي وهاك خلاصتها:

حيث

الإيرادات ٧,٢٩٠,٠٠٠

المصروفات ٦,٤١٥,٠٠٠

زيادة الإيرادات ٨٧٥,٠٠٠

وانتهى دور الانعقاد في جلسة ٦ أغسطس سنة ١٨٧١ (١٩ جمادى الأولى سنة ١٢٨٨) ثم صدر قانون المقابلة في ٣٠ أغسطس أي بعد أن أنقض المجلس ورجع النواب إلى بلادهم، وكأنه اجتمع ثم انقض دون أن يحاط علما بهذا التشريع الخطير، أو يتسنى له النظر فيه، وهذا لك على مبلغ ما كان عليه المجلس وقتئذ من الضعف وهوان الشأن.

سنة ١٨٧٢

ولم ينعقد المجلس أصلاً سنة ١٨٧٢.

الدور الثالث

(سنة ١٨٧٣)

فتح خديو دور انعقاد المجلس في ٢٦ يناير سنة ١٨٧٣ (٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٨٩). وصحبه شريف باشا وزير الحفانية، وإسماعيل باشا صديق (وزير الداخلية)، وقاسم وسمي باشا وزير حرية، وعمر باشا لطفى (وزير المالية) وعبد الله باشا عزت رئيس مجلس الأحكام. ورياض باشا مستشار رئاسة المجلس الخصوصي (مجلس الوزراء)، وأحمد خيرى باشا مهرد. واجتمع الأعضاء برئاسة السيد أبى بكر راتب باشا الذى عين رئيساً للمجلس في هذا الدور كما كان في الدور الماضى.

وتليت خطبة العرش، وهي أطول من خطب الستين الماضيين، وقد أشار فيها الخديو إلى احترام الحكومة إصلاح القناطر الخيرية من الخلل الذى طرأ عليها، وما تبذله من المجهود في إنجاز رياح البحيرة، وإنشاء سكة حديد السودان التى تربط السودان بمصر، وقدر لإتمامها ثلاث سنوات أو أربع، وذكر عن محصول القطن أنه رغم التحاريق وإصابته بالدودة فإنه لا يقل عن محصول العام الماضى.

وانتخب المجلس لجنة للرد على خطبة العرش مؤلفة من عشرة أعضاء وهم:

السيد أمين الدنف. على بك خفاجى. الشيخ أحمد أبو حمر. الحاج على عمران. الحاج حسين سويلم. الشيخ على الشامى. بديع افندي الشريفي. حسن افندي عبد الرزاق. مهدي افندي عمر. الشيخ أحمد أبو حمر، وقدموا جواب المجلس متضمناً التناء المستطاب على منكاره الخديوية والإشادة بأعمال العمران التى أشارت إليها خطبة العرش.

تغير في الأعضاء

انتخب الشيخ مصطفى غنم عمدة جزي بدل السيد الذى عين مأمور ضبط بمركز مروف. والشيخ سليمان عامر عمدة جتور بدل الشيخ أحمد عبد الغفار الذى عين مأمور صف مركز مليج، والحاج ابراهيم حسن عمدة الباجور بدل الشيخ على محمود الذى عين رئيس مجلس الدعاوى بمركز أشمون، ومحمد افندي حسين النجدي بدل أبيه الشيخ حسين بدونه (أسير)، والسيد عبد الرزاق الشوريحي بدل الشيخ مصطفى خليل جميعى لوفاته،

... منبأ أن الخريف بدل السيد ابراهيم على جميعى لوفاته ، والسيد محمد الشوربجي بن سيد يوسف العقوى الذى عين بقومسيون المقابلة (مصر) ، والشيوخ يوسف أبرشيب عمدة حريكة بدل محمود زغلول الذى عين وكيل قسم الحماكة ، وشرف الدين عياد عمدة مينة سرج بدل بيومى عايد الذى عين وكيل قسم (مركز) بنها ، ومحمد امدى بغدادى أباظة عمدة كفر الدوة بدل محمد افندى حجازى ، وعطية عبد الله عمدة البقاشين بدل حسن فندى عامرة : واحمد نصير بدل عبد الرحمن خالد (اسنا) .

واتسبب السيد أحمد الدنف من نواب القاهرة رئيساً للجنة المدائن بدل السيد يوسف منى .

مباحث الأعضاء

تداول الأعضاء البحث والنظر فى مقترحاتهم الخاصة بمسائل الري والزراعة وما إليها . ومن المسائل الهامة التى عرضت فى هذا الدور مشروع سكة حديد السودان ، التى كان الخديو إسماعيل يعنى بإنشائها ، وأشار إليها فى خطبة العرش ، فأرسلت الحكومة إلى المجلس صورة تقرير وضعه المستر فولر المهندس الإنجليزى الذى عهد إليه الخديو منذ سنة ١٨٧١ ، بحث المشروع ، ففى التقرير فى جلسة ٢٣ المحرم سنة ١٢٩٠ ، واكتفى المجلس بالاستماع إليه دون إحالته على لجنة أو إبداء ملاحظات هامة عنه ، واقترح حسن افندى عبد الرازق اطلاع المجلس فى العام المقبل (١٨٧٤ م) على ما تراهى للحكومة إنفاذه من المشروع ، وأن تبادر إلى العمل من غير انتظار انعقاد المجلس لما لهذا المشروع من الأهمية والنفع العام ، واقترح مهنى افندى عمر إتمام الخط الحديدى من الروضة حيث كانت تنهى السكة الحديدية فى ذلك العهد إلى وادى حلفا لما يعود منه على البلاد من المنافع ، فاستقر رأى المجلس على ذلك .

المسألة المالية

هـ يرد فى خطبة العرش ولا فى الرد عليها ذكر للحالة المالية السيئة التى وصلت إليها الحكومة بسبب صعب سبل القروض وتضخم الديون السائرة ، على أن سوء الحالة المالية كان يستدعى

إيمان النظر فيها لتدارك الخطر الذى يهدد البلاد .

ومعلوم أن هذا الدور كان أول اجتماع للمجلس بعد صدور قرار حصة اشخير . وهذ القانون يقضى بدفع ضرائب ست سنوات مقدماً علاوة على الضريبة نسوية فى مقابل إعفاء أصحاب الأطنان من نصف المربوط عليهم على الدوام ؛ والغرض منه كما زعمت الحكومة سداده ديونها من منحصلات المقابلة .

وقد حصلت الحكومة لغاية اجتماع المجلس نحو سبعة ملايين جنيه دون أن تخصص شيئاً منها فى استهلاك الدين العام ، بل ابتلعت هاوية الإصراف التى ابتلعت معظم القروض .

وقدمت الحكومة ميزانية سنة ١٨٧٣ - ١٨٧٤ ، وليس فيها ذكر للسبعة الملايين حبه فى باب الإيرادات ، وإنما ذكر فقط عجز الضرائب المترتب على إعفاء المولين الذين أدوا هذا المبلغ من نصف المربوط عليهم ، فكان هذا مدعاة للتساؤل أين ذهبت السبعة ملايين المذكورة ؟ ولكن أحداً من النواب لم يسأل هذا السؤال ، ولم يتحرك المجلس رغم اجتماعه سبماً وثلاثين جلسة للبحث عن الأبواب التى ضاعت فيها هذه الملايين .

وأغرب من ذلك أن وزير الداخلية (وكان وقتئذ إسماعيل صديق) أدلى فى جلسة ١٨ المحرم بيان عن الحالة المالية ، ذكر فيه الديون السائرة (وهى غير القروض الثابتة) ، فقال إنها بلغت ٢٥ مليون جنيه ، وهذا يدل على تضخم الدين السائر بشكل مخيف ، فإنه إلى سنة صدور قانون المقابلة (سنة ١٨٧١) ، كان يبلغ اثنى عشر مليون جنيه ، فكان هذا القانون الذى كان المراد منه استهلاك قروض الحكومة كان وسيلة لا بتراز ضرائب جديدة من الأهلى دون أن يخصص شئ منها لاستهلاك القروض ، بل زادت الديون السائرة شيئاً وثلاثة عشر مليون جنيه !!

وجاء فى هذا البيان كلام طويل قوامه الكذب ، والأرقام الخيالية . لتسوية القروض ، وأهم ما ذكره أن صادرات البلاد فى السنوات العشر التى ابتدأت بولاية الخديو إسماعيل زادت قيمتها عن السنوات العشر التى سبقتها بنحو ٩٦ مليون جنيه ، وهذا يدل على تقهقر أعمال المعمران ، وذكر أن مجموع الصادرات زادت عن الواردات فى عهد إسماعيل ثيفاً وسبعين مليون جنيه ، زعم المفتش أن ثمة عشرين مليون جنيه دفعت من هذا المبلغ الجسيم فى قساطر القروض الخارجية . والباقي نحو خمسين مليون جنيه موجودة نقداً فى البلاد . وأبدى أسفه من بقاء هذه الملايين معطلة بدون فوائد ، يعود نفعها على القطار .

وعنى عن البيان أن ما يزعمه من أن ثمة خمسين مليون جنيه موجودة في خزائن الأهلين ، بلا مفسحة ، هو افتراء وتضليل ، والبرهان القاطع على ذلك أن الحكومة لم تحصل ما حصلت من المقابلة إلا بوسائل الإكراه والضغط ، وقد بلغ الضيق بالأهلين إلى اضطرابهم للاستدانة من للرايين الأجانب لسداد ما يطلب منهم .

ويلوح لنا أن المفتش لم يبدل بهذه الأرقام المكذوبة إلا ليبدد وسائل الضغط التي تدرعت بها الحكومة لاستصفاء أموال دافعى الضرائب اعتماداً على الخمسين مليون جنيه المزعومة وعرضت للميزانية على المجلس بجلسة ٧ الحرم وخلاصتها كما يأتي :

جنيه	
الإيرادات	٦,٩٦٢,٣١٥
المصروفات	٦,٣١٣,٦٦٠
زيادة الإيرادات عن المصروفات	٦٤٨,٦٥٥

ولاشك في مخالفة هذه الأرقام للواقع ، فليس ثمة وفرة في الميزانية ، بل لها عجز هائل يعد بالملايين ، استنفدت الحكومة من الديون السائرة .

وقد انتخب المجلس لجنة من ثلاث أعضاء وهم : بديى افندى الشريس ، وحسن افندى عبد الرزاق ، والشيخ محمد الفرماوى للتوجه إلى وزارة المالية ومراجعة بعض أقلام الميزانية ، على ما هو وارد في حساباتها ، ولم تستغرق المراجعة وقتاً ما ، واكتفت اللجنة بتقديم تقرير وجيز العبارة يتضمن أنها راجعت في وزارة المالية بعض أقلام الميزانية على حسابات الديوان فوجدت « قرين الصحة » ، ولم ترد على ذلك شيئاً .

ونظر تقريرها بجلسة ١١ الحرم سنة ١٢٩٠ ، ولم تحصل مناقشة ما في الموضوع ، واقتصرت الجلسة على اقتراح أهداء الشيخ أحمد أبو حمر « باعتماد الميزانية المذكورة وعرضها على الأعتاب السنية حسب المعتاد ، فاستقر رأى المجلس على ذلك » .

ولا يخفى أن الحكومة كانت في ذلك الحين تفكر في عقد السلفة الجسيمة المعروفة بالقرض المشنوم (قرض يوليو سنة ١٨٧٣) الذى جر الحزاب على البلاد ومقداره ٣٢ مليون جنيه ، ومع خطورة هذه العملية الجسيمة لم تعرض الحكومة أمرها على المجلس إطلاقاً ، ولم تشر إليها لاصراحة أو ضمناً .

وانفض المجلس يوم ٢٤ مارس سنة ١٨٧٣ (٢٥ الحرم سنة ١٢٩٠) .

ايكاف الحياة النيابية مستين

انقضت ستا ١٨٧٤ و ١٨٧٥ دون أن يدعى مجلس شورى النواب للاجتماع أو يجرى انتخابات جديدة بعد انقضاء مدة الهيئة النيابية الثانية ، وهذا يعطيك صورة واضحة من نزعة الحذير الاستبدادية التى جعلته يقتصر الحقوق المتواضعة التى ارتضاها هو للمجلس ، ولأنه لا تدرى العلة فى تعطيل الحياة النيابية طول هذه المدة ، ولا يجد لذلك تعليلاً (من وجهة نظر الحكومة) إلا الارتباك المالى الذى وقعت فيه ، على أن هذا الارتباك كان أدعى إلى عقد المجلس للتشاور مع النواب فى الوسائل الكفيلة بإنقاذ البلاد من هذا الارتباك ، ولكن الحكومة فى تصرفاتها المالية والسياسية كانت تأبى أن تشرك نواب الأمة فى آرائها وقراراتها ، بل تبغى عليهم بالاطلاع على حقائق الحالة المالية .

ويبدو لنا خرياً أن نواب البلاد وأعيانها وذوى رأى فيها يسكتون عن تعطيل الحياة النيابية مستين متوالئين ، دون أن يتحركوا للسطالية بعقد المجلس احتراماً لأحكام اللائحة الأساسية ، وخاصة لما وقع فى هذه المدة من نتائج الأحداث المالية بعد فض الدورة النيابية الأخيرة (مارس سنة ١٨٧٣) .

فى (يوليو سنة ١٨٧٣) عقدت الحكومة القرض الأكبر المشنوم كما تقدم البيان ، ثم ابتدعت اقترض الداخل المعروف بدين الروزنامة سنة ١٨٧٤ ، وجبت منه أكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات ، ثم استدانته عدة ملايين أخرى من الديون السائرة . وفى سنة ١٨٧٥ باعت أسهم مصرف القناة إلى الحكومة الإنجليزية مقابل ثمن بخس أربعة ملايين جنيه ، ونمت تأثير العجز المستمر فى الخزنة ، استدعت البعثة الإنجليزية للمروقة ببعثة « كيف » لفحص شؤون الحكومة المالية ، ثم توفقت عن دفع أقساط الديون فى أبريل سنة ١٨٧٦ . فوقع التدخل الأجنبى الذى كان من نتائجه الأولى إنشاء صندوق الدين فى ٢ مايو سنة ١٨٧٦ . وهذه الأحداث الحسام كانت تقتضى عقد المجلس للنظر فى تداركها وتستدعى من النواب مطالبة الحكومة بعقده ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل .

الكلمة وهم يحبون مصر الحديثة ومصر به التى لأبية ها (١١)

لأمة فى عهد إسماعيل (سنة ١٨٧٦) :
لاشئ بسب إحساس المصريين بفداحة أمة المصرية . مصر للمصريين ، ولا يشك ولو أن حذير إسماعيل أراد أن يعس نات الأمة . على أن الشعور الدينى نحو يون يحظر يستهدف له الإسلام أو دولة لك كمثل الأرلنديين فى شعورهم نحو

، وهى بحى السيد جمال الدين الأفغانى لم الحرية والاستقلال ، ويفيض على من رسادته وتعاليمه ، وقوامها الاستقلال فى لضم ، والتعلق بالحرية .

سنة ١٨٧٦ ، عاملاً آخر من عوامل أ هاماً به الأفكار إلى حقوق الشعوب

، ثم بين الترك والروس سنة ١٨٧٧ .
شأول عن أساسها وعواملها ، وأخذت هذه الشؤون . وما تستببع من التحدث فى الشرق . عمة بن الحدر من مطمع بأساس رقى وقدم وسود عن . محتمت لأحرر وتطور الأفكار فى

أيه كان في حياته مصنفاً دينياً ، وفيلسوفاً حكيماً ، وزعيماً سياسياً ، فجمع بين الزعامات لروحية وحكومية . والسياسية . واضمح بها معاً ، فأدى من الناحية الدينية مهمة الإصلاح والتوحيد ، حتى أدى مشيئته لمراتين لوثير للتسحية ، وأهاب بالأمة الإسلامية أن تهمهم الإعلام على حقيقته وزجج به إن مبادئه الصحيحة . وفطرته الأولى ، وتظهره من الأوامر والقرارات التي أفضت إلى تأخر انسيانهم .

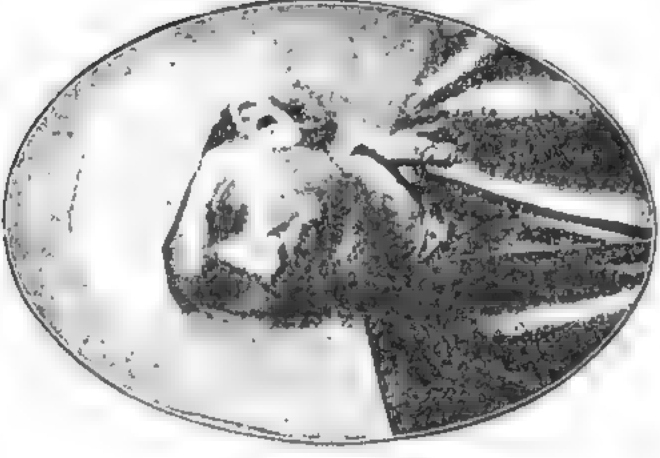
ومن الناحية الفكرية . أدى المهمة التي قام بها في أوروبا فلاسفة الفكر ، أمثال جان جاك روسو ومونتسكيو وغيرهما . فعمل على إثارة البصائر ، وتوجيه الأفكار إلى البحث عن الحقائق ، وتحرير العقول من قيود الجسود والتقليد .

ومن الوجهة السياسية . استنفض انهم . واستثار في النفوس روح البرة والكرامة والتطلع إلى الحرية . وغرس بذور الحركات الوطنية في مختلف البلاد الشرقية ، وقام بعمل العمل الذي اضطلع به زعماء النهضة السياسية في الغرب ، كواشنطن ، وجاريلدى ، ومازني ، وكوشوت وغيرهم .

مالذي يجمع بين هذه المهام الجليلة ، ويضطلع بها معاً ، في عهد اشتد فيه ظلام الجهالة ، وترقت الكلفة ، وعمر النصارى ، وشعبت الأهواء ، يجب أن يتسامى في قوة النفس والفكر والوجدان إلى مراتب العبقري ، وبقينا أن الأمم الشرقية لم تقلد حتى الآن حكم الشرق حتى قدره ، ولا أدت له حقه من الوفاء والتكريم ، وسيظهر فضلته على مر السنين . وإذا كانت النهضة الفكرية والسياسية على عهد إسماعيل يرجع جانب كبير من ظهورها إلى السيد جمال الدين ، وأبنا واجباً علينا أن نترجم له في سياق الحديث ، وقد جعلنا مَعظم اعتادنا في وقائع الترجمة على ماكتبه تلميذه الأكبر الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده .

منشؤه

ولد المترجم سنة ١٨٣٨ (١٢٥٤ هجرية) ، في أسرة آباء إحدى القرى التابعة لمطلة (كنز) من أعمال (كابل) عاصمة الألمان ، ووالده السيد صفدر من سادات (كنز) الحسينية ، ويتصل نسب بالسيد علي النزمي المحدث المشهور ويرتق إلى سيدنا الحسين ابن



جمال الدين الأفغاني
باعت نهضة الشرق
(١٨٣٨ - ١٩١٧)

إن الأمم الشرقية جمعاء بنهضتها السياسية والفكرية إلى الزعم الكبير ، والقليوب
الشهير ، السيد جمال الدين الأفغاني .

طل الشرق قروناً عديدة رازحاً تحت نير الجسود الفكرى ، والتأخر العلمى ، والاستعباد السياسى ، وبقى في سبات صمى ، إلى أن قُبض الله له ملكهم الأفغاني « جمال الدين » ، ففتح معه روح اليقظة والحياة ، وأهاب بالنفوس أن تنهض وتتحرك ، وبالعقول أن تستيقظ ، وبالألم والجماعات أن تتطلع إلى الحرية ، فكانت وسلكه إلى الشرق حيث نهضته الحديثة وإذا أردنا أن نبين في كلمة عامة فضل جمال الدين ، ومدى الرسالة التي أداها ، فلنذكر

عني من أفي طالب كرم الله وجهه ، ومن هنا جاء التعريف عنه بالسيد جمال الدين الحسيني الأصفهاني .

ولأسرته منزلة عالية في بلاد الأفغان ، لنسبها الشريف ، ولقائماها الاجتماعي والسياسي إذ كانت لها الإمارة والسيادة على جزء من البلاد الأفغانية ، تستقل بالحكم فيه ، إلى أن تزغ الإمارة منها « دوست محمد خان » أمير الأفغان وقتئذ ، وأمر بتقل أي السيد جمال الدين وبعض أعضائه إلى مدينة كابل ، وانتقل المترجم بانتقال أبيه إليها ، وهو بعد في الثامنة من عمره . معى أبوه بتربيته وتعليمه ، على ما جرت به عادة الأمراء والعلماء في بلاده . وكانت محاليل الذكاء ، وقوة الفطرة ، وتوقد القريحة تبدو عليه منذ صباه ، فتعلم اللغة العربية ، والأفغانية ، وتلقى علوم الدين ، والتاريخ ، والمنطق ، والفلسفة ، والرياضيات ، فاستوفى حظه من هذه العلوم ، على أيدي أساتذة من أهل تلك البلاد ، على الطريقة المألوفة في الكتب الإسلامية المشهورة ، واستكمل الغاية من دروسه وهو بعد في الثامنة عشرة من عمره ، ثم سافر إلى الهند ، وأقام بها سنة وبضعة أشهر يدرس العلوم الحديثة على الطريقة الأوروبية ، فنضج فكره ، واتسعت مداركه ، وكان بطبعه ميالا إلى الرحلات ، واستطلاع أحوال الأمم والجماعات ، فعرض له وهو في الهند أن يؤدي فريضة الحج ، فانضم هذه القرصة وقضى سنة بتنقل في البلاد ، ويتعرف أحوالها ، وعادة أهلها ، حتى ولى مكة المكرمة ، سنة ١٢٧٣ هـ (١٨٥٧ م) ، وأدى الفريضة .

بده حياته العملية

ثم عاد إلى بلاد الأفغان ، وانتظم في خدمة الحكومة على عهد الأمير (دوست محمد خان) المتقدم ذكره ، وكان أول عمل له مرافقته إياه في حملة حربية جردها لفتح (هراة) . إحدى مدن الأفغان ، وليس ينبغي أن نشأ الحرية تعود صاحبها الشجاعة ، واقتحام المخاطر ، ومن هنا تبدو صفة من الصفات العالية ، التي امتاز بها جمال الدين ، وهي الشجاعة ، فإن من يخوض غمار القتال في بده حياته تألف نفسه الجرأة والإقدام ، وخاصة إذا كان بفطرته شجاعاً .

ففي نشأة المترجم الأولى ، وفي الدور الأول من حياته ، تستطيع أن تعرف أخلاقه ،

والمعاصر التي تكونت منه شخصيته . فقد نشأ كما رأيت من بيت محيد . ازداد بالشرف واعتز بالإمارة . والسيادة . وحكمه . زماناً ما . وترى في مهاد حزم . في كيف أبيه ورعايته ، فكان للوراثة والنشأة الأولى . أثرهما فيما صنع عليه من عزة النفس . التي كانت من أحص صفاته . ولازمته طول حياته . وكان للحرب التي خاضها أثرها أيضا فيما أكتسبه من الأخلاق الحربية . فالوراثة . والنشأة . والتربية . والمرحلة الأولى في حياة العملية ، ترسم لنا جانبا من شخصية جمال الدين الأصفهاني .

سار المترجم إذن في جيش « دوست محمد خان » لفتح « هراة » ، ولازمه مدة الحصار إلى أن توفي الأمير ، وفتح المدينة بعد حصار طويل . وتقدم الإمارة من بعده ولى عهده (شير علي خان) سنة ١٨٦٤ م (١٢٨٠ هـ) .

ثم وقع الخلاف بين الأمير الجديد وأخوته ، إذ أراد أن يكيد لهم ويعتقلهم ، فانضم السيد جمال الدين إلى « محمد أعظم » أحد الأخوة الثلاثة ، لما توسمه فيه من الخير ، واستمرت نار الحرب الداخلية ، فكانت الغلبة لـ محمد أعظم ، وانتهت إليه إمارة الأفغان ، فعظمت منزلة المترجم عنده ، وأحله محل الوزير الأول ، وكاد بحسن تدبيره يستتب الأمر للأمير ، ولكن الحرب الداخلية ، ما لبثت أن تجددت ، إذ كان (شير علي) لا يفتأ يسعى لاسترجاع سلطته ، وكان الإنجليز يعضدونه بأموالهم ودسائسهم ، فأبدوه وناصروه ، ليجعلوه من أوليائهم وصنائعهم ، وأغدق (شير علي) الأموال على الرؤساء الذين كانوا يتاصرون الأمير محمد أعظم ، فبيعت أمانات ونقضت عهود وجددت خيانات . كما يقول الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده وانتهت الحرب بهزيمة محمد أعظم ، وغلبه شير علي ، وخلص له الملك .

بقى السيد جمال الدين في كابل لم يمسسه الأمير بسوء ، « احتراماً لعشيرته وخوف انتفاض العامة عليه حمية لآل البيت النبوي » ، وهنا أيضا تبدو لك مكانة المترجم ، ومنزلته بين قومه ، وهو بعد في المرحلة الأولى من حياته العامة . ويتحلل استعدادة للاضططلاع بعظام المهام ، والتطلع إلى جلائل الأعمال ، فهو يناصر أميراً يتوسم فيه الخير ، ويعمل على تثبيتته في الإمارة ، ويشيد دولة يكون له فيها مقام الوزير الأول . ثم لا تلبث أعاصير السياسة والدسائس الإنجليزية أن تعصف بالعرش الذي أقامه . فبدل من أميره ، وبغلب على أمره ، وبلوذ بـ إيران لكي لا يقع في قبضة عنوه ، ثم يموت بها ، أما المترجم فيبقى في عاصمة الإمارة ، ولا يهاب بطش الأمير المتعصر ، ولا يتملقه أو يسعى إلى نيل رضاه ، ولا يتقلب على

منه كما يفعل الكثيرون من طلاب النافع ، بل بقى عظيماً في محته ، ثابتاً في هزيمته ، وتلك حمى ضواهر عظمة النفس ، ورباطة الحاش ، وقوة الجنان .
وهذه المرحلة كان لها أثرها في الاتجاه السياسي للسيد جمال الدين ، فقد وأبت ما بذلته السياسة الإنجليزية لتفريق الكلمة ، ودس السمائس في بلاد الأفغان ، وإشعال نار الفتى لداخلية بها ، واصطناعها الأولياء من بين أمرائها ، ولا مراء في أن هذه الأحداث قد كشفت للمترجم عن مطامع الانجليز ، وأساليبهم في الدس والتفريق ، وغرست في قواذه روح العداء للسياسة البريطانية خاصة ، والمطامع الاستعمارية الأوروبية عامة ، وقد لازمه هذا الكره طول حياته ، وكان له مبدأً ومسحاً يصدر عنه في أعماله وآرائه وحركاته السياسية .

رحيله إلى الهند

لم ينفك الأمير (شير علي) يدبر المكاييد للسيد جمال الدين ، ومحتال للعدو به ، فرأى السيد أن يفارق بلاد الأفغان ، ليجد جواً صالحاً للعمل ، فاستأذنه في الحج ، فأذن له ، فساد إلى الهند سنة ١٢٦٩ م (١٢٨٥ هـ) ، وكانت شهرته قد سبقت إلى تلك الديار ، لما عرف عنه من العلم والحكمة ، وما ناله من المنزلة العالية بين قومه ، ولم يكن يفتق على الحكومة الإنجليزية عداؤه لسياستها ، وما يحدنه بيمينه إلى الهند من إثارة روح المياج في النفوس ، خاصة لأن الهند كانت لا تزال تضطرم بالفتن على الرغم من إخماد ثورة سنة ١٨٥٧ ، فلما وصل إلى الترخوم الهدية تلقته الحكومة بالحفاوة والإكرام ، ولكنها لم تسمح له بطول الإقامة في بلادها ، وجاء أهل العلم والفضل يهرعون إليه ، يقتبسون من نور علمه وحكمته ، ويستمعون إلى أحاديثه ، وما فيها من غذاء العقل والروح ، والحث على الأتفة وهزة النفس ، فقمت الحكومة من اتصاله بهم ، ولم تأذن له بالاجتماع بالعلماء وغيرهم من مريديه وقصاده ، إلا على عين من رجالها ، فلم يبق هناك طويلاً ، ثم أنزلته الحكومة إحدى سفنها فأقلته إلى السويس .

مجيئه مصر لأول مرة

جاء مصر لأول مرة أوائل سنة ١٢٧٠ م (أواخر سنة ١٢٨٦ هـ) ، ولم يكن يقصد طول

لإقامة بها . لأنه إنما جاءه ووجهته المحاز ، فما إن سمع الناس بمقدمه حتى انجذبت إليه أصداء التائبين من أهل العلم . وتردد هو على الأزهر ، واتصل به كثير من الطلبة ، قاسوا فيه روحاً نقبض معرفة وحكمة ، فأقبلوا عليه يتلقون بعض العلوم الرياضية ، والفلسفية . والكلامية . وفراهم شرح (لأصهار) في سبب الذي برز به من خبيل . وأقدم مصر أربعين يوماً . ثم تحول عزمه عن المحاز . وسافر إلى الأستانة .

سفره إلى الأستانة ثم رحيله عنها

وصل السيد جمال الدين إلى الأستانة ، فلق من حكومة السلطان عبد العزيز حفاوة وإكراماً ، إذ عرف له المصدر الأعظم « على باشا » مكانته ، وكان هذا المصدر من صامة الترك الأفذاذ ، العارفين بأقدار الرجال ، فأقبل على السيد يحفه بالاحترام والرعاية ، وزل من الأمراء والوزراء والعلماء منزلة عالية ، وتناقلوا الثناء عليه ، وورغبت الحكومة أن تستفيد من علمه وفضله ، فلم تخض ستة أشهر حتى جعلته عضواً في مجلس المعارف ، فاضطلع بواجبه ، وأشار بإصلاح مناهج التعليم ، ولكن آراءه لم تلق تأييداً من زملائه ، واستهدف لسنط شيخ الإسلام حسن فحسى أفندي ، إذ رأى في تلك الآراء ما يمس شيئاً من رزقه ، فأضمر له السوء ، وأرصد له العنت ، حتى كان رمضان سنة ١٢٨٧ هـ (ديسمبر سنة ١٢٧٠ م) ، فرغب إليه مدير دار الفنون أن يلقي فيها خطاباً للحث على الصناعات ، فاعتذر بآدئ يده بضغفه في اللغة التركية ، فألح عليه ، فأنشأ خطاباً طويلاً كتبه قل إلقائه ، وعرضه على لجنة من أصحاب المناصب العالية ، فأقرروه واستحسنوه .

وألقى السيد خطابه بدار الفنون ، في جمع حاشد من ذوى العلم والمكانة . فقال استحسانهم . ولكن شيخ الإسلام اتخذ من بعض آرائه مغزواً للنيل منه بغير حق . ورميه بالريغ في عقيدته . وعلمها فرصة للإيقاع به . وألح عليه الوعاظ والماسحد . وأوعز إليهم أن يذكروا كلامه محفوزاً بالتفديد والتفديد ، فنضب السيد لمكيدة شيخ الإسلام . وطلب محاكمته ، ولكن الحكومة انحازت إلى شيخها ، وأصدرت أمراً إلى المترجم بالرحيل عن الأستانة بضعة أشهر ، حتى تسكن الحواطر ، ويهدأ الاضطراب ، ثم يعود إليها إن شاء . فقارقتها مهضوماً حقه . ورغب إليه بعض مريديه أن يتحول إلى الديار المصرية ، فعلم برأيهم وقصد إليها .

عودته إلى مصر وإقامته بها .

جاء سيد جمال الدين إلى مصر في أول شهر سنة ١٢٨٨ هـ (مارس سنة ١٨٧١ م) .
 ما عني به لإقامة به . بل على قصد مشاهدة مناظرها . واستطلاع أحوالها . ولكن (رياض
) وزير إسماعيل في ذلك الحين رغب إليه القاء في مصر ، وأخرت حبه الحكومة راتباً
 مقداره ألف قرش كل شهر ، نزل أكرمته به ، لا في مقابل عمل ، واهتمى إلى المترجم كثير
 من طلبة العلم ، يستورون زنده ، ويقسمون الحكمة من بحر علمه ، فقرأ لهم الكتب العالية في
 فنون الكلام ، والحكمة النظرية ، من طبيعية وعقيدة ، وعلوم الفلك ، والتصوف ، وأصول
 الفقه ، بأسلوب طريف ، وطريقة مبتكرة ، وكانت مدرسته بيته ، ولم يذهب يوماً إلى الأزهر
 مدرساً ، وإنما ذهب إليه زائراً ، وأغلب ما يزوره يوم الجمعة ، وكان أسلوبه في التدريس
 محاطة العقل ، وفتح أذهان تلاميذه ومريديه إلى البحث والتفكير ، وبث روح الحكمة
 والفلسفة في نفوسهم ، وتوجه أذهانهم إلى الأدب ، والإنشاء ، والخطابة ، وكتابة المقالات
 لأدبية ، والاجتماعية ، والسياسية ، فظهرت على يده نهضة في العلوم والأفكار أنتجت أطيب
 الثمرات .

وهنا موضع للنسائل ، مما حمل الخديو إسماعيل إلى إستالة الحكم الأنفاني للإقامة في
 مصر ، وإكرام مثواه ، يملو هذا العمل غريباً ، لأن لجمال الدين ماضياً سياسياً ومجموعة
 أخلاق ومبادئ ، ولا ترغب فيه الملوك المستبدين ، ولم يكن السيد من أهل الملك والدهان ،
 فينال عطفهم ورعايتهم ، ويمجرون عليه الأوزاق بلا مقابل ، ولكن الأمر لا يصر فهمه إذا
 عرفنا أن في إسماعيل جانباً ممدوحاً من صفاته الحسنة ، وهو حبه للعلم ، ورغبته في نشره
 ورعايته ، وكانت شخصية جمال الدين العلمية ، وشهرته في الفلسفة ، أقوى ظهوراً ، وخاصة
 في ذلك الحين ، من شخصيته السياسية ، فلا غرو أن يكرم فيه إسماعيل العلم المحقق ، الذي
 يفيض على مصر من بحر علمه وفضله ، وفي الحق أن إسماعيل لم يكن يقصر في اغتنام الفرصة
 لتنشيط النهضة العلمية ورعاية العلماء والأدباء ، فترغبه جمال الدين في البناء بمصريه أن
 يكون فصحاً علمياً ، كنأسيس معهد من معاهد العلم العالية التي أنشئت على يده .

أما آراء الحكم السياسية وكراهيته للاستبداد ، وترعته الحرة ، فلم يكن مثل إسماعيل
 بنحاشها أو يحسب له حساباً كبيراً ، لأنه في ذلك الحين (سنة ١٨٧١) كان قد بلغ أوج سلطته

ومعه . مكان بحكم بلاد حكم مصر . يأمر وينهى ، ويتصرف في أقدار البلاد ومسير
 أمورها . دور يقب أو حسب ، وكما يحس شوري التواب آفة مطواعة في يده . والصحافة
 في يده عهداً تكبل له عبارات سحرية . وتصوغ له عقود الشفاء ، ولم يكن سلطاناً قد
 استهدف بعد التدخل الأجنبي ، لأن هذا التدخل لم يقع إلا في سنة ١٨٧٥ ، كما رأيت في
 سياق الحديث ، فليس ثمة ما يخشى منه إسماعيل ، على سلطته المطلقة ، من الناحية الداخلية
 أو الخارجية ، حين رغب إلى حكم شرق الإقامة والتدريس في مصر ، وقد بدأت النهضة
 التي ظهرت على يد السيد ، علمية ، أدبية ، ولم تتطور إلى الناحية السياسية إلا حوالي سنة
 ١٨٧٦ ، على أنها في تطورها السياسي لم تتجه ضد إسماعيل بالذات ، بل اتجهت في الحملة
 ضد التدخل الأجنبي .

وثمة اعتبار آخر ، لا يفوتنا الإلماع إليه . ذلك أن جمال الدين قد يارح الأستاذة ، إذ لم
 يجد فيها جواً صالحاً للنهضة العلمية . والفكرية ، وقصد إلى مصر وقد سبقته إليها أنبأؤه ،
 ومالقيه في «دار الخلافة» من العت والاضطهاد ، وكان إسماعيل ينافس حكومة الأستاذة في
 المكانة والنفوذ السياسي ، وينظر إليها بعين الزرابة ، ولا يرضى لمصر أن تكون تابعة لبركيا ، ولا
 أن يكون هو تابعاً للسلطان العثماني . وليس خافياً ما كان يبذله من المساعي للانفصال عن
 تركيا في ذلك الحين ، وظهوره بمظهر العاهل المستقل ، في معرض باريس العام سنة ١٨٦٧ .
 وفي إعماله دعوة السلطان إلى حضور حفلات القناة سنة ١٨٦٩ ، وعزمه على اعلان استقلال
 مصر التام في تلك الحفلات ، لولا العقبات السياسية التي اعترضته ، ولا يغرب عن الذهن
 ما كان بين الخديو والسلطان من مظاهر الفتور والجفاء التي كادت تقطع الروابط بينهما .
 وأخصها فرمان نوفمبر سنة ١٨٦٩ الذي أصدره السلطان متقصاً سلطة الخديو كما تقدم بيانه
 (ج ١ ص ٧٩) . كتابنا عصر إسماعيل . الطبعة الأولى .

ففي هذا الجو وسط جمال الدين مصر متخذاً من الأستاذة ، فلم يفت ذكاء إسماعيل أن يعتمد
 الفرصة ليحمي العلم في شخص الفيسوف الأنفاني ، ولا ينجو ما لهذا العمل من حسن الأثر
 وجميل الأحدثوة ، إذ يرى الناس فيه أن مصر تزوي العلماء والحكماء ، حين نصبق عنه
 «دار الخلافة» وأن عاهل مصر المضمحق من السلطان العثماني بالثناء والتقدير لأنه يفتح
 للعلم رحابه ، ويوطئ له في وادي النيل أكشافه .

وقد يكون لرياض باشا يد في إكرام وفادة المترجم ، ولكن إذا علمنا أن وزراء إسماعيل

يكتبون يصدرن إلا عن رأيه وأمره ، أدركنا أن رياض باشا لم يكن الرجل الذي يفرد به صبح نحو المترجم ، ومهما يكن من واقع الأمر فإن رياض باشا فضل المشاركة في عمل كـ . الأثر البالغ في نهضة مصر العلمية والفكرية والسياسية .

أثره العلمي والأدبي

أقام المترجم في مصر ، وأخذ يث ثعالبه في قوس تلاميذه ، فظهرت على يده بيئة استضاءت بأنوار العلم والعرفان ، وأرثوت من ينابيع الأدب والحكمة ، وتحررت عقولها من قيود الجمود والأوهام ، وبفضلها خطا فن الكتابة والخطابة في مصر خطوات واسعة ، ولم تقتصر حلقات دروسه ومجالسه على طلبة العلم ، بل كان يؤمها كثير من العلماء والموظفين والأعيان وغيرهم ، وهو في كل أحاديثه « لا يسأم » كما يقول عنه الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، من الكلام فيما ينير العقل ، أو يظهر العقيدة أو يذهب بالنفس إلى معالي الأمور ، أو يستلقت الفكر إلى النظر في الشؤون العامة مما يمس مصلحة البلاد وسكانها ، وكان طلبة العلم ينتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف إلى بلادهم أيام البطالة ، والزائرون يذهبون بما ينالونه إلى أحبائهم ، فاستيقظت مشاعر وتنبت عقول ، ونحت حجاب الغفلة في أطراف متعددة من البلاد خصوصا في القاهرة .

وقال الأستاذ الإمام في موطن آخر يصف تطور الكتابة على يد المترجم : « كان أرباب القلم في الديار المصرية القادرون على الإجابة في المواضيع المختلفة منحصرين في عدد قليل ، وما كنا نعرف منهم إلا عبد الله باشا فكري ، ونعيرى باشا ، ومحمد باشا سيد أحمد على ضعف فيه ، ومصطفى باشا وهبى على اختصاص فيه ، ومن عدا هؤلاء فإما ساجعون في المراسلات الخاصة ، وإما مصنفون في بعض فنون العربية أو الفقهية وما شاكلها ، ومن عشر سنوات نرى كتبة في القطر المصري ، لا يشق غبارهم ولا يوطأ مضاربهم . وأعلم أحداث في السن ، شيوخ في الصناعة ، وما منهم إلا من أخذ عنه ، أو عن أحد تلاميذه ، أو قلد المتصلين به » انتهى كلام الإمام .

فروح جمال الدين كان لها الأثر البالغ في نهضة العلوم والآداب في مصر ، ولا يفوتنا القول بأن البيئة التي نهض بها كانت مستعدة للرق ، صالحة لغرس بذور هذه النهضة ، وظهور

غارها ، أو معارضة أخرى . ان مصر بما فيها لأجرو . والمعاهد العلمية الحديثة . وتنفعه العلمي الذي ابتدأ منذ عهد محمد علي ، كانت على استعداد لتقبل دعوة الحكيم الأماني . ولولا هذا الاستعداد لتفضى على هذه الدعوة في مهدها . ولأحقق هو في مصر كما أنفق في الاستانة ، حيث وجد أبواب العمل موصدة أمامه ، وهذا يبين لنا جانباً من مكانة مصر ، وسبقها الأقطار الشرقية في التقدم العلمي والفكرى والسياسى . ويزيد هذه الحقيقة وضوحاً أنك إذا استعرضت حياة جمال الدين العامة ، وما تركه من الأثر في مختلف الأقطار الشرقية التي بث فيها دعوته ، وجدت أثره في مصر أقوى وأعظم منه في أى بلد من البلدان الأخرى ، نفوق هذا ما يدلك على مبلغ استعداد مصر للنهضة والتقدم ، إذا نبأت لها أسباب العمل ووحدت القادة الحكماء .

أثره الأخلاقى والسياسى

جاء المترجم مصر يحمل بين جنبيه روحاً كبيرة ، ونفساً قوية ، تربتها صفات وأخلاق عالية ، أنبتها الوراثة والبيئة الأولى ، وهذبها الحكمة والمعرفة ، وعصها الحياة الحرة التي خاض غارها في بلاد الأفغان ، والتجارب التي مارسها ، والشدائد التي عاناها ، جاء وفيه من الشمم والأياء ما صدفه عن أن يطأطأ الرأس أو يقيم على الضم ، وفيه من الثبات ما جعله يتغلب على المقبات التي اعترضته في أدوار حياته ، فقد رأيت كيف بقى على ولائه للأمير محمد أعظم ، رغم ما أصابه من الهزيمة ولم يخضع لحصصه (شمر على) ، ورحل إلى الهند ، فلم تطق السياسة الاستعمارية بقاءه فيها وأقصته عنها ، وذهب إلى الأستانة ، فلم يعرف الملوك والدهان ، وجهر بالحق ، واستهدف لعداوة شيخ الإسلام ، فلم يتراجع ولم ينكص على عقبيه ، وانتهى الخلاف بإقصائه عن الأستانة .

فهذه الأخلاق التي جاء بها جمال الدين كانت بلا مرأى أقوى مما عرف عن المجتمع المصري ، في ذلك العهد ، من خفض الجناح ، والصبر على الضم ، والخضوع للحكام . وليس يخفى ما للشخصيات الكبيرة من سلطان أدنى على النفوس ، وما تؤثر فيها من طريق القدوة ، فالسيد جمال الدين بما اتصف به من الأخلاق العالية ، أخذ يث في النفوس روح العزة والشهامة . ومحارب روح الدلة والاستكانة ، فكان نفسهته ودروسه وأحاديثه ،

رقة جمعية (المasonic) العربية وصار له أصدقاء وأولياء من أصحاب المناصب العالية . مثل محمود باشا البارودي الذي نفي حياً مع عرائله إلى جزيرة سيلان . وبعد السلام بك المولى النائب المصري في دافر الدولة . ونخب إبراهيم (المولى) كاتب الخايفة ، وكثير سواد الذين يخلصون أفكاره ، ويطلقون بينه وبين مناره من أرباب الدولة . مثل الشيخ محمد عبيد ، وإبراهيم القفاي ، وأعلى بك معصر . والشاعر الزرقاني . وفي الزوايا القروى في مصر ، وسلمى النقاش ، وأديب إسحق . وعند الله نديم في الاسكندرية .

جمال الدين والثورة العربية

لم يكن جمال الدين الأماني مناصراً لإسماعيل ، بل كان ينقم منه استبداده وأسرافه . وتمكنه الدول الاستعمارية من مراقب البلاد وحقوقها . وكان يتوسم الخير في توفيق ، إذ رآه وهو ولي للعهد ميالاً إلى الثورى ، يتقيد سياسة أبيه وإسرافه ، وقد اجتمعا في حفلة المasonic ، وتعاهدا على إقامة دعائم الثورى .

ولكن توفيق لم يبق بمعهد بعد أن تولي الحكم ، فقد بدا عليه الانحراف عن الثورى واستمع لوشايات وصل الاستعمار الأوروبى ، وفي مقسمته قسمل إنجلترا العام في مصر . إذ كانوا يقسمون من السيد روح الثورة والدعوة إلى الحرية والدمشقر ، ففتيروا عليه قلب الخديو ، وأوصروا إليه بإخراجه من القصر المصرى ، فأصدر أمره بعبه . وكان ذلك بقرار من مجلس المطار متفقاً برئاسة الخديو . وكان نفيه غاية في القسوة والعدو ، إذ قبض عليه ليلة الأحد سادس رمضان سنة ١٢٩٦ - ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ . وهو ذاب إلى بيته هو وخادمه الأمين (أبو تراب) ، وحجزوا في القسطنطينية . ولم يمكن حتى من أسد ثيابه ، وحصل في الصباح في عربة مقفلة إلى محطة السكة الحديدية ومنها نقل تحت شرفة الشديدة إلى السويس ، وأزيل منها إن باخرة^(١) فله رب حسد . وصارت به إلى بجاي . وفي تبرج الحكومة عن بشر لاج رسمي من إدارة المطبوعات بتاريخ ٨ رمضان سنة ١٢٩٦ (٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٩ م)

(١) كان ضله إلى البحر في حيد ، فقتل سنة ١٢٩٦ - ٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٩ (رابع الأبرام مند

٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٩)

... حجه في الحياة ، مدرسة أخلاقية ، رفعت من مستوى النفوس في مصر ، وكنت على روم من العوامل القفالة لتحتوي الذي بدأ على الأمة ، وانتقلنا من حالة الحصوص والاستكدة إلى انخراطهم للحرية والتبره بفهم الحكم القديم ومساوئه ، والسخط على تدخل الدول في شؤون البلاد .

أسرفت حكومة إسماعيل في القروض ، وبدأت عواقب هذا الإسراف تظهر للبيان رغم ما بذلته الحكومة لإخفائها بمختلف الوسائل ، وأخذت النفوس تتطلع إلى إصلاح نظام الحكم بعد إذا أصبحت مرارة الاستبداد ومآلها فداحة القروض التي كبلت البلاد بقيود تدخل الدول .

وبمكننا أن نحدد أواخر سنة ١٨٧٥ ، وأوائل سنة ١٨٧٦ كسبداً لتدخل الأوروبى ، إذ حدث من مظاهره وقتلت شراء اغتلاز أسهم مصر في القفالة ثم قدم بعه المستر كيف ، الإنجليزية لفحص مالية مصر ، ثم توقف الحكومة عن أداء أقساط ديونها ، وما أعقب ذلك من إنشاء صندوق الدين في مايو سنة ١٨٧٦

فهذا التدخل كان من الأسباب الجوهرية التي حفزت النفوس إلى التبرم بنظام الحكم ، والتخلص من مساوئه ، لأن سياسة الحكومة هي التي أقفست إلى تدخل الدول في شؤون مصر وأمنائها كرامة البلاد واستقلالها .

ومن هنا جاءت النهضة الوطنية والسياسية ، ووجدت مبادئ حكم الشرق وتعاليمه ميلا إلى النفوس ، فكانت من العوامل العامة في ظهور هذه النهضة التي شملت السرات الأخيرة من عهد إسماعيل وكانت من أعظم أدوار الحركة القومية .

كان من مظاهر هذه النهضة نشاط المصحف السياسية ، وإقبال الناس عليها ، وتحدثهم في شؤون البلاد العامة ، وتبرهم بمآلها السياسية والمالية ، ثم ظهور روح المارضة واليقظة في مجلس الثورى ، على يد نواب تقف فيهم جمال الدين من روجه ، وعلى رأسهم عبد السلام بك المولى (باشا) ، الذي بعد من تلايمه الأخذ ، وأئك للمس الصلة الروحية بينها ، من تكتلات والمبارات الرائعة التي كان المولى يجر بها في جلسات مجلس الثورى الثواب ، مما استدكره في موضعه ، فإن هذه المبارات هي قيس من روح الحكم الأماني وقد حاه ذكر النائب المولى حسن تلايم جمال الدين ومريدبه على لسان سليم بك

المعجورى أحد أدياء سورية حين زار مصر ووصف مكانة السيد بقوله :

« وفي خلال سنة ١٨٧٨ زاد مركزه خطراً ومقامه ، لأنه تدخل في السياسات وتوف

ذكرت فيه بنى السيد بهارات جارحة^(١٥) مؤثها الكذب والافتراء ، مما لا يحذر بحكومة تشترى من الكرامة والحياة أن تسف إليه . فهي قد نسبت إليه السعى في الأرض بالفساد . ويعلم الله أنه لم يكن يسمى إلا إلى بقطة الأمة ، وتحريرها من رقة الذل والعبودية ، وذكرته عنه أنه : رئيس جمعية سرية من الشبان ذوى الطيش بجمعة على نساد الدين والدنيا . وحذرت الناس من الانصال بهذه الجمعية ، ومن المؤلم حقاً أن يقرر النقي ويصدر مثل هذا البلاغ من حكومة يرأسها الخديو توفيق باشا وهو على ما نعلم من سابق تفديده للسيد ، ومن وزرائها محمود باشا سامى البارودى ناظر الأوقاف وقتئذ ، وقد كان من أصدق مريديه وأنصاره ، فتأمل كيف يتكر الأصناف والأصدقاء لأستاذهم ، وإلى أى حد يضيع الوفاء بين الناس ١ ١ ، ولا ندرى كيف أساغ البارودى بنى السيد جمال الدين وانترك في أحوال تبعته ، وإذا لم يكن موافقاً هل هذا العمل المنكر قَلِمَ لم يستقل من الوزارة احتجاجاً واستنكاراً ؟ لاشك أن موقف البارودى في هذه الحادثة لا يمكن تسيوفه أو الدفاع عنه بأى حال . بنى جمال الدين من مصر ، هل أن روحه ومبادئه تركت أثرها في المجتمع المصرى وبقيت النفوس ثائرة تطلع إلى نظام الحكم ، وإقامته على دعائم الحرية والشورى ، فجمال الدين هو من الوجهة الروحية والفكرية أبو الثورة العربية ، وكثير من أقطابها هم من تلاميذه أو مريديه ، والثورة في ذاتها هي استمرار للحركة السياسية التي كان لجمال الدين الفضل الكبير في ظهورها على عهد اسماعيل ، ولوقى في مصر حين نشوب الثورة لكان جاثراً أن يمدّها بأرأله الحكيم ، وتجاربه الرشيدة ، فلا يقلب عليها الخطل والشلط ، ولكن شاءت الأقدار ، والدسائس الإنجليزية ، أن بنى السيد من مصر ، وهي أفرج ما نكون إلى الانتفاع بحكته ، وصدق نظره في الأمور .

وأقام المترجم يجدر بأبد الذكن ، وهناك كتب رسالته في الرد على الدهريين ، وألتمته الحكومة البريطانية بالمقاء في الهدى حتى انقضى أمر الثورة العربية .

عمله في أوروبا - جريدة العروة الوثقى

أنخفضت الثورة العربية ، واحتل الإنجليز مصر ، فسمحوا للسيد بالذهاب إلى أى بلد

(١٥) تجد نص هذا البلاغ الطويل في : الوقائع المصرية ، عدد ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٩ . وفي الأهرام عدد ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٩

فاختار الشخص إلى أوروبا ، فقصده إليها سنة ١٨٨٣ ، وأول مدينة وردها مدينة لندن . أقام بها أياماً معدودات ، ثم انتقل إلى باريس ، وكان تلميذه الأكبر الشيخ محمد بن عبد الله منقياً في بيروت عقب إخماد الثورة ، فاستدعاه إلى باريس ، فوافاه إتيها ، وهناك أصدرها جريدة (العروة الوثقى) ، وقد سميت باسم الجمعية التي أنشأها ، وهي جمعية تأملت لدعوة الأمم الإسلامية إلى الاتحاد والتضامن والأخذ بأسباب الحياة والنهضة . وبمجاهدة الاستعمار ، وتحرير مصر والسودان من الاحتلال ، وكانت تضم جماعة من أقطاب العالم الإسلامى وكبرائه وهي التي مهدت إلى السيد بإصدار تلك الجريدة لتكون لسان صفا .

واشتركا معاً في تحريرها ، وكانت مقالاتها جامعة بين روح جمال الدين ، وقلم الأستاذ الإمام ، فجاءت آيات بينات في سمو المعاني ، وقوة الروح ، وبلاغة العبارة ، وهي أُنْبِى ما تكون بالخطب النارية ، تستثير الشجاعة في نفوس قارئها ، وتدأى في روحها وقوة تأثيرها أسلوب الإمام على كرم الله وجهه في خطبه الحماسية المنشورة في « نبع البلاغة » ، ولا غرور فالسيد جمال الدين هو تجس من نور العزة الحسينية العلوية ، فكأن روح الإمام على تمتل فيه ، وتجل أثرها فيها يكتبه أو يمجله .

اتخذت العروة شعارها إيقاظ الأمم الإسلامية ، والمدافعة عن حقوق الشرقيين كافة ، ودعوتهم إلى مقاومة الاستعمار الأوروى ، والجهاد في سبيل الحرية والاستقلال .

وقد ذاع شأنها في العالم الإسلامى ، وأقبل عليها الناس في مختلف الأقطار ، ولكن الحكومة الإنجليزية أفضلت دونها أبواب مصر والهند ، وشدت في مطاردتها واضطهاد من . يقرؤها ، وبلغ بها السعى في مصادرتها أن أوعزت إلى الحكومة المصرية بتفريم كل من توجد . عنده العروة الوثقى خمسة جنهات مصرية إلى خمسة وعشرين جنياً ، وقامت الموانع دون استمرارها ، فلم يتجاوز ما نشر منها ثمانية عشر عدداً .

قصى جمال الدين في باريس ثلاث سنوات ، كان لا يفتأ خلاصاً بنشر المباحث والمقالات الهامة في مقاومة اعتداء الدول الأوروبية على الأمم الإسلامية ، ويراسل تلاميذه ومريديه في مصر .

جمال الدين ورينان

وجرت له أبحاث مع الفيلسوف إرنست رينان Renan في العلم والإسلام . وكثير فيه رينان عقريته ، وسعة علمه ، وقوة حجته ، وقال عنه : « كنت أنمّل أمامي عدداً كنت أحطه ابن صينا ، أو ابن رشد ، أو واحداً من أساطين الحكمة الشرقيين » .

عمله في فارس ثم نفيه منها

ثم أخذ يتنقل بين باريس ولندن إلى أوائل فبراير سنة ١٨٨٦ (جادي الأولى سنة ١٣٠٣) وفيه ذهب إلى بلاد فارس ثم إلى روسيا .

ولما كان معرض باريس العام سنة ١٨٨٩ ، رجع جمال الدين إليها ، وفي عودته منها التقى بالشاه في مونيخ عاصمة بافاريا ، فدعاه إلى صحته إذ كان يرغب في الانتفاع بعلمه وتجاريه . فأجاب الدعوة ، وسار معه إلى فارس ، وأقام في طهران ، فحفظه علماء فارس وأمرأؤها وأعيانها بالرعاية والإجلال .

واستعان به الشاه على إصلاح أحوال المملكة ، ومن لها القوانين الكفيلة بإصلاح شؤونها ، ولكنه استهدف لسخط أصحاب النفوذ في الحكومة ، وخاصة الصدر الأعظم ، فوشوا به عند الشاه ، وأسر إليه الصدر الأعظم أن هذه القوانين تؤدي إلى انتزاع السلطة من يده ، فأثرت الوشائيات في نفس الشاه ، وبدأ يشكر للميد ، فاستأذنه في السير إلى المقام المعروف (بشاه عبد العظيم) على بعد عشرين كيلو متراً من طهران ، فأذن له ، فودعه به جم غفير من العلماء والوجهاء من أنصاره في دعوة الإصلاح ، فازدادت مكانته في البلاد . وتحوف الشاه عاقبة ذلك على سلطانه ، فاعترم الإساءة إليه ، ووجه إلى (الشاه عبد العظيم) خمسمائة فارس قضا عليه ، وكان مريضاً ، فانتزعه من فراشه ، واعتقلوه . وساقه خمسون منهم إلى حدود المملكة المائية مقيماً ، فنزل بالبصرة ، فعظم ذلك على مريديه . واشتدت ثورة السخط على الشاه .

دعوة جمال الدين ضد الشاه

قدم السيد بالبصرة زمناً حتى أبيل من مرضه . ثم أرسل كتاباً إلى كثير المجتهدين في فارس مبرر محمد حسن الشيرازي ، عدد فيه مساوئ الشاه . وخص بالذكر تخويله إحدى الشركات الإنجليزية حق احتكار التبناك في بلاد فارس . وما يفضي إليه من استئثار الأجانب بأهم حاصلات البلاد ، وكان هذا النداء من أعظم الأسباب التي جعلت كثير المجتهدين يفتق بحرمة استئثار التبناك إلى أن يعطل الامتياز ، فانبثت الأمة هذه الفتوى ، وأسكت عن تدجينه . واضطر الشاه خوف انتفاض الأمة إلى إلغائه . ودفع للشركة الإنجليزية تعويضاً ، فخلصت فارس من التسلل الأجنبي .

شخصه إلى أوروبا

مكث جمال الدين بالبصرة ربناً عادت إليه صحته ، ثم شخص إلى لندن ، فلتقاء الإنجليز بالإكرام ، ودعوه إلى مجتمعاتهم السياسية والعلمية ، وحمل على الشاه وسياسته حملات صادقة في مجلة سماها (ضياء الحافقين) ، ودعا الأمة الفارسية إلى خلعه ، وتويت دعوة الحرية في إيران ، واشتد السخط على الشاه ناصر الدين إلى أن قتل سنة ١٨٩٦ بيد فارسي . أخرج ، وقبل إن للسيد دخلاً في التحريض على قتله ، وتولى بعده مظهر الدين ، واستمرت دعوة الحرية التي غرسها جمال الدين في إيران تنمو وترعرع حتى آلت إلى إعلان الدستور الفارسي سنة ١٩٠٦ .

ذهابه إلى الأستانة وإقامته بها

وعبما هو بلندن ورد عليه كتاب من الماين الهنري بواسطة رسم باشا سفير تركيا بدعوه إلى الأستانة . فاعتذر أولاً ، ثم ورد عليه كتاب آخر تكرار دعوته فلفى الطلب ، وذهب إلى الأستانة سنة ١٨٩٢ ، وكانت هذه المرة الثانية لزيورده هذه المدينة ، والمرة الأولى كانت في عهد السلطان عبد العزيز كما تقدم بيانه ، وقد يبدو غريباً أن السلطان عبد الحميد الذي كان يصير للاستبداد وخصيماً للحرية ، يدعو إلى حوار أحرارهم للحرية في الشرق ، وأعطى

الظن أنه أراد أن يخدم سياسته في الجامعة الإسلامية باستضافته فيلسوف الإسلام ، لكي يظهر لعالم الإسلام أنه يري العلم والعلماء من الأمم الإسلامية كافة ، وقد لى جمال الدين دعوته ، آملاً أن يرشده إلى إصلاح الدولة العثمانية . لأن مقصده السياسي هو إنعاش دولة إسلامية أيا كانت إلى مصاف الدول العزيزة القوية ، فسار إلى الأستانة لتحقيق هذا المقصد . وحققه عبد الحميد بالرعاية والإكرام وأنزله منزلاً كريماً في قصر بيجي (نشان طاش) ، من أعظم أحياء الأستانة ، وأجرى عليه راتياً وافراً ، قبل إتهامه وخمس وسبعون ليلة عثمانية في الشهر ، ومضت مدة وحال الدين له عند السلطان منزلة عالية ، ثم ما لبث أن شكر له ، وأساء به الظن ، إذ كان من أعظم صفات عبد الحميد إساءة الظن بالناس كافة ، وخاصة ممن يتصلون به ، والاستماع إلى الوشائيات والدسائس ، وكان الشيخ أبو الهدى الصيادي الذي نال الحظوة الكبرى عند مولاه يكره أن يظهر أحد بثقته فوشى بالسيد عند السلطان وأوغر عليه صدره فأحيط السيد بالجواسيس يحصون عليه غدواته وروحاته ، ويرقبون حركاته وسكناته .

ذكر الأمير شكيب أرسلان في هذا الصدد في كتاب « حاضر العالم الإسلامي » (١٦) أن السيد كان وعبد الله نديم الكاتب والخطيب المصري المشهور في منزله (الكاغذخانه) ، فصادقا الخديو عباس حلمي وسلم بعضهم على بعض ، وتجادلوا بترويج ساعة تحت شجرة هناك ، فقيل إن الشيخ أيا الهدى قدم تقريراً للسلطان بأن جمال الدين وعبد الله نديم تواعدا مع الخديو على الاجتماع في (الكاغذخانه) ، وهناك عند الاجتماع بإيعاء تحت الشجرة ، ويقول الأمير شكيب إن السلطان بحسب قول جمال الدين لم يحفل بهذه الوشاية (١٧) ، ولكننا نحيل إلى الاعتقاد أنها تركت أثراً في نفسه ، وغيرت قلبه على السيد ، وذكر أن الذي أدى إلى وحشة السلطان منه استمراره في مجالسه على القدح في شاه المعجم ناصر الدين ، مما حمل صغير إيران على الشكوى منه إلى السلطان ، فاستدعاه ، وطلب إليه الكف عن مهاجمة الشاه قتل ، ولكن حدث أن قتل الشاه سنة ١٨٩٦ ، فاشتدت القرية في جمال الدين ، وانجذبت إليه شبهة التحريض على قتله ، فأمر السلطان بتشديد الرقابة عليه ، ومنع أي أحد من الاختلاط به إلا بإرادة سلطانية ، فأصبح السيد محبوساً في قصره .

(١٦) تأليف للمستر ستودره الأمريكي وتحرير الأستاذ صباح نبوي وفيه تفصيل وتعليقات قيمة للأمير شكيب أرسلان

(١٧) حاضر العالم الإسلامي ج ١ ص ٢٠٣ .

مرضه ووفاته

تواترت الروايات بأن حال الدين مات شبه مقتول ، وتدل الملابسات والقرائن على ترجيح هذه الرواية ، فإن اتهامه بالتحريض على قتل الشاه ، وتغير السلطان عليه ، وجسه في قصره . ووشائيات أبي الهدى الصيادي ، مما يقرب إلى المذهب فكرة التخلص منه بأية وسيلة ، هذا إن أن القدر والاختبال كانا من الأمور المألوفة في الأستانة . وأصدق الروايات وأحقها بالثقة فيما نعتقد ، وما ذكره الأمير شكيب أرسلان في كتاب « حاضر العالم الإسلامي » ، قال ما خلاصته : إنه لما اشتد التضيق على السيد جمال الدين أرسل إلى مستشار السفارة الإنجليزية يطلب منه إيصاله إلى باخرة يخرج بها من الأستانة . فجاءه المستشار وتعهد له بذلك ، فلما بلغ السلطان الخبر أرسل إليه أحد حجابيه يستعطفه أن لا يمس كرامته إلى هذا الحد ، ولا يتلمس حاية أجنبية ، فثارت في نفسه الحمية والأفئدة ، وأخبر مستشار السفارة بأنه عدل عن السفر ، ومهما كان فليكن ، ولكن الرقابة عليه بقيت كما كانت ، وبعد أشهر من هذه الحادثة ظهر في له مرض السرطان ، فصدرت الإرادة السلطانية بإجراء عملية جراحية بتولائها الدكتور فيور زاده إسكندر باشا كبير جراحي القصر السلطاني ، فأجرى له العملية الجراحية فلم تنجح ، وما لبث إلا أياماً قلائل حتى فاضت روحه ، ومن هنا تقول الناس في قصة هذا السرطان ، وهذه العملية الجراحية ، تقرب عهد المرض بتغير السلطان على السيد ، وما كان معروفاً من وساوس عبد الحميد ، فقيل إن العملية الجراحية لم تعمل حل الوجه اللازم لها عمداً ، وقيل لم تلحق بالتطهيرات الواجبة فناً ، بحيث انتهت بموت المريض (١٨) .

وذكر الأمير شكيب أن المستشرق المعروف الكونت (لاون استودروج) حدثه أن المترجم كان صديقه ، فدعاه إليه بعد إجراء العملية الجراحية ، وقال له إن السلطان أتي أن يتولى العملية لإجراجه الخاص ، وإنه هو رأى حال المريض ازدادت شدة بعد العملية ، ورجاهمه أن يرسل إليه جراحاً فرنسياً مستقل الفكر طاهر الذمة ، لينظر في عقب العملية . فأرسل إليه الدكتور (لاردى) فوجد أن العملية لم تجر على وجهها الصحيح ، ولم تعقيا التطهيرات اللازمة ، وأن المريض قد أنشئ بسبب ذلك ، وعاد إلى استودروج ، وأنبأه بهذا الأمر الخزن .

(١٨) حاضر العالم الإسلامي ج ١ ص ٢٠٤ .

وتم نفي آياه حتى فارق جمال الدين الحياة .

وذكر واحد من كانوا في خدمة عبد الحميد ، بعد أن روى أنه الأمير هذه القصة أن قبور
به إسكندر باشا كان أظهر وأشرف من أن يرتكب مثل تلك الجريمة ، وحقيقة الواقعة أنه
كان بالأستانة ضييب أستان عراقي اسمه (جارج) يتردد كثيراً على جمال الدين ، ويعالج
أستانه ، وكانت نظارة الضابطة (إدارة الأمن العام) قد استألت (جارج) هذا بالمال .
وجعله جاسوساً على السيد ، وصار له عدواً في ثياب صديق ، وقال صاحب هذه الرواية إنه
رُد مرة أن يمنع الطبيب المذكور من الاختلاط بجمال الدين ، فأشار إليه ناظر الضابطة إشارة
حسنة بأن يتركه ، وفهم من الإشارة أن يذهب إلى السيد ويعالج أستانه ، يعلم من النظارة ،
والسيد لا يعلم بشيء من ذلك ، ويطلب إلى (جارج) ويتق به ، ولم تمض عدة أشهر على
حادثة الشاه حتى ظهر السرطان في فك السيد من الداخل ، وأجريت له عملية جراحية فلم
تنجح ، وجارج هذا ملازم للمريض ، وبعد موته كانوا يرونه دائماً حزينا ، يلو على وجهه
الوجوم والحزى ، مما جعلهم يشتبهون أن يكون له يد في إفساد الجرح بعد العملية ، أوفى توليد
المريض نفسه من قبل بوسيلة من الوسائل ، ولما مات السيد بدا الدم على الطبيب الأثم ، وشعر
بوحز الضمير يؤنبه على خيائته هذا الرجل العظيم .

وكانت وفاته صبيحة الثلاثاء ٩ مارس سنة ١٨٩٧ ، وما أن بلغ الحكومة العثمانية نبه
حتى أمرت بضبط أوراذه وكل ما كان باقياً عنده ، وأمرت بدفنه من غير رعاية أو احتفال في
مقبرة المشايخ بالقرب من شان طاش ، فدفن كما يدفن أقل الناس شأنًا في تركيا ، ولا يزال
قبره هناك .

صفاته وأخلاقه

وصفه تلميذه الأكبر لأمه ذ الشيخ محمد عبده بقوله : « إنه يمثل لماطره عربياً محضاً .
من أهالي الحرمين ، فكأنما قد حفظت له صورة آياه الأولين . من مكة الحجاز . ربه ن
طوله ، وسط في بنينه ، فحى في لونه ، عصى دعوى في مزاجه ، عظيم الرأس . في
اعتدال ، عريض الحية ، في تناسب ، واسع العينين ، عظيم الأحداق ، ضخم الوجنت ،
رحب الصدر . جليل في النظر ، هش بش عن اللقاء ، قد وفاه الله من كمال خلقه .

ما يصنع على كمال خلقه ، أما أخلاقه فسلامة القلب سائدة في صفاته . وله حلم عظيم . يسع
ما شاء الله أن يسع . يرى أن يدنو منه أحد يحس شرفه أودبه فيقلب الحلم إلى غضب .
نقص منه الشهب ، فيبدا هو حلم أواب . إذا هو أسد وثاب . وهو كريم . ما يبدا
ما يبدا ، قوى الاعتماد على الله ، لا يبدا ما تأتي به صروف الدهر ، عظيم الأمانة . سهل
لاينه ، صعب على من خائنه ، طموح إلى مقصده السياسي . إذا لاحت له بارقة منه تمحل
السير للوصول إليه ، وكثيراً ما كان التعجل علة الحرمان ، وهو قليل الحرص على الدنيا ، بعد
عن الغرور بزخارفها . ولوع بعظام الأمور ، عزوف عن صغارها . شجاع ، مقدم .
لا يهاب الموت . كأنه لا يعرفه ، إلا أنه شديد المزاج ، وكثيراً ما هدمت الحدة ما رعبته
الفطنة .

وذكر عنه الأمير شكيب أرسلان أنه كان يقطم نفسه عن الشهوات ، ولا يرى من اللذات
إلا اللذة العقلية العالية . وأن السلطان عبد الحميد حاول أن يعلق قلبه بالمال والبنين وبشغله
بزية الدنيا ، وزاوده على الزواج ، فأبى وأعرض ، وكان ينظر إلى المال نظره إلى التراب ،
فلا يدخره . ولا يتاول منه إلا ما هو ضروري للحياة ، وحاول السلطان أن يعطيه رتبة علمية
كرتبة قاضي عسكر مثلاً ، فأبى أن يقبل الرتبة وأن يلبس كسوتها المزركشة بالقصبة ، وكذلك
رفض قبول وسام مهمما كان عالياً .

وقال عنه (أدب اسحق) إنه أسمر اللون ، ربة مثنى ، قوى البنية ، جذاب النظر ،
ناهد اللحظ ، خفيف العارضين ، مسترمل الشعر ، يجة وسراويل سوداء تنطق على
الكاحلين ، وعامة صغيرة بيضاء على زى علماء الأستانة ، حزب ، عفيف النفس ، قانت ،
كثير القيام ، لا يتام إلا العلس إلى الضحى ، قوى العارضة ، طويل الحجة ، واسع
المحفوظ ، نبيه يكاد يكشف حجب الضمائر ، ويهتك أستار الساتر ، ولكنه على فضله .
لا يسلم من حدة المزاج .

علو نفسه

ويلوح لنا أن أبرز صفة في حال الدين علو النفس ، ولعلها الصفة الجامعة التي تصدر عنها
صفاته الأخرى وأخلاقه ، وقد احتفظ بها في أشد الأوقات حرجاً ، ولازمته عند اشتداد

عن . ونعظم الخطوب ، مما دل على أنها غريزة طبع عليها نفسه العالية ، وحسبك دليلاً على ذلك ما كان من موقفه حين نفي من مصر في أوائل عهد الخديو توفيق باشا ، فقد أنزل إلى البحر في السويس خالي الجيب ، فجده قنصل إيران في ذلك الثغر ، ومعه نفر من تجار نجد ، وقدموا له مقداراً من المال على سبيل الهدية أو القرض الحسن ، فأبى أن يأخذ منه شيئاً ، وقال لهم : « احفظوا المال بأنتم فيه أحوج ، إن الليث لا يعدم فريسته حينما ذهب » . وهذه الكلمة وحدها تصور لنا شخصية جبال الدين وعظمته النفسية ، وتصلح أن تكون عنواناً لتاريخه الجيد .

عقيدته

تدل رسالته في (الرد على الدهريين) على أنه مؤمن صادق بالإيمان ، يدعم العقيدة الإسلامية على أسس المنطق والحكمة العقلية ، فهو فيلسوف من فلاسفة الإسلام الأعلام . قال الأستاذ الإمام عن مذهبه وعقيدته : « أما مذهب الرجل فحنيني حنني ، وهو وإن لم يكن في عقيدته مقلداً ، لكنه لم يفارق السنة الصحيحة مع ميل إلى مذهب السادة الصوفية رضى الله عنهم ، وله متابعة شديدة على أداء الفرائض في مذهبه ، وعرف بذلك بين معاصريه في مصر أيام إقامته ، ولا يأتي من الأفعال إلا ما يحل في مذهب إمامه ، فهو أشد من رأيت في المحافظة على أصول مذهبه وقروعه ، أما حميته الدينية فهي مما لا يساويه فيها أحد ، يكاد يلتهب غيرة على الدين وأهله » .

علمه

وقال عن علمه : « أما تركته من العلم وغزارة المعارف فليس بمجدها قلبي إلا بنوع من الإشارة إليها ، لهذا الرجل سلطة على دقائق المعاني وتحديداتها وإبرازها في صورها اللاتقة بها ، كأن كل معنى قد خلق له ، وله قوة في حل ما يعقل منها ، كأنه سلطان شديد البطش ، ف نظرة منه تفكك عقدها ، كل موضوع يلقي إليه ، يدخل للبحث فيه كأنه صنع يديه ، فيأتي على أطرافه ، ومحيط بجميع أكنافه ، ويكشف ستر الغموض عنه ، فيظهر المستور منه ، وإذا

تكلم في الفنون حكم فيها حكم الواضعين لها ، ثم له في باب الشرعيات قدرة على لاحتراح كأن ذهنه عالم الصنع والإبداع ، وله لمن في الجدل ، ربح في صناعة الحجة . لا يلحقه فيها أحد إلا أن يكون في الناس من لا يعرفه ، وكذاك شاهداً على ذلك أنه ما حاصم أحد إلا خصمه ، ولا جادله عالم إلا ألزمه ، وقد اعترف له الأوروبيون بذلك بعدما أقر له الشرقيون ، وبالجملة فإني لو قلت أن ما آتاه الله من قوة الذهن ، وسعة العقل ، ونفوذ البصيرة ، هو أقصى ما قدر لغير الأنبياء ، لكنت غير مبالغ ، ذلك فضل الله ، يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم » .

وقال أديب اسحق عن ذكائه : « ومن عجائب ذكائه أنه تعلم اللغة الفرنسية أو بعضها حتى صار يقدر على الترجمة منها ، ويحفظ من مقدماتها شيئاً كثيراً ، في أقل من ثلاثة شهور بلا استاذ إلا من علمه حروف هاجاتها في يومين ، وكان يتتبع حركة المعارف الأوروبية والمكتشفات المصرية ، ويلم بما وضع أهل العلم وما اخترعوه جديداً حتى كأنه قرأ العلم في بعض مدارس أوروبا العالية » .

مجلسه

كان حين إقامته بمصر يلقي الدروس في داره ، فكانت محط رحال العلماء والأدباء وأذكياء الطلبة ، يقضي النهار في بيته ، فإذا جن الليل خرج يتوكأ على عصاه إلى قهوة اعتاد أن يجلس فيها أمام حديقة الأزبكية (قهوة متانيا) ، ويأخذ مكانه في الصدر ، وحوله تلاميذه ومريدوه ، وفيهم الشاعر ، والأديب ، والعالم اللغوي ، والطبيب ، والجغرافي ، والتاريخي ، والمهندس ، وغيرهم من صفوة أهل الفكر والعلم ، والوجاعة ، فيفيض على محدثيه من بحر علمه فيسابقون - كما يقول سليم عنجوري - إلى إلقاء أدق المسائل عليه ، وبسط أعوص الأحاجي لديه ، فيحل عقد أشكالها فرداً فرداً ، ويفتح أغلاق طلاسمها ورموزها واحداً واحداً ، يلسان عربي مبين ، لا يتلعم ، ولا يتردد ، بل يتدفق كالسيل من قريحة لا تعرف الكلال ، فيدهش السامعين ، وبفهم السائلين ، ويحكم المعارضين ، ولا يبرح هذا شأنه حتى يشتعل رأس الليل شيئاً ، فيقفل إلى داره ، بعد أن يتقد صاحب المقهى كل ما يترتب له في خدمة الداخلين في حداد ذلك المجمع الأنيق » .

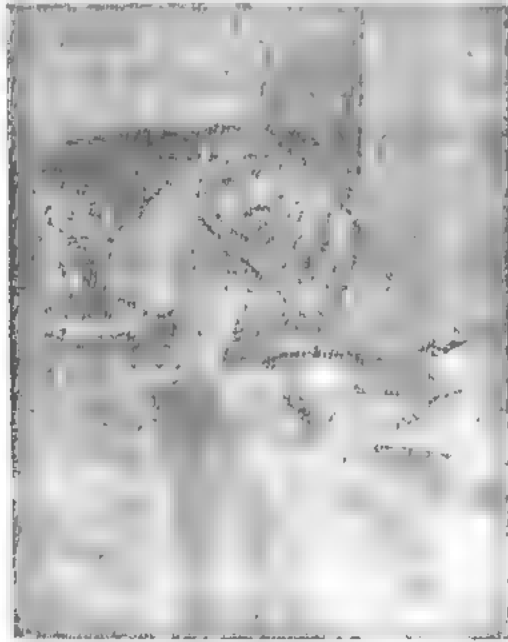
مقصده السياسي

في أستاذ الإمام عن مقصده السياسي : « أنه كان يسعى لإنهاض إحدى الدول الإسلامية من ضعفها ، وتثبيتها للقيام حل شؤونها ، حتى تلحق بالدول القوية ، فيعود لها شأنه ، وللدین الخنیق مجده ، ويدخل في هذا تنكيس دولة بريطانيا في الأقطار الإسلامية . وتقليص ظلها عن رموس الطوائف الإسلامية ، وله في حداوة الإنجليز شؤون يطول بي » انتهى كلام الأستاذ الإمام .

نقول وقد دل تاريخ السيد على أنه بذل حياته كلها لبعث روح النهضة والحرية في أمم الشرق قاطبة ، فهو أول زعيم للحرية في الشرق ، وأول باعث لفتنه الحديثة ، ولأن لم يشاهد ثمار دعوته وجهوده ، فحسبه أنه غارس البزرة الأولى للحركات القومية التي ظهرت في الشرق منذ نصف وخمسين سنة إلى اليوم ، وإلى ما شاء الله ، وإذا هو لم يشهد نجاح دعوته قبل موته ، فليس مرجع ذلك إليه ، لأنه قد أدى رسالته على أتم ما يؤديه الزعماء المخلصون ، ولكن عاكت الأقدار واضترضت سبيله عقبات جمّة ، بعضها من مكابدة الدول الاستعمارية ، وخاصة الدول الإنجليزية ، وبعضها من خذلان ملوك الشرق وأمرائه لدعوته واضطهادهم إياه .

فقد رأيت ما أصابه من الخديبر توفيق باشا حين ولي الحكم ، إذ نقض عهده معه ، ونفاه من مصر ، وكذلك فعل معه شاه العجم ناصر الدين شاه ، فقد استدعاه ليستمع من علمه وحكمته ، وما لبث أن تنكر له وجسه ثم نفاه ، وعرفت ما أصابه في الاستانة على عهد السلطان عبد الحميد ، مما لاحتاجة إلى تكراره ، وحسبك أن تذكر أنه كان سجيناً في قصره ، ومحاطاً بالعيون والحواشيس ، حتى لاقى ميتته في ظروف تدعو للاعتقاد أنه مات شبه مقتول . فلوك الشرق وأمرائه كانوا إذن حرباً على جمال الدين ، وكأوتوا من حيث يشعرون أولاً يشعرون عوناً للدعاة الاستعمار في إحباط جهوده ومساعيه ، فليس عجيباً أن لا يشهد السيد نجاح دعوته في الإصلاح والحرية ، وقد لقي أيضاً خذلاناً من أكثر الطبقات ، فكأنه كان يرسل دعوته في صحراء مفقرة ، ليس فيها جميع ولا عجب ، ولا مراه أنه قد تقدم الشرق وسبقته إلى الحياة نيفاً ومائة عام ، فلم يلب الشرق تدهاه في حياته ، ولم تظهر ثمار دعوته إلا بعد مماته ، وهذا يزيد فضلاً وقدرًا ، لأنه قام بدعوته في وقت عز فيه النصر ، وقل

للمستعجب من دعوة الحرية والحق . وقد شعر السيد . وخاصة في أواخر أيامه . سرور بآس والألم مما نقيه من صروف الاضطهاد . ونقص العهود والميثاق ، وكما كان حزيناً بالألم حين يعرض في . كنهه ما بذله لأمم لشرق من الإخلاص والتفاني في خدمته . ثم ما أصابه من كبرائها وأمرتها من تنكر والخيود . وما نقيه من مختلف طوائفها من الإعراس وخذلان . ذكر عنه الأمير شكيب أرسلان في ترجمته (١٩) : أنه نقيه بالأمثلة سنة ١٨٩٢ . وكان من شدة ما بعد من الأمل لحال الإسلام تحطرت له خواطر فادرة في هذا الموضوع ، فقد له مرة : « قد فسدت أخلاق المسلمين إلى حد أن لا أمل بأن يصلحوا إلا بأن يشقوا حقاً حديداً ، وجيلاً مستأماً . فعنداً لو لم يبق منهم إلا كل من هو دون الثانية عشر من العمر . فعند ذلك يتفقون تربية جديدة تسيّرهم في طريق السلامة » .



السيد جمال الدين الأفغاني في مرجه الأخير

وقال له مرة أخرى : « لم يبق في الإسلام أخلاق ، فهذا محمود سامي (باشا البارودي
الشاعر الكبير ، رئيس النظائر أثناء الحوادث العراقية) عاهدني ثم نكث معي ، وهو أفضل من ...
عرفت من المسلمين^(٢٠) » وقال له أيضا : « إن المسلمين قد سقطت مهمهم ، ونامت
عرائعهم ، ونامت خواطرهم ، وقام شيء واحد فيهم ، وهو شهواتهم . »

يمثل هذه الخواطر كان يعبر السيد عن ألمه من سوء حالة الأمم الشرقية ، وهذا الألم بذلك
على مبلغ الشعور الذي تملك له ، وأنه كان يشتعل غيرة على الشرق والإسلام ، ويجزن إذ يرى
دعوته لم تلق مجيئا ولا نصيراً ، وإنك لترى صورة الألم والحزن مرتسمة على محياه في مرضه
الآخر ، وظل هذا الحزن يلزمه حتى فارق الحياة ، وما قد مضت خميس وثلاثون سنة على
وفاته ، ولما ينهض واحد من المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها يبحث عن قبره وبشيد له
خبرياً يلين بكري الرجل العظيم الذي أفنى عمره في بعث الأمم الإسلامية وإنهاضها ، وبث
روح الحياة والحرية فيها ، إلى أن قبض الله رجل من مرارة الأمريكان (المستركلين) ، فأخذ
يبحث ويحقق حتى انتهى إلى قبر جمال الدين بالأسنانة سنة ١٩٢٦ فأقام عليه شاهداً فخماً بمن
الرحام ، نقش عليه اسم السيد ، وأدى بهذا الصنيع واجباً كان يحضره يسرة المسلمين وعظماهم
أن يؤدوه .

وهذا المظهر المستعر من نكران الجميل يكشف لك عن ناحية من أسباب التأخر النيابي
والاجتماعي في أمم الشرق قاطبة ، فإن الأمم لا تسلك سبيل النهضة الصحيحة إلا إذا عرفت
أقدار الرجال الذين أفنوا حياتهم في سبيل مجدها وعظمتها .

(٢٠) الإشارة هنا فيما نعتقد إلى ما كان من حق السيد جمال الدين من مصر فقد تفرغ من مجلس النصارى وكان محمود
سليمان سامي البارودي ناظر الأوقاف في ذلك الحين واشترك في هذا القرار .

رجع ما انقطع عود إلى الحياة النيابية

الهيئة النيابية الثالثة

ابتدأت أدوار المعارضة بانتخاب أعضاء الهيئة النيابية الثالثة ، وهم الذين شغلوا مراكز
النيابة من سنة ١٨٧٦ إلى أوائل عهد توفيق باشا ، وهالك أسمائهم :

نواب القاهرة

محمود بك العطار ، عبد السلام بك المولحي ، يوسف العقي .

نواب الإسكندرية

سليمان الغري ، عبد الرزاق الشويرجي .

نواب الغربية

عثمان الهرمبل عمدة محلة مرحوم ، عبد الرحمن عرفة عمدة برج مفيزل ، محمد حماد
عمدة كفر بلشاي ، محمود سالم عمدة كفر سالم ، أحمد سالم عمدة دهنورة ، مصطفى هرجه
شيخ أبو صير ، الحاج محمد سليم عمدة شبرا قاصر ، إبراهيم الشاذلي عمدة شبرا تنا . عمر
حضر عمدة أبو تور .

نواب المنوفية

الحاج علي عمران عمدة سرموس ، مصطفى غنيم الانبائي عمدة جزى ، إبراهيم حسن
عمدة الياجور ، سليمان حسين عامر عمدة جيتور ، أحمد السرسى عمدة ادشاي ، علي عياد
عمدة السدود .

نواب القيوه

أحمد حاد الله عمدة نسبيين . أحمد الدهشن عمدة اهرث .

نواب المنيا وبني مزار

بديع الشريفي عمدة حائلوط ، عبد الفتى خاند (الحريرية) ، على أفندي حسن ، أحمد محمد أبو طالب عمدة برضا ، خليل عبد الرحيم عمدة القشن ، حنا يوسف عمدة نزلة الاخلاصين .

نواب أسبوط

عطيہ عبدالعال عمدة العقال البحرية ، محمد عبد الوهاب عمدة السهامية ، عبد الرحمن وافي عمدة بنى عدى ، ميخائيل فرج عمدة ديرمواس ، محمد فرج عمدة نزلة فرج محمود ، عمر أحمد عمدة مسرع .

نواب جرجا

ابراهيم حسن أبوليلة عمدة الريانية ، عثمان أحمد همام عمدة أولاد اسماعيل ، محمد حساب عمدة دارد وميت سهل ، تمام جبارير عمدة الحمادة ، صديق عبد المنعم عمدة بنجا ، عبد الشهيد بطرس (البليتا) .

نواب قنا

محمد عبد الله عمدة دشنله ، طابع سلامة عمدة القبل قامولا ، سليم سعيد عمدة العركة والدهشة

نواب إشنا

أحمد عبد الصادق (أسوان) ، محمد سلطان (إشنا)

نواب البحيرة

إبراهيم الدب عمدة صنف العنب ، أبو زيد الحماوى عمدة كفر عوانه ، عبد الله المياوى عمدة ديروص ، إبراهيم الجبار عمدة خربتا ، إبراهيم دريك عمدة عزبة دريك

نواب الدقهلية

عبد حوده عمدة محلة الخاق ، محمد عبد عمدة كفر أبو ناصر ، متون أفندي شريف عمدة ديرب ، يوسف رزق عمدة كفر يوسف رزق ، عبد الوهاب الشيخ عمدة دقادوس ، شلى حسن عمدة سبك

نواب الشرقية

أيوب أيوب عمدة الصوه ، حسن عبد الله عمدة فرسيس ، محمد جيرة الله عمدة شبرا العتب ، محمد رجب كساب عمدة غبته ، ميد أحمد رضوان عمدة ميت العز ، جاد يوسف عمدة شنيط الحرايوه ، على هامر عمدة الغزيرية ، على خليل عمدة السعديين .

نواب القليوبية

عبد العزيز مطر سليمان منصور (كفر شين) ، مصطفى هلام (مندبيس) ، عبد الفتاح زغلول (ميت كانه)

نواب الحيزة

رزق عكاشه عمدة المنيا والشرقا ، حسين عطا الله عمدة برتشت ، فضل الزمر عمدة ناهيا

نواب بنى صوف

محمد راضى عمدة انفسط ، على كساب عمدة نزلة كساب ، مصطفى محمد عز الدين عمدة طنسا بنى مالو .

نائب ديباط

الحاج سيد اللوزي .

اجتماع مجلس شوري النواب بطنطا في دور غير عادي

(أغسطس سنة ١٨٧٦)

دعت الحكومة أعضاء المجلس إلى الاجتماع لدوره فوق العادة ، بطنطا ، واختارت هذه المدينة لمناسبة قيام المولد الأحمدي بها ، والغرض من الاجتماع هو البحث في مسألة ابطال المقابلة أو إقرارها ، وذلك أن مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦ قضى بإيقاف تنفيذ هذا القانون ، ولكن الحكومة رأيت تخفيفاً لضائقتها المالية أن يعود العمل به حتى يجبي متحصلات المقابلة ، وكان الأعيان الذين دفعوا أقساط المقابلة ، ومنهم النواب ، يهمهم أن يجرى العمل به حتى يستمر إعناؤهم من نصف الضرائب المربوطة على أطيائهم ، فدعت الحكومة المجلس إلى الاجتماع للبحث في هذه المسألة ، وذكرت موضوع الاجتماع في أمر الدعوة .

اجتمع الأعضاء في طنطا برئاسة عبد الله باشا عزت يوم الاثنين ١٧ رجب سنة ١٢٩٣ (٧ أغسطس سنة ١٨٧٦) ، ولم يحضر الخديو افتتح المجلس ، ولا تليت فيه خطبة عرض ، واقتصرت الجلسة الأولى على النظر في مسألة المقابلة ، فحبذ الأعضاء بقاءها .

وثمة ظاهرة بدت في هذا الاجتماع وهي روح جديدة بصح أن نسميها طبقاً للمصطلحات البرلمانية روح « المعارضة » ، ومظاهرها حب الاستقصاء والتحرى عن شؤون الحكومة ، والرغبة الصادقة في مجتها بعناية تختلف كثيراً عن نهان المجلس في الأدوار السابقة .

ظهرت هذه الروح إذ وقف الشيخ عثمان الهرميل أحد نواب القرية ، وأبدى موافقته على إعادة العمل بقانون المقابلة ، ولكنه طلب في صراحة محمودة أن توضح الحكومة الطريقة التي كان في نيها اتباعها لرد المبالغ التي حصلت من المقابلة فيما لو بطل العمل بالقانون ، وقال إن مجموع ما حصلت بلغ (إلى ذلك الحين) اثني عشر مليوناً أو ثلاثة عشر مليون جنيه ، ومع جماعة هذا المبلغ ووجود ديون أخرى على الحكومة لم تبين كيف يمكنها رد مبالغ المقابلة إلى أصحابها ، وبما أن المجلس لم ينظر ميزانية الحكومة في السنة الماضية ، مع أن له الحق في

الاطلاع عليها ليعرف كيفية الإيراد والمنصرف ، ويعلم أيضاً كيفية الاستفراض وحصر الدين واستهلاكه في ٦٥ سنة (طبقاً لمرسوم توحيد الديون) فإن وافق المجلس يصير طلب هذه البيانات أيضاً لتنظر بالمجلس .

فهذه روح طيبة ، تدل على أن فكرة الرقابة على تصرفات الحكومة قد سرت إلى نفوس الأعضاء ، لأن الهرميل لم يدل بهذا البيان إلا مستأنساً بتأييد زملائه ومترجماً عن ميولهم وشعورهم وقد وافق المجلس فعلاً على وجهة نظره وقرر تأليف لجنة من ثلاثة أعضاء وهم : مدني أفندي الشريعي ، وعلي أفندي عامر ، وعبد الشهيد أفندي بطرس ، ومهمتهم الترجيح بل وزارة المالية للاطلاع على البيانات التي طلبها الشيخ عثمان الهرميل .

وانتقلت اللجنة إلى وزارة المالية بالقاهرة ، وفحصت البيانات واستحضرت لكشوف المطلوبة ، وبما جاء في بيانها أن جملة المتحصل من المقابلة بلغ ثلاثة عشر مليون جنيه وكسوراً ، وانتهت في تقريرها إلى اقتراح إعادة العمل بقانون المقابلة ، لأنه يصدر على الحكومة رد مبالغ المقابلة مع سداد ديونها .

ونظر تقريرها بجلسته الخميس ٢٠ رجب سنة ١٢٩٣ - ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٦ ، فقرر المجلس إبقاء المقابلة لمعاونة الحكومة على سداد ديونها ، وهو قرار لا غبار عليه ، لأنه بمثابة « تضحية » مالية تحملها البلاد لإنقاذ الحكومة من لربنا كمالاً ومساعدتها على سداد ديونها ، والألم في الأوقات العصية تنهض لمعاونة حكوماتها مالياً ومعنوياً ، مهما يكن من أعطائها لماضيها ، لأن ساعة الخطر تتطلب أن تضافر الأيدي وتتعاون الأمة والحكومة على إنقاذ البلاد مما يحيق بها من المكاره ، وانتهى في تلك الجلسة دور الانعقاد غير الاعتيادي بطنطا ، بعد أن دام اجتماعه جلستين اثنتين .

دور الانعقاد الأول من الهيئة النيابية الثالثة

(نوفمبر سنة ١٨٧٦ - مايو سنة ١٨٧٧)

افتتح الخديو اجتماع المجلس يوم الخميس ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، بصحبه الأمير محمد نوفق باشا وزير الداخلية ، والأمير حسين كامل باشا (السلطان حسين فيما بعد) وزير المالية . ولأمير حسن باشا وزير الحربية . وشريف باشا وزير الحفانية والخارجية ، وخبري باشا

لجان المجلس

بدأ عملها بانتخاب لجانته لتحقيق صحة نيابة الأعضاء ، وهذا بيان للجان (الأقلام) وأسماء رؤسائها :

لجنة المدائن : ورئيسها محمود بك العطار .

لجنة الغربية : ورئيسها الشيخ عثمان الهرمبل ، وتشمل نواب الغربية والمنوفية .

لجنة الشرقية : ورئيسها الشيخ أيوب أيوب ، وتشمل نوابا من الشرقية والدقهلية والقليوبية .

لجنة أسبوط : برئاسة أحمد أفندي عبد الصادق .

لجنة المنيا : برئاسة بدوي أفندي الشريبي .

وقد فحصت اللجان نيابة الأعضاء فأقرت صحة نوابهم أجمعين .

الجواب على خطاب العرش

انتخب المجلس لجنة من عشرة أعضاء لتقديم الجواب على خطاب العرش ، وهؤلاء الأعضاء هم : محمود بك العطار ، عبد السلام بك المولى ، الشيخ عثمان الهرمبل ، الشيخ سليمان حسين ، الشيخ أيوب أيوب ، يوسف أفندي رزق ، الشيخ عثمان أحمد همام ، الشيخ عطية عبد المتعال ، بدوي أفندي الشريبي . حل أفندي كساب .

وقد وضعت جواب المجلس على خطاب العرش ، مكتوباً بأسلوب جديد ، وروح جديدة ، تختلفان عن عبارات الملقى البالغ التي وردت في الأجوبة السابقة ، وتضاءلت فيه أساليب العبودية ، مما يدل على تطور روح المجلس واستشعار النواب بكرامتهم وحقوقهم ، ويمتاز الجواب أيضا بإيجاز عباراته ، وارتفاع أسلوبه بالنسبة لأسلوب الأجوبة السابقة ، وهذا ينسب بتطور الأفكار ، وتقديم لغة الكتابة والإنشاء .

وإنما مقتبسون هنا بعض فقرات من هذا الجواب للتدليل على مبلغ هذا التطور ، بدأ الأعضاء رسالتهم بشكر الخديو على تشريفه المجلس بافتتاحه وقالوا من خطبة العرش : « إن شفتنا الأسماح بالإصغاء إلى المقالة العلية ، التي أضاعت شمس معانيها ، فأوجدت لنا السيل

مهر دار . واجتمع الأعضاء برئاسة عبد الله باشا عزت ، ونليت خطبة العرش ، وفيها أعرب حسيو عن سروره من اجتماع المجلس « لبعض مسائل مهمة » ، وذكر أولاً أن المرسوم الصادر بتوحيد الديون المؤرخ ٧ مايو سنة ١٨٧٦ طرأت عليه أسباب دعت إلى تعديله ، وأن « أفكار الجميع مختلفة لما هو منصوص به من جهة إبطال المقابلة » ، وأشار إلى اجتماع النواب بطنطا ، وما استقر عليه رأيهم من ضرورة إبقاء المقابلة ، وذكر حضور المستر جوشن والمسبو جوير مندوني الدائنين والاتفاق معها على تسوية الديون بالطريقة التي ستعرض على المجلس (مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦) ، وأن هذه التسوية مبنية على قرار النواب في شأن المقابلة المبين به وجهان : « أحدهما إبقاء المقابلة ، والآخر بيان ما هو محقق لكم من إبلاغ الإيراد بعد انتهاء مدة للمقابلة إلى ثمانية ملايين ونصف مليون جنيه تقريبا ، ولأجل إمكان موازنة مالية الحكومة ألزمت الضرورة جعل الإيراد في مدة المقابلة ثابتاً سنوياً ، ولهذا ما أمكن خضص الامتياز سنوياً كما كان جارياً ، بل انتهى الأمر به على أنه لا يخضص في المدة المذكورة نظير انتفاع أربابه بالمائة خمسة في كل سنة » ، وبانتهاء مدة المقابلة بالطبع يحرق خضص ذلك الامتياز بتمامه ، وهذا هو بناء على أفكاركم وتصميمكم بإبقاء المقابلة على أي وجه أمكن ، فالذي أمكن هو الذي تقدم الإيضاح منه بإضمار أفكاركم (وثانياً) النظر في أعمال المنفعة العامة (العمليات) الخاصة بالوجه البحري مما تعرضه وزارة الأشغال على المجلس . »

والشيء الجديد في هذه الخطبة أن الخديو جعل للمجلس حقاً ثابتاً في الاشتراك في إدارة شؤون الحكومة وتصريفها ، وذلك بإعلانه أن إبقاء المقابلة مبنية على قرار مجلس شورى النواب في اجتماعه بطنطا ، وبعد هذا التصريح في ذاته مكسباً للمجلس ، ولا يخفى أن التسوية التي أشار إليها الخديو تضمن أيضاً فرض الرقابة الثنائية الأجنبية على مالية الحكومة ، وهذه لم يذكرها اسماعيل باشا في خطبته ، ولم يشرك المجلس في احتمال تبعاتها ، وحسنأ فعل

تغييرات في الأعضاء

انتخب أحمد أفندي اسماعيل عمدة السنبلوين عضواً بالمجلس بدلا من متولى أفندي شريف الذي عين وكيلًا لفضيلة دكرنس ، وخليفة أفندي مرزوق عمدة بني أحمد بدلا من علي حسن من نواب المنيا .

إلى التدبير لما أودع فيها من المقاصد الخيرية الصادرة عن سديد أفكاره شنية ، المتجهة على تمر الأوقات لما يعود على البلاد بساكنيها بالراحة والتمتع ، ولا غرو في صدور ذلك من نفس كريمة جبلت على حب الوطن ، وحلت إليه كل فائدة جنيلة . أمره مستحسن ، ولا يخفى على كل ذى عقل ولب ما أشير عنه بالمقابلة الحذيرة من جهة المدين ، فإنه من المسائل العظمى العائدة على الحكومة والأهالي بالخيرات الكثيرة . والفترات الحمة ، لأنه مع انتظام الديون وتوحيثها تحت روابط معلومة تنظم مالية وإدارة الحكومة . وينبع ذلك ترقى حركة التجارة ، وكثرة التعامل بالأخذ والعطاء بين العموم .

ولم يفت اللحن أن تشير في جوابها إلى الحق الذي ناله المجلس من الإشراف على أعمال الحكومة ، فقالت في أسلوب حصيف : « بحسبما أشير بالمقالة الكريمة سيطلب من تظاير المالية والأشغال ما يختص بكل منها من هذه المسائل » .

وعثمت جوابها بقولها : « تسأل المولى الكريم أن يوفقنا لما فيه النجاح والإصلاح لوطننا العزيز ، كما تبذل إليه سبحانه وتعالى ببقاء سعادة الخديو الأكرم متمتعاً بأجالة الكرام ، بجاه سيد سنين ، وخاتم المرسلين » .

فالحق أن هذا الجواب يعد من خير ما قدمه المجلس رداً على خطب العرش ، ولو قارنت بينه وبين جواب المجلس في أول دور انعقاده (نوفمبر سنة ١٨٦٦ ص ٩٨) لوجدت التقدم ظاهراً في الروح والطابع والأسلوب والأفكار ، وقد بدأ على مناقشات الأعضاء حب البحث والاستقصاء والاستقلال في الرأي والتطلع إلى مراقبة تصرفات الحكومة ، مما دل على أن روحاً جديدة من المعارضة سرت إلى المجلس .

النواب البارزون

وبرز في ميدان النقاش أعضاء أكفاء برهتوا على حصافة في الرأي ، وقوة في المطلق ، وسداد في المقصد ، ونذكر منهم على سبيل المثال : (لا على سبيل الحصر) : محمود بك الططار ، وعبد السلام بك المويلحي (باشا) ، ومحمد أفندي رضى ، والشيخ عثمان الهرملي ، والشيخ محمود سالم ، وبديع أفندي الشريبي . والشيخ إبراهيم الحليار ، وغيرهم . وقدمت وزارة المالية للمجلس بيانات تفصيلية عن الديون وأنواعها وأقساطها .

والإيرادات والمصروفات وأبوابها ، وتولى تقديم هذه البيانات حافظ بك رمضان من كبار موظفي وزارة المالية في جلسات متعاقبة . وكان يتولى الإجابة بإسهاب على كل ما يطرحه المجلس من الإيضاحات .

ونحسب المجلس في مسائل عدة تمتع بمشروعات المنفعة العامة ، كالرياحات ، والقناطر والترع ، وملاحة مريوط وغير ذلك .

وانتهى الدور يوم الخميس (١٥ فبراير سنة ١٨٧٧ - غاية صفر سنة ١٢٩٤) .

ثم استأنف اجتماعه في ١٦ ربيع الثاني بناء على طلب الحكومة لمناسبة نشوب الحرب بين تركيا والروسيا ، وطلب الخديو النظر في المال اللازم لتجهيز الحملة المصرية التي اعترم إرسالها في هذه الحرب .

ولا شك أن جمع المجلس لهذا السبب وإن كان الفرض منه تدبير المال الذي تطلبه الحكومة ، لكنه يدل على الحق الذي ناله النواب في الرجوع إليهم كلما احتاجت السلطة التنفيذية إلى موارد مالية جديدة ، وقد يما لم تكن ترجع إليهم في مثل هذا الشأن ولا في غيره ، بل كانت تفرض ما تشاء من الضرائب ، دون أن ترجع إليهم ، أو تشاركهم في الأمر ، وهذا بلا مراء مكسب كبير من الوحدة القومية والدستورية .

وانتهت المناقشة بقرار المجلس زيادة الضرائب على اختلاف أنواعها عشرة في المائة ، وختم الدور يوم ١٦ مايو سنة ١٨٧٧ (٣ جادى الأولى سنة ١٢٩٤) .

الدور الثاني

(مارس - يونيو سنة ١٨٧٨)

افتتح الخديو اجتماع المجلس يوم الخميس ٢٨ مارس سنة ١٨٧٨ ، بصحة الأمير محمد بوفيق باشا وزير الداخلية ، والأمير حسين كامل باشا وزير المالية ، ومصطفى رياض باشا وزير الزراعة والتجارة ، وشاهين باشا مفتش الوجه البحري وأحمد حيرى باشا المهردار ، واجتمع الأعضاء برئاسة قاسم باشا رسمى .

وتليت خطبة العرش ، وتضمن الإشارة إلى ما عانت البلاد من نقص النيل (عام ١٨٧٧) نقصاً لم يقع مثله من عدة سنين ، وما أصاب الأراضى من الشراق وخاصة أطيان

وتوفى قاسم باشا رئيس مجلس إدارة انعقاد الدور ، بعين الخديو للرئاسة حفر مظهر
باشا حاكم سدة - من - وهو من حيرة رجال الدولة في ذلك العصر كما نغده بيانه
(ج ١ ص ١٥٠) طعة الأولى

وانتخب في حلال الدور الشيخ محمد عبد البر عمدة شنشور بدل الشيخ علي عباد
(منوفية) ، والشيخ حضر حشيش عمدة كفر أبو حشيش بدل عبد الفتاح زغلون (قبورية)
لاستغفانه ، وعبد الرحيم عبد الله من بني حرب بدل عثمان حمام (جرحا) .

قرارات المجلس

بحث المجلس في الأضرار والخسائر الحسنة التي أصابت الأفيان بسبب الشراق الناشئ
عن نقص النيل سنة ١٨٧٧ ، فقرر أن تؤلف لجنة في كل مديرية لتدارك هذه الحالة على قاعدة
إمداد الحكومة للأهالي الذين شرت أفيانهم بالتقاوى واليزور ، وتسليفهم ما يحتاجون إليه من
المال لشراء المواشى اللازمة لزراعة أراضيهم وإضافة ثمن التقاوى وقيمة السلف على مطلوبات
الحكومة من المال .

ونظر في أفيان « المتسجين » وهم المزارعون الذين تخلوا عن أفيانهم لمجرمهم عن أداء
الضرائب ، ولاحظ إزدیاد عددهم مما يخطر البلاد بالخطر ، فقرر إعطاء « المتسحب » إلى أهله
وقضى قرياء الذين تؤول إليهم ملكيتاً فيا لومات ، وأن تكلف بأسمائهم مؤقتاً لمدة ثلاث
سنوات بصفتهم وكلاء العائب ، فإذا حضر قبل انتهاء هذه المدة تعادله أفيان . وإن لم يرجع
نعتبر مكرراً لما نزل زرعها من أقارب . والمتسجون الذين ليس لهم ورثة تعطى أفيانهم بالإيجار
لمن يصب . وتسبب مديرية قيمة الإيجار وتسوف منه المال وتودع ما فاض منه في خزائنها حتى
تنتهى لسوت ثلاث . فإذا حضر صاحب الأرض قبل انتهاء هذه المدة يعطى له ما فاض
من الإيجار وتسبب له أرضه . وإن حضر يضاف الفائض إلى الحكومة ، وتعطى الأرض
بلا مدخل لمحارب من الإفيان من أهل الناحية .

وقرر المجلس وحول مضاعفة مشتات الري والمهدة لكي نجد الأراضي كفايتها من المال
في حالة ما إذا نقص النيل كتنقصاته في العام الماضي ، واستدعى على باشا مبارك ، وكان وقتئذ



جابر مظهر باشا

رئيس مجلس شورى اعراب
من ٢٤ أبريل سنة ١٨٧٨
إلى ٢٧ يونيو سنة ١٨٧٨



قاسم رامي باشا

رئيس مجلس شورى النواب
من ٢٧ مارس سنة ١٨٧٨
إلى ٢٤ أبريل سنة ١٨٧٨

الوجه القبل ، فإن معظمها لم يزرع لحربها مياه الري ، وتلغ إلى انتهاء الحرب البلقانية ،
قال : « والمأمول حضور الماسكر المصريين لهذا الطرف وتقر أعيننا برؤية أولادنا
جميعاً » (٢١) ، وشكر المجلس على ما قرره في الاجتماع الماضي من تقرير الإحالة العسكرية ،
ووعده بتقديم حساب عن الأوجه التي صرفت فيها هذه الأمانة ، وأشار إلى تأليف لجنة
التحقيق الأوروبية ، وهي التي تولت فحص الحالة المالية بعدما تبين من عجز الإيرادات :
وانتخب المجلس لجنة لتقديم الجواب على هذه الخطبة ، وأعضاؤها هم :

محمود بك المطار ، عبد السلام بك المولى ، الشيخ عثمان المرميل . الحاج إبراهيم
حسن . أيوب أبوبد ، يوسف رزق ، بديع الشريفي ، عبد الشهيد بطرس . أحمد أفندي
عبد الصادق . الشيخ محمد سلطان ،

وقدمت اللجنة جواب المجلس على خطبة العرش ، وهو بالأسلوب الذي كتب به جواب
الدور السابق ، وفيه ترديد لما أشار إليه الخديو في خطبة العرش وإعراب عن الأمل في تسوية
المشكلة المالية القائمة بين مصر والدائنين .

(٢١) كان الأمير حسن ثالث أمثال إسماعيل من أفراد الحملة المصرية في هذه الحرب ، وأشار الخديو في خطبته إلى قرب
عودة الجيود المصريين ، والتعبير عنهم « بأولادنا جميعاً » وبهم نجد تحية لطيفة وتقبل ديمقراطي جميل

مستشار وزارة الأشغال ، ونبأحت وإياه فيها يجب القيام به من أعمال الرى في مختلف المديرىات لزيادة المياء وعمل الاحتياطىات الكفيلة لتلافى ضرر الشراق فى حالة نقص النيل .
وقدمت الحكومة للمجلس كشوقاً تفصيلية بما صرف بمعرفة وزارة الحرية من أموال الإعانة العسكرية .

ولما كانت عليه حالة المالية من الارتباك وانهاك الحكومة بتقديم البيانات التى طلبتها لجنة التحقيق الأوروبية لم تضع ميزانية السنة الجديدة انتظاراً لما تصل إليه لجنة التحقيق من النتائج ، وانتهى الدور يوم ٢٧ يونيه سنة ١٨٧٨ (٢٦ جادى الآخر سنة ١٢٩٥) دون أن تعرض عليه للميزانية .

الدور الثالث

آخر أدوار الانعقاد فى عهد إسماعيل

(يناير سنة ١٨٧٩ - يوليه سنة ١٨٧٩)

بلغ التدخل الأوروبى فى شؤون مصر المالية أقصى مداه بعد انقضاء الدورة الثانية السابقة ، إذ قدمت لجنة التحقيق الدولية تقريرها الأول ، وبما عرضته الدولتان الإنجليزية والفرنسية من المطالبات ضرورة تأليف وزارة يكون فيها عضوان أجنبيان يمثلان المصالح الأوروبية وإيربانيا ، ووزيراً إسماعيل على إرادة الدولتين ، وعهد إلى نوبار باشا تأليف الوزارة على هذا الأساس ، فدخلها وزيران أوروبيان ، أحدهما انجليزى وهو المستر ريفرس ويلسن وزيراً للمالية ، وثانيهما فرنسى وهو المسبوى بلنير وزيراً للأشغال .

تولت الوزارة شؤون الحكم فى أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وواجهت مجلس شورى النواب فى

دور انعقاده الثالث

دعى المجلس إلى الاجتماع . فاستبشرت الصحف الوطنية خيراً ، وأعربت عن آمال كبار فى أن يستوفى النواب حقوقهم حتى تعلم البلاد ما هو البرلمان . « وتذكر كنهه حساً ومعنى وعنى ماكورة ثماره » (٢٢) . وعلقت أملاًها بقيام النواب بواجباتهم وتقديرهم حاجات البلاد

(٢٢) جريدة التجارة (لأدب مصر) عدد ١٥٢ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٨)

ومطالبها . قالت جريدة (التجارة) فى هذا العدد : « ولم لا ؟ وإن من أعضائه لرحلاً لا تأخذهم فى الحق نومة لائم ، مع العلم بواجباتهم . وحقوق الأمة ، وما ألم بها من الآلام . وبودهم لو اقتدوا الإصلاح بدمائهم ، وتناقل النقائت خيراً آخر وهو أنه سبب لمراسل الجرائد بحضور جلسات هذا المجلس (لم يتحقق هذا الخير) لاستماع المفاوضة فيه ونقلها إلى الصحف ، فبشروا أهل مصر بعصر جديد . يقضى به طارف المجد عن التلبه » (٢٣) .

اجتمع المجلس برئاسة أحمد رشيد باشا . وحضر الخديو افتتاحه يوم الخميس ٢ يناير سنة ١٨٧٩ (٩ المحرم سنة ١٢٩٦) . يصحبه الأمير محمد توفيق باشا ولى عهده ، والأمير حسن باشا ثالث أنجاله ، ونوبار باشا رئيس مجلس الوزراء (النظار) ، ووزير الحفانية والخارجية ، والسير ريفرس ويلسن وزير المالية ، ومحمد راتب باشا وزير الحرية ، ومصطفى رياض باشا وزير الداخلية ، وعلى مبارك باشا وزير المعارف والأوقاف ، والمسبوى بلنير وزير الأشغال ، وأحمد خيرى باشا المهردار .

وتليت خطبة العرش ، وهى أوجز خطب إسماعيل عبارة ، وآخرها فى مجلس شورى النواب ، قال فيها :

« أبدى لكم ممنونى من اجتماعكم بهذا المجلس ، وأخبركم أن سبب اجتماعكم هو أن نظار حكومتى سيتناولون معكم فى بعض مسائل مالة وأشغال داخلية ، فخرجوا من المولى الكريم أن تتم المناكرة فى ذلك على أحسن حال والله الموفق للصواب » .

وانتهت جلسة الافتتاح على ذلك ، واجتمع المجلس فى اليوم نفسه بالجلسة الثانية ، وانتخب لجنة الجواب على خطاب العرش . وأعضاؤها هم محمود بك العطار ، عبد السلام بك المولى ، الشيخ عثمان الهرملى ، الشيخ مصطفى الإنبائى ، الشيخ محمد كساب ، يوسف أفندى رزق ، بديى أفندى الشريعى ، عبد الشهيد أفندى بطرس ، الشيخ محمد فرح . الشيخ طايح سلامة .

جواب المجلس على خطبة العرش

خطاب تاريخي

وقدمت اللجنة جواب المجلس ، وهو جواب تسمى فيه النواب إلى أرق المعاني وأروع الأساليب ، فصار جديراً بأن يحفظ ويسجل في تاريخ مصر الدستوري ، وما هو ذا ينصه الوارد في مضبطة جلسة ٦ يناير سنة ١٨٧٩ (١٣ المحرم سنة ١٢٩٦) :

« نحن نواب الأمة المصرية ووكلائها ، المدافعون عن حقوقها ، الطالبون لمصلحتها ، التي هي في نفس الأمر مصلحة الحكومة ، نرفع إلى مقام الحضرة الخديوية الفخيمة الشكر الجميل ، حيث عنيت بتشكيل مجلس شورى النواب ، الذي هو أساس المدنية والنظام ، وعليه مدار العمران ، وهو السبب الموجب لنوال الحرية التي هي منبع التقدم والترف ، وهو الباعث الحقيقي على بث المساواة في الحقوق ، التي هي جوهر العدل بروح الإنصاف . »

« ونكرر الشكر لهذه الحضرة الجليلة حيث شكلت مجلس وزارة جعلته مسئولاً كافلاً أمام الأمة تأييداً لمجلس النواب ، وتسمياً له ، ولذلك حينما تعلقت إرادتها السامية بأن ينظر الوزراء في أمور المالية والأشغال والداخلية ، دعت نواب الأمة ليتدخلوا معهم في ذلك ، حفظاً لحقوق الرعية ومصلحة الحكومة . »

« وإنا نثب أيضاً عن الأمة صموماً ، وعنا خصوصاً ، مزيد الثناء على هذه الحضرة المعظمة ، لما تعظفت به من تشريف رعاياها الرفيع لافتتاح هذا المجلس احتفالاً به في يوم ستحقى الأمة من غرسه ثمار الرفاهية والراحة . »

« ونعلن من صميم القواد سرورنا وكمال ابتهاجنا بما تشرفت به سامعنا من خطاب جلالتيكم الذي أنبأ عما انطوت عليه تلك السريرة الطاهرة الزكية من الميل الغريزي إلى إصلاح الأمة المصرية ، والرغبة الخالصة في صعودها على معارج التقدم وترقيتها إلى ذروة السعادة وتبليها الحرية في تصرفاتها قولاً وفعلًا ، حيث أبانت عظمتكم أن لفرض من اجتماع هذا المجلس هو المذاكرة مع نظار حكومتكم في المسائل المتعلقة بالمالية والأشغال الداخلية . »

« فبعت فينا ذلك الخطاب روح العصر الجديد ، وألحيا آمال هذه الأمة التي لا تزال راحية

أن تلك شروبه التبد الذي شهدت به التواريخ وأنات به الآثار مسماعى الحضرة الخديوية وهمها العبية .

« وإن لا نألوجهداً في دقة النظر والعناية بما فيه سعة الوطن ومصلحة الحكومة قياماً بأداء واجباتنا التي هي في احسنه مقاصد ولي المم »

« فليحي الخديو المفض ، وأنجاله الكرام ، ولتحي الحرية تحت ظل رعايته وحجته : آمين . »

هذا هو جواب المجلس ، وهو كما ترى لا يحتاج إلى تعليق أو تحريظ ، وهو جدير أن تحفظه الأمة والأجيال المتعاقبة وتذكره على الدوام ، كصفحة مجيدة من صحائف تاريخنا القومي ، وهو لعبرى برهان ناطق بوطية أولئك النواب ومبلغ اضطلاهم بالأمانة القومية ، وحسبك أن تستروح منه نسم المبادئ الدستورية والحياة الوطنية ، فانظر إلى ما فيه من دقة النظر والرمس البعيد في قول النواب إن تأليف الوزارة المسئولة أمام الأمة هو تأييد لمجلس النواب ، وتسم له ، فإن هذا المعنى ينطوي على مبدأ استولية الوزارة أمام المجلس النيابي ، ذلك المبدأ الذي هو قوام النظام البرلماني ، ثم تأمل في مخاطبة النواب للخديو اسماعيل بلفظ (جلالتيكم) متخطين لقبه الرسمي (صاحب السمو) ، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا مصر في مرتبة الدول المستقلة استقلالاً تاماً ، وحل رأسها ملك يلقب بصاحب الجلالة ، وهذا يطالعك بروح العظمة الوطنية التي يستلهم منها النواب جوابهم ، وتأمل ما يحيش بصورهم من الآمال الكبار في إحياء مجد مصر وعظمتها الخالدة « التي شهدت بها التواريخ وأنبات بها الآثار » ، ولاحظ تقديمهم مفتحة الوطن على مصلحة الحكومة ، وحنانهم للخديو ، ثم هتافهم للحرية . محمد أن هذا الجواب آية في الوطنية والبلاغة السياسية .

أعمال المجلس

كانت أعمال المجلس حلقات متصلة من الموافات الحسنة ، قوامها النظر في المصالح العامة ، والدفاع عن حقوق المجلس ، والاستمسك بالكرامة القومية ، في أسلوب رائع من الرأي الحصيف والطق السديد ، وأنا ملخصون أهم هذه الأعمال فيما يلي :

المسائل المالية

١ - وقف محمود بك العطار بجلسته ٥ باير سنة ١٨٧٩ . وقال إن أحب الأعضاء برغون أن يفتحوا بعض المسائل للمداولة فيها . ولكنهم انتظروا - يريد من الوزارة من البيانات والمشروعات ، فلم يرد للمجلس شيء ، واقترح أن يمرر المجلس استمجالاً عن ذلك ، فاستقر رأي المجلس على الكتابة للداخلية لسرعة إرسال مشروعات المالية والأشغال الداخلية التي يفتنى النظر فيها ، ولا يخفى أن وزارتي المالية والأشغال كان يتولاهما الوزيران الأوروبيان ، فكان ذلك مدعاة لوقوع التصادم المحتوم بين المجلس والوزارة .

٢ - وقد تلكأت وزارة المالية في إرسال ما يخصها من المسائل ، وتعللت بعدم الانتهاء من تحضيرها ، وأنها مهتمة بإتمامها .

أما وزارة الأشغال فقد بادرت بإرسال تقرير مطول عن مشروعاتها العامة التي تعرضها على المجلس ، وطلبت اشتراك المجلس معها في المسائل المتعلقة بها ، ولا غر فإن هذا الاشتراك لابد منه لأجل تأكيد نجاح العمل الذي تشريع فيه ، ووعد وزير الأشغال (المسيو بليشير) بالحضور للمفاوضة مع المجلس في شأنها ، وطبع التقرير ووزع على الأعضاء ليتدارسوه قبل المناقشة فيه

وقد تناقش أعضاء المجلس في مواضع التقرير مناقشات دقيقة دلت على شدة عنايتهم بالمسائل المتعلقة بالمنفعة العامة ، وطلبوا حضور وزير الأشغال فحضر ، وأجاب الأعضاء على المسائل التي طلبوها ، وكان موقفه أقل خشونة من موقف زميله السير ريفرس ويلسن فقد وقف هذا الأخير موقف التمرد للمجلس وتلكأ في إرسال مشروعات وزارته .

٣ - ثم طلب إلى المجلس تسهلاً لمهمته أن يتدب بعض الأعضاء يحضروا إلى الوزارة للاسترشاد بمعلوماتهم وتجاربهم ولكي يتفاوضوا وإياهم في مسائل مهمة تتعلق بالمالية ، فاستام أعضاء من هذا الطلب . وكبر عليه صدوره من السير ريفرس ويلسن ، ولكن بعض الأعضاء رأوا الأخذ بالأحوط (٢٤) ، ومما قاده محمود بك العطار إن المجلس لا ينحصر رأيه في بعض الأعضاء بل لابد من المداولة بحضور النواب جميعاً ، ولكن نظراً لأن وزير المالية يطلب حصص الأعضاء للاسترشاد - به ، فلا بأس من انتخاب خمسة هذا الغرض على أن لا يكون

(٢٤) جريدة (التجارة) - ١٦٤ (١١ باير سنة ١٨٧٩)

فهم رأى يديونه في أي مسألة لا بعد أن تعرض على المجلس (٢٥) ، ولم تعد هذه الحملة في تقوم خطة السير ريفرس ويلسن بل استمر يناضل في عرض مشروعاته .

٤ - فأنذر عبد السلام بك خويلحي بجلسته ٢٦ غرضه هذه المسألة ، وطلب من المجلس أن يقرر استعجال حضور هذه المشروعات ووافق المجلس على ذلك وعرض محمد أفندي راضي - وهو نائب جرىء كانت له مواقف رائدة كما سيحيى - بيانه - أن ينظر المجلس في مسألة أفساط الضرائب قبل حضور مشروعات المالية فوافق المجلس على هذا الرأي

وتناقش المجلس طويلاً في أفساط الضرائب فقرر تحديد مواعيد لمدادها تتفق مع مواسم حتى الحاصلات الزراعية .

٥ - ولما تأخر وزير المالية عن إرسال مشروعات وزارته تقدم إنهاء من سبعة عشر نائباً وهم : محمود بك العطار . حنا يوسف . عثمان الحرمل ، أحمد السري ، بانخوم لطف الله ، أحمد عبد الصادق ، فضل الزمر ، يوسف رزق ، عبد الشهيد بطرس ، خضر إبراهيم ، حسن عبد الله ، أحمد جاد الله ، محمود عبد الله ، إبراهيم الجيار ، السيد اللوزي ، سليمان لغري ، محمد فرح .

أعربوا فيه عن استيائهم من تأخير إرسال المشروعات المالية مع مضي عشرين يوماً على افتتاح المجلس ، وأبدوا ملاحظاتهم العامة ، وهي تلخص في الاعتراض على فداحة الضرائب التي كان الأهالي يتوعدون بها ، وما أضيف عليها من الضرائب الجديدة ، كضريبة السدس ، وضريبة الري (١٠ ٪ من قيمة الأموال) ، والمصلح (الملح) ، وعوائد التنظيم ، والوريكو المربوط على أصحاب الحرف ، وتذاكر الشحصة . وعوائد الدخولية الخ ، وطلبوا من المجلس النظر في تخفيض الضرائب حتى يرتفع الصيق والفسك عن الناس .

فاستقر رأي المجلس على وجوب حضور وزير المالية للمناقشة معه في هذا الإنهاء ، ولما تأخر لوزير عن الحضور وظهرت نيته في الامتناع عن مواجهة المجلس ، استقر الرأي على المداولة في غيبته في ما عرضه الأعضاء من المشروعات المالية . وحلاصتها تخفيض الضرائب الفادحة وإلغاء بعضها . ويؤخذ مما أدلى به الأعضاء من البيان أن مجموع ما كان يدفع من الضرائب الأصلية والمستحدثة عن الفدان بلغ من ٣٥٠ قرش إلى ٥٥٠ قرش في السنة ، وهذا يدل

(٢٥) صفحة جلسته ٦ ابرم سنة ١٢٩٦

عن مداحة الضرائب وما أصاب الأهالي من العنت والإهراق .
وبعد أن نظر المجلس في هذه المشروعات قرر إرسال صورها إلى وزارة الداخلية حتى إذا
رأى أنها يتداول المجلس فيما يقتضى عمله لراحة الأهالي .

نشاط المجلس

ومن مظاهر النشاط الذى سرى في جو المجلس أن أعضائه اقترحوا نقل مكان اجتماعه من
القلعة إلى داخل المدينة ، وبدأ هذا النشاط أيضاً في أن أحد الأعضاء أرسل يعتذر عن
الحضور لمرضه ، فقال محمود بك المطار أن هالك من يدعى المرض لعدم حضوره ، ومن رأيه
أن يرسل المجلس للمديرية التابع لما العضو الذى يعتذر بالمرض للكشف عليه طبياً بمعرفة
حكيمايشي المديرية ، فوافق المجلس على هذا الرأي .

المسألة الدستورية

تقدم إنهاء بمجلس ١٠ صفر سنة ١٢٩٦ من محمود بك المطار وحيد السلام بك التوليحي
بتضمن الاعتراض على إفعال مجلس النواب في المرسوم الصادر في ٦ يناير سنة ١٨٧٩ الذى
يقضى بأن القوانين المتعلقة بالشؤون المالية تصدر بعد تقريرها في مجلس الوزراء والتصديق عليها
من الخديو (وسرد الكلام عن هذا المرسوم ص ١٨٥) ، قال : « ولم فر مجلس النواب في
هذا الذكرينو اسماً ولا خبراً ، مع أن سائر ما يختص بالإدارة العمومية من تحصيل أموال وفرض
ضرائب ووضع لوائح أو قوانين لذلك ، وما كان من هذا القبيل إنما يقصد به الأهالي لا غير ،
وكل ما يقصد به الأهالي لا بد أولاً من عرضه عليهم ورضاهم به عن طيب خاطر منهم قبل
وضعه وتكليفهم به . » وحيث أنهم أنابوا عن أنفسهم نواباً منهم منوطين بالمداخلة عنهم ،
والتمامة عن حقوقهم ، والنظر في شؤونهم بعين المصلحة ، فمن الواجب أن يعرض جميع
ما يتعلق بالأهالي على نوابهم لينظروا فيه ويتدبروه ، وذلك لا يخفى على دولتورئيس النظار ،
وكيف يخفى عليه أن للأمة المصرية نواباً ، وهو يعلم دعوتهم للانضمام ، وقد شهد يوم اجتماع
المجلس ، وحضر افتتاحه ، وسمع تلاوة الخطاب الخديوى ، وحضر يوم إجابة الأعضاء على

ذلك الخطاب ، ووقف على مفسون كل من الخطاب وحواله ، وعلم ما غرض إليه من
المداخلة فيه ، ومن ثم قد أخذوا بحسب . وذهب بنا الأسف كل مذهب ، ولا نشك في
أحكم معشر النواب قد أخذكم من المحب والأسف ما أخذ . كيف لا ، ورب من يوبة
رئيس مجلس النظار لا يجهل حقوق مجلس النواب . ومقدار احترامها ، كما لا ينكر . مرموع
الدكرينو المحكى عنه هو من حقوق ذلك المجلس المقدسة التى لا يصح انتهاكها . وبنت
كانت الحضرة الخديوية من عهد تشكيل مجلس النواب لا تبرم غالب الأمور المهمة التى تكون
من هذا القبيل إلا بعد أن تعرض على أعضائه ، ولا يقضى بها إلا بعد إقرارهم على وضعه .
مع أن تلك الحضرة هى التى منحت الأمة تشكيل هذا المجلس ، وإذا كانت حقوقه محفوظة في
الجملة حيث لم تكن ثم وزارة قائمة على دعائم الحرية مكلفة بأمر الإصلاح ومسئولة عنه ،
فكيف تضيق تلك الحقوق في عهد تؤمل الأمة فيه نوال كمال حريتها ، وغاية حقوقها ، علماً
بأن تلك الوزارة أدركت بشأن البرلمنتو (البرلمان) وأعرف بمقداره ، فهى أبعد من أن تنهك
حرمة ، وبناء على ذلك ها نحن نرفع إلى هيئة المجلس أمر هذا الدكرينو ملتسجين من
حضرانكم أيها النواب النظر فيه لعلنا بأن ما يؤثر في قواد أحدنا لا بد وأن يؤثر في أفئدة
الباقين ، وأن ما يجب على أحدنا القيام به يجب على الجميع كذلك ، لأننا جميعاً وكلاء الأمة
وأمنائوها المدانون بمراعاة حقوقها والنظر في شؤونها ، ومصالحها ، وبالجملة إن الذى نراه أن
لا نفرض النظر من مراعاة واجباتنا المقررة المعلومة ، خصوصاً في هذه المسألة ، التى ليس
التساهل والتسامح فيها إلا نوعاً من الإجحاف بحق مجلس النواب » (٢٦) .

وقد لفت الألسن بالثناء عن هذا البيان ، وقالت عنه جريدة (التجارة) : « من
تصفح ذلك التقرير علم أن في السويده رجلاً سودتهم نفوسهم ، فلا تسام خفياً ولا تضام
عفاً » (٢٧) .

ولما تلى هذا الإنهاء قاله المجلس بالموافقة ، وقرر أن يحضر رئيس النظار للمفاوضة معه في
شأنه ، فحضر نوبار باشا بمجلس ١٤ صفر لإجابة لطلب المجلس . « وقدم للمجلس احتراماته
الفائقة » ، فشكره المجلس على ذلك . ثم أدلى ببيان مبين قصد به التهرب من مواجهة مسألة
إذ قال :

(٢٦) قلا من مصطفة جليلة ١٠ صفر سنة ١٢٩٦ من مضاط مجلس شورى النواب

(٢٧) جريدة (التجارة) العدد ١١٠ (٣ فبراير سنة ١٨٧٩) .

« هذه المسألة إنما هي مسألة أساسية ، ولو كانت من حصص الداخلية أو المالية والحقانية أو الأشغال كان يمكن أن أجاب عنها ، أنا أورداني ، ولكن أرحو قبول على عدم المجاوبة عنها الآن ، وهذا بالنظر لكونها مسألة أساسية تحت نفاذ المشاورة فيها مجلس النظار ، والعرض عنها للأعتاب السنية ، وبحسب الإرادة التي تصدر بصير الإجراء . ومادام أن أصل التكلم (في هذه المسألة) متعلق بصلاحيته المنسكة . ونحن أيضاً بحسب مرغوب وإرادة ولي التعم كل اجتهدنا مصروف لما فيه الإصلاح . فأحب ما علينا اتحاد الأفكار والتخايرة ومبادلة الأفكار مع النواب لأجل التوافق فيما فيه الإصلاح » (١٨٤) .

فلم يقتنع المجلس بهذا الجواب المطوى على التسوية ، وانبرى عبد السلام للويلحي بك يؤيد حقوق المجلس بقوله :

« من حيث إن هذه المسألة أساسية فهذا هو الموجب لكونها من حقوق مجلس النواب ، ونحن نرجو من الحضرة الحديوية ومساعدة مجلس النظار أن مجلس النواب ينظر في هذا الخصوص وما شكله ، لأن من المعلوم أن كل مملكة وكل حكومة تقدمت كان أساسها اشتراك النواب في أمثال ذلك » .

فأجاب نوبار باشا أن جوابه السابق فيه الكفاية .

وقال محمود بك العطار : « إن للرئيس هو استحصال المجلس على حقوقه بواسطة العرض للأعتاب الحديوية بعد رؤيتها بمجلس النظار » .

ثم غير نوبار باشا بدهائه مجرى الحديث ، واستطرد إلى القول بأنه مشتغل بتزيب المحاكم واختيار أشخاص ذوي عفة وصدق وحرية لإستاد مناصب القضاء إليهم ، وطلب من المجلس مساعدته بالإرشاد عن يكونون متصفين بهذه الصفات ، وقال إنه وإن كان إصلاح الملكية بوضع القوانين لكن الممول عليه الإجراء بمقتضاها وتنفيذه .

وقد تبين من سياسة نوبار باشا أنه لم يقصد إلا كسب الوقت فيه وعده به المجلس من عرض المسألة الدستورية على مجلس النظار .

وازداد الاستياء من سياسة الوزارة ، وامتعت حركة اندمجة ضدها ، داخل المجلس وخارجه ، وعطلت الحكومة جريدتي (التجارة) لأديب إسحق . و (الوطن) لميخائيل عبد

(٢٨) قلا من النص المنسوخ في جريدة التجارة عدد ١٨٤ (٨ فبراير سنة ١٨٧٩) مع مقارنته بالوارد في نصيب

السيد خمسة عشرة يوماً لإثارتها المخاطر في كتابتها ، وفي خلال مدة التعطيل وقعت ثورة الصباط التي انتهت بسقوط الوزارة كما سيجيء بيانه .

سياسة الوزارة النوبارية وأثرها في تطور الحركة

تألفت وزارة نوبار باشا الأولى في أغسطس سنة ١٨٧٨ كما تقدم بيانه (ص ٨٣) تولت الحكم في ظروف مضطربة وجو مكفهر بالغيم ، وكان لسياستها أثر كبير في تطور الحركة ، إذ لم يكن ينقش عن الأذهان أن لهذه الوزارة طابعاً أجنبياً لا يجيبها إلى النفوس ، فقد ألقت بإيمان من لجنة التحقيق الأوروبية ، وكان الغرض الأول من تأليفها تنفيذ المطالب والافتراحات التي انتهت إليها للجنة ، ولم يكن نوبار باشا موضع ثقة الأمة وعطفها ، لما اشتهر عنه من التزعة الأوروبية ، وإثارة المصالح الأجنبية على المصالح القومية ، ولما تحققت الناس من أن إسناده رئاسة الوزارة إليه كان ترولاً على رغبة السياسة الإنجليزية والفرنسية ، وزاد في كراهية الناس للوزارة اشتغالها على عضوين أجنبيين لها فيها النفوذ الفعال ، وهما السير ريفرس ويلسن وزير المالية ، والسيد بلنير وزير الأشغال .

ولم يكن خافياً أن هذين الوزيرين الأجنبيين إنما يمثلان الدول الأوروبية ، وأن نوبار باشا يخضع لإشارتهما ، وأن الوزارة يرمتها كان غرضها الأول رعاية مصالح الدائنين الأجانب . ولو أدى ذلك إلى الإضرار بمراقب البلاد ، ولم تألف البلاد من قبل أن يتولى الحكم وزراء من الأجانب ، ولئن كانت وزارة نوبار باشا أول نظارة تولت مسؤولية الحكم طبقاً للنظام الجديد الوارد في مرسوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، إلا أن البلاد اعتادت إسناده مناصب « النظار » من قبل إلى المصريين دون الأجانب ، فتأليف وزارة نوبار ، وفيها وزيران أجنبيان ، وعلى رأسها وزير عرف بترتته الأوروبية ، كان صدمة لمواطني الأهلين ، حاجت خواطرمهم وأقنعت باهم ، فلا جرم أن سموها « الوزارة الأوروبية » ، وهذه التسمية في ذاتها تشرع ببلغ قذارتها ثقة المصريين .

وقد استألفت لجنة التحقيق أعمالها بدعوة من الوزارة لإتمام عملها ، وكان من أعضائها ثلاثة من الوزراء ، وهم ريفرس ويلسن ، ودي بلنير ، ورياض باشا ، وغولت تلك اللجنة سلطة لم تكن لها من قبل ، وهي وضع مشروعات القوانين المالية للبلاد ، وأصدر الحديوي مرسوماً

ذلك في ٦ يناير سنة ١٨٧٩^(١) . وهذا معناه نفاذ لجنة التحقيق الأوروبية إلى أجل غير محدود . وجعلها لجنة دائمة تختص بالتشريع للبلاد ، وفي ذلك من الإغيات على الحكومة واستبداد كرامة الأمة ما لا يخفى عن الأذهان ، وكان صدور هذا المرسوم موضع اعتراض مجلس شورى النواب كما تقدم بيانه (ص ١٨٢) .

وه نكن أعمال الوزارة مما يحسب إلى الأهلين ، ويرغيم في بقائها ، لأنها في الواقع كانت تعمل على حماية مصالح الدائنين . وقد أقصت الموظفين المصريين عن النفوذ والسلطة ، وعزلت طائفة منهم بحجة الاقتصاد ، وعينت الأجانب في الوظائف الهامة ، وأغدقت عليهم الرواتب الضخمة ، فمن هؤلاء السبويلوم باشا Blum الذي جعل وكيلاً لوزارة المالية ، والسنير بارافلي العضو بصندوق الدين ، وقد جعل مراجعاً عاماً للحسابات مع بقاءه في صندوق الدين ، والمستر فخرالد وقد عين مديراً عاماً لحسابات الحكومة ، والسير أوكلان كولفين مديراً لمصلحة المساحة الخ الخ ، وكان السير ريفرس وليسن أكثر إيماناً من زميله في استاد المناصب إلى الأجانب ولا سيما الإنجليز ، ولم يظهر من هؤلاء الموظفين إخلاص في العمل ، بل كانوا يعتبرون المناصب مقام يستغلونها ، كما كان الأجانب يستغلون اتصالهم بالخدو من قبل ، وزاد على ذلك إرهاب الوزارة للأهلين في جباية الضرائب ، وما شاع عنها من التزم على زيادة الضرائب على الأطنان المشورية ، فجاء العاصمة في حلال شهر يناير سنة ١٨٧٩ وفرد من أعيان الأقاليم يثون شكائهم وشكاية الأهلين عامة من قذاحة الضرائب والقسوة في تجبايتها ، فظهر في الميدان حامل جديد زاد مركز الوزارة حرصاً ، وهو صوت الأعيان والأهلين بمالتونها بالاستياء والسخط .

تبرم الناس بالوزارة ، لأعمالها الكثيرة للخواطر ، الجارحة للكرامة القومية ، وأخذت الدوائر الرسمية تحمل عليها حملات صادقة ، فاشتد تيار السخط عليها ، ولم يكن لها من قوة تعتمد عليها سوى تأييد الحكومتين الإنجليزية والفرنسية ، أي أنها كانت هيئة أجنبية تستند سلطتها من الخرج وتحمك البلاد بالرغم من شعور أهلها .

وقد استهدفت من ناحية أخرى لعصب الخديو ، لأنه لم يكن ينفذ عن تجربده من أملاكه ، وإقصائه عن إدارة شؤون الحكومة ، وهو الذي اعتاد أن يحكم البلاد حكماً مطلقاً خمسة عشر عاماً وسناً ، فكان في خاصة نفسه ناقماً على الوزارة رغباً عنها ، ولكنه كان

(١) (٢٩) الوثائق المصرية لسنة ١٨٧٩ (١٢) يناير سنة ١٨٧٩

مضطراً للإدعان نزولاً على حكم الدول الأوروبية . ولئن كان قد صرح السير ريفرس وبين حيناً فده إليه تقرير لجنة التحقيق أنه اعترض إضراح طرائق الحكم القديمة . وأعلن في أمره الصادر لوزير أنه عازم على أن يحكم مع مجلس الشورى وبأسسه . لكن مبوله إلى حكمه المطلق لم تكن فارقته لحظة ، واحدة . وإنما اضطر للتخلي عن هذا الحكم إلى وقت معلوم . حتى تنبأ له الظروف التي يسترد فيها سلطته القديمة .

وقد ساء من توتر دأها بالفت في غل سلطته بإقصائه عن رئاسة مجلس الوزراء ، ونجته عن حضور جلساته ، وكانت الدولتان الإنجليزية والفرنسية تتحان في وجوب تنفيذ هذا الشرط ، بحجة أن حضور الخديو جلسات مجلس الشورى وترؤسه له يعطل الإصلاحات التي كانت تبغيها الوزارة ، لأن هذه الإصلاحات ترمى إلى نقض الأعمال والمساوي النسوية هذا ، ولم يكن إسماعيل يستطيع صبراً على أن يتجرد من السلطة إلى هذا الحد . فالرأي العام المصري من جهة ، والخديو إسماعيل من ناحية أخرى ، كانا من خصوم « الوزارة الأوروبية » ، ولئن اختلفت وجهة نظر كليهما في هذه الخصومة فإن كلا منهما كان يبغي إسقاطها .

تبرم الموظفين

قلنا « الوزارة الأوروبية » جعلت شغلها الشاغل تدير المال اللازم لأداء أقطار الدائنين الأجانب ، وهو العمل الذي تألفت من أحله ، وأهملت ماعدا ذلك من الأعمال الحيوية . وقد تبرم الموظفون الوطنيون عامة بالوزارة ، لأنها كانت تكيل المال جزءاً للموظفين الأجانب وتؤدي لهم الرواتب الضخمة . في حين أنها عزلت طائفة من الموظفين الوطنيين ، واقتصمت من سلطة الماتقين منهم في الحكومة . فصارت الكسبة العليا للموظفين الأجانب ، وشمعو بأوفهم . وعاملوا الموظفين الوطنيين بمطرسة وكبرياء . فلا غرو أن يغم هؤلاء على الوزارة وتعموا سقوطها .

وكن الموظفون يشكون تأخير الحكومة في أداء مرتباتهم . وقد غل هذا التأخير في السوات التي أعقت الارتباك المالي . وكان مما اقترحت لجنة التحقيق وجوب دفع راتب كل

البلagh الرسمي عن ثورة الضباط

وهذا ما نشرته «الوقائع المصرية» عن ثورة الضباط العدد ٧٩٩ لسنة ١٨٧٩ في يوم الأحد ٢٣ فبراير سنة ١٨٧٩ :

«في يوم الثلاثاء الماضي قد ورد نحو الخمسمائة أو الستائة من الضباط الصغيرة (كلنا) الذي انفصلوا من الخدمات العسكرية بحسب الترتيبات الجديدة والتفجعات في ثورت الآن في نقارة الجهادية . وانتشروا بالدواوين للمطالبة بما هيأتهم المناصرة لهم في غزيرة الحكومة ، وما زالوا مصرين على صرفها وتسلمها إليهم من حفريات النظار ، وحيث أنه في ذلك الوقت لم يوجد بجزيرة المالية القود الكافية لطبيب ، وأجبروا من طرفهم بمساعدتهم . ومع ذلك لم يتنازلوا عن هذا الطلب ولم يرجعوا عنه ، شرفت الحفرة الفخيمة الحديوية ديوان المالية في هذا اليوم لدفع هذه المائة المهمة ، وتسكينها على أحسن حال قبل تجسيمها ، فالتفت تلك الحفرة على هؤلاء الضباط كلمات حكيمة وعظيمة ونصائح مؤثرة ، وفي أثناء ذلك حضرت هناك الماسكر أيضا ففرق الضباط في الحال وتوجه كل إلى عمله » .

ملفوظ وزارة نوبار باشا

(١٩ فبراير سنة ١٨٧٩)

لم يكن للحديويدي في تدبير ثورة الضباط خلافا لما زعمه بعض الكتاب ومؤلفين ، وقد اعترف اللورد كرومر الذي كان شاهداً حيّاً لهذه الحوادث بأن هذا الزعم لا يقو على أساس ولا يزيد عن الظن والتخمين ، ويرجع في كتابه « مصر الحديثة » أن ما أبداه إسماعيل من القلق حين سمع بخروج الضباط عن الحد كان طبيعياً صحيحاً ، وقال إن الحديويدي كان في خطر كبير حين واجه القضاة الثلاثة . وأمرهم بالكف عن الجراح ، فالثورة إذن كانت طبيعية ، أدى إليها سخط الضباط والرأي العام على وزارة نوبار ، ولكن الحديويدي قد استغل وقوعها وأراد أن يقتنصها فرصة ليتخلص من نوبار باشا من جهة . ويسترجع السلطة التي فقدتها في عهد تلك الوزارة ، فصارع قناصل الدول . أنه لا يكون مسئولاً عن الأمن العام ما لم يعدل مركزه وتعاد إليه السلطة التي من حقها . فبحسب

ثورة . . . فقم الضباط أبواب الوزارة . واحتلوا غرفها وقاعاتها ، وحسروا نوبار باشا حيزو يفرس وليس في إحدى غرف الدور الأعلى . وصار الموقوفون لأحباب

حيزو تحت رحمة الثوار .

ثم حسب الحال ورمى نوبار ما حدث . بل فاضل الدول ذهب المستر (اللورد) فينلان ١٨٧٩ قسب إنجلترا الده ثراً إلى ساري هابدين ، حيث قابل الحديويدي ، وأتسى إليه نوبار

صاحب البيت فخرج إسماعيل في سريرة تقه من حد الطلب ، لأن فيه معنى الاتجاه إلى سلطته لإنقاذ سنة الأمن إن نصابه ، وفي ذلك اعتراف من القناصل بأن لا سبيل إلى ضبط من غير تدخل الحديويدي ، وهذا ما كان ينييه إسماعيل ، إذ بذلك لا تستطيع الدول ولا لأوردية أن تحب عن الحكم ، وفي هذه الحالة يمكنه أن يمل شروطه على ويطلب أن تعيد إليه جزءاً من سلطانه المطلق ، ليضمن لهم أرواح الأجانب ومصالحهم .

بادر إسماعيل إذن إلى إجابة طلب الاتصال الإنجليزي ، وركب عربته يصحبه القنصل ، وذهب إلى برطس الحاج بوزارة المالية ، فلما شاهده الظاهرهون استنبروا الحية التي له في خنوس . وكنت هذه الحية من أنص منزياء ، فهتفوا له وأفسحوا له الطريق ، واحتشدوا في شوارع شديدة للوزارة ، ثم عالبوا أن علوهم روح الحاج والنرد ، فأقبلوا إلى حيث كان حيزو ، ثم به ، فطلب الحديويدي عاظرهم ، وطلب إليهم الاعتقاد عليه في أداء ورائهم ، سكنت دائرة معظم الضباط ، احتراماً لشخص الحديويدي ، ولكن فريقاً منهم استنبروا في صحيفه ونشيجهم ، واتقرب واحد منهم من الحديويديدي أن يحسكه من ذراعه ، فأخطل به شخص وأمر الحرس أن يفرقوا المتجسسون بالسلاح ، فظهر الحرس سلاحهم . وعندئذ خاصة ، لم يعرف مصداقها . وأطلق الجنود النار ، ولكن في الغراء ، فلم يصب حيزو وحسب بمصمهم . كما جرح التشريفاتي الحديويدي وهو إن حاب في ليلة ضربة سيف من أحد القناصل . ومن ثم تفرق الظاهرهون وأخذوا طريق وفتح سراج الوزراء فغضبوا ، وأمر الحديويدي بحرقهم إلى منازلهم ، وانتهت المظاهرة وعود الحديويدي إلى ساري هابدين

١٩ فبراير اجتمع كل من المستر فيفيان قنصل إنجلترا ، والسيد جودو Goddard قنصل فرنسا ، ونوبار باشا ، والسيد ريفرس ويلسن ، والسيد دى بليير الوزيرين الأوروبيين في وزارة نوبار ، والسيد ايفلنج بارنج (اللورد كرومر) العضو الإنجليزي في صندوق الدين في لجنة التحقيق ، وكان اجتماعهم في بيت فيفيان ، وتداولوا في الموقف السياسي ، قال اللورد فيفيان إن الحديو أنهى إلى القنصل أنه لابد من أن يتغير مركزه وتعاد إليه سلطته ، فقرر في هذا الاجتماع أن يطلب من الحديو بيان التغيير الذي يريده ، فقصده المجتمعون إلى سراى عابدين لمقابلته ، فانتظر نوبار وريفرس ويلسن ودى بليير وبارنج في إحدى غرف الدور الأول ، وصعد اللورد فيفيان والسيد جودو وكيل إنجلترا وفرنسا السياسيان إلى الطابق الثاني حيث قابلا الحديو ، ثم عادا وأبلغا المجتمعين ما أنهما إليهما في حديثه ، وهو أنه لا يعد مسؤولاً عن الأمن إلا إذا خرج نوبار من الوزارة ونال الحديو حقه من السلطة في حكومة بلاده ، فقتل نوبار وقتل هل هو يضمن استتباب الأمن إذا أصر القنصلان على بقاءه في الوزارة ، فأجاب أنه لا يضمن ذلك ، فلم يجد القنصلان بداً من التخل عن نوبار ، فقدم استقالته ، ورجا من القنصلين أن يرضاها إلى الحديو ، وأن يطعها له كفالة حياته في مصر ، فقبل الحديو هذا الرجاء ، على شرط أن لا يعود نوبار إلى الدوائس أو التدخل في الأمور السياسية . وقد رضى القنصلان باستقالة نوبار ، على شرط أن يبقى الوزيران الأجنيان في مناصبيهما ، فقبل الحديو هذا الشرط ، ولكنه طلب إقصاء رياض باشا من الوزارة الجديدة ، قائلا للقنصلين أنه استهدف لغضب الشعب مثل نوبار ، وأنه لا يضمن حياته إذا دخل الوزارة الجديدة ، وكان إسماعيل يحدد على رياض لاشراكه مع لجنة التحقيق الأوروبية وانضوائه تحت كواء ريفرس ويلسن ، ولكن القنصلين أصرأ على بقاءه .

وبعد أن استألت وزارة نوبار ذهب الأمير حسن باشا بصفته القائد العام للجيش (السردار) إلى القنصلية الإنجليزية العامة واعتذر للمسترفيفيان والسيد ريفرس ويلسن ، عما وقع من الضباط يوم ١٨ فبراير ، فقبلا الاعتذار ، ثم اقترعت الحكومة ٤٠٠ ألف جنيه من بيت روتشاند دفعت منها متأخرات الضباط .

ونظر المجلس العسكري في أمر الضباط الذين اشتركوا في الثورة ، وفي مقدمتهم لطيف بك سليم وسعيد بك نصر ، ففضى ببراءتهم ، ولم يعاقب أحد من الثائرين .

وزارة توليق باشا

(١٠ مارس سنة ١٨٧٩)

وصب حديو - بنو نفسه رئاسة وزارة جديدة . ولكن القنصلين عارضوا في هذا الطلب . فعرض بسده إلى نجله الأمير محمد توليق باشا . فلم يعارضوا في ذلك . وصب إسماعيل - بك - حق رئاسة جلسات مجلس النظار . فعارضاه في هذا الطلب . وكانت حينها - رسته تصعب استقلال وزارة في العمل . وأن مرسوم إنشاء مجلس نصار صدر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧١ يحمل رئاسة جلساته من حق رئيس النظار ، فاصصر الحديو إلى المدول عن إصراره . وكانت الدولتان الإنجليزية والفرنسية قبقبان دخول نوبار عضواً في الوزارة الجديدة لأصحتنهما إليه وقتته بولائه لها ، ولكن إسماعيل عارض في ذلك وصارح القنصلين بأن دخول نوبار الوزارة فيه إذلال لذاته ، كما أنه يفضي إلى إثارة خواطر الأمة على الوزارة . فعدلت الدولتان عن تمسكها بنوبار ، ولكنها اشترطت أن يكون للوزيرين الأوروبيين حق (الفيتو) أى وقف كل قرار يصدر من مجلس النظار إذا لم يوافقا عليه ، ولم تعدل الدولتان عن تمسكها بنوبار إلا بعد أن قبل الحديو هذا الشرط .

وانتهت المناقشة بين إسماعيل والدولتين بإعلان الحديو يوم ٩ مارس قبول مطالبها التي تم الاتفاق عليها وهي :

أولاً : يحدد الحديو عزمه على اتباع قرارات الحكومتين الفرنسية والإنجليزية والعمل بمرسوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ما عدا التعديلات التي تم الاتفاق عليها (أى حق الفيتو للوزيرين الأوروبيين)

ثانياً : لا يصبر حديو البتة جلسات مجلس النظار ومدلولاته ، ويحتفظ لنفسه فقط حق استدعاء وزير ، مجتمعين أو مفردين ليطلعهم على آرائه في المسائل التي يطلب منه إفرازه .

ثالثاً : تسد رئاسة مجلس النظار إلى الأمير محمد توليق باشا .

رابعاً : لا يري الوزيرين في مجلس نصار الحق في وقف كل عمل لا يوافقون عليه . ويشترط في هذه حجة أن يصدر هذا الوقف من الوزيرين الإثنين معاً .

خامساً : يشكر حديو الحكومتين على إحلالها ملاحظاته محل الاعتبار (! !) وعده

مزارعها على دخول نوبار باشا الوزارة.

سادساً : يقدر الخديو المسئولية التي يحتملها هذه النسبة ، ويؤكد للحكومة فرنسا والمجلد أن سبيل كل جهوده لتنفيذها ، وأنه سيمد الوزارة في كل الظروف بتمام معاونته الصادقة للمحافظة على الأمن العام وإنفاذ النظام الجديد^(٣١).

وبعد هذا الإعلان صدر أمر الخديو في ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ (١٧ ربيع الأول سنة ١٢٩٦) بإسناد رئاسة الوزارة إلى الأمير محمد توفيق باشا . وأرسل إليه كتاباً يتضمن خلاصة القواعد التي اتفق عليها مع الدولتين ، وإليك نصه^(٣٢) تبينه هنا لأنه يعد مكملاً ومعدلاً للأمر الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ .

« لما أحلت على عهدة أمانتكم رئاسة المجلس وتشكيل هيئة النظر رأيت من المهم أن استجلب دفتكم فيما يجب من إجماع الرأي بين أعضاء ذلك المجلس وأن أحيطكم علماً بما في أفكارى مما يتعلق بإدارة المصالح طبقاً لما هو مدون في الذكرى المؤرخ ٢٨ أغسطس الماضي الذي هو أساس لحيطة الحكومة ، فإني عند تأسيس هذا الترتيب الجديد لم يخطر بفتكري قط الافراد عن وكلائي بل غاية قصدي أن أكون معهم بإجماع تام .

« ولذلك ينبغي أنه قبل أن يقر مجلس النظر على أي قرار مما يتعلق باللائحة أو الأحكام التي تقدم من أحد النظر أن تعرض على مع أسانيدنا من طرف الناظر الذي هي من خصائصه حتى يمكنني أن أحيط المجلس علماً بجميع ما يترأى لي ، من التدابير اللازمة لاتخاذها ، وعلى كلا الأمرين يجتمع المجلس عند صدور إرادتي بذلك لينظر بالاتحاد معي في المسائل التي عرضت على ، إنما لأجل التأمين على تمام استقلال المجلس لأحضرفه وقت المذاكرة .

« وحيث أن النظر الوطنيين حازون الأغلبية في المجلس فلأجل التعادل هناك يكون للنظر الأوروبيين تأثير في الرأي ولهم الحق في المعارضة وعدم قبولهم رأي الأغلبية . .

« وهذا في أمل أن ذلك الترتيب الجديد يكون كافياً في سير المصالح وظهور الفائدة للقطر المصري ، وليكن مجلس النظر مطمئناً في سائر الأحوال على مساعدتي له وحسن مساعي ، كما أنني مطمئن على اجتاده وحسن مساعيه فيما فيه تقع العموم

« عابدين بمصر في ١٠ مارس سنة ١٨٧٩

إسماعيل »

(٣١) الكتاب الأصغر الفرنسي (مجموعة الوثائق الدبلوماسية عن سنة ١٨٧٨ - ١٨٧٩ ص ١٦٦) .

(٣٢) عن «الوثائق المصرية» العدد ٨٠٣ الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٨٧٩

وتصلى الأمير محمد توفيق باشا وقتاً طويلاً يتحير الوزراء بسبب تدخل الوزيرين الأوروبيين . في أن تم تأليف الوزارة في ٢٢ مارس . وأعصارها هم :

لأمير محمد توفيق باشا : رئاسة ، رياض باشا للداخلية والخفافية ، السير ريفرس وبيسن لبحرية ، مسيو دي سيير للأشغال العمومية ، علي باشا مبارك للمعارف والأوقاف . ذو الفقار باشا بحريه . ملاطون باشا للحرية .

وعلى غير ذلك أن تأليف وزارة توفيق باشا على أساس الشروط التي قبلها الخديو يعد خسراناً سياسياً لخصم البلاد . لأن تحويل الوزيرين الأوروبيين حق (الفتوى) معناه إلغاء سلطة مجلس مصر وجعل الوزيرين الأجنيين صاحبي الأمر والنهي في إدارة شؤون الحكومة . فلا عرو أن قويت هذه النسبة بالاستياء العام .

مجلس شورى النواب ووزارة توفيق باشا

استمر مجلس شورى النواب يمتد جلساته بعد إستقالة نوبار باشا ، ولم يقف جلساته . انتظارك لتأليف الوزارة الجديدة ، بل أُنْعِدَ يجتمع ويتداول فيما لديه من الأعمال ، وتلك سنة حسنة أراد المجلس أن يبرهن بها على استقلاله عن الوزارة .

وفي خلال اشتغال توفيق باشا بتأليف الوزارة اجتمع المجلس بجلسته ٢٦ ربيع الأول سنة ١٢٩٦ (١٩ مارس سنة ١٨٧٩) ، وتقدم «إنهاء» بتوقيع تسعة وأربعين نائباً ، خلاصته أنهم قدموا المقترحات المالية الخاصة بتخفيض الضرائب والأنوات الفادحة التي ينوء بها الأهالي ، وأن المجلس طلب حضور ناظر المالية فلم يحضر ، وأرسل المجلس ملاحظاته في هذا الصدد إلى الداخلية . فلم ترد منها إجابة ، وكرروا طلب الجواب وأمانوا عن شكوى الأهالي من فسادة الضريبة . ثم أُنْعِدَ على الموافقة على هذا الإنهاء وقرر إرسال صورته

درى عن : «الوثائق المصرية» العدد ٨٠٣ الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٨٧٩ .
نشره : «الوثائق المصرية» العدد ٨٠٣ الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٨٧٩ .
الوثائق المصرية : العدد ٨٠٣ الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٨٧٩ .

باشا على عزيمتهما لما عرف به من قبول الاستبداد ، فاستقر رأى الوزارة على معضلة المجلس بجهة أن مدة نيابته وهى ثلاث سنوات قد انتهت ، واستصدرت من الحديوي المرسوم المأذون بانتهاء مدته وانقضاءه ، وعهدت إلى رياض باشا وزير الداخلية أن يتوجه إلى المجلس لإبلاغ الأعضاء المرسوم المذكور وإنفاذه ، وقد علم الأعضاء بما بيته الوزارة ، فاعتزموا عدم الإذعان لإرادتها ، ووقفوا تجاهها موقفا مشرقا بعد من الموافقات الرائعة في حياة مصر الدستورية .

جلسة تاريخية

وبما ذاكرتون هنا تفصيل ما جرى في الجلسة التاريخية التي تلى فيها أمر الانقضاء كما ورد في مضبطة المجلس .

اجتمع الأعضاء بمجلس الخميس ٤ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢٧ مارس سنة ١٨٧٩) وحضر رياض باشا وأمر بتلاوة أمر الانقضاء وهنا نصه :

« بالنظر للبند التاسع من لائحة مجلس شورى النواب المحدث به ثلاث سنوات لأمرية ذلك المجلس ، وبالنظر لمضى هذه المدة ، وأنه عرض لنا من ذلك من رئيس مجلس الطار ، أصدرنا أمرا هذا ، وهو أن مجلس شورى النواب قد انقضى ، وسعادة ناظر الداخلية موكل بإجراء هذا الدكرين » .

وقال رياض باشا مخاطباً الأعضاء :

« أبدي لكم كامل الشكر والثناء على ما أبديتموه من الحمم والمسامحة الخيرية التي من اللزوم أن نكون جميعاً فيها كرجل واحد ، إنما حصلت بعض مذكورات أوجبت التأخير ، ولكن لا بد من الحصول على إتمامها ، والمسائل التي أوضحت عنها مدار تلقبها بغاية الاعتبار ، وإن شاء الله متى كانت القلوب متجهة إلى حسن النية فستكون الحالة حسنة خيرية ، وفي الاجتماع الجديد لا بد من النظر فيما فيه المصلحة .

وعندئذ نهض النائب الجري محمد أفندي راضى (بك) وقال :

« بما طُلب المجلس لأجله النظر في مسائل مالية ، وقد مضى ثلاثة شهور وما كانت ترد ، والمحفوظات التي تمحرت عن الأفلام التي تراءت للمجلس أرسلت للداخلية للنظر فيها بمجلس الطار ، ولداعي مضى تلك المدة وعدة ورود شيء ودخول وقت الصيف طلبنا أجارة مدة

شهرين لرؤية أشغالنا ونعود ، والأمر يصدر الآن ذكر فيه أن المجلس انتهت مدته ، مع أنها ما انتهت ، وحاصل الأمر أنه لا بد من عودة المجلس بعد المدة التي قررها لأجل رؤية تلك المسائل والمحفوظات .

عبد السلام بك المويلحي : إن المجلس طلب عدم قطع أمر في أى شيء كان إلا باشتراكه ، وإن بعض الأعضاء يقول إنه إذا كان لا يحصل ذلك ربما يحصل من الأهالي أمور لا يصح وقوعها ، ويكون مجلس الطار تحت المسؤولية .

رياض باشا : ما قلتموه الآن هو بخلاف لائحة المجلس والجاري لحد تاريخه ولا يمكن أن أجاب عن ذلك منفرداً ، وإنما ينظر فيه في مجلس النظر ، والمأمول أن لا يحصل شيء من الأهالي مما يكثر الراحة .

عبد السلام بك المويلحي : المجلس لائحته تقضى أن ينظر في المنافع الداخلية ، والتصويرات التي تراها الحكومة أنها من خصائصه ، ينظر فيها ويعطى قرارات تعرض للمضرة الحديوية .

رياض باشا : الخروج من اللائحة والقانون الموجودين لا يمكن إلا بأمر ثاني .

محمد أفندي راضى : اللائحة تعطى للمجلس حقوقه .

رياض باشا : ننظر في اللائحة والإجراءات السابقة ، وإذا كان مجلس النظر أوصعاده ولي الحم يبدى شيئاً آخر ، فهذا يجري ما يلزم عنه ، وأما مجئ فإنه لأجل أداء الشكر والتوجه لطرف الاعتبار كما هو جارى حسب المعتاد عند انقضاء المجلس .

محمد أفندي راضى : شكر سعادتك مقبول ، لكن لا يمكن صرف المجلس إلا إذا نظر في المسائل التي حرر عنها ، وفي الميزانية .

بديى أفندي الشريبي : الأمر الصادر يقضى بلغو المجلس فالمقصود إثبات مجلس الشورى ، ولا تحصل إجراءات ولا قوانين من مجلس النظر إلا بالاشتراك مع مجلس النواب رياض باشا : الأمر يقضى بانقضاء مجلس لانقضاء مدته ، وبانقضاء عدد الانتخاب الجديد لا بد أنه سيحصل من نفس أذن الوطن لا من خلافهم .

ابنخوم أفندي لطف الله : نوحها إلى البلاد بهذه الكيفية ربما يحصل منه زعزعة للأهالي بناء على الوعد السابق حصوله من حضرات نظار بسبب التشكى الذي حصل من الأهالي ، وقيل لهم بأن نوابكم موجودون للنظر في رحتكم ، والأول أن نضر المسائل التي قررتها

وميرانية المالية بمعنى أن المجلس يحضر بعد ١٥ بشس وبعد ثمانية أشهر لا مانع من تحديد الانتخاب .

رياض باشا : الصعوبات الحاصلة لا تنبئ ل طرف شهر أو شهرين ، وذلك الصعوبات لا يمكن إبدائها والحالة هذه ، والمسائل التي في مجلسها حرج عظيم . وعسى بواقع لانتحة قد انقضت مدة الثلاث سنوات حتى يلزم الانتخاب بعدها .

محمد أفندي راضي : المجلس لم يزل باقيا له مدة ، وقد سمع المجلس أن سعادتكم تحضرتم أصحاب الجرائيل (الصحف) وأكدتم عليهم بعدم طرح شيء في جرائيلهم مما يتعلق بمجلس الشورى والأجانب ، وهذا فيه نوع تضيق .

عبد السلام بك المويلحي : من ضمن ما قلتموه سعادتكم أن أهالي مصر مع ، وأنه لا يوجد فيهم عشرة يفهمون ما يقال في الجرائيل . مع أنه لا يصح نسبة جميع أهالي الوطن لهذه الحالة التي لا تليق .

رياض باشا : الذي صار التنبيه على كتاب الجرائيل عنه هو ما يتعلق بالأمور التي لا تليق لها بالقطر . مثل أن الجورناحي يكتب عبارة من الوارد بجرائيل الأوروبيين ، مع أن أولئك لهم قواعد وقوانين غير قواعد وقوانين بلدنا ، ويدرجون أشياء مما يتحدث من أذهان العامة الذين لا يمكنهم التصرف في مثل هذه الأفكار .

محمد أفندي راضي : لا توجه لطرف الأعتاب إلا إذا أعطى لمجلس النواب حقوقه وأحيت طلباته ، وما نحن منتظرون الجواب الذي يرد عن ذلك .

قرار المجلس

استقر رأي المجلس على ذلك وعلى أن هذا المحضر توصل منه صورة للجمعية السببية وصورة مجلس المعارف .

عريضة النواب إل الخديو

وفي ٦ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢٩ مارس سنة ١٨٧٩) قدم النواب عريضة إل الخ .

وقع عليها جميع الأعضاء الحاضرين بالقاهرة ، اعتبروا فيها على مسلك الوزارة في استناتها حقوق المجلس . واحتجوا على المشروع المالي الذي أعدته وقننته وكانت توى إصداره والذي نعلن فيه أن الحكومة المصرية في حالة إفلاس وتلقى فيه قانون المقابلة ، وأعلنوا هزمهم على رفض هذا المشروع وامتناعهم عن تنفيذه ، وطلبوا من الخديو أن يتلافى الحالة التي نشأت عن امتناع حقوق المجلس .

الجمعية الوطنية

تبين من مسلك وزارة توفيق باشا أن الوزيرين الأوروبيين هما صاحب الكلمة النافذة فيها وفي شؤون الحكومة جمعاء ، واشتد التدخل الأجنبي ، وفقدت الوزارة الصبغة القومية ، ودل موقفها تجاه مجلس شورى النواب على أنها تريد التخلص منه ، فإن مبادرتها إلى رفض المجلس ، ولما يفيض عليها خمسة أيام ، وإصرارها على إنهاء مدته مع عدم تحديد موعد لإجراء انتخابات جديدة ، كل ذلك يدل على أنها تبغي حكم البلاد بمطلق إرادتها ، أي بإرادة المستعمرين ، ولم يكن غائبا عن الأذهان موقف السير ريفرس ويلسن وزير المالية في عهد وزارة نوبار باشا وامتناعه عن الحضور إلى المجلس رغم استدعائه أكثر من مرة ، فإن هذا الموقف يتم على ما يحمله من الزيادة بالهيئة النيابية .

أما دي بلييه فهو وإن كان أقل خطورة من زميله لكنه كان ينفذ اللوائح التي وضعها قبل أن يتعرف رأي المجلس فيها ، ثم أن تحويل الوزيرين الأوروبيين حق (القيتور) جاء ضغناً على إرادة ، لأنه بمثابة إلغاء لسلطة مجلس النظائر وتحويل الوزيرين الأجبيين سلطة دكتاتورية . وجاء الأمر برفض المجلس مما لا يدع مجالاً للشك في نيات السوء التي يفسرها الوزيران الأجنيان الانجليزي والفرنسي ، وتجاريسا فيها الوزارة ، وزاد الحالة سوءاً أن السير ريفرس ويلسن وضع لائحة تتضمن مشروع تسوية مالية تجعل مصر في حاة عجز عن سداد ديونها ، ومعنى ذلك وضعها على الدوام تحت الرقابة الأجنبية وبقاء الوزارة الأوروبية تتول الحكم على ما تهوى وتريد .

فلا جرم أن ثارت المخاوف واضطربت الأفكار ، وقويت في النفوس فكرة الكرامة القومية ، واثمة شعور الناس إلى التخلص من التدخل الأجنبي وإسقاط الوزارة الأوروبية .

حتى انتهت كرامة الأمة وانتهكت حقوقها ومصالحها : فأخذ قادة الأفكار من النواب والعلماء ، يحاربون الاجتماع ويتشاورون في إنقاذ البلاد من الهاوية التي تردت فيها . واجتمع الأحرار في دار السيد علي البكري نقيب الأشراف^(٣٣) ، ثم في منزل إسماعيل راغب باشا وزير المالية السابق ورئيس مجلس شورى النواب في أول نشأته^(٣٤) . وعقدوا نداه «جمعية وطنية»^(٣٥) تضم صفوة كبراء البلاد وأصحاب الرأي فيها ، وانفقوا على وضع بيان بما استقر عليه رأيهم ، ويتضمن مشروع تسوية مالية يعارضون به مشروع ريفرس ويلسن^(٣٦) ، ويعمل البلاد قادرة بضمانهم وكفالتهم على وفاء ديونها . والمطالبة بتأليف وزارة وطنية مستقلة وإقصاء الوزيين الأوروبيين عنها ، وتقرير نظام دستوري للبلاد قوامه جعل الوزارة مسؤولة أمام مجلس النواب .

المطالبة بتأليف وزارة وطنية

وظهرت في الأفق السياسي شخصية محمد شريف باشا كرغم سياسي اتجهت إليه الأفكار لتأليف وزارة وطنية ، مهمتها إنقاذ البلاد من التدخل الأوروبي ، ومن الحكم الاستبدادي ، وتقرير نظام دستوري يحقق أمانها ، ويبدأ على شريف باشا أنه قادر على أن يقوم بالدور الذي قام به منحت باشا في تركيا ، وهو إعلان القانون الأساسي المقرر للدستور في السلطنة العثمانية .

(٣٣) ترجم له العلامة علي باشا مبارك في المخطوط ج ٣ ص ١٧٤ وذكر أنه ولد سنة ١٢٢٩ هـ (١٨١٤ م) ورقي في حجر أبيه السيد محمد البكري ، وحضر دروس العلم على يدهادة مشايخ عصره كالشيخ الجبوري والسيد الدمشقي والشيخ إبراهيم الشقراء ، قال : وكان ذا فكرة وقرعة وقادة جليل للمقدار ، شتيراً حبه في جميع الأقطار ، حسن السمعة كثير الصفت ، إذا وعد وفى ، يعدل الخروب وإحياه ابتغاء مرضاة الله ، يقول الفصل والصدق ، وبطن ويحكم بامتن ، ويؤثر بحالته ذوى الفصل على من سواهم ، مع نفس ذكية وأحراق سنية ، وشتم شريفة طوية وهم بادحة هاشمية . تقلد الخلافة البكرية بما يجمعها وتقابة الأشراف سنة ١٢٧١ بعد وفاة والده ، وكانت وفاته ليلة الجمعة السابع عشر من ذي القعدة سنة ١٢٩١ (٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٠)

(٣٤) هو الذي تولى رئاسة الوزارة في يولية سنة ١٨٨٢

(٣٥) كذلك أسسها الصحف وقتئذ ، راجع جريدة (التجارة) عدد ٢١٤ (٧ أبريل سنة ١٨٧٩) . وسُميت أيضاً (الحرب الوطني) راجع جريدة التجارة عدد ٢٦٦

(٣٦) جاء في مذكرة شريف باشا الزوجه ١٠ مايو سنة ١٨٧٩ والمنشورة في الكتاب الأصغر ص ٣٠٤ أن مشروع اللاحة الوطنية وضعتها لجنة مؤلفة من ستة نواب بالاشتراك مع إسماعيل راغب باشا .

وكان موقف الإيلاء الذي وقفه حيال لجنة التحقيق ، حين كان وزير اللحنه ، ورفضه الشوب أمامها . وإيثارة الاستقالة احتفاظاً بكرامته . كل ذلك قد حذر الوطنيين في مساعيهم القومية .

وكان معروفاً عنه أنه يكره التدخل الأوروبي . وفي الوقت نفسه لا يقر استبداد روى عنه أنه قال في هذا الصدد : « إذا كان مقدراً لاستبداد الخديوي . لا أشترك في الحملة ضد الوزارة الأوروبية » .

لمبدأ شريف باشا كان إذن محاربة التدخل الأوروبي . وفي الوقت نفسه دعم دستوري يحارب دون استبداد الخديوي

اللائحة الوطنية

في اليوم العاشر من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢ أبريل سنة ١٨٧٩) اجتمع لأحرار من الأعيان والنواب والعلماء والمأمورين بدار إسماعيل راغب باشا ، وكان في مقدمة الحاضرين شريف باشا وشاهين باشا وحسن باشا راسم وحفتر باشا والسيد علي البكري وشيخ الخلفاوي والشيخ العدوي ، وانفقوا على وضع لائحة ضمنوها مطالبهم وسُميت «لائحة الوطنية» وهي تتضمن :

أولاً : مشروع تسوية مالية عارضوا به مشروع ريفرس ويلسن ، ويقوم على أساس أن إيرادات الحكومة تكن مصروفاتها بما فيها أقساط الديون العامة . بعكس مشروع انيرة . كان يعد البلاد في حالة إفلاس .

ثانياً : المتفانية بتعديل نظام مجلس شورى النواب وتخويله السلطة المعترف بها رسمياً . جانبية في أوروبا وتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمامه .

وقد وقع المجتمعون على عريضة ضم إليها مشروع التسوية المالية . وانفقوا على تقديمه . الخديوي .

وهذا نص العريضة التي قدم بها مشروع الميزانية في اللائحة الوطنية :

« صار إصلاحنا على المشروع المقدم من سعادة ناظر المالية (ريفرس ويلسن) ووجدناه لا يوافق لوطننا . فلأجل سد الخلل وتداولك الأمر قبل قواته ، فإن بعد المذاكرة يساً ، ريد

وحوا أن نقدم مشروعاً حافظاً لحقوق الأمة داخلياً وخارجياً، مع احترام الشريعة المقدسة، ونقرا بين المؤسسة، وها هو المشروع المذكور مرفق مع هذا، ولكن هذا المشروع ما صار عمله وتحريره إلا بعد حصول علم اليقين لدينا بأن إيرادات بر مصر هي كافية لسداد الديون بصورة من الحكومة حسباً هو موضح بالمشروع المذكور، فلاجل ذلك نحن عن أمسا وبإبابة من أبناء وطننا صمما جزماً على بذل كل مجهودنا في تأدية ديون الحكومة وبذل كافة ما في وسعنا وطاقتنا في إجراء ذلك، وبذا صار نعم هذا إعلاناً بتصدقيتك، وبأننا متعهدون اتحد تامةً قوبلاً وفعلاً في الإجراء.

تحريراً بمصر في ١٠ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢ أبريل سنة ١٨٧٩).

« التوقيعات »

أما طلب تعديل نظام مجلس شورى النواب فقد ختمت به اللائحة الوطنية، وإنا ذكرون هنا هذه الخاتمة، لأنها أول طلب إجماعي تقدم من زعماء الشعب بتقرير مبدأ الدستورية الوزارية أمام مجلس النواب ووضع نظام دستوري على أحدث المبادئ المصرية، وهاك يانها :

« قد تحرر هذا المشروع ببيان مفصلات ما هو مقتضى إجراءاته في تسوية إيرادات الحكومة وتسوية تسديدات ديونها ومصاريفها على وجه ما توضح به، بحيث أن الحضرة الخديوية تمنح شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق في كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جار في بلاد أوروبا، وأما انتخاب أعضائه فيكون بموجب لائحته الموحدة، بما يرمي تسهيله بكمية انتخاب النواب المائلة له في أوروبا، وبمعرفة مجلس الظار يصير تنقيح لائحة النواب الأساسية والنظامية، وبعد التمام مجلس النواب تعرض عليه، ومن بعد مداكرته فيها وإقراره عليه تعرض للأعتاب الخديوية للتصديق عليها، أما مجلس الظار فيكون تعيين رئيسه بأمر الحضرة الخديوية، والرئيس يتحب الظار، وبعد استصوابهم وقبوله من طرف الحضرة الخديوية تتشكل هيئة النظارات التي تتكون منها هيئة مجلس الظار، وهذا المجلس يكون مفوضاً تفويضاً تاماً في جميع إجراءاته ومسئولاً أمام مجلس النواب في جميع إجراءاته المختصة، - خاصة المالية، ولزيادة تأمين الديانة (الدائنين) يجب تعيين منتخبين أوروبين (برقيين) لإيرادات ومصرفات المالية ».

وقد وقع على اللائحة الأشخاص البارزون في الهيئة الاجتماعية المصرية من الأعيان

ونسوت ومنعماء والنواب وشيوخ والمواطنين وضباط الجيش.

مع عدد الموقعين عليها سنين من أعضاء مجلس شورى مصر، وستين من العلماء ونبوت مدنية، وفي مقدمته شيخ الإسلام، وشيخ الأوقاف وحجج الإسكندرية و٢٢ من الأعيان والشيوخ، و٧٢ من الموظفين المدنيين و٩٣ من الضباط

نظرة عامة في مشروع اللائحة الوطنية

إن اللائحة الوطنية تضمنت الإصلاح الدستوري الذي أصبح عليه لأحرار في ذلك العصر، مع المحافظة على مصالح الدائنين، فإنها طلبت بتقرير مبدأ الدستورية الوزارية أمام مجلس النواب، وفي الوقت نفسه قبلت نظام الرقابة الشائبة لتأمين حقوق الدائنين، فهي لم تنقص التعهدات التي التزمت بها الحكومة المصرية للدول ثم إن المشروع المالي الذي وضعته اللائحة لا غبار عليه في شيء، وهو كفيل بأداء أقساط الديون العامة، ولا يخالف لائحة ريفرس ويلسن في نقط جوهرية إلا في أنه أبقى ضريبة المقابلة على حين أن مشروع ريفرس ويلسن ألغاهما وفرض ضرائب جديدة على الألبان المشورية لم يقرها مشروع اللائحة الوطنية، ولوحسن نية الدائنين والحكومات الأوروبية لما اعترضوا على إضافتها لأنها تكفل حقوق البلاد وفي الوقت نفسه تفر حقوق الدائنين

قول الخديو اللائحة الوطنية

قدم وفد من الأحرار اللائحة الوطنية إلى الخديو، فاستحب إلى مضاميمهم، وأقر اللائحة الوطنية، وأمر بترجمتها، وكتب منها عدة نسخ بالفرنسية لترسل إلى قسصل الدول، ووقع على هذه النسخ راعف باشا بانيانة عن الموقعين من الدوائ، والأعيان، وأحمد رشيد باشا نيابة عن أعضاء مجلس شورى النواب، والميد على الكرى عن ضباط الجيش، وشيخ رشيد باشا عن الضباط، واعتم الخديو تكليف شريف باشا تأليف لائحة جديدة، ورولاً على رغبة الأحرار، وتمهداً لذلك ستقال توفيق باشا من قبله، من لائحة على أن لوريرين الأحنين أملاه ولم يستشيره في ذلك.

واستدعى احمدى وكلاء الدول فحضروا يوم الإثنين ٧ ابريل بسراى عبيدين . وحضر
جناهم سيد عن البكرى . ورائب باشا ، ورابع باشا ، وشريف باشا ، وعبد السلام
بن المويحيى ، ومحمد بك راضى . والحاج سيد اللوزى ، وأبلغ الخديو القناصل فى هذا
الاجتماع باللائحة الوطنية التى رفعت إليه ، وقال إنه تلقاه الرغبة العامة التى بدت من جميع
ضقات الأمة يوجب منهم أن يبلغوا الدول نص اللائحة ، وذكر لهم خلاصتها ، وهى أن البلاد
ليست فى حالة إفلاس ، وأنها تستطيع القيام بتمهيداتها المالية ، وأنهى إليهم ما تضمنته اللائحة
من المطالبة بتأليف وزارة وطنية مسئولة أمام مجلس نيابى يتخبط على نظام جديد ، وأضاف
بأن ذلك أن الأمير محمد توفيق رغبة منه فى عدم مصادمة عواطف الأمة قد استقال من رئاسة
لوزارة ، وأنه عهد بتأليف الوزارة الجديدة إلى شريف باشا .

احتجاج الوزراء الأوربيين

واحتج الوزراء الأوربيون على اللائحة الوطنية وعلى قبول الخديو ايها ، قائلين فى
احتجاجها إن هذا القبول يخالف السلطة المخولة لمجلس النظار ويتناقض ما وعده به الخديو من
معاونة الوزارة حين تأليفها ، وبمنا إليه بهذا الاحتجاج يوم ٧ ابريل سنة ١٨٧٩ .
وفى نفس اليوم الذى تلقى فيه الخديو هذا الاحتجاج أرسل إلى شريف باشا يدعو إلى
تأليف الوزارة .

البلاغ الرسمى عن الجمعية الوطنية

وإليك ما ذكرته « الوقائع المصرية » عن الجمعية الوطنية وتقديم اللائحة إلى الخديو :
« لما لم يتيسر لجمعية مجلس النظار السابقة التوفيق للخدمات المتعلقة بإصلاح الأمور المادية
والمعنوية المحتاج إليها الوطن وإجرائها على المحور الموافق لعزم الأهلى ، قد صمم عموم أهلى
الوطن العزيز تصميماً جارماً على تبديل هذه الهيئة بغيرها ، وتسليم إدارة المصالح مع تأسيسها
على أساس صالح إلى ذوى اللياقة والأهلية من حضرات قلماء المأمورين الكرام . الذين
حازوا حسن التوفيق والاعتدال عليهم فى أمور الحكومة واعترف لهم بها الجميع ، وبناء على هذا

اجتمعت جمعية حذمة من حضرات أعضاء شورى النواب . والعلماء الأعلام . والنواب
الفخام . والمأمورين الكرام ، ووجوده سند . وأعيان الملكية . ومعتبرى لأهلى . وبعد أن
وقعت فيها بينهم المداكرات الكثيرة مع ملاحظة ما يسفى ملاحظته فى خصوص هذه الوظيفة
المهمة وإصلاح أحوال المالية ، ولأمور مدخلية ، عرضوا لأعيان الحضرة نفخمة الخديوية
اللائحة الوطنية التى حرروها على وفق آراء العمومية ، فعلقوا الإرادة السببة بوسوح إجراء
المواد المدرجة فيها . وهذه ترجمة تلك الإرادة العنية الصادرة من تلك الحضرة إلى حضرة
دولتو أقدم شريف باشا بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ (٣٧) .
وبلى ذلك الكتاب الآتى به .

كتاب الخديو إلى شريف باشا وتكليفه تأليف الوزارة

يبين من الكتاب الذى عهد فيه الخديو إلى شريف باشا تأليف الوزارة أنه ماصر لللائحة
الوطنية ، مؤيد لمطالب الأحرار . وهالك نص الكتاب تنبته هنا بعبارته المعربة فى الوثائق الرسمية
عن أصله الفرنسى (٣٨) :

« إني بصفة كولى رئيس الحكومة ومصرياً ، أى من الواجب على أن أتبع رأى الأمة
وأقوم بأداء ما يلقى بها من جميع الأوجه الشرعية . لكنى لما نظرت السير الذى كانت عليه
النظارة السابقة حصل لى غاية الأسف من أن ذلك السير كان على غير رضا الملة والأهلى ،
حق نشأ عنه اضطراب ونفور سرى فى جميع القلوب وحركها ، وكانت قبل ذلك فى غابة
الهدوء والسكون . وطالما أحييت النظار ووكلاء الدول ونبيهم على تلك الملاحظات ، فلم
يتقبلوا لها ولم يلتفتوا إليها ، وزيادة عن ذلك فإن التبعة التى حررها ناظر المالية وأظهر بها أن
القطر فى حالة العدم (٣٩) وأصل نعمل بمقتضى القوانين المعتبرة ونجارى فيها على الحقوق
الثالثة (٤٠) ، كانت سبباً فى تغير قلوب الأمة ، ونعورها من هيئة النظارة كل النفور . وحقق لى

(٣٧) نوافع مصرية العدد ١٠٦ - عدد ١٢ أبريل سنة ١٨٧٩

(٣٨) ديانة الكتاب لى الأصل الفرنسى ، من نسخة الدولة شريف باشا . بإصاحبه الدولة والأصل الفرنسى لهذه
الوثيقة امانة مشور فى الكتاب الأصغر من سنة ١٨٧٨ - ١٨٧٩ من ١٩٤ والترجمة مشورة لى العدد ٨٠٦ من الوقائع
لمصرية (١٣ أبريل سنة ١٨٧٩)

(٣٩) لى الأصل الفرنسى « فى حالة العدم »

(٤٠) لى الأصل الفرنسى « الثالثة »

مجلس حضرته في تقدم لي في هذا الخصوص ، فإجابة لما عرض على بذلك
 سدى قد وكلتكم بتشكيل هيئة النظارة بناء على الإرادة الصادرة في ٢٨ أغسطس سنة
 ١٨٧٨ . وأن تكون تلك النظارة مشكلة من أعضاء أهليين ، مصريين . يتكون في سرهم
 لطرق المصنوع عليها في الإرادة المذكورة ، « وأن يحتفظوا على ما مورياتهم كى التحفظ .
 وإليه مكفون بالمسئولية لدى مجلس الأمة الذى سيجرى انتخاب أعضائه وتعيين مأموريه
 روحه كاف نقيام بتأدية ما يلزم للحالة الداخلية ومرغوب الأمة نفسها
 النظارة قبل كى شئ في أن تستعد لاستحضار قوانين مماثلة للقوانين الجارى عليها العمل في
 أوروبا ، مع مراعاة عوائد الأهالي وأخلاقهم وما يلزم لهم ، وتلتفت أيضا لتلك النظارة كل
 لائحات لتنفيذ ترتيب المالية الذى رتبته عند القطر وأعيانه (١٢) ، وحصل التصديق عليه
 منى . ولا تنحصر عن إجراء اللزم في إيجاد مصلحة لتفتيش الإيرادات والمصروفات (١٣) .
 لأنها هي التأمين اللازم للقطر والمنافع الموهوبة عليه ، ومنصوص عنها في الإرادة الصادرة في
 ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، هذا ولعلمى بحسن اخلاصكم لخدمة الوطن فلا أشك في أن تستعينوا
 على تلك المأمورية بالرجال المشهود لهم مثلكم بالأمانة والاحترام لدى الجميع لنتم بحكم
 المقاصد المزمدة إلى التمدن والعمارة التى أريد أن يقرن بها اسمى (١٤) .

٧ أبريل سنة ١٨٧٩

إسماعيل

مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب

وهذا نكتاب بعد من الوثائق الهامة في تاريخ الحركة القومية والحياة الدستورية في مصر .
 لأن عهد إسماعيل عتبر في هذه الوثيقة يأل من واجباته اتباع رأى الأمة . وأنه لم يكن
 صلباً غير مريرة المستقلة مخالفتها إرادتها ، فهو يعلن أنه مؤيد لطلاب الأمة ممثلة في نوابها

١٢ -
 ١٣ -
 ١٤ -

١٥ -

١٦ -

١٧ -

١٨ -

تأييداً تاماً . وأنه موافق على اللائحة الوضعية التى تقدمت إليه . وعلى هذا الأساس عهد إلى
 شريف باشا نائب الوزارة حسيبة على أن يكون أعضاؤها كسهم من الوطنيين . وهذا معاه
 إقصاء الوزراء الأوروبيين عن هيئة الوزارة
 ووطنيته . فقد ستهل كتابه هذه نصفه وختمه بانتويه بميزة شريف باشا وهى « إخلاصه
 لخدمة الوطن » ورغبة إسماعيل في أن يذرى سمه بحضارة مصر وعمراتها . وثبت لعمرى
 عواطف نية تزيد في قيمة هذه الوثيقة التاريخية

وقد قرر خديو في كتابه مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب وهى أساس
 النظام الدستورى الحديث . فهذا المبدأ انقام الذى بعد قوام الدساتير قد تقرر إذن في مصر سنة
 ١٨٧٩ بالوثيقة التى استجاب بها الخديو إسماعيل إلى الأحرار وعهد بها إلى شريف باشا تأليف
 الوزارة على أساس هذه القاعدة . فإذا أردنا أن نجعل تاريخ الحياة النيابية في عهد إسماعيل ،
 قلنا إن مجلس شورى النواب أنشئ في أوائل عهده (سنة ١٨٦٦) ناقص السلطة ضعيف
 الجول والقوة . ثم اكتملت سلطته بقرار مبدأ المسئولية الوزارية أمامه سنة ١٨٧٩

ولكن الدول الأوروبية وقتت بالمرصاد للوزارة الوطنية وللخديو إسماعيل ، وسعت جهدها
 في خلعها حتى تم لها ما أرادت . وتمتعت الحياة النيابية في أوائل عهد الخديو توفيق مدنى
 ستين ، على أن مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب بقى حجر الزاوية في حياة الأمة
 الدستورية ، فقرر ثانياً في دستور سنة ١٨٨٢ على عهد الخديو توفيق باشا ، إلى أن وزعت
 الأمة بالاحتلال البريطانى . فألغت السياسة الاستعمارية سنة ١٨٨٣ باستصدارها القانون
 النظامى الذى أنقضى مجلس النواب ونشأ مكانه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية .
 فاحتفى مبدأ المسئولية الوزارية لوقت طويل من النظام الدستورى المصرى ، إلى أن عاد إلى
 ظهور في دستور سنة ١٩٢٣

وطاهر أيضاً من وثيقة ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ أن الخديو إسماعيل لم ينقض تعهده للدول .
 فإنه أشار في ختم الوثيقة إلى إعداد مصححة تفتيش الإيراد والمصروف ، والمقصود منها نظام
 ترتيب شئىة حتى تقرر في مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ . ولو ملكت الدول
 الاعتدال حين مصر لما كان ثم عرض من حجب على تأليف وزارة وطنية حرة من
 الأوروبي . مدد نظام الرقعة شئىة بقب . ولكن سترى من خلال الحديث كيف وقتت
 الدول موقف تمنعت وسوء نية وكيف تقضت اتفاقها السابق مع الخديو

رُعااء الحركاء الوطنىة فى عمارا شامىك

تقرىر لجة التحقىق النهاى

وفى خلال هذه الحركة أتمت لجة التحقىق الأوروىة تقرىرها الثانى ووفقتة فى ٨ أبرىل سنة ١٨٧٩ . وأعلت فى أن مصر فى حالة إعمار أو إفلاس وأنه يجب معالجة حالها المالىة على هذا الأساس . ولكن التقرىر لم يقدم إلى الوزرة لاستقالها واشتغال شرف باشا بتألىف الوزرة الجدىة ثم استقالة أعضاء لجة التحقىق أنفسهم .

تألىف الوزرة الوطنىة برأسة شرف باشا

قبل شرف باشا تألىف الوزرة على الأساس الذى بسطه الحدىو إسماعىل فى كتابه إله ، فألفها من أعضاء وطنىن ممن عرف عنهم تدبىر مشروء اللامعة الوطنىة أو مشابىة الأحرار فى مطالبهم ، وهم : إسماعىل راغب باشا للمالىة : وهو الذى كانت تعقد لجماعات الأحرار فى داره كما تقدم بىانه . وشاهىن باشا للجهادىة (الحربىة والبحرىة) وقد كان من أركان الجسمىة الوطنىة وزكى باشا للأشغال العمومىة . وذو الفقار باشا للحقانىة . ومحمد ثابت باشا للمعارف العمومىة والأوقاف . وعمر لطفى باشا لتفتىش عموم الأقالىم البحرىة والقلبىة . واحتفظ شرف باشا لنفسه مع الرأسة بوزارقى الداخلىة والخارجىة .

ودفع ب. حدىو حواء تألىف الوزرة ، وهذا نصه :

« مولائى . بى صفاء للمأمورىة بى شرفهم تنقلدى إياها أنشرف بأن أعرض على سموك تألىف الوزرة على النمط الآكى (الأسماء) ، فأؤمل أن هؤلاء الأعضاء المكتملن اعتبار بلاد وقلب . واعتمة سببهم فى مطلق أعنائها ، بصادفون من سموكم القبول والتصدىق .

ف ب. مولائى وقلوا علامات احترامى الفائق . فالى خادم سموكم الأمل

٨٥ أبرىل سنة ١٨٧٩ شرف

وصدر مرسوم احدىو بتألىف الوزرة على النحو الذى عرضه شرف باشا



محمدا ربى



إسماعىل راغب باشا



السىء على البكرى



هافىف بك السىء باشا



محمدا شرف باشا



محمدا اامىن الموهى باشا



محمدا نضر باشا



الشىخ الكفاوى
الشىخ العدى



محمدا بك البكرى

الحفلات الوطنية

و جمع بين خديو اللامعة الوطنية . وتأليف وزارة شريف باشا . واجتمع يوم
١٨٧٩ (١٠ أبريل) السيد البكري جمع كبير من علماء الديار المصرية والأعيان
سحار . وتوجهوا بعد الظهر إلى سراي عابدين لتقديم واجب الشكر للخديو . واستقبل أولاً
السيد . ومعهم هربرت لاند . وتلقاهم بالترغاة والإكرام : وحسنهم على انصافهم والتعاون .
ثم ألقى السيد البكري خطبة قال فيها : « إنا بلسان الوطن والأمة نرفع إلى مقام الجنب
خديوي لأسمى أحمل الشكر والثناء على عنايته بإنهاض الوطن من سقطته وإنقاذه من سوء
إدارته . حيث تفصل نفول وتنفيذ طلباتنا الوطنية للمقدسة المبينة على أساس العدل الذي
يترتب عليه عمران البلاد ونظام أحوال العباد . داعين لجلالته بالمر وشييد ، متحدين هذا
اليوم الذي يعمل ذكر الحصرة لخديوية عزة في حبة لتاريخ ، عبداً لوطى والحرية » . ونلاه
الشيخ الخلقاوى ، فألقى أيضاً كلمة شكر وجيزة ، وبعد ذلك قام الخديو وقال : « إن شاء الله
ننال بدعواتكم الصالحة غاية المرام ، وتتوطد الراحة والنظام » . ثم استقبل التجار وحضهم
على بذل المساعدة والمعاونة على توطيد الأحوال وتحقيق الآمال .

وأقيمت الحفلات والأفراح آنهاجاً بالعهد الجديد ، وأقام السيد على البكري في داره
مأدبة كبرى يوم الأربعاء ١٧ ربيع الثاني سنة ١٢٩٦ (٩ أبريل سنة ١٨٧٩) حضرها الكثر
والعصاة . وفيهم خديوي لاند . وثمانون ضيفاً . ووجه السيد : « معاه . واشتهى فيها
الخديو استعدين . بد حصراً سلا . وحسن باله . حملاً وعشرين دقيقة . نؤس العلماء .
وكثرة . وسعد في حديث معهم . فكان حضوره تأثير كبير في مجلس
وأفادته برهيم بك سرجي . محمود بك معاً . شهد بدر انتحار . وسعد محمد السبوتى
بد شريف باشا .

وزارة شريف باشا ومجلس النواب

من أول أعوان وزارة شريف باشا اقارواها مجلس شورى النواب على اس



حسن راسم باشا

رئيس مجلس شورى النواب حين عهد شريف باشا في عهد دستور سنة ١٨٧٩

انعقاد ، احتراماً لقراره الذي أعلنه في مواجهة رياض باشا قبل استقالة الوزارة لسابقه .
فكان عملها هذا تأييداً للمجلس في موقفه التاريخي .

في جلسة ١٨ ربيع الثاني سنة ١٢٩٦ (١٠ أبريل سنة ١٨٧٩) اجتمع المجلس برئاسة
مصطفى بك وهي بالبابية عن رئيسه أحمد وشيد باشا الذي تخلف لمرضه . وأمر نائب الرئيس
بتلاوة الكتاب ثوارد من وزارة الداخلية وهذا نصه .

« وبأنه كان تقرر مجلس البطار السابق المعصوم عقد مجلس شورى النواب لاقتضاء
مدته حسب نحرر لمعادنكم في ٣ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ ثمرة ٢١ . نكل حسب مقتضيات
الأحوال مستلزمة هذه لتذكركم وعناصرة معه في بعض مواد مهمة . فتقرر مجلس البطار
الذي تشكل الآن ستمرد . وقتضى تحريره بعد ذلك . الحصة . في وشهد حضور
أعضائه بعدم الانصراف »

فاستمر رأى المجلس على مناعه الحضور . ثم في ١٠ ربيع الثاني سنة ١٢٩٦
واجتمع المجلس يوم السبت ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٢٩٦ (١٠ أبريل سنة ١٨٧٩)
بحسن راسم باشا ناظر الدائرة السنية الذي عقد إليه رئاسة مؤقتة من حسن راسم
. صه . « ناع لأعضاء مجلس البطار وناظر الدائرة السنية في هذا اليوم بتقديم
أخيه لأسرة جديدة .

وقد حضر شريف باشا فعلاً وألقى إلى أعضائه أنه معين من طرف الحكومة اسمياً ليقدم لمجلس لائحته الأساسية (الدستور) ولائحة الانتخاب الجديدة التي وضعت بناء على اللائحة الوطنية. قد. وقد أفضرت معى اللائحة الأساسية، وأما لائحة الانتخاب فهي تحت التبيين ونحرق مجلس النظار، وبعده يجرى تقديمها للمجلس بعدكم يوم. ولا يرمى أن أوضح لحضراتكم أهمية هذه اللوائح، لأن المقصود منها أن تكون القوانين وبنوع آخر معلى وما يلزم تنقيحه في الموحد من الأول يكون كل ذلك بعد رؤيته بمجلس النواب. وإقراره منه، وصدر الأمر بذلك. ثم وان كان تأخر تقديم اللوائح التي ذكرنا عنها بهذا. إلا أن هذا كان لداعي المشغولية التي كانت حاصلة فيها يتعلق بتسديد الكيوبون، والله اعلم قد تسير ذلك، والمأمول أنه بعناية الله وبإعطاء الأفكار والقلوب تحصل مزيد الراحة والعمارة للأهالى، كما أنه جارى النظر بالمالية في مسألة تسديد الديون السائرة، وبتهوها لا بد من حصول كل من أرباب المطالب على حقوقهم، وحيث كان المقصود من تلك اللوائح إنما هو رؤية ما يلزم رؤيته لما يترتب على ذلك من التواءم والمنافع للأهالى والبلاد، فالمرجو من حضراتكم النظر فيها بعين الدقة التامة، وإن تراءت لكم ملحوظات ولزم الحال للمذاكرة معنا بالمجلس من أجلها فنحن مستعدون لذلك.

من هذا الباب ينضح أن مجلس شورى النواب قد كسب حقوقه الكاملة في التشريع، إذ أعلن رئيس مجلس الوزراء أنه لا يوضع قانون ولا يعدل شيء من القوانين الموجودة إلا بإقرار مجلس النواب. ولا يستثنى من ذلك القوانين الأساسية التي تقرر النظام الدستوري، فإنها أيضاً حاضمة هذه القاعدة، كما يؤخذ ذلك من بيان رئيس مجلس الوزراء، ومعنى ذلك أن المجلس حول سلطة «جمعية تأسيسية».

ولما انتهى شريف باشا من بيانه التاريخي قال عبد السلام بك المويلحي: «نكرر الشكر للحضرة الحسنية على إحانة طلبات الأمة. وأيضاً تتلى على غير مجلس النظار حيث أهم بتحيز اللائحة. فعلى كل منا وحيواً أن يصرف جميع جهده وكل أفكاره في النظر والتدقيق في هذه اللائحة حتى تتمتع الأساس الأعظم لمزيد عمارة البلاد وإصلاح الأهالى».

ثم اقترح تأليف لجنة من خمسة عشر عضواً للمذاكرة فيها وإبداء ملحوظاتها عنها لتعرض على المجلس.

فقال محمود بك العطار بأن تكون اللجنة من عشرة، وأيد لشح إبراهيم الحبار تأليفها من

خمسة عشر. لأهمية هذه المسألة.

وطلب السيد عبد الرزاق الشوريجي أن تمل اللائحة أولاً بالمجلس وتحال بعد ذلك على اللجنة، فاستقر رأي على ذلك، وتليت اللائحة في الجلسة، وأرجح تأليف اللجنة ليلوم التالى (٢٧ جمادى الأولى) وفيه اجتمع المجلس وانتخب لجنة من خمسة عشر عضواً للنظر في لائحة مجلس النواب الأساسية، فكانت بمثابة (اللجنة الدستورية) طبقاً للمصصحات الحديثة، وأعضاؤهم:

عبد السلام بك المويلحي، عثمان الحميل، السيد السرسى، محمود سالم. يدينى الشريعى، عبد الحفى خالد، باخوم لطف الله، عبد الرزاق الشوريجي، ابراهيم الحبار. عبد الوهاب الشيخ، محمد رجب كساب، خضر ابراهيم، عبد الرحمن واقى، تمام حبارير، سلم سعيد، وانتخب المويلحي بك رئيساً للجنة.

ثم قدمت الحكومة لائحة الانتخاب بجلسته ١٢ جمادى الآخرة (٢ يونية سنة ١٨٧٩) فتليت وأحيلت على اللجنة الدستورية.

دستور سنة ١٨٧٩

هو أول دستور وضع في مصر على أحدث المبادئ العصرية، وهو وإن لم يصلح به المرسوم الحديوى ولكنه جدير بأن يسمى دستوراً، لأن الحكومة ارتضت دستوراً للبلاد، وإنما قدمته إلى مجلس شورى النواب ليثا لقراره، وكان هذا مبالغة منها في التعظيم من اختصاص المجلس إذ تحولته سلطة (جمعية تأسيسية) تضع الدستور، ومن المقارنة بين نصوصه ونظام مجلس شورى النواب القديم (ص ٨٩) يبين مقدار البون العظيم بينهما، فقد خول مجلس النواب سلطة البرلمان الحديثة، وقوامها حق إقرار القوانين وإقرار الميزانية، وجعل الوزارة مسؤلة أمامه. ومن أهم مبادئه تحويل سكان السودان حق انتخاب ممثلين عنهم في مجلس النواب، أسوة بسائر سكان المملكة المصرية، وهى فكرة حليلة تدل على صداد مصر من باشا وصدق وطنيته، لأنها تثبت وتؤكد لما بين مصر والسودان من الروابط القومية والسياسية، وتأييد لاعتبار السودان جزءاً لا يتجزأ من الدولة المصرية. يتمتع سكانه بالحقوق السياسية التي يتمتع بها بقية المصريين، وقد جاء تقرير هذا المبدأ برهناً جديداً على أن مصر

لا تنظر إلى السودان كما تنظر الدول إلى مستعمراتها ، بل تعده قطعة من أرض وطن . وتعد فيه جزءاً من الأمة المصرية . ويرجع الفضل الكبير في تحرير هذا المبدأ السامي في دستور سنة ١٨٧٩ إلى شريف باشا . وقد تقرر أيضاً في دستور سنة ١٨٨٢ . وما يستلزمه الطرآن شريف باشا الذي قرئ هذا المبدأ هو الذي استقال من الوزارة سنة ١٨٨٤ احتجاجاً على مبلغ السودان عن مصر . وهذا يدل على احتياطة بمصلحته ، واستنساكه بوحدة مصر والسودان ودفاعه عن هذه الوحدة المقدسة التي لا انقسام لها .

والآن ننتهـ ه دستور سنة ١٨٧٩ كما عرضته وزارة شريف باشا على مجلس شورى النواب ، لما لهذه الوثيقة من الأهمية من الوجهتين التاريخية والدستورية^(١٥) .

المادة ١ : مجلس النواب يتشكل من النواب الذين يصدر انتخابهم على حسب صفة الانتخاب حتى يتوضح بلائحة خصوصية

المادة ٢ : لا يقل نائباً من لم يكن من رعايا الحكومة المصرية ومن لم يكن له من العمر ثلاثون سنة كاملة ومن لم يكن حائزاً لكافة الحقوق المدنية والسياسية ، وكذلك من لم تتوفر فيه الصفات المقررة بلائحة الانتخاب .

المادة ٣ : مدة النيابة تكون ثلاثة سنين فقط ، ويجوز تكرار انتخاب النواب عند تجديد الانتخاب .

المادة ٤ : انتخاب النواب يكون في كل ثلاث سنين مرة ، ويتبدأ فيه بأربعة شهور بالأقل قبل أول شهر كيهنك (ديسمبر) الذي هو الميعاد المحدد لاجتماع النواب فيه .

المادة ٥ : انقضاء مدة مجلس النواب يكون سنوياً في أول برمهات (مارس) ويحصل انقضاؤه بأمر حال .

المادة ٦ : يجوز لحضرة المحلوية بحسب مقتضيات الأحوال أن تأمر بفتح المجلس قبل وقته لمعين له وأن تقضى مدة اجتماعه أو تردها .

المادة ٧ : رسم اجتماع المجلس يكون محضور القات المحلوية أو بمحضور رئيس المجلس المنظر بالنيابة عنها وحضور جميع المنظر والنواب ، وتتل فيه مقالة خديوية بتعين بها حالة لعظم المصري الدخيلة في السنة الماضية قبل الاحتجاج والتدابير التي يتلزم لزوم اتخاذها في نسبة الحالية .

٥٠٠ م . قبل عهد ريتش . - درائع المصرية . ولا في محرمات مجلس شورى النواب . وحدث رجعا إلى السنة المنصورة في الأهرام عدد ١٢ و١٣ سنة ١٨٧٩

المادة ٨ : كل نائب يعتبر وكيلاً عن عموم الأمة المصرية وليس فقط عن الجهة التي ينحدر .

المادة ٩ : سبب طرية عامة في إبداء آرائهم وقراراتهم . ولا يجوز أن يكون أحد من النواب في رأيه تعصبات تعصم له أو وعده ووعيد إليه .

المادة ١٠ : من حق تقدم من أصدر للنواب تقرير المذاكرة فيها بمجلس النواب وردت تراءى فيها ملحوظات أخرى اعذاره عنها مع مجلس المنظر وإنما يكون ذلك مقروناً ببيان لأوجه والأسباب .

المادة ١١ : بد حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس المنظر وأصر كل على ربه بعد تكرار المخارة وبين أسباب ولم تستنف المظارة فللمحضرة المحلوية أن تأمر بنفس مجلس النواب وتجديد انتخاب أعضائه على شرط أن لا تتجاوز مدة الانتخاب أربعة أشهر من يوم انقضاؤه إلى يوم اجتماعه ، وإذا أيد مجلس النواب بعد تجديد انتخابه رأى المجلس السابق وحسب تنفيذ ، ويجوز للأمة أن تنتخب نفس النواب السابقين أو بعضهم (راجع المادة ٣)

المادة ١٢ : في حالة غلو على أحد النواب تصير المبادرة إلى انتخاب بدله ، ومدة التي يصير انتخابه لا تستمر إلا لغاية حصول الانتخاب المصوم أي أن مدة البديل لا تتجاوز المدة التي كانت باقية للنائب الأصلي .

المادة ١٣ : رئيس المجلس ووكلاه وكتبه يكون معينهم بمعرفة نفس المجلس من ابتدائه انعقاده ويستمرئون إلى أول الاجتماع التالي .

المادة ١٤ : مذكرات النواب ومداولاتهم في الجلسات المصومية تكون علنية ، ومع ذلك فإنه يجوز أن تكون سرية متى طلب ذلك أحد المنظر أو عشرة من النواب ، وتقر عب المجلس .

المادة ١٥ : لا يجوز حجب أحد النواب ولا إقامة دعوى عليه أثناء مدة انعقاد المجلس . يمكن بقرار صدر من المجلس المذكور . وهذا فيما عدا الأحوال التي يقبض فيها أحد النواب حاله كونه نائباً حجية مثل حق صلا

المادة ١٦ : في سائر النقص عن أحد النواب حابة كونه متنباً بجنابة ووضع في سجن

معتقل اختار عنه رئيس النواب حالة سجنه . ويصير الإفراج عن ذلك نائباً أو توقيف لا يعزى عليه في أثناء مدة انعقاد المجلس إذا طلب المحاس المذكور ذلك

التحريرات التي تحصل بخصوصه أن مقدمه لم يسبق له تقديمه إلى الأمور المتعلقة به ذلك الطلب أو إلى الجهة التابعة لها الأمور المذكور.

المادة ٢٥ : لا يجوز للمجلس أن يقبل أحدًا يأتي إليه بالإصاصة عن نفسه أو بالوكالة عن جماعة للتكلم في أمره ، ولا أن يسمح قولاً من أحد سوى أعضاء ومقار الدواوين ومندوبيهم .
المادة ٢٦ : عند أول اجتماع مجلس النواب يجب على مجلس النظر أن يقدم له جميع اللوائح والقوانين والشعيرات الجارية العمل بها في الحكومة لينظر فيها ويتقنها ويصدر قراره عليها ويجري التصديق عليها من الحفزة الحديوية لتكون دستوراً للعمل .

المادة ٢٧ : إن وضع القوانين واللوائح يكون ابتداءً بمجلس النظر ، ثم تعرض على مجلس النواب للنظر فيها وتفتيحها ، بحيث لا يكون القانون معتبراً أو دستوراً للعمل مالم يبل بمجلس النواب بنداً ، ويعطى به القرار ، ويجري التصديق عليه من الحفزة الحديوية ، ويجوز للنواب مراعاة المصلحة العمومية وبحسب مقتضيات الأحوال وظروف الأوقات أن يغيروا أو يمتنعوا أو يعدلوا أي قانون من القوانين وأي بند من بنودها ومن جعلتها هذه الملائحة الأساسية .

المادة ٢٨ : إذا رفض مجلس النواب قانوناً من القوانين أو بنداً من البنود مما عرضه عليه مجلس النظر فلا يجوز تقديمه إلى مجلس النواب ثانياً في أثناء مدة انعقاده تلك السنة .

المادة ٢٩ : الحكم بصحة انتخاب النواب يختص بالمجلس دون غيره .

المادة ٣٠ : اللغة الرسمية التي يلزم استعمالها في المجلس هي اللغة العربية .

المادة ٣١ : يكون أخذ وإبداء الآراء بالصورة الآتية ، وهي إما بالنداء بالاسم أو بعلامات ظاهرة أو بوضع الآراء سراً في الصندوق .

المادة ٣٢ : أحد الآراء بالنداء بالاسم لا يكون إلا بالقرار من المجلس بناء على طلب يحصل من أحد النواب ويشترك فيه معه عشرة منهم ، وأخذ الآراء بوضعها سراً في صندوق لا يكون إلا فيما يقتضيه تعيين أشخاص مثل تعيين الرئيس أو الوكلاء والكتاب وأعضاء الكومسيونات وما شابه ذلك .

المادة ٣٣ : لأخذ إدارة مجلس النواب الداخلية تعمل بمعرفة

المادة ٣٤ : أعضاء مجلس النواب لا يزيدون عن ١٢٠ نائباً . بد فيهم نواب السودان حسب البيانات التي توضح بلائحة الانتخاب .

المادة ١٧ : للمجلس الحق أيضا في طلب الإفراج أو توقيف المدعى إذا كان أحد النواب .
ب- الفصل عليه وسجن في غير مدة انعقاد المجلس .

المادة ١٨ : كل من النواب قبل تأديته وظيفة النيابة يخلع بمجلس علانية عقب تحته بأن يكون صادقة للحفزة الحديوية وأن لا يخون الوطن وأن يحافظ على مراعاة قوانين حكومة وأن يؤدي الوظيفة التي أُنحلت عليه بما يكون فيه خير للوطن .

المادة ١٩ : ينظر لكل من النواب مبلغ عشرة آلاف قرش سنوياً نظير مصاريف سفرته وبقته ويصرف له ما يخص ذلك في كل شهر من ثلاثة الأشهر المقررة لانعقاد المجلس من تاريخ انعقاده ، بحيث إذا نقصت مدة المجلس عن ثلاثة الأشهر أو زادت فنصرف له العشرة آلاف قرش تماماً ، إما إذا كان في بحر السنة يحصل انعقاد المجلس فوق العادة فلا يكون لهم شيء إلا إذا كان البعض تعين بدله وحضر ذلك البدل في تلك الاجتماعات فنصرف له قيمة ما يخصه مدة إقامته بواقع قسط اليوم بحيث لا تتجاوز العشرة آلاف قرش ، أما نواب جهات السودان فيصرف لهم علاوة على ذلك مصاريف السفرية لحد مصر ذهاباً وإياباً .

المادة ٢٠ : لا يجوز قبول متوظف الحكومة ملكيين كانوا أو جهاديين ضمن أعضاء مجلس النواب ، ما عدا نظار الدواوين ومفتشى الأقاليم ووكلاءهم والمديرين ووكلاءهم بشرط أن لا يتجاوزوا خمس عموم النواب عدداً .

المادة ٢١ : لا يجوز للدولة في أمر ما بطريقة صحيحة معتبرة إلا إذا كان موجوداً بالمجلس نشأ أعضائه ، ولا يحسب ضمن الأعضاء المذكورين الغائبون بأجازة رسمية ، بل بشرط أن يكون الثلثان من الحاضرين بالمجلس ، ولا يعتمد قرار من قراراته إلا إذا قرره أغلبية حاضرين ، وعند تساوى الآراء يكون رأي الرئيس مرجحاً لرأي الفريق الذي يكون متصفاً معه .

المادة ٢٢ : لا يجوز لأحد النواب توكيل غيره في إبداء رأيه ، بل يجب عليه إبداءه بنفسه .

المادة ٢٣ : يجوز لكل مصري حائز لحقوق الانتخاب أن يقدم للمجلس عرضاً بواسطة أحد النواب . وبعد أن يحال نصرفه على كوميون فالمجلس يحكم بناء على التقرير الذي يقدمه من ذلك الكوميون بقبول ذلك العرض أو برفضه وبماجة درجة اعشاره .

المادة ٢٤ : كل طلب منسحب بحقوق شخصية يقدم للمجلس بغير رفضه متى حث من

١٥٠٠ من حلفاء حزب البلاصة، مضرباً عمومية، هذه سنة. ولما بقرو
مقدريه، ويحبب عبيده أن يقيموا كنية بالوردت (الوردات) وكينيتها وضرب الضراب
حسب ما يبرع، وأوقفت خصيصه. فلا يجوز ضرب ثورية من أي نوع كانت
وغيرها ولا حصصه ولا تكتيب لأحد شيء من هذا بعد قرار حزب عبيد. كما لا يجوز
صرف شيء من مناصلات عبيد رتبة غير عبيد النواب
سنة ١٩٦٠ سبب أن يصور عقب فتاح عبيد ثورية لعمومه المستوية الحادية
عزمت (البريد) وضربوا بحدود فيها. وحتى لروا عبيد بعد سبب التام لا يعين
في ذلك سنة. ويوم في سنة ثورية مبرية نابة وعرضها على النواب كما تقدم.
وهكذا سوبا.

المادة ٤٧: كل قرار يصدر من مجلس النواب يرسل لمجلس النظار لإجراء التصديق عليه
من الحفزة الحديوية.

المادة ٤٨: إذا أهدمت عبارة بد من يتود هذه الائمة، واقتضى الحال للوقوف على
حقيقة معناه فيطلب تفسيره من مجلس النواب.

المادة ٤٩: لكل نائب من النواب حق إذا رأى قصوراً من أي مأمور أو في أي إدارة من
إدارات الحكومة أن يكتب بذلك للناظر المختصة به الإدارة وهذا فقط في المواد العمومية.
هذا، وقد أخذت اللجنة الدستورية تراجع نصوص الدستور ولائحة الانتخاب، ولكن

وقع ما حال دون صدور الموسم الحديوي بها، ذلك أن الدول الأوروبية انصرفت بالحديوي
إسما على وسعت في خطمه من العرش حتى تم لما ما أهدت. وتقول توفيق باشا مسند الحديوية،
ثم اجتمع مجلس النواب (١٩٧٠) بجلسته ١٦ رجب سنة ١٢٩٦ (٦ يولييه ١٨٧٩) برئاسة مصطفى
بش وشمي ونسبت بعده ورقة له حبيب ومسئولاً أن البشير في الألتحقين يقتضي زمناً طويلاً
وسمى ترى أن يخص خصصت لأعضاء الحديوي. وبعد ما راجع بطريق يلزم. في
حكومة. في سنة الخمسين. وكانت هذه في سنة الحديوي. في سنة الحديوي.

في سنة الحديوي. في سنة الحديوي. في سنة الحديوي. في سنة الحديوي. في سنة الحديوي.
وعدوا حصة الحديوي. في سنة الحديوي. في سنة الحديوي. في سنة الحديوي. في سنة الحديوي.
حسب حصة الحديوي. في سنة الحديوي. في سنة الحديوي. في سنة الحديوي. في سنة الحديوي.
(٤٦) حديوي الاصطلاح على نسبة حديوي الحديوي (حسب النواب) في أواخر عهد إسما على

١٥٠٠: مركز مجلس النواب يكون بحرية مصر التي هي عاصمة النظار.

٣٠: النظار مسئولون أمام مجلس النواب عن كافة الأحوال والأعمال المختصة

١٠٠: سنة. وبناء على ذلك يجب على مجلس النظار المبادرة إلى وضع قانون لحاكمية النظار عند
نفسه، وعرضه على مجلس النواب

سنة ٣٧: لا يجري العمل بأمر صادر من الحكومة ما لم يكن مُنفى من الناظر المختص
ومنفى قانون معتبر (راجع المادة ٢٦ و ٢٧).

سنة ٣٨: لا تجتمع وظيفة النظارة والنيابة في شخص واحد (راجع المادة ٢٠).

سنة ٣٩: يجوز لكل ناظر أن يحضر في جلسات مجلس النواب أو أن يرسل له أحد كبار
موظفي دائرته بالنيابة عنه بشرط أن لا يكون ذلك الموظف من ضمن النواب.

سنة ٤٠: يجوز للنظار ومنسوبهم أن يتكلموا في المجلس بشأن كافة الأمور التي يطلبون
تكلم فيها.

سنة ٤١: إذا طرأت ضرورة مهمة جداً تستلزم المبادرة إلى أخذ الاحتياطات اللازمة
لوقاية الحكومة من خطر ما يتلقى لها أو للمحافظة على الأمن العمومي وكان مجلس النواب غير
مستعد فيجوز لمجلس النظار أن يقرر بإجراء ما يلزم بإجرائه تحت مسئولية وبالتصديق على ذلك
بالتحراز من الحفزة الحديوية بحري العمل على عطفه بشرط أن لا يكون مخالفًا للقوانين المتبعة
هذا ولدى انعقاد مجلس النواب يصير تقديمه إليه.

سنة ٤٢: إذا تراءى للنواب التكلم في بعض مواد خلاف ما يتقدم لهم من النظار
بحري للدولة فيها ويرسل إسما على بذلك مجلس النظار. وبعد ثمانية أيام من تاريخ إرسال
ذلك الإسما على إن لم يرد من مجلس النظار أوجه تمنع من التذكير فيها وقرى التراب على قبول
نفسه لأوجه ظاهراً أن يتصا مداهلهم ويصدروا قرارهم فيها.

سنة ٤٣: النظار ملزمون بالجاوبة عن كل ما يسألون فيه من مجلس النواب، إما بأن
يرجعو لمجلس بأنفسهم أو بأن يتدبروا أحد كبار موظفي دوائهم للسجاوبة بالنيابة عنهم
بشرط أن لا يكون ذلك الموظف من ضمن النواب.

سنة ٤٤: يجوز للنظار أن يؤخروا مجاباتهم عما يسألون فيه من مجلس النواب عند
عصريات المهمة مع بيان لأسباب التأخير أكثر ما يكون قبل انتهاء مدة اجتماع المجلس بعشر أيام
ويبرهنهم أن يقدموا الجواب في أول الاجتماع التالي للنواب. ومع ذلك فمسئولية التأخير عليهم.

مست - معروف بدستور سنة ١٨٨٢ والذي صدر به المرسوم الخديوي في ٧ فبراير من تلك
سنة - يتضمن معظم النصوص الواردة في نصوص دستور سنة ١٨٧٩ .

دستور سنة ١٨٨٢

١٠ : د. شرنا دستور سنة ١٨٧٩ . رأيت أن نضع إلى جانبه دستور سنة ١٨٨٢^(١٧) ليسهل
مقارنة بينهما وتبين مبلغ ما تشبه الثاني من الأول .
المادة ١ : تعيين أعضاء مجلس النواب يكون بالانتخابات والشروط اللازمة لمن له حق
الانتخاب ولن يجوز انتخابه تبين في مدة واحدة مخصوصة تشمل أيضاً على كيفية
الانتخاب .

المادة ٢ : يكون انتخاب أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات ويعطى لكل منهم مائة جنيه
مصري في السنة مقابل مصاريفه .

المادة ٣ : النواب مطلقو الحرية في إجراء وظائفهم وليسوا مرتبطين بأوامر أو تعليمات تصدر
لهم تخل باستقلال آرائهم ولا بوعده أو وعيد يحصل إليهم .

المادة ٤ : لا يجوز الترضي للنواب بوجه ما . وإذا وقعت من أحدهم جناية أو جنحة مدة
اجتماع المجلس فلا يجوز القبض عليه إلا بمقتضى إذن من المجلس .

المادة ٥ : للمجلس حال انعقاده أن يطلب الإفراج أو توقيف الدعوى مؤقتاً لحد انقضاء
مدة اجتماع المجلس ممن يدعى عليه جنائياً من أعضائه أو يكون مسجوناً في غير مدة انعقاد
المجلس لدعوى لم يصدر فيها حكم .

المادة ٦ : كل نائب يعتبر وكيلاً عن عموم أهالي القطر المصري لا عن الجهة التي انتخبته
مستد

المادة ٧ : مجلس النواب يكون مركزه بمحروسة مصر ويعقد بأمر يصدر من الحضرة
الخديوية بموافقة رأي مجلس اعمار ويكون اجتماعه سنوياً .

المادة ٨ : تعقد الجلسات الاعتيادية السنوية لمجلس النواب مدة ثلاثة أشهر من أول شهر
نوفمبر لحاية يناير وإذا لم تكف هذه المدة لإتمام الأشغال الموحدة وطلب المجلس أن تزداد مدته

(١٧) عر . الوقائع المصرية ، عدد ٩ فبراير سنة ١٨٨٢

من ١٥ يوم إلى ٣٠ يوماً فيجب إلى ذلك بأمر يصدر من الحضرة الخديوية .

المادة ٩ : إذا مست الحاجة إلى تكرار اجتماع المجلس في غير مدته المعتادة فيكون ذلك
بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية يتقرر فيه مدة ذلك الاجتماع .

المادة ١٠ : تفتح الحضرة الخديوية أو رئيس مجلس الشار بالنابة عنها مجلس النواب
محضرون في الطار .

المادة ١١ : تفتح أول جلسة في كل سنة بتلاوة مقالة يقرأها الخديو أو رئيس الشار
بالنابة عنه وتشتمل على بيان المسائل المهمة التي تعرض على المجلس في أثناء انعقاد جلساته
وتنقضي الجلسة بعد تلاوة المقالة المذكورة .

المادة ١٢ : يتخب المجلس في أثناء الثلاثة الأيام التالية لتلاوة المقالة للجنة لتحضير جوابها
وبعد التصديق عليه من المجلس يصير تقديمه للحضرة الخديوية بمعرفة من يتدبرهم لهذا الغرض
من أعضائه .

المادة ١٣ : لا يشتمل الجواب المذكور على التكلم في أي مسألة بوجهه قطعي ولا على أي
رأي حصلت المداولة فيه .

المادة ١٤ : يتخب المجلس ثلاثة من أعضائه تعرض أبحاثهم على الجانب الخديوي فيعين
أحدهم لينوب رئاسة المجلس مدة الانتخاب أي خمسة أعوام بمقتضى أمر يصدر من حضرة .
المادة ١٥ : يتخب المجلس وكيلين لرئيسه ويعين للقلم كتاباً بشرط أن يكون الوكيلان من
أعضائه .

المادة ١٦ : تحرر محاضر الجلسات بملاحظة قلم كتابة المجلس الذي يؤلف من الرئيس ومن
الوكيلين ومن الكتاب .

المادة ١٧ : اللغة الرسمية التي تستعمل في المجلس هي اللغة العربية وتحرر المحاضر
والملاحظات يكون بتلك اللغة .

١٨ : - : لتطارد حق الحضور في المجلس وإبداء ما يرومون إبداءه فيه ولهم أيضاً أن
يسنبر عنهم وكلاء من كبار المواطنين .

مادة ١٩ : إذا قر قرار النواب على أن يستدعى للحضور بمجلسهم أحد الشار
للاستبصار منه عن مادة معينة فعل الشار أن يذهب إلى المجلس بنفسه أو يستنوب عنه أحد
كبار المواطنين فيجب عما يسأل عنه .

٢٠ : للنواب حق الملاحقة على موظفي الحكومة جميعاً وفيه في أثناء اجتماع مجلس
- يسمو بوسطه رئيسه كلا من النظار بما يرون لزوم الإحار عنه من تعدد أو حثل أو قصور
في العمل - ... - بوظيفة من أحد موظفي الحكومة التابعين لنيابته
المادة ٢١ : النظار متكاملون في المسؤولية أمام مجلس النواب عن كل أمر يقرره مجلس النظار
ويتربى عليه إحلال بالقوانين واللوائح المرعية الإجراء .
المادة ٢٢ : كل من النظار مسئول عن الوجه المذكور باليد السابق عن إجراءاته المتبعة
بوظيفة

المادة ٢٣ : إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على رأيه بعد
تكرار انخافرة وبيان الأسباب ولم تستعف النظارة فللحاضرة الحديوية أن تأمر بغض مجلس
النواب وتجديد الانتخاب على شرط أن لا تتجاوز الفترة ثلاثة أشهر من تاريخ يوم الإنقضاء
إلى يوم الاجتماع ويحوز لأرباب الانتخاب أن يتخبروا نفس النواب السابقين أو بعضهم
المادة ٢٤ : إذا صدق المجلس الثاني على رأى المجلس الأول الذي ترتب الخلاف عليه
ينفذ الرأى المذكور قطعياً .

المادة ٢٥ : مشروعات اللوائح والقوانين تعمل بمعرفة الحكومة ويقدمها النظار لمجلس
النواب لنظرها والبحث فيها وإعطاء القرار اللازم عنها ولا يكون المشروع قانوناً معتمداً دستوراً
للعمل ما لم يثل في مجلس النواب بنداً فيندا ويقرر حكماً فحكماً ، ثم يجرى التصديق عليه من
طرف الحاضرة الحديوية ، وكل قانون يثل ثلاث مرات بين كل مرة وأخرى خمسة عشر يوماً ،
وإذا كان القانون مستعجلاً فيكنى ثلاثه مرة واحدة ويستثنى من المراتب الأخرى بمقتضى قرار
مخصوص يصدر من المجلس ، وإذا تراءى لمجلس النواب من قانون فيطلب ذلك بواسطة
رئيسه من مجلس النظار متى وافقت عليه الحكومة فتعمل مشروعه وتقدمه لمجلس النواب على
الوجه المبين بهذا

المادة ٢٦ : مشروع كل لائحة أو قانون يعرض على المجلس بعرض فيه بمعرفة لجنة من أعضائه
تتبع لذلك ويجوز للجنة المذكورة أن تطلب من ... - ... - بعض تغييرات في المشروع
تدعى تكديت ينظره - وفي هذه الحال يرسل رئيس ... - إلى رئيس مجلس النظار
المشروع والتعديلات المطلوب إجراؤها فيه قبل المناكرة العمومية لمجلس النواب .
المادة ٢٧ : إن لم تطلب اللجنة إجراء تغييرات في المشروع الحال عليها أو غفلت ولم توافقها

الحكومة على ذلك فيقدمه النص لأصل من مشروع تقارن مجلس النواب منه مرة فيه . ثم
إذا صدقت حكومة عن تلك التعديلات فيقدمه للمجلس النص لأصل مع تعديلاته
حصلت فيه للمناقشة فيها - وفي حالة ما إذا كانت التغييرات ما صار قوبها من الحكومة فللجنة
أن تبين رأياً للمجلس وتقدم له ملحوظاتها .

المادة ٢٨ : عند تقديم المشروع للمجلس من طرف اللجنة يجوز للمجلس قبوله أو رفضه
ويسوغ له أيضاً إحالته ثانية على اللجنة للنظر فيه .

المادة ٢٩ : على رئيس مجلس النواب أن يرسل إلى رئيس مجلس النظار اللوائح والقوانين
التي يصدق المجلس عليها .

المادة ٣٠ : لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو عوائد على منقولات أو عقارات
أو ويركز في الحكومة المصرية إلا بمقتضى قانون يصدق عليه من مجلس النواب ، وعلى ذلك
لا يجوز بأي وجه كان وبأي صفة كانت تحصيل عوائد جديدة وكل جهة من جهات الحكومة
أمرت بتحصيل شيء من ذلك وكل مستخدم حرك كشوفات أو تعريفات عنها وكل شخص باشر
تحصيلها بدون قانون مصدق عليه من مجلس النواب يحاكم كمختلس وترد الحقوق لأربابها .
المادة ٣١ : ميزانية مصروفات وإيرادات الحكومة السنوية تقدم لمجلس النواب سنوياً لغاية
الخامس من شهر نوفمبر بالأكثر .

المادة ٣٢ : تقدم للمجلس ميزانية عموم الإيرادات مع كشوفات عن كل نوع من
أنواعها .

المادة ٣٣ : تنقسم ميزانية المصروفات إلى أقسام متعددة يختص كل قسم منها بنظارة ، ثم
يشتمل كل قسم على أبواب وفصول بقدر عدد جهات الإدارة العمومية بتلك النظارة .
المادة ٣٤ : لا يجوز للمجلس أن ينتظر في دفعيات الويركو المقرر للاستانة أو الدين
العمومي أو ما التزمت به الحكومة في أمر الدين بناء على لائحة التصفية أو المعاهدات التي
حصلت بينها وبين الحكومات الأجنبية .

المادة ٣٥ : ترسل الميزانية إلى مجلس النواب فينظرها ويبحث فيها (بمراعاة البند السابق)
وبعين لها لجنة من أعضائه مساوية بالعدد والرأى لأعضاء مجلس النظار ورئيسه لينظروا جميعاً
في الميزانية ويقرروا بالاتفاق أو بالأكثرية .

المادة ٣٦ : إذا وقع الخلاف بين لجنة النواب ومجلس النظار وتساوى العدد فيه فالميزانية

يعود إلى مجلس النواب فإن أيد رأى مجلس النظار وجب تنفيذه وإن أثبت رأى لحتة فيكون حمل بمقتضى المادة ٢٣ و ٢٤ من هذه اللائحة ، وأما ما حصل فيه الخلاف من الميرية من كـ مفرراً في ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصصاً لأعمال جديدة مثل أشعث عمومية وغيره ببلغ مؤقّد إلى أن يعقد المجلس الثاني بمقتضى المادة ٢٣ .

المادة ٣٧ : إذا أيد المجلس الثاني رأى المجلس الأول في أمر الميزانية يجب تنفيذ الرأى المذكور قصصاً كما في المادة ٢٣ .

المادة ٣٨ : كل عهد أو شرط أو التزام يراد عقده بين الحكومة وغيرها لا يكون نهائياً إلا بعد الإقرار عليه من مجلس النواب ما لم يكن على أمر مبلغه وارد في ميزانية عامة المقررة بهذا المجلس ، وأية مقالة عن أشغال عمومية خارجة عن الميزانية أو مبيع شئ من أملاك الحكومة أو إعطاء أرض بدون مقابل أو امتياز لأحد لا تكون نهائية إلا بعد الإقرار عليها من مجلس النواب أيضاً .

المادة ٣٩ : يجوز لكل مصري أن يقدم للمجلس عريضة ومحال النظر في هذه العريضة على لجنة يتخيلها المجلس وبناء على ما يجاب منها يحكم المجلس بقبول أو رفض العريضة وما يحكم بقبوله يحال على الناظر المختص به ذلك .

المادة ٤٠ : كل عرض يختص بمقتوى أو مصالح شخصية يرفض متى كان من خصائص المحاكم المدنية أو الإدارية أو كان لم يسبق تقديمه لجهة الإدارة المختصة به .

المادة ٤١ : إذا طرأت ضرورة مهمة تستلزم المبادرة إلى الأخذ بأسباب الاحتياط لوقاية الحكومة من خطر أول للمحافظة على الأمن العمومي وكان مجلس النواب غير منعقد وكانت الاحتياطات المرغوب إتخاذها داخلة بمقتضاه ولم يسع الوقت اجتماعه جاز لمجلس النظار إجراء ما يلزم إحرازه على مسؤوليته مع التصديق على ذلك من الحاضرة الخديوية ، ولدى انعقاد مجلس النواب يقدم الأمر إليه ليرى رأيه فيه .

المادة ٤٢ : لا يجوز لأى شخص أن يعرض لمجلس النواب مسألة ما أو يناقش فيها أو يشترك في المناقشة إلا أن كان من أعضائه أو من النظار أو ممن كان حاضراً معهم أو نائباً

عنه

المادة ٤٣ : يكون إعطاء الآراء في المجلس بواسطة وقع البد أو الداء بالإسم أو وقع الآراء في صندوق .

المادة ٤٤ : لا يجوز إعطاء آراء بالداء بالإسم إلا إذا طلب ذلك عشرة من أعضاء المجلس بالأقل . وعن كل حد فترى فيها نص عليه بمادة السابعة ولأربعين يكون دائماً بالداء بالإسم .

المادة ٤٥ : انتخاب ثلاثة الأعضاء الذين يعين منهم رئيس المجلس وكذا انتخاب الوكيلين والكتاب لأول وثاني يكون دائماً يوضع الآراء في صندوق .

المادة ٤٦ : لا تكون المدونة بمجلس صحيحة إلا إذا كان حاضراً فيه ثلثاً أعضائه بالأقل والإكاست المدونة لافية ويكون صدور القرارات بالأغلبية المطلقة .

المادة ٤٧ : كل قرار يترتب عنه مسؤولية النظار لا يجوز صدوره إلا بالأغلبية المتوفرة فيها ثلاثة أرباع النواب الحاضرين بالجلسة .

المادة ٤٨ : لا يسوغ لأحد من النواب أن يستنيب عنه غيره لإبداء رأيه .

المادة ٤٩ : على مجلس النواب أن يقرر لائحة إجراءاته الداخلية وتكون تلك اللائحة نافذة الحكم بمقتضى أمر يصدر من الحاضرة الخديوية .

المادة ٥٠ : للمجلس الحق أن يعدل هذه اللائحة الأساسية بالاتفاق مع مجلس النظار .

المادة ٥١ : إذا أخصض معنى بند أو عبارة من هذه اللائحة فيكون تفسيره باتحاد مجلس النواب مع مجلس النظار .

المادة ٥٢ : كل أحكام القوانين والأوامر واللوائح والعادات المخالفة هذه اللائحة لا يعمل بها بل تكون لافية .

المادة ٥٣ : على نظارنا تنفيذ هذه اللائحة كل فيما يخصه

(صدر بمرأى الإسماعيلية في ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ - ٧ فبراير سنة ١٨٨٢) .

محمد شريف باشا

مؤسس النظام الدستوري في مصر

(١٨٢٦ - ١٨٨٢)

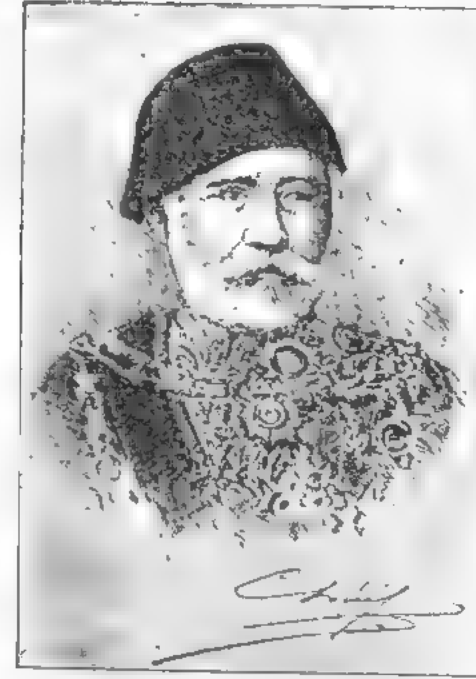
إن الحديث عن دستور سنة ١٨٧٩ و ١٨٨٢ يستلزم الكلام عن محمد شريف باشا . فإنه بعد بحث مؤسس النظام الدستوري في مصر .

شريف باشا الزعيم المؤسسي والسياسي الذي اتجهت إليه أنظار الحُرر شريف باشا
برصية، حلبة من العصر الأوروبي، قائمة على مبدأ شمولية دوريه، منه بحسب شري
سوت وعن به نشر هذا المبدأ الذي يعد قواء نظام دستورى، كما قدمه بانه
والدور الثانى. دور ثورة العربية، وله فيها المقدم عمود، ويرى بصائب، وبسطر
بصدق، إذ كان على يده إحداث مطلب العربى لأول وهى مطلب الدستورية
المسلمية، وألف الوزارة التى تم فى عهدها تأليف مجلس النواب سنة ١٨٨١ ونحوه سلطة
المجالس النيابية الحديثة

ولما وقع الاحتلال لانيلى سنة ١٨٨٢ اقترن اسمه بدور ثالث من أدوار الحركة الوطنية
ونعى به المقاومة الأهلية التى اعترضت السياسة الاستعمارية الإنجليزية، وذلك باستقالته
المشرفة التى قدمها اعتراضاً على سلخ السودان عن مصر، وعلى تدخل الانجليز فى سلطة
الحكومة المصرية.

فترى من هذا البيان الوجيز أن شخصية شريف باشا اقتصرت بأدوار ثلاثة، من أعظم
أدوار الحركة القومية شأنًا، وله فى كل منها مواقف جليلة، هذا إلى أنه تولى رئاسة الوزارة أربع
مرات، فى أوقات عصية، وظروف دقيقة، فجعل منهجه فى كل مرة تحقيق آمال الأمة،
وحل المضكلات التى تواجهها البلاد، فهو من الأغذاذ الذين ينظرون إلى الوزارة على أنها
وسيلة لا غاية، ولم يكن من أولئك الذين يحرصون على المناصب، ولو ضحوا فى سبيلها
حقوق مصر وكرامتها، بل كان يضحى بالوزارة استمساكاً بالحق والكرامة والمبدأ.

وتمتاز شخصية شريف باشا بزايا عديدة، أولها كفاءته العلمية والسياسية ووفرة نصيبه من
الثقافة الغربية. واقتناسه الأساليب الحديثة الراقية فى حياته وأحاديثه وآرائه، بحيث نال
احترام كل من حادوه أو اتصلوا به من رجال السياسة الأوروبيين فهو يعد حقاً من رجال
الدولة الممتازين. الذين يضارعون رجالات أوروبا الأغذاذ فى الحكمة والكفاءة، والمليزة
الثانية لإحلاص مصر. به لم يكن يطمع فى المناصب، ولا جعلها قبلته ومنطجح آماله، بل
كانت المناصب تسعى إليه، ويرضى منه تقديدها، لمواهبه وصفاته البارزة، وقد عرضت عليه
رئاسة الوزارة فى جهود مختلفة، فكان يتقبلها على أن يضع لنفسه خطة سياسية وطنية، يسير
عليها ويعمل عن تحقيقها جهد ما يستطيع، وإذا لم يتحقق برنامجها يادر إلى الاستقالة من
الوزارة زاهداً فيها غير آسف عليها، ولعل هذه الخطة الوطنية يرجع جانب كبير منها إلى



محمد شريف باشا

وزير السودان ومؤسس النظام الدستورى فى مصر

سيظل اسم شريف باشا مذكوراً مدى الدهر فى سجل الحركة القومية، وذلك لموقفه
المشهود فى شأن السودان، واحتجاجه العمل على ملخه عن مصر، ومساءلة السودان نقطة
حساسة فى المسألة المصرية، لأنها مسألة الحياة لمصر، فلا غرو أن يذكر المصريون دوماً موقف
شريف باشا فيها، فإنه موقف مشرف، يكفى وحده لتخليد اسم صاحبه وتمجيده.
كان هذا الموقف آخر مواقف شريف باشا، إذ ختم به حياته السياسية، وهو وإن كان
أعظم موقفه شأنًا، وأيقاما على الزمن أثراً، فإن حياته حافلة بالمواقف المحيطة، وحسبك أن
سمه يبرز ثلاثة أدوار للحركة القومية، كان فيها مناط رجاء الأمة وموضع ثقها، وعمل فيها
جميعاً براحة وإخلاص.

الدور الأول: دور النهضة السياسية والوطنية التى ظهرت فى عصر إسماعيل، فقد كان

ما تصف به من الكرامة والشيم وما تحمل به من العفة والزهادة فإن هذه الصفات جعلت بأى أن يتخذ الماصب وسيلة للمنفعة والجاه ، وكان يزهد فيها إذا أنس منها استباناً لكرامته ، وإنك لتلمح في شخصيته شعور الكرامة والشيم ، وهو بعد وزير للحقانية والمخارحة سنة ١٨٧٨ ، حين وقع الخلاف بينه وبين لجنة التحقيق الأوروبية ، فقد استدعته اللجنة لسماع أقواله ، فرفض بإباه أن يطأ طيء الرأس أمام جبروتها ، واعتصم عن المثول بين يديها ، وأثر الاستغالة من منصبه احتضاراً بكرامته وكرامة المنصب الذى يشغله .

ولما تطلعت إليه أنظار الأحرار ليؤلف الوزارة سنة ١٨٧٩ قبل هذه المهنة واتخذ لنفسه برنامجاً جليلاً واضحاً ، وهو تقرير النظام الدستورى أساساً للحكم وإيقاظ البلاد من طغيان الوغد الأجنبي ، وقد بقيت وزارته إلى أن خلع الخديو إسماعيل وتولى توفيق باشا منصب الخديوية ، فقدم استعفاه من الوزارة فدعاه الخديو إلى تأليف الوزارة الجديدة فألفها ولكنها لم تدم طويلاً لأن زعمته الدستورية لم تكن لترضى الخديو توفيق فاستعفى ثانية من الرئاسة وخلفه الخديو توفيق بلشا ذاته ، ثم رياض باشا إلى أن قامت الحركة العمالية ، فأنجبت إليه الأنظار من جديد لتأليف الوزارة ، وتحقيق آمال الأمة ، فلفى نداء الوطن ، وألف وزارة غايتها تأليف مجلس نيابى كامل السلطة فكان برنامجه في هذه الوزارة هو ذات البرنامج الذى وضعه لوزارته الأولى في عهد إسماعيل ، ولما اختلف والعرايين ، لم يقبل صايرتهم فيها وآه خطأ ، واستقال وبقى في عزله إلى أن وقع الاحتلال الإنجليزي ، ثم دعى إلى تأليف الوزارة لإيقاظ الموقف فلبى دعوة الخديو توفيق وتولى الرئاسة واضطلع بها في ظروف حرجية ، إلى أن وقع التصادم بينه وبين الاحتلال في مسألة السودان وتدخل الإنجليز في شؤون الحكومة فاستقال احتجاجاً على عدوان السياسة الإنجليزية .

فمن هذه النظرة المبطل يتبين لك أنه كان يتولى الوزارات على أساس قومى ، ويرسم لنفسه برنامجاً يتقيد فيه بمقصد شريف ، ويعمل على تنفيذه مستسكاً بالكرامة والشيم والإباء حرصاً على حقوق البلاد ، فلا غرو إذ كان يسبغ على الوزارة كلها تولاها ثوباً من العظمة والجلال .

وإلى جانب إخلاصه وكفائته السياسية كان يمتاز بقوة شخصيته ، لآحيال السلطة فحسب ، بل إزاء أهواء الجاهل فإذا رأها حادت عن جادة الصواب لا يسايرها في غيظها ١٠ - الأحداث ، ولا مثلاً أمامها ، بل يثبت في موقفه ويستسك بوجهة نظره وهذه

الناحية تطالعك بمبلغ إخلاصه ومثانة أخلاقه وقوة يقينه وهى لعمري صفات نادرة فقليل من رجال السياسة من لا تستهزيم ميول الجاهل ولا تستدرجهم إلى مسايرتها رغم اعتقادهم بحظها

هذه هى المزايا التى اجتمعت في شريف باشا ، وهى لعمري جذيرة بأن تجعله من عظماء مصر الخالدين .

نشأته

إن نشأة المرء لها بلا مرداء دخل كبير في مصيره ، فالوراثة ، والبيئة ، والتربية الأولى ، والعصر السياسى ، والإجتماعى تؤثر في شخصية الإنسان وتوجهه الوجهة الأولى في الحياة ، هذه العوامل لها الأثر الأول في شخصية المرء فإنها تطبعه بطابع يبق في الغالب على مر سنين ويرسم أثره في أخلاقه وميوله واستعداداته وعقائده وآرائه ، وأعماله وأطواره في الحياة .

لما هى إذن نشأة شريف باشا التى تألفت منها العناصر الأولى لشخصيته ؟

ولد المترجم بالقاهرة في شهر نوفمبر سنة ١٨٢٦ (١٨٨) ، في المعهد الذى كان محمد على باشا يعمل فيه لإنهاض مصر والأخذ بيداً ترقى إلى مصاف الدول المستقلة ، وكان مما وجه إليه همه نشر العلوم والثقافة في مصر ، وإعداد طائفة من شبانها ليتألقوا أكبر حظ من التعلم الحديث .

في هذا المعهد ولد المترجم وكان أبوه محمد شريف أئدى قاضى قضاء مصر في ذلك الحين ، ومعلوم أن قاضى القضاء كان يعين لمدة سنة أو سنتين فلما انقضت مدة شريف أئدى عاد إلى الأستانة ، وعاد معه المترجم وسه لا تتجاوز عدة أشهر وبعد انقضاء بضع سنوات عين أبوه قاضياً للحجاز ، فمر بمصر في طريقه إلى مقر منصبه ، وقابل محمد على باشا ، فأكرم وقادته ورأى أبه معه ، ففرض فيه النجابة والذكاء ولا غرر فقد كان من أخص صفات محمد على الفراسة وصديق النظر ، وصحة الحكم على الأشخاص ، فرغب إلى أبيه أن يعهد إليه بتعليمه وتنقيفه فقبل أبوه هذه الملة شاكراً ، وتركه في رعاية عامل مصر العظيم .

دخل المترجم مدرسة الخانكة ، وهى المدرسة الحربية التى أسست سنة ١٨٢٦ بأمر محمد

على وكان من تلاميذها بعضُ نخاله وأحدده وإنتم شريف ورمته في تلك المدرسة تُنظم سنة ١٨٤٤ في سلك البعثة الخامسة من البعثات العلمية التي أرسلها محمد علي إلى أوروبا ، وهي البعثة التي كان بها من أعلام محمد علي الأميين حسين وعبد الخليم . ومن أحماده إسماعيل (الخديوي) وأحمد وفعت . ومن عهد علي مبارك (باشا) وغيره . فتحصن المترجم في الفنون الحربية بمدرسة سان سير Saint Cyr التي ذاعت شهرتها في التعلم الحرفي العالي ، فتقدم فيها ووصل إلى أعلى مرتبها ، ثم انتقل إلى مدرسة تطبيق العلوم الحربية فظل بها سنتين ، والتحق بالجيش الفرنسي ليؤدي مدة التمرين ، كما نفّس به النظم العسكرية ونال رتبة (بوزباشي أركان حرب) فوصل في العلوم الحربية وفوقها إلى أرق مراتبها .
ولما تولى عباس الأول الحكم أمر باسترجاع أعضاء البعثة العلمية بفرنسا فعاد المترجم إلى مصر سنة ١٨٤٩ والتحق بالجيش المصري بمثل الرتبة التي نالها في الجيش الفرنسي .

اتصاله بالجنرال سليمان باشا الفرنساوي

كان القائد سليمان باشا الفرنساوي (الكولونيل سيف) قائداً عاماً للجيش المصري في عهد عباس ، ومن حسن توفيق المترجم أن اختاره ذلك القائد الكبير ضمن ياورانه ، ولعله تعرف فيه صفات النبل ، والتهذيب والشجاعة التي أخذها عن محمد شريف أفندي أبيه ، علاوة على تربيته وأساليه وثقافته المصرية التي اكتسبها في فرنسا ومن هنا نشأت صلات الود بينها ، حتى زوجه بكرمته .

ولم يلق المترجم في عهد عباس تقدماً ورعاية ، عل الرغم من مساعدة سليمان باشا إياه ، ورغبته في تربيته ففكر في ترك منصبه في العسكرية وجعله الأمير عبد الحليم سكرتيراً له في دائرته سنة ١٨٥٣ ، وبقي يشغل هذه الوظيفة إلى وفاة عباس .

في عهد سعيد

ولما تولى سعيد عطف على المترجم إذ عرف فيه الكفاءة والنبل فأعاده إلى السلك العسكري ورفاه إلى رتبة أمير الأي سحرس الخصوصي . وبقي سنتين مشغولاً بعطف سعيد ورعايته إلى أن

رفاه إلى رتبة لواء (باشا) وولاه قيادة أحد الأيات المشاة ، وألّاه الحرس الخصوصي ولم يمض عام على هذه الترقية حتى تزوج سنة ١٨٥٦ بكريمة الجنرال سليمان باشا ومن هنا سماه العامة شريف باشا الفرنساوي إشارة إلى اتصاله بصهره سليمان باشا الفرنساوي ثم ارتقى إلى رتبة فريق وكانت منزلته الأدبية تزداد سمواً ، لما انتصف به من التحف والإباء والزاهة والاستقامة .

انتقاله إلى المناصب السياسية

كان شريف باشا إلى ذلك العهد مندجماً في السلك العسكري ، ثم فكر سعيد في أن يعهد إليه بالمناصب السياسية والمدنية فجعله وزيراً للخارجية سنة ١٨٥٧ ومن ذلك الحين بدأت شخصيته تظهر في الأفق السياسي ، وتسترى الأنظار فقد جمع بين الكفاءة ، وكرم الحصول وعفة النفس ، إلى إدراك حظ كبير من العلوم الحديثة وأساليب الحياة الأوروبية مما جعله لا يقل عن مستوى رجال السياسة في أوروبا ومنذ تولى وزارة الخارجية اقترنت شخصيته بمعظم الحوادث السياسية البارزة التي وقعت في مصر على عهد سعيد وإسماعيل وتوفيق وكان له في أكثرها رأي محدود وعمل ملموح ، وظل زهاء ثلاثين سنة يتولى كبار المناصب ويتم على يده أهم التطورات السياسية في البلاد .

في عهد إسماعيل

توفي سعيد باشا سنة ١٨٦٣ والمترجم وزير للخارجية فاحتفظ بمقامه ، بل زادت منزلته في عهد إسماعيل ، إذ كان الخديوي يقدر صفاته للمنازاة منذ زامله في الدراسة ، فعهد إليه بوزاري الداخلية والخارجية معاً ، ولما سافر إلى الأستانة في يولييه سنة ١٨٦٥ جعله قائممقاماً عنه مدة غيبته ، وهو مركز رفيع لم يلقه أحد من قبل من غير العائلة المالكة .

وكان وزيراً للداخلية حينما أسس إسماعيل مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ ، وصحبه في حفلة افتتاح المجلس كما تقدم بيانه (ص ٩٦) وإذا علمت أن وزير الداخلية في ذلك الحين كان بمثابة أكبر وزير في الدولة ، كان لك أن تستنتج أن على يده تأسس ذلك المجلس الذي أسلفنا الكلام عنه ، وهذا يدل على ما فطر عليه المترجم من البول نحو الشورى

والدستور ، وفي سنة ١٨٦٨ عهد إليه الخديو برئاسة (المجلس الخصوصي) الذي كان بمثابة مجلس الوزراء ، وظل إلى نهاية عهد إسماعيل يتولى كبرى المناصب .

لم يشترك شريف باشا في مساوئ الفروض التي استدانها إسماعيل ، ولم يستفد من سياسة البذخ والإسراف التي اتبعها الخديو ، بل بقى قريباً لم تمتد يده إلى مال الدولة ، ولم يعيث بمصالحها ، وتلك ميزة كبرى تدل على صفته وزاخرته غير أنه لم يقف من الخديو موقف المعارضة في تصرفاته المالية ، بل كان يقابلها بالسكوت والإغضاء وكان يمكن لمثل شريف باشا في مكانته ومركزه أن يسدى إلى إسماعيل النصيحة مقرونة بالخرم والنجاعة ، ويصره بمواقب سيئته المالية وأخطارها على البلاد وعلى ذات الخديو ولكنه لم يفعل ، ولا ندري هل كان ذلك من اعتقاد منه بأن ميل إسماعيل للحكم المطلق ، وانفراد بالرأي يجعله غير قابل للنصيحة ولو صدرت من رجل في مكانة شريف باشا ، أم أن شخصية شريف لم تكن من القوة بحيث يصارع إسماعيل بانتقاد سياسته المالية ، ومها يكن السبب فإن هذه نقطة ضعف في تاريخ شريف باشا .

على أن موقفه حينما بدأ التدخل الأجنبي في شؤون مصر ، كان موقفاً مشرفاً ، فإنه من جهة ، كان يكره التدخل الأوروبي ويأبى أن يكون أداة ذلولاً له ، ومن ناحية أخرى كان يؤمن بالشورى والدستور ، ولا يؤيد استبداد الخديو ، ومن هنا جاءت حيولة الدستورية التي لازمت في عهد إسماعيل ، ثم في عهد توفيق ، ولم يجد عنها حق وفاته .

وظهرت فيه هذه الزايا حينما نزل إسماعيل على إرادة النول ، وألف لجنة التحقيق الأوروبية سنة ١٨٧٨ وأباح لها التفتيش عن أحوال الحكومة المالية ، فظهرت اللجنة بمظهرها المهيمنة المسيطرة على الإدارة المصرية ، وكان شريف باشا وقتئذ وزيراً للحقانية والخارجية .

فاستدعت اللجنة أمامها لكي تسمع أقواله ، ولكنه رفض أن يقف هذا الموقف المهين ، ووقعت لذلك أزمة أدت إلى استقالته من الوزارة ، فكانت هذه أولى استقالات شريف باشا السياسية التي أقدم عليها دفاعاً عن مصالح البلاد وحقوقها .

وقد رفعت هذه الاستقالة من مكانة المترجم وأصبحت أنظار الأحرار تتجه إليه كزعيم محلي جريء يقف في وجه التدخل الأجنبي ، ويحفظ بحقوق البلاد وكرامتها ، فلا جرم أن اتفق الأحرار على اختياره لرئاسة « الوزارة الوطنية » كما يينا ذلك في سياق الحديث ، فاستجاب الخديو إسماعيل إلى مطالب الأحرار ودعا شريف باشا إلى تأليف الوزارة على أساس

للائحة الوطنية . فألفها في إبريل سنة ١٨٧٩ ، كما تقدم بيانه ، وأقصى تورييس لأوربيين للذين كانوا يتوليان المالية والأشغال في عهد نوبار وتوفيق وأقر مبادئ مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب . فأقام البناء الأساسي في صرح الدستور

على يد شريف باشا فم العظم الدستوري في مصر ، وفي عهد وزارته نندخلية سنة ١٨٩٩ أنشئ مجلس شورى النواب . وفي عهد رآسته للوزارة سنة ١٨٧٩ كملت سلطة المجلس بتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمامه . وفي وزارته الثالثة سنة ١٨٨١ أنشئ مجلس النواب على غرار المجلس النيابية الحديثة . فلا غرو أن يعد شريف باشا بحق مؤسس النظام الدستوري في مصر .

شريف باشا والثورة العربية^(١٩)

كان شريف باشا رئيساً للوزارة ، حينما خلع إسماعيل ، فاستقال من الرئاسة عقب ولاية توفيق باشا اتباعاً للعادة المألوفة عند تغيير ولي الأمر ، وعهد إليه الخديو توفيق تأليف الوزارة فألفها^(٢٠) ، وكانت تانية الوزارات التي رأسها ولكن الخديو لم يكن في خاصة نفسه يميل إلى شريف لمبادئه الدستورية وكان يبقى أن يخلد الرئاسة وزيراً معروفاً بكرامته تلك المبادئ فوجد في رياض باشا ذلك الرجل ، ومعروف عن رياض أنه من دعاة الحكم المطلق .

لم يكن الخديو توفيق ليرضى عن نزع شريف الدستورية ، ولم يكن أبقاؤه إياه في الوزارة عند ولايته العرش إلا لتمر الأيام الأولى من حكمه في هدوء وطمأنينة ، فلما انقضت تلك الفترة ، بدا على توفيق أنه لا يرغب في بقاء شريف باشا ، وظهر الخلاف بينها على نظام الحكم ، فإن شريف طلب إلى الخديو تشكيل مجلس النواب ، فرفض طلبه ، فاستقالت الوزارة في أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وكان الوزراء قد تعاهدوا ورئيسهم على أنه إذا لم يجب عليهم فالوزارة تستقيل ولا يقبل أعضاءها الاشتراك في وزارة أخرى تألف على غير هذا الأساس وقد بر الوزراء بعدهم ما عدا محمود سامي باشا البارودي ومصطفى فهمي باشا ،

(١٩) أخرجنا القول فيما يلي من هذا المبحث وسنعود إليه مفصلاً بمبحثه في كتابنا الآخر (الثورة العربية والاحتلال

الإمبري)

(٢٠) أعضاؤها هم إسماعيل باشا أيوب اللبالي ، وعلى غالب باشا الحرية ، ومحمود سامي باشا البارودي كصغار والأوقاف ، ومصطفى فهمي باشا للأشغال ، ومحمد باشا طلس للحقانية . واحتفظ شريف باشا بالسلطة والممارسة

توطئة على عهد إسماعيل كدلت غفلت إليه أنظار المرابطين سنة ١٨٨١ نجس الوزارة القوية التي تمتد البلاد من القدس لأقصى ويستقر على يدها النظام الدستوري في مصر ، وكأقوى المقدير لهذه الرغبة بعد استغناء رياضي باشا ، فأجاب المقدير طليم ، وكان شريف باشا وقيل بالإسكندرية فاستعداد اختياره ، وعهد إليه تأليف الوزارة فتزود أياماً في قوت هذه المهمة ، إذ كان لا يرضى من تدخل جند في السياسة ، وما يقضى إليه من سقوط حية الحكومة وقيام 'الموضى في البلاد.

كان شريف ورياضي يخفان في التهمة ، فبينا رياضي يقر التدخل الأجنبي والحكم الاستبدادي ، فإن شريف يكره الاثنين معا ، ويرى وجوب إقامة الحكم الدستوري ، ووضح حد لتدخل الدول والأجانب في شؤون مصر ، ولكنه كان يريد الحكم الدستوري الصحيح ، ويرى أن تدخل الشباط في شؤون الحكم مناهة تقل الاستبداد من يد المقدير إلى أيدي المعصية العسكرية ، وهذا ليس من المستور ولا من مصلحة البلاد في شيء تقضي بضمه أيام متزوداً في قبول الرئاسة . حتى واثقه المرابطين أن لا يتدخل الجيش في شؤون الحكومة ، فأنت الوزارة في اليوم الرابع عشر من شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وكانت هذه ثالث وزارات التي أقامها ، ونقله الرئاسة الداخلية ، وعهد بأخرية إلى محمود باشا سامي البارودي ، لأنه كان موضع ثقة المرابطين ، وأحد زعمائهم العظماء إلى السلطة وإجاءة ، فاختاره شريف لهذه الوزارة إجابة لتطلب المرابطين ، أما بقية الوزارة فهم : حيدر باشا المالية ، وإسماعيل أيوب باشا الأشغال ، ومصطفى فهمي باشا الخارجية ، وعبد رزي باشا للمعارف والأوقاف ، والملاحة قنري باشا للمقانية

كان شريف باشا يمثل الماحية المتدلة من الثورة المرابية . ولو بقيت الثورة مناصرة له ، مستمدة لتعاقد . شارت في طريق الحكومة والحداد ولأمت البلاد شر الاحتلال ، ولكن الثورة ركبت متن الشط من يوم أن انفصلت عن شريف باشا أو انفصل هو عنها ، وصارت بالبلاد ومستعصم وعرضت استقلالها للخطر .

بعد وفاة شريف باشا الثالثة « وزارة الأمة » (١٩٠٧) ، فقد تم تأليفها برغبة زعماء البلاد وأعيانها . وقد حقق شريف باشا الثقة التي أولها الأمة أباه . واضمح شجاعة التي ألقها لثورة على جاقته ، وأول ما رسمه من المخطط الحكومية إعادة النظام إلى الجيش ، فإن الثورة المرابية (١٩١٠) استبذت هذا السهم لغيرها كما من وزارة عصوة باشا سامي البارودي على عهد « وزارة الثورة ».

فانها روسيا بالاشتراك في الوزارة التي تولى المقدير رياستها ، ثم في وزارة رياضي باشا وذلك أنه لما استقال شريف باشا ألّف المقدير وزارة من غير رئيس وناط بنفسه رأساً وكانت هذه بدعة في نظام الحكم ورجوعاً به إلى الرواء ، لأن القاعدة المتبعة منذ تأليف مجلس الشطار في أغسطس سنة ١٨٧٨ أن يكون للوزارة رئيس يتولى إختيار أعضائها ورأس جلسات مجلس الشطار) ، فشكّل الوزارة الجديدة من غير رئيس كان يشترجهول المقدير الاستبدادية ورجعه في الرجوع إلى طريقة إسماعيل القديّة من تعيينه وزراء لا تألف منهم جهة مسئلة بل يكونون كسكرتيرين له .

فالمطريقة التي اتبعها توفيق باشا في تروسة للوزارة تعطينا فكرة من مبلغ كراميته للشورى ، وثق ضوعاً على أسباب الحركة المروية بالثورة المرابية وتطوراتها ، فإن مسلك المقدير توفيق باشا كان بلا مراء من أهم الأسباب التي دعت إلى قيام الجيش بحركته السياسية ، ووقع الانقسام بين المقدير والنسب مما أدى إلى الاحتلال الإنجليزي ولو كان المقدير توفيق نصيحاً للشورى ، لم الانتلاب الدستوري بسلام ، ولا تجمعت الدلائل الإنجليزية في إصدار الحركة المرابية .

وبذلك أيضاً على حيرل توفيق الإبتدائية أنه بعد أن ألف وزارة من غير رئيس ثم فكر في المدول من هذه البهمة والرجوع إلى النظام الذي تقررو في أغسطس سنة ١٨٧٨ ، عهد إلى رياضي باشا في سبتمبر سنة ١٨٧٩ تأليف الوزارة أي أنه اختار لقيادة سياسياً معروفاً بتشبه للحكم المطلق ، وقد بقيت البلاد محرومة في عهد وزارته من الحياة السياسية مدّة ستين متواليين لم يجتمع في خلالها مجلس يمثل الأمة ، ولا مجلس شورى النواب التقدم الذي كان موجوداً من قبل ، إلى أن قامت الثورة المرابية ، وحرك حرائق باشا على رأس الجند ، وساروا إلى ميدان عابدين يوم الجمعة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وكان أول مطلب لمرابطين في ذلك اليوم للشعور حول وزارة رياضي باشا ، وتنشكيل مجلس النواب ، فاستقال رياضي توتولا على إرادة المرابطين .

الوزارة الدستورية وإنشاء مجلس النوريب

كان طبيعياً بعد استقالة رياضي باشا أن تتجه الأنظار إلى شريف باشا لتأليف الوزارة الجديدة التي تحقق مطالب الأمة فكما كان موضع ثقة الأحرار سنة ١٨٧٩ في تأليف الوزارة

بوصف كونها ثورة عسكرية كادت تخرج الجيش عن مهمته الأصلية ، وهي حفظ النظام ، ونجعله أداة سياسية للسيطرة والحكم ، وهنا وجه الخطر ، إذ تقع الحكومة فريسة الفوضى . وبمسما الخلط والظنيان ، فلما تقلد شريف الرامة وذهب زعماء الثورة من الضباط واهل رأسهم هراي لبشكروه على قبوله الوزارة في تلك الأوقات المصيبة ، اغتم هذه الفرصة لينبهم إلى وجوب إبعاد الجيش عن التدخل في السياسة ، فأجاب على كلمة الشكر التي سمعها منهم بقوله :

« في علمكم ما قاله الأقدمون : آفة الرئاسة ضعف السياسة ، ولا حكومة إلا بقوة ، ولا قوة إلا باقتياد الجنود انقياداً تاماً ، وامتناعهم امتناعاً مطلقاً . »

« كل حكومة عليها فرائض وواجبات ، من أهمها صيانة الوطن ، وحفظ الأمن العمومي فيه ، وهذا وذاك لا يتأتيان إلا بإطاعة رجالها العسكريين ، فرددت أولاً في قبول الرئاسة ، ما كان إلا تجافياً عن تأسيس حكومة غير قوية تحجب بها الآمال ، ويزيد معها الإشكال ، فأكون عرضة للملامة بين إخواني في الوطن وبين الأجانب وحيث أغاثنا الأنطاف الإلية وحصل عندى اليقين باقتيادكم ، قد زال الاضطراب من القلوب ورتبت الهيئة الجديدة من رجال ذوي حفة واستقامة ، فأوصيكم بملاحظة الدقة في الضبط والربط لأنها من أخص شؤون العسكرية وأساس قواها ، وارعضوا أنكم مقلدون أشرف وظيفه وطنية ، فتقوموا بأداء واجباتها الشريفة ، وعلى القيام بأداء كل ما يزيدكم فخراً ومزجداً ، وقتنا الله وإياكم . »

فهذه الخطبة على إيجازها جمعت أسمى ما يقوله زعيم سياسي صائب الرأي ، بعيد النظر ، في الظروف التي تألفت فيها وزارته ، فلم يكن خافياً أن الدول الاستعمارية كانت تتطلع إلى الثورة العرابية لتتخذ منها ذريعة للتدخل في شؤون البلاد ، ولم يكن يخفى أن زعماء الثورة من الضباط قد دخلتهم شىء كبير من الزهو والخيلاء إذ كانوا قوام الحركة ، وبفضلهم سقطت وزارة رياض باشا البغيضة إلى الرأي العام ، وتألفت وزارة شريف باشا المرجوة من الأمة ، فلم لم يكن شريف عظيم النفس قوى الشخصية لجعل خطته تمليفاً لضباط الجيش ، اكساباً لتقشهم وتأيدهم ، ولكنه على العكس خاطبهم بلهجة الناصح الأمين ، ودعاهم إلى التزام حدود واجباتهم ، وهي الطاعة والنظام والدود عن الوطن ، ولم يكن مثل شريف ليتبل أن يكون أداة في يد الجيش وزعمائه ، لأنه لم يقصد من تأليف الوزارة مجعلاً أو سطة ، قد عرف عنه التعفف والزهادة في كل أدوار حياته ، وشهد له ماضيه بأنه لا يجرى على المناصب ، وأنه

يزهد فيها إذا رآها تخالف مبادئه وكرامته ، ولقد كان من الوجهة الدستورية أسبق في الكماح للدستور من العرابيين ، فقد أسلفنا أن على يده تطور النظام الدستوري لمجلس شورى النواب . إذ تألفت وزارته الأولى على قاعدة تقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمام المجلس ، فعمله سنة ١٨٨١ ، كان استئنافاً لجهاده سنة ١٨٧٩ ، قبل أن تظهر الدعوة العرابية بثلاث سنين . ولقد برز شريف باشا بوعده في تحقيق مطالب الأمة ، وأهمها تأليف مجلس نيابي كامل السلطة ، على مثال المجالس النيابية الأوروبية ، فرفع إلى الخديو توفيق باشا في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ تقريراً بإجابة مطالب الأمة في هذا الصدد ، واتباع في تحقيقه خطة تدل على الحكمة وسداد الرأي ، ذلك أنه دعا إلى إجراء انتخابات عامة ، طبقاً للاتمة مجلس شورى النواب القديم المؤسس في عهد إسماعيل على أن تعرض الوزارة على المجلس المنتخب التعديلات التي ترى إدخالها على نظام المجلس ليقر ما يراه من التعديل في نظامه حتى ينهض إلى مستوى المجالس النيابية الصحيحة ، أى أنه دعا إلى انتخاب مجلس شورى النواب على أن يكون (جمعية تأسيسية) لوضع الدستور الجديد .

وقد تم الانتخاب ، واقتنع الخديو مجلس شورى النواب في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ وأخذ المجلس يتولى أعماله ، وفي اليوم الثاني من شهر يناير سنة ١٨٨٢ عرض عليه شريف باشا مشروع القانون الأساسى للمجلس النيابي ، كى يسنه المجلس ، ويقرر ما يراه فيه ، وقد حوى القواعد الرئيسية للنظم الدستورية الحديثة ، كتقرير مسؤولية الوزارة أمام مجلس النواب ونحويله حتى تقرير الميزانية ، والرقابة على أعمال الحكومة والتزامها بعدم فرض أى ضريبة أو إصدار أى قانون أو لائحة إلا بعد تصديق مجلس النواب .

ولما عرض شريف باشا مشروع القانون الأساسى على المجلس ألقى خطبة ضافية ذكر فيها أنه في وضع هذا المشروع إنما ينفذ الخطة التي رآها منذ ثلاث سنوات في عهد إسماعيل ، وإلى ذلك يشير في خطبته بقوله :

« حضراتكم تعلمون أنه منذ ثلاث سنوات تراءى لى أن الطريقة الوحيدة لخلاص البلاد من الورطات التي كانت محيطة بها هي توسيع نطاق شورى ، واشتراك رأى نواب الأهالي مع الحكومة في نظر كل أمر مهم تعود منه المنفعة ، وكنت قدمت مشروعاً لمجلس النواب ، الذي كان موجوداً وقتئذ ، وهو أجرى فيه تغييرات لم يتيسر للحكومة النظر فيها ، ثم طرأت حوادث سياسية ومالية ليست خافية عليكم (يقصد خلع إسماعيل ومشكلة الديون) ترتب عليها تعويق

إتجاه المشروع ، والحمد لله قد زالت العوائق .

ثم ذكر رأيه في القانون الأساسي القديم لمجلس شورى النواب ، وأنه لا يلائم حالة البلاد ، وأن هذا ما دعاه إلى وضع المشروع الجديد (وهو مقتبس من دستور سنة ١٨٧٩) . وألح إلى أنه كان هناك رأى بعدم إطلاق سلطة المجلس طرفة واحدة ، ولكن ثفته كفاءة النواب جمعته يميل إلى تحويل المجلس سلطته التامة . مع احترام تعهدات الحكومة المالية المترتبة على اتفاقاتها مع الدول ، أو على قانون التصفية ، مؤملاً مع الزمن أن تتخلص البلاد من قيود هذه الاتفاقات قال في هذا الصدد :

« ولما كانت لأئمة النواب التي اجتمعتم على مقتضاها لا تلائم أفكارنا جميعاً ، كما أوضحت ذلك منذ ثلاث سنوات ، وكرره بالمعرض الذي رفعتة أخيراً للسدة الحديوية عن طلب اجتماع مجلسكم هذا ، فقد اشتغلت مع رفقائي بتحصير لأئمة ^(٥٢) موافقة لمقاصد العموم ، وقد تمت ، وما أنا الآن أقدمها لحضراتكم للنظر فيها ، ومع كون هذه أول مرة اجتمع فيها مجلس نواب حر ، وكان يلزم أن السلطة التي تعطى له لا تكون مطلقة بالكلية حتى يحكم المستقبل بإطلاقها بالتدريج شيئاً فشيئاً ، لكن حيث أن مقصدنا جميعاً واحد ، وهو خير البلاد ، والحكومة معتقدة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن ، فقد أعطت لكم الحرية التامة في إبداء آرائكم وحق المراقبة على أفعال مأموري الحكومة من أى درجة أو أى صنف كانوا ، ونصرح لكم بنظر الموازين (الميزانيات) العمومية ، وأبداء رأيكم فيها ، ونظر كافة القوانين واللوائح ، وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أى ضريبة ، ولا نشر أى قانون أو لأئمة ما لم يكن يتصدىق وإقرار منكم ، وكذلك تعهدت بأن يجعل النظام مستولياً لديكم من كل أمر يترتب عليه إخلال بحقوقكم ، والغاية فيه لم يحجر عليكم في شيء ما ، ولم يخرج أمر مهم من حد نظركم ومراقبتكم » .

الحلاف بين شريف باشا والعرايين

لم يكده شريف باشا بعرض مشروع القانون الأساسي حتى وقعت أزمة سياسية دعا إليها طليان الدولتين الاستعماريين إنجلترا وفرنسا ، واتفاقها على دس الدسائس وإلقاء أسباب الفتنة والأقسام بين الحديو والنواب ، تمهيداً لتحقيق أطاعتها في البلاد ، ذلك أنه في خلال يناير (٥٢) كلمة لأئمة عهد في مصطلحات هذا العصر من القانون .

سنة ١٨٨٢ قدم وكيل إنجلترا وفرنسا السياسيان إلى الحديو مذكرة من دولتيها تتضمن اتفاقهما على تأييد سلطة الحديو عند أى صعوبات من شأنها عرقلة مجرى الأعمال العامة في مصر ، وأن الحادث الأخيرة بالديار المصرية وأنصتها صدور المرسوم الحديوى بعقد مجلس النواب قد هيأت الفرصة للحكومتين لاتفاقها حل منع ما عساه أن تسبب له حكومة الحديو من الأخطار .

وقد أثارت هذه المذكرة سخط الأمة ، واعتبرها الزعماء والنواب بحق لتدخل من الدول الأوربية في شؤون مصر الداخلية . واعتداء على استقلالها وتخريبها للحديو على مقاومة الأمة ، وذهبت أفكار الناس مذاهب شتى في الباعث على إرسال تلك المذكرة ، وتبين أن غرض الدولتين خلق أسباب غير مشروعة للبحث بالدستور قبل أن يتم وضعه ، فقد أعقب المذكرة اعتداء آخر ، وهو طلب الدولتين أن لا يجوز لمجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وفي خلال ذلك كانت اللجنة التي ألحقها مجلس النواب لفحص القانون الأساسي (الدستور) تتولى مهمتها

وفي الحق أن هذا التدخل كان تحدياً بالعلماء للكرامة البلاد وحقوقها ، وتديباً مبيتاً بين الدولتين للبحث باستقلال مصر والتمهيد لاحتلالها ، إذ ما شأن إنجلترا وفرنسا بنظام مجلس النواب في مصر ؟ وأى قانون يجوز لها حق التدخل في وضع الدستور المصري والمطالبة بحرمان المجلس حق تقرير الميزانية ؟ لا شك أن هذا هدوان منكر لا سند له من الحق ولا من المهود المبرمة بين مصر والدولتين ، وقد كان القانون الأساسي ينص على احترام اتفاقات مصر الخاصة بنسوية الديون . فمع وضوح هذا النص لم يكن ما يسوغ للدولتين أن تطلباً حرمان مجلس النواب حق تقرير الميزانية إطلاقاً ، ولكن المطامع الاستعمارية لا تحترم حقاً ، ولا ترحم عهداً ، وكان مطلوباً من رحل الدولة السياسي أن يعالج هذه الأزمة بالحكمة والحزم ، صحيح أن الموقف جد عسير ، إذ كيف تقبل أنه تحترم نفسها أن تنزل على إرادة دولتين غاصبتين زبدان حرمان مجلس النواب حقاً من أقدس حقوقه ، وهو تقرير الميزانية ، ولكن الموقف يقتضى أيضاً الموازنة بين العراقيل واختيار أهونها شراً ، فارتأى شريف باشا درءاً للأزمة السليبة أن لا يبت مجلس النواب قراره النهائي في المادة المتعلقة بالميزانية ويرحبها إلى حين ، حتى تنجلي الغمة ، وبذلك يتفادى التدخل المسلح من جانب إنجلترا وفرنسا ، والتأجيل في ذاته لم يكن مضيئاً لحرق الأمة في الدستور ، لأن وضع الدستور قد يستغرق وقتاً يطول

أو ينصر على حسب الظروف والملازمات ، فكان من المستطاع تفادي الأزمة بتأجيل البت في هذه المادة ، وقد طلب شريف باشا من العرايين أن لا يتصجلوا الت فيها وأن يمهله حتى يتدبر في هذه المسألة ويواجهها بالثبوت ومفاوضة الدولتين في شأنها .

ولكن ظهر في الميدان عامل حبل بالأزمة ، وهو طموح محمود باشا ساس البارودي إلى رئاسة الوزارة ، والبارودي كان كبير الطموح إلى السلطة والجاه ، وإلى العرش أيضاً ومن هنا تعقدت الأزمة ، لأنه وهو وزير الحربية في وزارة شريف باشا زين للعرايين أن يتشبثوا برأيهم ، ويرفضوا التأجيل ، وبقروا مادة الميزانية فوراً ، كما وضعها اللجنة ، وقد رتب البارودي على هذه الخطة وصوله إلى رئاسة الوزارة ، لأنه كان مفهوماً أن رفض النواب رأى شريف باشا يؤدي طبعاً إلى استقالته ، فيدعى هو لتأليف الوزارة الجديدة ، وقد كان ما رتبته ، واستقالت وزارة شريف في ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ ، وألف البارودي الوزارة في اليوم التالي ، وكانت أداة في يد العرايين وفي عهدها تلاحقت الأحداث ، ثم استقالت هي أيضاً وأعقبها وزارة راغب باشا ، وفي عهدها ضرب الأسطول الإنجليزي ميناء الإسكندرية بالمدايع يوم ١١ يولية سنة ١٨٨٢ ، فكان ذلك اليوم المشؤم بدء الاحتلال .

بعد الاحتلال

ظل شريف باشا بعد استقالته بعيداً عن الميدان ، وأخذت المهن والخطوب تتوالى على البلاد دون أن يسمح له فيها رأى ، إلى أن احتل الإنجليز الإسكندرية وانسحب العرايون منها ، فوصلت المسألة إلى الحافة التمه التي كان العقلاء يتوجسون منها خوفاً ، وكان لابد لهذا الموقف المحزن من رأس مدبر يفتاد مغبة مصر ، وينجربها من المهالك التي انحدرت إليها ، فانجبهت الأنظار ثانية إلى شريف باشا لإنقاذ الموقف ، أو بعبارة أوضح ، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ، واستقال راغب باشا ، وعهد الخديوي إلى شريف باشا أن يؤلف الوزارة . وكان الموقف حقاً تكتفه عوامل اليأس ، على أنه لم يكن يقبل من شريف باشا الذي أقصته الثورة عن الميدان ، ولم تكن له يد في وصول البلاد إلى الحالة المحزنة التي وصلت إليها ، أن يتنحى عن مواجهة الخطر بل كان مطلوباً منه أن يدرأ الكارثة أو يخفف من وقعها ، تألف الوزارة في أغسطس سنة ١٨٨٢ ، واشترك معه فيها رياض باشا الوزير المشهور بكرهه للعرايين . ألف شريف باشا وزارته الرابعة ، على أن يحقق المبادئ التي جعلها برنامجاً لوزارته

السابقة . وأولها إقرار النظام الدستوري ذلك كان مقصده . وثبت كانت نيته ، وبين هذا المقصد من كتابه الذي أرسله إلى الخديوي في هذا المصدد فقد قال فيه : « أعرض لسموكم أن استدعاءكم إياي لتشكيل وزارة جديدة في مثل هذه الظروف . إنما هو دليل على استدامة ثقتكم في . وأنتى بالأمتثال لأمره الكريم أبرهن على إخلاصى لوطني ولذاتكم السامية » .

« إن المبادئ التي عرضتها على سموكم منذ سنة لا تزال موضوع اهتمامى ، فإن غايتها هي نجاح الوطن مادياً وأدبياً ، وأما الوسائط التي يلزم إتخاذها لذلك فهي تعمم المعارف ، ونشر لواء العدالة ، وتوسيع نطاق المبادئ الحرة الملائمة لميئتنا الأخلاقية والسياسية ، وكما أنه لا يلزم أن تتجاوز حدود لوائح ديسمر ، كذلك لا ينبغي أن تحذف منها شيئاً ، ومن الواجب أن تتجه كل خواطرنا إلى موضوع واحد ، وهو صيانة البلاد ، وعليه فإننى استدعى للاشتراك في ذلك كل ذى خبرة وقلب مصرى محلص لذاتكم الشريفة » .

وكان شريف يؤمل أن تنتهى فترة الاحتلال العسكرى الإنجليزى ، ويرى الإنجليز بوعدهم في الجلاء بمجرد توطيد مركز الخديوي توفيق ، ولكن الحوادث جاءت أقوى من حسابان شريف باشا ، وأحلف الإنجليز ما وعدوا به ، وظلوا يحتلون البلاد وسيطرون على حكمها .

وكان المترجم ينظر بعين الألم إلى وجود الجيش الإنجليزى في البلاد ، وقد قال الذين شهدوه يوم عودته مع الخديوي إلى القاهرة بعد إخماد الثورة إنه لم يملك دمه وبكى حيناً رأى في طريقه إلى السراى الخديوية مظاهر الاحتلال واصطفاف الجود الإنجليزى على جانبي الشوارع التي اجتازها الركب الخديوي .

وظل شريف باشا يدافع الإنجليز عن البلاد إلى أن ظهرت نياتهم الاستعمارية في صلخ السودان عن مصر ، فقد اغتم الإنجليز استفحال الثورة المهدية ليكرهوا الحكومة المصرية على التخل عن السودان فوقف شريف باشا وقفة المعارضة ضد الإنجليز في هذه المسألة ، وقال كلمته المشهورة : « إذا تركنا السودان فالسودان لا يتركنا » وعارضهم في مسألة أخرى لا تقل عنها خطورة وهي طلبهم أن يخضع الوزراء المصريون بل نصائح العنمد البريطاني .

ولا رأى أن الخديوي توفيق يميل إلى قول مطالب الانخبر له بردها من استقلته من الوزارة (يناير سنة ١٨٨٤) .

وقد أراد شريف باشا أن يسجل على الاحتلال عدوانه على حقوق مصر ، فلم يبين

استقائه على الأسباب الصحيحة كما جرت العادة بذلك بل بناها على الأسباب الصحيحة ، فذكر في استقالته أن الدولة الأنجليزية تطلب إخلاء السودان ، وهذا ما لا سبيل إليه ، وذكر ما طلبه من اتباع نصابها بدون مذاكرة فيها ، قال : « ولا يخفى أن هذه الأقتراعات مخالفة لنحوى المنظمات الشورية الصادرة في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ التي نص فيها على أن الحديو يحرق أحكام البلاد باشتراكه مع النظار ، فبناء على ذلك نضطر هنا إلى أن نطلب من مقامكم العالي أن تقلوا استعانتنا لأنه لا يمكن لنا والحالة هذه أن ندير البلاد على أصول شورية » . بهذه الاستقالة سجل شريف باشا احتجاج مصر على صلح السودان عنها ، وعلى تدخل الإنجليز في شؤون الحكومة المصرية واعتدائهم على استقلالها ، وبهذا الموقف للشرف نعم شريف باشا حياته السياسية .

وقد اعتلت صحته بعد ذلك وما زال المرض يعاوده إلى أن أدركته الوفاة في أبريل سنة ١٨٨٧ وكانت وفاته بمدينة (جراتز) من أعمال النمسا ، حيث كان بها للاستشفاء ، فطير البرق نبأ نعيه إلى مصر ، فقبيل بالحزن العام ، ونقل جثمانه إلى الإسكندرية ، ومنها إلى القاهرة وشيعت جنازته في المدينتين في إحتفال من أعظم الجنازات القومية التي شهدتها مصر ، في الإسكندرية . كان أول الحارة بالنشبة وآخرها عند باب الترسانة ، وفي القاهرة مثلى تشييعها نحو عشرة آلاف شخص ، وأقبلت المحال التجارية ودواوين الحكومة حداداً على الفقيد ، وأزدحمت الشوارع التي مر بها جثمانه بمجموع الناس ، فكان يوماً مشهوداً ، شيعته الصحف في كثرة جموعه بيوم عزدة الحمل من الحجج^(١) ، ولا غرو فالحوادث التي وقعت في مصر والسودان بعد استقالته المترجم من الوزارة قد زادت من قيمة هذه الاستقالة التاريخية وضاعفت إعجاب الأمة بموقف شريف باشا في مسألة السودان واحتجاجه على سياسة الاحتلال الإنجليزي ، فكان تشييع جنازته مظهراً من مظاهر تقدير الأمة لهذا الموقف المجيد .

صفاته وأخلاقه

كان شريف باشا جميل الطلعة ، طويل القامة ، مشرق الوجه ، معتدل القوام ، متواضعاً في آفة وشمم ، عظيمياً في غير صلف ولا غرور ، دمث الأخلاق ، كريم الطباع ، شريفاً تربيةً ، صادق الوطنية ، غيوراً على حقوق مصر ، عيماً للحرية ، تتمثل فيه أخلاق كرام

(٥٢) الأهرام عدد ٢٧ أبريل سنة ١٨٨٧ .

البلاء وضاعهم وأساليبه . شديد لاحتفاظه بكرامته وعرة نفسه ، يتنزه عن الصغار المستقل ترى . لا يرضى نفسه أن يكون أدنى في يد غيره . كانت هذه صفات ردة له في حياته الخاصة . بد صبه من أن يتدنى في تنقيب أهواء حشويين وسعيرين . فسلب إراءهم مسلك تكرامه والألفة ، ومن هنا جاءت مواقفه المشرفة في الدفاع عن حقوق مصر وكرامتها وكان فوق ذلك كامل الثقافة واسع الإطلاع . ملأ بعظه أوروبا وأحوالها ، فكان يتال احترام ساسة لأوروبيين ممن عاصره أو اتصل بهم . ولم يكن ينقصه من صفات رجال الدولة سوى الجلد على العمل ، فإنه كان يميل إلى الدعة والراحة . ويدع تعريض كثير من شؤون وزارته إلى مرؤوسيه .

شريف باشا ، ومعاصروه

كان شريف باشا في عصره رجل الدولة الوحيد الذي ارتضى معاصروه رأسه ، وعلى الرغم مما كان بينه وبين توبار باشا من جهة ، ورياض باشا من جهة أخرى ، من التنافس والكرهية فإنها رضيا أن يعملوا تحت لوائه ، فقد كان رئيساً للمجلس الخصوصي العالي (مجلس الوزراء) سنة ١٨٦٩ حين كان توبار يتولى وزارة الخارجية وكان رئيساً للوزارة سنة ١٨٧٩ ومن أعضائها إسماعيل راغب باشا وشاهين باشا وذو الفقار باشا إلخ . ولما أُلّف وزارته الثانية كان من أعضائها محمود باشا سامي البارودي ومصطفى فهمي باشا إلخ ، ومن أعضاء وزارته الثالثة سنة ١٨٨١ البارودي ومصطفى فهمي والعلامة قلري باشا ، ومن أعضاء وزارته الرابعة رياض باشا والعلامة علي باشا مبارك .

فن هذا البيان يتضح أن كبار الحكام ورجال الدولة في عصره كانوا يعترفون له بالزعامة على اختلاف نزعاتهم وأقدارهم ، وتلك ميزة لم تتفق لغيره من معاصريه .

هذا وقد أعقب شريف باشا ولداً وابنتين ، أما ابنه فهو محمد شريف باشا الذي كان وكيلاً لوزارة الخارجية ، ولا يختلف إسمه عن اسم أبيه ، ولذلك يعرف صاحب الترجمة أحياناً باسم شريف باشا الكبير وأما كريمة ، فلحداها تزوجت من محرم شاهين باشا ، والثانية من عبد الرحمن صبري باشا ، والد الملكة نازلي ، فهي حفيدة شريف باشا الكبير .

الفصل الثالث عشر

خاتمة النزاع بين الحديو إسماعيل والدائنين

قامت الدوائر الأوروبية السياسية والمالية إقصاء الوزيرين الأجبيين عن الوزارة بالاستياء والسخط ، وزعمت أن الدول نالت حقاً مكتسباً بأن يكون لها وزيران يمثلانها في الوزارة المصرية ، فأحدثت تناوئ الوزارة الجديدة وتخلق لها الغيبت والعراقيل .

وقد سلك شريف باشا إزاء الدول مسلك التعقل والحكمة ، فعرض يوم ٨ أبريل سنة ١٨٧٩ على وكيلى الدولتين الإنجليزية والفرنسية إعادة الرقابة الثنائية ، وطلب إليها إبلاغ حكومتيهما لتختارا الرقبين ، ولكى يبرهن على مبلغ احترامه لهذا النظام عرض على السير ايفلن بارنج (اللورد كرومر) العضو الإنجليزي فى صندوق الدين ، والمسوي بليج دى بوجاس Bellaigue de bughas العضو الفرنسى قبول منصبي الرقبين مؤقتاً إلى أن يرد جواب حكومتيهما ، فرفضاً ما عرض عليهما ، وبنياً الرفض على معارضتهما فى مشروع اللائحة الوطنية ، واستقال أعضاء لجنة التحقيق الأوروبية يوم ١٠ أبريل إستقالة إجماعية من عضوية اللجنة احتجاجاً على تأليف الوزارة الوطنية قائلين فى احتجاجهم إن الاصلاحات المالية لايتنظر إنفاذها إلا على يد وزارة يمثل فيها العنصر الأوروبى ، ووقع على كتاب الاستقالة أعضاء اللجنة جميعهم ، وهم ريفرس وبلسن . وبارافلى . وبارنج (كرومر) وبليج دى بوجاس . ودى بليتيير . وفون كرمير . أما رياض باشا فقد عزل من منصبه (وكالة اللجنة) قبل استقالة الأعضاء ، واستقال أيضاً فى ذلك الحين بعض كبار الموظفين الأجانب كالمستر فترجر الدمدير حسابات الحكومة ، والمسوي بلوم وكيل وزارة المالية ، والسير أوكلن كوفلن مدير مصلحة المساحة .

وغنى عن البيان أن احتجاج أعضاء لجنة التحقيق ينطوى على تصف ظاهر ، فإن وزارة نوبار باشا وقد كان العنصر الأوروبى صاحب النفوذ الأكبر فيها ، لم تقم بأى إصلاح فى شؤون الحكومة للمالية ، بل زادت الحالة تعقيداً وارتباكاً ، أما تأليف الوزارة الوطنية فى

دته . فصل ليدسوى لاحتجاج لأنه مما لا رعب فيه أن الدولتين لا تحسبنا ومبرسة تمت وحيدو حين تأليف وزارة نوبار باشا على إعادة الرقابة الثابتة على حانة رقة أحد الوزراء لأوروبيين من مناصب من غير موافقة حكومته ، ومعنى ذلك أن للحديوي الحق في الاستفتاء عن وزيرين . أحدهما أو كليهما ، وله أن يؤلف وزارة خالية من المصير الأوروبي ، ولاحتجاج عليه في ذلك مادام العمل بنظام الرقابة الثابتة يعود كما كان ، وقد اعترف المسيو واديجتون Waddington وزير خارجية فرنسا بهذا الحق في رسالة إلى قنصل فرنسا العام في مصر^(١) إذ قال : « طبقا للاتفاق المبرم بين فرنسا وإنجلترا ومصر بتاريخ ١٤ أكتوبر الماضي قد أوقف العمل بنظام الرقابة الثابتة ، ولكن على شرط إعادته حينما إذا عزل أحد الوزراء الفرنسي أو الإنجليزي من منصبه من غير موافقة دولته » .

ومما يؤيد هذا الحق أن المرسوم الصادر يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٨ في عهد وزارة نوبار باشا بوقف العمل بنظام الرقابة الثابتة قضى في المادة الأولى بوقف تطبيق هذا النظام « مؤقتا » ، فهذا التوقيت معناه أنه لم يبلغ نهائيا ، وأنه يعود إذا عزل أحد الوزراء الأوروبيين ، فتأليف الوزارة الوطنية هو إذن عمل لا غير عليه من وجهة الحق والقانون ، ولكن أعضاء لجنة التحقيق قصدوا باستقالتهم إخراج مركز الحديوي ، فلا رأى منهم هذا المنع والإجراج لم يربدا من قبول استقالتهم .

مرسوم ٢٢ أبريل

(سنة ١٨٧٩)

ثم أصدر الحديوي مرسوم ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩ بتسوية الديون طبقا لما قرره اللامعة الوطنية ، وقد جاء في ديباجة المرسوم « بناء على المحضر والتقارير التي عرضت علينا من الأمة ، ومعارض من مجلس البطار ، أصدرنا أمرنا بموافقة وإجراء تسوية ديون الحكومة على الوجه الآتي » :

وهذه الديباجة كما ترى هي ولا شك صيغة جديدة في مراسيم إسماعيل لم تكن مألوفة من

(١) بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٨ . الكتاب الأصغر من سنة ١٨٧٨ - ١٨٧٩ ص ١٢٣ . وانظر أيضا رسالة قنصل فرنسا إلى وزير خارجيتها بتاريخ ٩ أبريل سنة ١٨٧٩ ص ٢٨٠ من الكتاب الأصغر المذكور

من . إذ تدل على أن روح - سرطانية واحترام مطالب الأمة والاعتدال برأيها ، تلك الروح التي ظهرت في كتب حديوي . شريف باشا ، قد تحت أيضا في مرسوم ٢٢ أبريل . وهي روح طيبة حقاً ، ولكنها مع الأسف لم تظهر إلا متأخرة .

« يكن على مرسوم ٢٢ أبريل أي غبار من وجهة المصالح الأوروبية ، لأنه كفل حقوق الدائمين وأقر التعهدات المالية التي ارتبطت بها مصر . وقد اعترف المسيو واديجتون وزير خارجية فرنسا في رسالته إلى وكيلها السياسي في مصر (القنصل العام) أنه لا يختلف في القبط الجمهورية عن مشروع ريفرس ويلسن^(٢) وبالرغم من ذلك فقد احتج أعضاء صندوق الدين على هذا المرسوم ورفضوا على الحكومة قضية أمام المحاكم المختلطة .

وبذل شريف باشا من ناحيته كل ما في وسعه ليدخل الطمأنينة إلى الدوائر الأوروبية بالنسبة للقوانين التي اعترفت الحكومة بإصدارها ، فاستصدر مرسوما في ٢٣ أبريل سنة ١٨٧٩ بإنشاء (مجلس شورى الحكومة) ومهمته وضع مشروعات القوانين ، وغالبية أعضائه من الأجانب ، ولكن الحكومتين الإنجليزية والفرنسية أصرتا على موقفها وطلبتا إلى الحديوي بلسان وكيليهما السياسيين في مصر إعادة الوزيرين الأجانبين ، فأجابهما بأن ليس في مقدوره إزاه مطالب الرأي العام قبول هذا الطلب ، وأصر شريف باشا من ناحيته على الرفض ، وأصر على الاستقالة إذا قل الحديوي إعادة الوزيرين الأوروبيين ، وأيد الحديوي موقف شريف باشا ، فاشتدت الأزمة بين إسماعيل والدول ، وأخذت هذه تعمل لحلها من الأريكة الحديوية .

إن السبب الظاهر الذي انتحلته الدوائر الأوروبية للسعي في خلع الحديوي هو إقصاؤه الوزيرين الأجبيين وتأنيبه وزارة مؤلفة من أعضاء وطنيين ، وتعتقد أن هذا لم يكن السبب الحقيقي ، أو السبب الوحيد ، ولو كان كذلك لما رضيت الدول بعد خلع إسماعيل أن تكفى بإعادة نظام الرقابة الثابتة ، المعروف أنه لما تولى توفيق باشا مسند الحديوية عدلت الدولتان عن إصرارهما على تعيين الوزيرين الأوروبيين . وقبلنا أن يعين الرقيان الأجنيان . واكتفينا بأن يكون لما حق حضور جلسات مجلس النظار وأن يكون لها فيه صوت استشاري (مرسوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩) .

فهناك إذن أسباب أخرى غير إقصاء الوزيرين الأجبيين عن الوزارة جعلت الدول تأتمر بإسماعيل ، وأهمها خوف المائين الأوروبيين على ديومهم أن تكون عرضة للضياع إذا بق

(٢) انظر الكتاب الأصغر - رسالة تلسيو واديجتون إلى تلسيو جردو بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٨٧٩ ص ٢٧٨

إسماعيل في حكم ، واعتقادهم أن وعده في الوفاء بها لا تبعث على الثقة ، وأنه لا يتردد في إنكاره والتخلف منها إذا استطاع إلى ذلك سبيلا . ولا غرو فهو أدرى الناس بطلان الجانب الأكبر من هذه الديون وفسادة فوائدها الربوية ومآلهمه المليون والمليون من قيمتها قبل أن تدخل الخزانة وبعد أن دخلها ، فسمى المليون لدى رجال السياسة ليحملوهم على التخلص من الخديوي حتى يطمثوا على ديونهم ، وكان لآل روتشلد نصيب كبير في هذه المساعي . فالتعامل متى كان إذن النسب الأساسي في غلب إسماعيل ، وثمة عامل آخر سياسي ومال معاً ، وهو موقفه الدول على الخديوي في عهده الأخير من مآصرته الحركة القومية ، واستجابته لمطالب الأحرار ، وقبوله مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب ، وشعوره بالأخطاء التي وقع فيها وأفضت إلى التدخل الأجنبي ، وسميه في مقاومة هذا التدخل وإصلاح الأغلاط القديمة .

والدول الاستعمارية تنظر طبعاً بعين الاستياء إلى ازدهار النهضة القومية وتألّف حكومة وطنية تنهض بالبلاد وتسلّك بها سبيل الدول المستقلة ، وتحول دون تحقيق أطماع أوروبا الاستعمارية ، فلا جرم أن أوجست أوروبا خيفة من انضمام إسماعيل إلى هذه الحركة ، ومناصرته إياها ، لأن انضمام ملك قوى الإرادة ، شديد الذكاء ، على المهمة ، مثل إسماعيل ، إلى الحركة القومية مما يشد أزرها ويكسيها قوة وروعة . فلا غرو إن سخطت عليه الدول الاستعمارية وسعت إلى خلعها ، فهو من هذه الوجهة قد ذهب ضحية تأييده للنهضة القومية ، وإن كان قبل كل شيء ضحية ديونه وأخطائه ، لأن هذه الديون هي التي مكنت للدول الأوروبية في البلاد ، وحوّلها من النفوذ والسلطة ما جعلها ترفع حقيرتها وتعلّي عليه إرادتها .

سمعت الدول إذن في كسر شوكة إسماعيل ، وبدأ بينها الصراع الذي انتهى بخلعه . وكان إسماعيل يؤمل ألا تقوى الدول على إملاء شروطها عليه ، ولا تجرد السلاح لإعادة الديون لأحبيس ، بل تدع الأمور تتطور حسب الظروف .

ذمت أن نخلطراً كان يشمها وقتئذ بعض المشاكل ، وخاصة حرب الزولو في أفريقيا الجنوبية . واضطراب الأحوال في رومانيا ، فظن الخديوي أن هذه المشاغل لا تدع لها فرصة التدخل في مسألة المصرية ، وخاصة لأن وزارة (دمرائيل) لم تكن بالقوة التي كانت ما من قبل

أما فرنسا فلم يكن إسماعيل يحسب لتدخلها حساباً كبيراً ، لأن النظام الجمهوري الذي قام فيها عقب الحرب السبعينية لم يكن قد استقر بعد . فضلاً عن أن هزائنها في تلك الحرب أضعفت شوكتها في السياسة العالمية إلى حين .

وكان يؤمل ألا يطول العهد بالنظام الجمهوري وأن الحكم سيعود للإمبراطورية ، ومما يؤثر عنه أنه قال عقب عزل الوزيرين الأحميين « بعد ثلاثة أشهر ستعود الإمبراطورية في فرنسا ، ولقد كانت الإمبراطورية حليفة لي . ومن هنا إلى ثلاثة أشهر لا تستطيع الدول أن تعمل عملاً ما » .

عل أن آمال إسماعيل كانت قائمة على خطأ في التقدير ، ولو كان على بينة من الأمر لعرف أن القوة التي يجب أن يعتمد عليها في ففس تدخل الدول هي قوة البلاد الحربية والمالية والمعنوية ، فلو أن في مصر وقتئذ جيشاً قوياً يحمي الذمار ويدفع العارة كما كان في عهد محمد علي وإبراهيم لسان لمصر حريتها واستقلالها ، ولكن إسماعيل لم يستمر على العمل للنهوض بالجيش المصري وتقويته حتى يحفظ بمكاته التي كانت له في عهد أبيه وجده ، وهو وإن حق بذلك في أول عهده بالحكم لكنه مال إلى أن تراخت عنايته به ، حتى وصلت البلاد في أواخر عهده إلى حالة من الضعف الحربي والمالي والمعنوي بحيث لم تكن تقوى على مقاومة التدخل الأجنبي .

هنا فضلاً عن أن إسماعيل نفسه لم يكن مؤيداً تأييداً قليلاً من الشعب ، ولامن ضباط الجيش ، لأنهم كانوا يعتقدون أن سياسته هي التي أفضت إلى التدخل الأجنبي ، وقد حاول أن يستثير إخلاص ضباط الجيش وولاءهم إذا اشتدت الأزمة ووصلت إلى حد امتشاق الحسام ، ولكنه آانس فيهم فتوراً عن مناصرته بالقوة .

فتأمل في موقف إسماعيل إذ تألّبت عليه الدول الأوروبية ، وموقف محمد علي من قبل حينما تألّبت عليه تلك الدول ذاتها مؤتمرة مع الباب العالي ، ثم الفرق عظيم بين الموقفين . لمحمد علي لم يكثر لهذه المؤامرة ، ولم يعبأ بالفرمان الذي أصدره السلطان بخلعه سنة ١٨٤١ ، وبقي ثابتاً على عرشه ، لأنه كان مطمئناً إلى قوة البلاد الحربية التي كانت موضع عنايته طوال عهده ، أما إسماعيل فقد كانت الرسالة البرقية الوجيزة التي أرسلها إليه السلطان منبئة بخلعه كافية لسقوطه عن العرش ، ذلك أنه لم يكن في البلاد قوة حربية يعتمد بها ، بل كانت مفتحة الأبواب للتدخل الأوروبي ، وإنك لو أجرد من هذه المقارنة أن ثمة مرحلة طويلة

وقد استجاب شريف باشا على هذا الاحتجاج بأن يرضى بصورة من مرسومه ٢٢ أبريل إلى وكلاء الدول للتصديق عليه ، ولكنها رفضت التصديق .

حلج إسماعيل

(٢٦ يونية سنة ١٨٧٩)

وكان إنجلترا وفرنسا قد شعرتا بشئ من الخلل الاستعماري لرويتها لآسيا وهي أقل منها مصالح ومطامح في مصر ، تسبها إلى وجوب التدخل ، فاعتزتا أن لا تقتصر على فكرة الحكومة الألمانية في طلب نقش الرسوم الذي أصدره الخديو ، بل وصلتا على خلعهم من عرش

وقد وجدنا الطريق أمامها معبدا في الاستانة ، فإن الحكومة الثمانية لم تكن تعطف على إسماعيل أو ترضى شئ من زعمته الإستقلالية ، وزين لها قصر البصر أن الانصياع إليها ليزل الخديو يكسبها نفوذا كبيرا لم يكن لها منذ وطلد محمد على دعائم الدولة المصرية ، فليس يحسن أن الدس العالي لم يسبق أن عزل واليا من الأسرة المحمدية العلوية ، والفرمان الذي أصدره سنة ١٨٤٠ بعزل محمد على قد بقي حديم الأثر ، ولم يحتفل به محمد على ، فخلع إسماعيل هو الحادث الوحيد الذي ظهرت فيه سلطة الباب العالي في عزل الخديويين ، وهي سلطة تسبى حكومة الاستانة التي لم تكن تنظر في المواقف ، وقد فأت هذه الحكومة الحقاء أن إقصاء إسماعيل من الحكم وخلعه بإرادة الدول ، هو تمكين هذه الدول من التدخل في شؤون مصر لتحقيقها لمطامعها الإستعمارية ، إذ لا يوجد تدخل أقوى من إسقاط صاحب العرش عن عرشه ، وهكذا كانت سياسة تركيا نحو مصر قائمة على سوء النية وقصر البصر .

مركيا لم تخدم سياستها ، ولا خدعت مصر بإحاطتها بمطالب الدول ، وليس يحسن أن فرنسا لم تكن في اشتراك ، وإنجلترا بعيدة النظر أيضا ، لأنها لم تخدم المصالح الفرنسية . بل مهدت الطريق لأفراد انحازوا بالتدخل في شؤون مصر واحتلاها على عهد سعيد توفيق باشا سمعت إذن كل من انحدرا وفرنسا سعيها في الاستانة للتخلص من إسماعيل . فلما وجدت الدولتان أن الباب العالي مستعد لخلعه اتفقتا أولا على أن تخلياه من العازل عن العرش من تلقا ،

موت بين سنة ١٨٤٠ و ١٨٧٩ ، تبدلت فيها الحال غير الحال . ووقعت فيها أحداث حساس . تراجمت لها قوة البلاط الحربية والمناوية ، وتصدع لها بناء الاستقلال المالي والسياسي ، ومن مظاهر هذا التصدع تدخل الدول الأجنبية في خلج إسماعيل ونزوله على حكمها .

اعتمد إسماعيل إذن على أساس وآه في مقاومة التدخل الأوروبي ، وبقي أمه على انصراف الدول ذات الشأن عن التدخل بالقوة في شؤون مصر ، ولكن الحوادث قد جاءت على خلاف تقديره .

صحيح أن فرنسا وإنجلترا لم تحركا ساكنا مدة قاربت شهرين . وكان يمكن أن تظلا على هذا الموقف طويلا ، ولكن حاملا جديدا ظهر في الميدان صعب يتدخل الدول الأوروبية جمعاه ، ذلك العامل هو ألمانيا ، أو بعبارة أخرى بيسارك .

فألمانيا قد خرجت فائزة من الحرب السجينة ، فأراد بيسارك أن يبرز بها في غار المسائل الدولية ليرفع من شأن الامبراطورية الألمانية الجديدة ، وجعل من قوتها ويكسب لها إنتصارات سياسية بعد إنتصاراتها في ميادين الحرب والقتال .

وقد وجد من المسألة المصرية ميدانا فسيحا لإظهار سطوة ألمانيا ، وهكذا قضى سوء الطالع في ذلك العهد أن تكون مصر فرصة تختلف الأهواء والمطامح الاستعمارية الأوروبية ، فإذا تراخيت دولة من دول الاستعمار أو انصرفت عنها لسبب ما تقدمت دولة أخرى لتتال منها ملوحتها ، ذلك أن التزعة الاستعمارية والمطامح الأشعية لجميع كلمة الدول على التئب والمدوران .

رفضت ألمانيا عقبتها في المسألة المصرية ، ودعت الدول إلى التدخل لإجبار إسماعيل على الخضوع لمطالبها ، وكانت حجتها أن الخديو لا يملك إصدار قوانين مالية تحس حقوق الدائنين الأجانب من غير موافقة الدول طبقا للاتفة ترتيب المحاكم المخططة ، وأنها تعتبر الرسوم الصادر في ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩ باطلا ، وابلت الدول وجهة نظرها ، فلاقت قبولا وثابيدا من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وروسيا .

وقدم التدخل الألماني إلى الخديو في ١٨ مايو سنة ١٨٧٩ احتجاج حكومته على المرسوم المذكور . وحذت الدول حذو ألمانيا تقدمت قسمل انسا وانقر ذات الاحتجاج إلى الخديو في ١٩ مايو . وقدمه القسمل الانجليزي في ٧ يونية ، والقسمل الفرنسي في ١١ منه ، والقسمل الروسي في ١٢ منه والقسمل الإيطالي في ١٥ منه .

فمنه اتباعا لمشورتها ، لتحملها لنفسها سلطانا أقوى في مصر مصر ، إذ يكون التنازل قد تم بإرادتها وتدخلها ، فأرسلنا إلى قسليها في مصر لإبلاغ الخديو اتفاق الدولتين ، فقال له القسلان (٣) وأبلغاه رسالة الحكومتين ، ومصوبها أنها تصحان للخديو رسميا بالتنازل عن العرش ، والرجل عن مصر ، وأنها متفقتان في حالة قوله نصيحتها على أن تضمننا له مخصصات سنوية لا تفتقر به . وأن لا يحصل تغيير في نظام توارث العرش الذي يقضى بأن يكون الأمير توفيق باشا خلفاً له ، فتأثر الخديو لهذه الرسالة تأثراً عميقاً ، وشعر بالسهم المصوب إلى مركزه ومصيره ، فطلب مهلة يومين ليفكر في الأمر ، ولما انقضى الميعاد جاءه القسلان ، يطلبان جوابه النهائي ، فأجابها أنه عرض الأمر على السلطان ، وأنه ينتظر جوابه ، وجاءه قنصل ألمانيا أيضاً وقنصل النمسا ، وطلبا إليه التنازل عن العرش مؤيدين طلب قنصل إنجلترا وفرنسا ، فكان جوابه لها مثل جوابه لزميلها ، وكان إسماعيل يأمل من الانتظار أن تختلف الدول في طلب غلظه ، وأن تنجح مساعيه الشخصية لدى السلطان عبد الحميد ، وإذا أوقد إليه بالاستانة طلعت باشا أحد رجال حاشيته ليشمل رجال الملايين إلى جانبه ، وزوده بالمال والرشا والمديا ، ولكن السلطان أعرض ونأى بجانبه عنه ، وقد يكون لقلة المال المعروض دخل في هذا الإعراض ، وكانت الدول مجمعة على التخلص منه ، فاستقر حزم السلطان على غلظه إجابة لطلب الدول ، ففي ليلة ٢٤ يونية ورد على المسير تريكو قنصل فرنسا العام في مصر نبأ يرقى من الاستانة ، فحواه أن الباب العالي حول حل عزل الخديو وتولية الأمير حلم باشا (عبد الحليم) مكانه ، وبالرغم من ورود هذا النبأ في ساعة متفجرة ، بعد منتصف الليل ، فقد توجه كل من السير فرانك لاسل قنصل إنجلترا ، والمسير تريكو قنصل فرنسا ، والبارون دي سورما قنصل ألمانيا ، إلى سراي الخديو ، وطلبوا مقابته ، فأحدث مجيئهم في تلك الساعة المتأخرة من الليل ارتعاجا في السراي ، وخاصة بين السيدات من آل إسماعيل ، وترهمت والدة الخديو أن تمة مكيدة تدبر لقتله ، فرجته أن لا يقابلهم ، ولكنه إذ علم أن القادمين هم قناصل

(٣) السير فرانك لاسل Franch Laeueles قنصل إنجلترا ، والمسير تريكو Tricon قنصل فرنسا ، وقد عين الأول بدلا من اللورد ليمبان في مارس سنة ١٨٧٩ ، والثاني بدلا من المسير جوفو ويلاحظ أنه من ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٩ تاريخ مرسوم تسمية الميون إلى ٢٦ يونية سنة ١٨٧٩ تاريخ خلق إسماعيل ، أي في سنتين ونصف ، تعاقب على وكالة فرنسا السياسية في مصر أربعة من القناصل وهم البارون دي ميشيل Des Michels ، والمسير رندر Rendre ، والمسير جودنو Godenau ثم للمسير تريكو ، ويحول للمسير فريسييه Freysinet الذي هو الفرنسي في كتابه من الرسالة المصرية أن كثرة هذه التغييرات كانت من أسباب ضعف السياسة الفرنسية تجاه تلك السياسة الإنجليزية

إنجلترا وفرنسا وألمانيا . وأن شريف باشا كان معهم ، رضى بمقابلتهم ، وكان في حالة اضطراب شديد ، فكتب إليه القناصل أن يتنازل عن العرش ، ولكنه رفض وكتب على الأبناء .

وكان يأمل حتى آخر لحظة أن تختلف الدول فيما بينها ، أو يرفض السلطان التنازل على رأيه ، ولكن الدول بقيت على إجماعها في شأنه ، ومازال سفراؤها في الاستانة يستعملون قرار الخلع حتى نالوا بنيتهم ، وأصدر السلطان بناء على قرار مجلس الوزراء « إرادة » بخلع إسماعيل وتنصيب توفيق باشا خديويا لمصر ، وطير الصدر الأعظم هذه الإرادة بالتلفرات إلى إسماعيل يوم الخميس ٢٦ يونية سنة ١٨٧٩ ، وهذا تعريبا .

« إلى سمو إسماعيل باشا خديوي مصر السابق .

« إن الصعوبات الداخلية والخارجية التي وقعت أخيرا في مصر قد بلغت من خطورة الشأن حدا يؤدي استمراره إلى إيجاد المشاكل والاضطراب لمصر والسلطة العثمانية ، ولما كان الباب العالي يرى أن توفير أسباب الراحة والطمأنينة للأهلين من أهم واجباته وبما يقضى به فرمان الذي خولكم حكم مصر ، ولما تبين أن بقاءكم في الحكم يزيد المصاعب الحالية ، فقد أصدر جلالة السلطان إرادته بناء على قرار مجلس الوزراء بإستناد منصب الخديوية المصرية إلى صاحب السمو الأمير توفيق باشا ، وأرسلت الإرادة السنية في تلفرات آخر إلى سموه بتنصيبه خديويا لمصر ، وعليه أدهو سموكم عند تسلمكم هذه الرسالة إلى التخل عن حكم مصر احتراماً للفرمان السلطاني .

وصلت هذه الرسالة التلفرافية إلى سراي عابدين في ضحى ذلك اليوم ، وتسلمها أولاً زكي باشا السر تشريفاتي ، وكان معه في حجرتة بالدول الأول من السراي خيرى باشا المهردار (حامل الختم) . وبعض كبار الموظفين ، فلما رأوا الرسالة مصدرة بعنوان إسماعيل باشا « خديوي مصر السابق » ، وجفت قلوبهم ، وعلاهم الاضطراب والاصفرار ، وفهموا أنها تحوى شراً مستطيراً . وحاروا في طريقة إلى الخديو ، الذي كان وقتئذ بالدور الثاني ، فامتنع زكي باشا عن أن يسميها إليه ، وأحال هذه المهمة إلى المهردار ، فأخى خيرى باشا ، قائلا إن هذا من شأن الوزراء . وبينما هما يتجادلان ، أقبل شريف باشا ورئيس الوزراء ، فسلمت إليه الرسالة ، وأدرك متحيرة ، فرأى من واجبه أن يحملها بنفسه إلى الخديو ، فصعد إلى الطابق الثاني ، وقبل إسماعيل وسلمه الرسالة ، فضضا وتلاها . وعلم فحواها ، فهابلها بالصمت

بأنوثك وسافر الآن براً ، وأعلم أني مسافر وودي لو استطعت قيل ذنبت أن أربط بعض المصاعب التي أخاف أن توجب لك الأذى ، على أني واثق بمرمك وعزيمت . فبلغ رأي ذوى شورك ، وكان أئسد حالاً من أيبك ^(١) ، وقال الذين شهدوا هذا سفر به بكاهم حبيب .

ثم ركب القطار الحلاس ، فبلغ الإسكندرية في الساعة الرابعة بعد الظهر . واستقبله بها في محطة القطار محافظ النفر ، وبعض الرؤساء والكبراء ، وركب الزورق لمدنه . وتبعه زوارق المشيعين ، وسار حتى استقل الباخرة (المحروسة) ، ولا وصل إليها أصغرت الدافع أيضاً بوصوله ورفعت البوارح الحربية أعلامها تحية له ، واستقبل على ظهر الباخرة بعض المشيعين الذين جاؤوا يودعونه الوداع الأخير .

ولم يملك إسماعيل صبره ، فترك مشييه بعد أن ودعهم ، ونزل إلى غرفة بالباخرة ، ثم غادرها المودعون ، وبعد هيئة أقلت (المحروسة) ، وأخذت تنشق حباب الماء حتى غابت عن الأبصار ، ومالت شمس النهار إذ توارت بالحجاب ، فغربت معها شمس إسماعيل ، وسارت الباخرة إلى (نابولي) تحمل الماحل الذي قضى سبعة عشر عاماً يحكم مصر بمطلق إرادته ، ثم انتهر بأن فقد عرشه وسلكه وماله ، وكمن من مرة أقلته (المحروسة) من قبل في إيان مجده ، وشهدت رحلاته إلى الاسنانة وإلى أوروبا ، حين كان يروح ويقدر ، تحفه المهابة والجلال ، وتتمو له الأمان والآمال ، ثم حملته للمرة الأخيرة بعد أن نزل عن عرشه ، وطويت صنته ، وقضى عليه بالنفي والحرمان ، فكانت خاتمة إحدى صير الزمان .

وليس يسع الكاتب النصف إلا أن يشير بالمطلف على إسماعيل والإعجاب بما أبداه من الشجاعة والإباء في الأزمة التي انتهت بتزوله عن العرش ورحيله إلى منفاه ، فقد كان حقاً عظيماً في موقفه ، شجاعاً في محنته ، وتأهيك بشجاعة جعلته يفاخر بعرشه في سبيل مقاومة الدول الأوروبية جمعاء ، علو هو ارتضى الذلل والحرمان وأذعن لمطالب الدول ، وقبل عودة الوزيرين الأوروبيين بسيطران على حكومة مصر ومصابيرها ، تضمن لنفسه البناء على عرشه ، ولكنه أثر المقاومة على الاستسكان بالعرش ، وقليل من الملوك والأمراء من يضحون بالعرش في سبيل المدافعة عن حقوق البلاد ، فالصفحة التي انتهى بها حكم إسماعيل هو بلازماء من الصعائف الجيدة في تاريخ الحركة القومية ، لأنها صفة مجاهدة وإباء ونصحية ، وهي

(١) مصر لعمري لم تهدأ حتى ج ٩ ص ٩ .

والخلد . وطلب إلى شريف باشا . أن يدعو إليه الأمير توفيق باشا فوراً .

فصرح شريف من حضرة « الخديو السابق » . ليقابل الخديو الجديد . وذهب إليه في سراي الاسماعيلية ، وكان توفيق باشا قد تلقى الرسالة البرقية الأخرى بإسناد منصب الخديو إليه ، فذهب الأمير إلى سراي عابدين يصحبه شريف ، وصعد وحده إلى لغائن الثاني فالتقاء أموه غامطاً إياه « يا أفندينا » . وسلمه سلطة الحكم ، وكان الموقف مثيراً . ثم ترك إسماعيل قاعة العرش ، ودخل دار الحرم ، تكتفه الحشوم والأحزان .

وفي اليوم نفسه ، في منتصف الساعة السابعة مساءً ، أقيمت حفلة تولية الخديو توفيق باشا في سراي القلعة ، واستقبل فيها وفود المهتئين ، وأخذ إسماعيل يتأهب للرحيل عن البلاد .

رحيله إلى منفاه

(٣٠ يونيو ١٨٧٩)

وحدد يوم الاثنين ٣٠ يونيو للرحيل عن الديار المصرية ، وقضى إسماعيل هذه الأيام لتلاتة يستعد للسفر ، ويجمع ما استطاع أخذه من المال والجمهرات والتحف الثمينة من القصور الخديوية ، وتقلها إلى الباخرة (المحروسة) التي كانت معدة لكرمه بالإسكندرية وكان يوم رحيله يوماً مشهوداً ، إذ ازدحمت سراي عابدين منذ الصباح بالكبراء والنواب الذين جاؤوا يودعون الخديو السابق ، وفي منتصف الساعة الحادية عشرة أقبل الخديو توفيق على أبيه يودعه ، وعند الساعة الحادية عشرة خرج الخديو السابق حوكتاً على لجله ، ودلال الحزن بادية عليه ، وركب العربة وجلس توفيق باشا إلى يساره ، وركب بعدهما الأمراء والكبراء ، وسار الموكب حتى بلغ محطة الناصفة ، وكان الجند مصطفين على الجانبين تحي الخديو السابق .

ولما بلغ الركب المحطة رحل إسماعيل باشا ، ووقف توفيق باشا يودعه وحياته مقروقتان بالدموع وكان إسماعيل شديد التأثر من هذا المنظر . منظر رحيلة التأثر من القاهرة التي كانت مسرحاً لجلده وبنخه وسلطانه السنين الطوال ، فوقف يخطب الحاضرين خطباً مؤثراً ثم التفت إلى لجله وودعه قائلاً :

« لقد اقتضت إرادة سلطاننا العظم أن تكون يا أmeer البين خديوى مصر ، فأوصيك

نعمى تضحية كبرى ، لأن عرش مصر وناحيا وصلحائها ليست من الأمور الملية التي يسهل على النفوس العادية أن ترعد فيها ، أو تغامر بها ، ولكن إسماعيل ضحى بها في سبيل مقاومة نضج الاستعمارية ، ولهذا التضحية حققها من الإعجاب والتعجب .

ومن يتأمل في هذه المسألة لا يسهه إلا أن يألم لتضحية إسماعيل ، فقد كان جديراً بخير من هذا نصير . كما أن مصر قد تكون أسعد حظاً لو بقى على عرشه . فإنه في السنوات الأخيرة من حكمه أخذ يطرح الأغلاط القديمة . ويوجه مواهبه المالية إلى إنقاذ مصر من التدخل لأجنى ، وكان له من ذكائه ومضاء عزيمته وتجاربته الماضية ما يكفل له التوفيق والسداد . ولكن المآرب الاستعمارية ، والدساسات الإنجليزية والفرنسية ، أثقت العقبات في طريقه . وما زالت تناهضه وتغالبه ، حتى غلبته على أمره وأقصته عن عرشه . وبذلك انسدل الستار على الفصل الأخير من حكم إسماعيل .

إسماعيل في منفاه

وصل إسماعيل باشا إلى نابولي بإيطاليا حيث أعده له الملك امبروتو قصرًا لسكنه ، فأقام به هو وزوجاته وأنجاله وحاشيته ، وأخذ يتنقل بين مختلف العراصم الأوروبية ، ولم تفارقه آماله في العودة إلى عرش مصر ، وسعى إلى ذلك سعيًا حثيثًا ، ولكنه أخفق في مساعيه ثم سكن الاستانة منذ سنة ١٨٨٨ ، وأقام بقصره بمركون على البوسفور ، وظل مقبلاً به .

وفاته

إلى أن وافته منيته يوم ٢ مارس سنة ١٨٩٥ ، وله من العمر خمس وستون سنة ، فقل حثامه إلى مصر ، ودفن في مسجد الرفاعي بالقاهرة .

• • •

الفصل الرابع عشر

نظام الحكم في عهد إسماعيل

النظام السياسي

• كان إسماعيل يحكم البلاد حكمًا مطلقًا . وبتولاه بنفسه ، وقد ضلت كل صغيرة وكبيرة من شؤون الحكومة رهن إشارته ، بحيث كان يحق له أن يحاكمى لويس الرابع عشر في قوله « إنى الدولة أنا » ، إلى أن حدث التدخل الأوروبى بواسطة صندوق الدين والرفاة الثانية ثم الوزارة المختلطة ، فقلت سلطته بمقدار ما كسبه الأجانب من التدخل في شؤون الحكومة المالية ثم السياسة .

ولم يكن الوزراء (أو النظار كما كان يسميهم) إلى سنة ١٨٧٨ ، أى إلى السنة التي انشأ فيها مجلس النظار سوى موظفين لدى الخديو ، بينهم رئاسة الظلّات المروقة في ذلك العصر ، وكانت تسمى « الدواوين » ، ومى الداخلية . والمالية . والمعارف . والحفانية . والحربية . والبحرية . والأشغال . والخارجية . والأوقاف . وأنشئت أيضًا وزارة للزراعة . وأخرى للتجارة ، ثم ألغيت في عهد وزارة نوبير باشا سنة ١٨٧٨ ، ولم يكن للنظار من السلطة إلا ما يتلقونه عن ولي الأمر ، وتساءلت سلسلتهم حتى أمام المفتشين العموميين ، وهما مفتش الوجه البحرى ، ومفتش الوجه النهرى . برر منحوا على السلطة الإدارية في الحكومة بأمر الخديو .

وليس معروفًا على وجه اليقين مدى حكمه في إيجاد هذا النظام الذى يصعب سيطرة المفتشين بخاتبة سلطة النظار . ويجمعهم أعصب شأنًا من هؤلاء . ويكر يظهر أن السب في ذلك هو رغبة إسماعيل في أن تتعارض السلطات حتى تكون كل منها رقية على الأخرى مبطنة على سلوك كلتيهما ، وبسبب قائمة سلطنة في حكومات الإمبراطور

مجلس بقى صوبه . وخصصه فى صوبه ومنه الى الخيرة والقيوم وبقي مرر
شبهه

مجلس بقى

مجلس بقى

ع بد عدد بمجلس الأقاليم . فصار لكل مديرية مجلس ابتدائى . وزيد عدد (مجلس
استشارية) لئلا كانت تتألف أمامها أحكام المجالس الابتدائية التى فى دائرتها
وأشئ ديون احتفائية . وأجبت عليه إدارة المحاكم ومجالس الأقاليم . وإرشادها إلى
طريق الصواب . ومن القوانين واللوائح لها ، واشتملت اللائحة العمومية التى سنها سنة ١٢٨٨
على قواعد اختصاص المجالس وأصول المرافعات فيها .

وفى سنة ١٨٧١ بناء على إقرار مجلس شورى النواب أنشئت مجالس أو محاكم بالقرى
والأحطاط لظفر القضايا الصغيرة سميت (مجالس البدعوى المركزية) فغيرا لها من (المجالس
المحلية) المنشأة فى عواصم المديرية .

المحاكمة التجارية المختلطة

وبقيت المحكمة التجارية المختلطة المسماة (مجلس التجار) فى كل من الاسكندرية والقاهرة
تفصل فى المنازعات التجارية بين الوطنيين والأجانب . ولها محكمة استشارية تسمى (مجلس
الاستئناف) بالإسكندرية ، وكانت المحكمة التجارية بالقاهرة سنة ١٨٧٢ تتألف من رئيس
وهو على باشا شريف (الذى صار فيما بعد رئيساً لمجلس شورى القوانين) ثم خلفه على بك
براهيم (باشا) وصار وزيراً للمعارف . ومن وكيل وهو أحمد بك عبيد ومن عدد متساو من
القضاة الوطنيين والأجانب فكانت الغالبية للوطنيين . وهذه المحاكم التجارية هى التى حلت
محلها محاكم المختلطة سنة ١٨٧٦ .

مجلس الأحكام

وقد بقى (مجلس الأحكام) هيئة استشارية عنها ، واستمر قائماً إلى تشكيل المحاكم الأهلية
الجديدة ، واقتصر على نظر قضايا الوجه القبلى الذى لم يعمه نظام المحاكم الأهلية إلا سنة

١٨٨٩ . فلما أنشئت محاكم جديدة بالوجه القبلى تسمى بمجلس الأحكام . فغيرا
مجلس لأجله . ولما أنشئت عرفت بأجلها

ولما لا مدونة هى . فغيرا
عليها البلاد . فخصصه
لنقضه تسد إلى حاجة معظمهم من الأعيان . أو من الموصفين الذين لم يتوفر لهم سيرة العلم
، كخدمة
دنه
العهد بين موظفى المحاكم من سنة وكتاب وغيرهم . ولم تكن هناك محاكمات صحيحة ،
وكان النقص إلى السودان كثيراً ما يصب من يغضب عليهم ولئلا الأمر ، دون أن يحدث لذلك
محاكمات أو تحقيقات .

وخل النظام القضائى مختلا إلى أن أنشئت المحاكم الجديدة سنة ١٨٨٤ على عهد توفيق
باشا ، وقد كان الشروع فى إنشائها على عهد إسماعيل ، إذ مهد إلى ذلك بتعريب قوانين نابليون
المروقة (بالكود) ، واضطلع العلامة رفاعة بك رافع وتلاميذه بهذه المهمة ، فمرب هو
وعبد الله بك السيد القانونى الذى واشترك معها عبد السلام أفندى أحمد ، وأحمد أفندى
حلى ، وعرب قانون المرافعات عبد الله أبو السعود أفندى وحسن أفندى فهى ، وعرب
العلامة قدرى باشا قانون العقوبات والسيد بك صالح مجدى قانون تحقيق الجنائيات ، ومن
هذه القوانين استمد الشارع المصرى معظم قوانين المعاملات المدنية والمرافعات والعقوبات ،
وصدرت بها المراسم سنة ١٨٨٤ فى عهد وزارة شريف باشا الرابعة

إنشاء المحاكم المختلطة

إن ولاية القضاء ركن من أركان السيادة الأهلية لكل بلد مستقل ، فمن قواعد
سريان سلطة القضاء الأهلى على جميع سكان المملكة ، لا فرق بين وطنيين
أحكامه . على أشخاصهم . وعلى أموالهم ، فى مآزعاتهم المدنية والتجارية وفيهم
منهم من الجرائم والمخالفات .
هذه القاعدة هى من أوليات نظام الحكم فى جميع البلدان المستقلة ، وكلها

قد عرض تطبيقها مامحه الملوك والسلاطين لرعايا الدول الأوروبية من الأسبانت لأحب
كانت هذه الامتيازات في مبدأ أمرها منحة ، أعطاها تركيا لحضرمول ورعاياها .
وغد حلت ودحا من الزمن مصطفة بهذه الصفة ، حتى سرى الضعف إلى السلطة العثمانية .
فتمتاحت تلك المنحة حقاً مكتسبة ، ثم صارت في مصر عدلون على السيادة الأهلية .
ومشاركة للحكومة في سلطتها .

ومع أن سريان الامتيازات في بلادنا يرجع إلى كونها في الأصل جزءاً من السلطة
العثمانية ، إلا أنها تطورت واستفحل خطرهما ، وكسب الأوروبيون من المزايا أكثر مما لهم في
تركيا . وصار للامتيازات الأجنبية في مصر مظاهر ومميزات ليست لها في بلد مستقل ، ولا في
أية ولاية من ولايات تركيا القديمة .

وما يؤسف له أن الدول الأجنبية كسبت هذه المميزات في الوقت الذي تحررت فيه مصر
من التبعية التركية ونالت استقلالها الذي شمل السيادة الداخلية وبعض مظاهر السيادة
الخارجية ، وعلى ما يقتضيه المطلق من تضال سلطنة الامتيازات الأجنبية في عهد الاستقلال ،
قد جرى العمل على عكس ذلك ، إذ أنها اشتدت وطأتها في هذا العهد .

ومن الواجب تفسيراً لهذا التناقض أن تقول إن الأوروبيين لم يكسبوا مزايا جديدة في
الوقت الذي كانت فيه الحكومة المصرية قوية البأس ، مهية الجانب ، أي في عهد محمد علي
وابراهيم وعباس ، ولكنهم انتهزوا فرصة الضعف الذي انتابها في عهد خلفائهم ، فنالوا مزايا
وحقوقاً ما كانت لهم من قبل ، وفي هذا الصدد يقول المسير جابريل شارم^(١) ما خلاصته :
« لم يكن للجاليات الأوروبية في عهد محمد علي وعباس أهمية ما ، ولكنهم نالوا الشأو
العظيم في عهد سعيد وإسماعيل ، حتى صاروا خطراً على الأهلى ، وقد ساعد فتح قناة
السويس ومد السكك الحديدية على ازدياد نشاطهم ، وبلغ عددهم سنة ١٨٧٩ مائة ألف
نسمة . وطغوا أمام ضعف الحكومة الوطنية ، فقد كان سعيد باشا كثير التسامح والسخاء
معه . ولم يكن يرفض أى منحة يطلبونها منه ، وكان يساق من غير تبصر إلى أى مشروع
يحرص عليه . فإذ لم يبال من ثبوت مشاريع مدعومة من الربح . عمدهم سعيد باشا
مما أتته من الأرباح ، وكان القناصل يتدخلون لتأييد مطالبهم ويكرهون سعيد باشا على
مصادرها . »

(١) - الفرنسية عهد أغسطس سنة ١٨٧٩ من ٧٨٩

« وكانوا يحرجون في عهد عباس من هذا التدخل . لما كان لديه من الوسائل لوقفهم عند
حدهم . وقيل عنه إنه كان لديه تحرياته ويضعه بالقرب منه محبوا عن الأصل . فإذا اشتد
الجدل بينه وبين أحد القناصل استدعى تحرف في رفق وحدوه . إلى حيث يراه الفصل ، فكان
هذه الوسيلة الدبلوماسية أثراً في حسم النزاع . »

« ما سعيد فكـ ضعف الإدارة . بنقص دائماً لمطالب القناصل ، وقد طغى سبل
الأحانب في عهد سعيد واحتسوا بقضاء الامتيازات الأجنبية وانتفعوا من تبذير الحكومة
وسعيها . »^(٢)

هذا ما يقرره كاتب أوروبى أدرك عصر إسماعيل ووصف حالة البلاد كما شاهدها ، وليس
فيه مظنة التحامل أو المبالغة والإسراف في القول .

حدود الامتيازات الأجنبية في تركيا

كانت الامتيازات الأجنبية في تركيا تتبع القواعد الآتية :

أولاً : لم يكن للأجانب حق امتلاك العقارات في بلاد السلطنة العثمانية ، ثم خولتهم
الحكومة التركية هذا الحق بمقتضى القانون الصادر في بونية سنة ١٨٦٧ ، (٧ صفر سنة
١٢٨٤) ، وفي نظير تحويلهم إياه قبلت الدول الأوروبية خضوع رعاياها للوائح الضرائب
المقارية والقوانين المالية التي تضعها الحكومة العثمانية من غير حاجة إلى موافقة الدول ،
وخضوعهم للمحاكم التركية في المنازعات المقارية سواء كانوا فيها مدعين أو مدعى
عليهم^(٣) .

ثانياً : يرجع رعايا الدول الأجنبية في شؤونهم التجارية والمدينة والشخصية إلى قناصلها .
ثالثاً : تختص المحاكم العثمانية بنظر قضايا الأجانب مدنية كانت أو تجارية إذا كان في
الحصومة صالح أهلى ، وتفصل في هذه المنازعات طبقاً للقوانين الأهلية دون حاجة إلى حضور
القناصل أو مندوبيه أثناء المحاكمة^(٤) .

(٣) - « مجلة المصنف » الفرنسية عهد أغسطس سنة ١٨٧٩ من ٧٨٩

(٤) - راجع من هذا القانون في القاموس العام للإدارة والمصنف لليبيل ج ١ ص ٦١ ، وفي كتاب (نظام

الامتيازات الأجنبية في السلطنة العثمانية) للمسير ديرواس ج ١ ص ٤٦٠

(٥) - انظر كتاب (نظام الامتيازات الأجنبية في السلطنة العثمانية) للمسير ديرواس De Rausas ج ١ ص ٤٦٤

ومدها وص ٤٧٣

ولكن تكن المحاكم البركية مختصة بصرفها في المدينة (غير القارية) إذا كان الطرفان ممن يتمتعون بالامتيازات الأجنبية ولا يمس صلاح أمينا
 رابعاً : تسرى أحكام القوانين العمانية الخاصة بالعقوبات على الرعايا الأجانب كما تسرى على الأهليين سواء بسواء ، وكذلك تسرى عليهم قوانين الضبط والربط واللوائح الإدارية والنظم والصحة ، وتطبق عليهم القوانين الجنائية ويحاكمون أمام المحاكم العمانية فيما عدا الجرائم التي تقع منهم على أجنبي (١).
 ولم تعد الامتيازات في تركيا الدائرة التي رسمتها المعاهدات على ما فيها من غشاضة وانقياس على السيادة الأهلية.

اتساع حدود الامتيازات في مصر

ظلت الامتيازات في مصر تتبع أوضاعها الأصلية على عهد محمد علي وإبراهيم وعباس ، وكان بالاسكندرية والقاهرة محكمان تسمى كل منهما المحكمة التجارية أو (مجلس التجار) ، تفصل في المنازعات التجارية بين الأوروبيين والمصريين ، وقضائهما من الوطنيين والأجانب ، والغالبية فيها للوطنيين كما تقوم بيانه.

ولكن لما ضعف شأن الحكومة في عهد خلفاء محمد علي طلت سلطة الأجانب على سيادة الحكومة ، وبدأ طغيانهم في عهد سعيد ، ثم إزداد في عهد إسماعيل ، وفي خلال هذه الأطوار نالوا المزايا الآتية التي اغتصبوها بالعرف والعادة :

١ - إنتزع القناصل سلطة الحكم فيما يقترف رعاياهم من الجرائم التي تقع على الرعايا الوطنيين

٢ - إلتم الأهالي عندما يقاضون الأجانب أن يرفعوا دعاوهم أمام محاكمهم القضائية ، وذلك أن التنفيذ في منازل المحكوم عليهم كان يقتضى حضور النصل ، ولكن القناصل كانوا يتمتعون من حضور التنفيذ لضمج السلطات الأهلية عن إقتحام منازل الأجانب . فيضطر الأهالي إلى الإلتقاء للقناصل عساهم يرسلون مندوبيهم لحضور التنفيذ . ولكن القناصل بدلا

(١) - الأجنبي في المسألة عمالية (السيد هوراس Du Rouss) ج ١ ص ١١٤

من ذلك أحدو يفعلون بأنفسهم في الشارع . - من مصر مصر - من مصر مصر - من مصر مصر
 لوسعة بدلا من الحصول على حكمه يتصل تبعدها إلى « شاء »
 - سبب حكمه مصر مصر حتى في الخصم مصر مصر - سببها على
 الأهالي

٤ - اعتصمت سلطة الحكم على الحكومة المصرية في نفسها حتى يرعها الرعايا لأجانب . وهذا من أغرب ما يذكر في ضعف هيئة الحكومة . وقد حكمت المحاكم القضائية فعلا على الحكومة في قضايا تعويضات والتزمت الحكومة بدفع مبالغ باهظة بصريق التهديد خشية إعصاب القناصل وحكوماتهم .

وقد أصبحت هذه المبالغ في مدى أربع سنوات (من سنة ١٨٦٤ إلى سنة ١٨٦٨) (٢) بلغت ٢,٨٠٠,٠٠٠ جنيه (٣) ، وهذا يعطيك فكرة جليلة عن مبلغ استخذاء الحكومة أمام طغيان الأجانب ، ولقد كان من أسباب هذا الطغيان بحاملة الخديو إسماعيل لقناصل الدول لكن ينال رضا حكوماتهم ويكسب تأييدهم إياه في خلافه مع تركيا ، ولعمري أن الخطر الذي يهدد كيان مصر لم يكن آتيا من تركيا الضعيفة ، بل كان مصدره الاستعمار الأوروبي السياسي والمالي . وقد دلت الحوادث على هذه الحقيقة ، ولكن زعة إسماعيل الأوروبية كانت تحجب عنه كثيرا من الحقائق ، وأفقت إلى هذا العنوان للتمسك على سلطة الحكومة .

وهذه السلسلة من الاغتصابات هي التي يسميها رجال القانون « العرف » أو « العادات المرحية » . وقد صدق القاضي الهولندي فان بيل Van Bemmelen الذي تولى قضاء المحاكم المحتلة في عهد إسماعيل في قوله عنها :

« الأوروبيون يعيدون عن الاختصاص المخطط للقنصليات بأنه نشأ عن « العرف » ، وفي حقيقة أنه وليد الاغتصاب الواقع من الأقوياء على حقوق الضعفاء » (٤)

(٢) في عهد إسماعيل

(٣) - حصصه من كور Mac Coon في كنة مصر كرمي Egypt ١٨٨٥ ص ٢٨٥

(٤) - عبد وأروا للقناصل محظوظ من كنة - ١١٩ ص ١١٩

في تركيا . فإن اختصاص المحاكم الأهلية في بلاد السلطة العثمانية يتناول لحكم في المديرات
سنة ونحوه من لرعايا الوطنيين والأجانب . ولتقضايا الحديثة التي يتم فيها هؤلاء .
ولما كان مصدر اختصاص القضاء الفصل هو الامتيازات الأحسية في تركيا . ولا علاج
المنقول هو الرجوع إلى الاختصاص إلى حدود تلك الامتيازات . فإن تطبيق الامتيازات في
مصر إنما جاء بعد لسيارتها في تركيا . على أساس أن الامتيازات هي معاهدات أبرمتها تركيا
وأنها تسرى على مصر كما كانت تسرى على سائر أجزاء السلطة العثمانية .
وقد نصت معاهدة لندن التي حددت مركز مصر الدول سنة ١٨٤٠ على أن معاهدات
السلطة العثمانية تسرى أحكامها في مصر . فمن نوحته القانونية والدولية . ما كان يجوز إقرار
مزايا لرعايا الدول الأحسية تزيد عما كان لهم في تركيا بمقتضى معاهدات الامتيازات .
ولكن إسماعيل ونوبار ، لنزعتها الأوروبية . لم يجدوا غضاضة من التدخل الأوروبي في
ولاية القضاء . مادام هذا التدخل مظلماً . فارتبك شططاً كبيراً . إذ لم يعمل أساس
الإصلاح إتباع النظام الخاص بقضايا الأجانب في تركيا . وارتضوا نقل سلطة المحاكم
القضلية المتعددة إلى محكمة مختلطة غالبية قضاتها من الأجانب . فجاء الإصلاح معكوساً
مشوهاً . وحمل في طياته هدم ولاية القضاء في مصر . ومهد لتعطيل الفؤاد الأجنبي في سلطة
القضاء والتشريع . وفي كيان البلاد المال والاقتصادى .

مذكرة نوبار باشا

(سنة ١٨٦٧)

شرع نوبار باشا في مفاوضة الدول الأجنبية في إنفاذ مشروعه . وبدأ عمله بتقديم مذكرة
تفصيلية إلى الخديو أبان فيها عيوب النظام القضائى الفصل وامتدح إنشاء قضاء مختلط يوافق
روح الامتيازات الممنوحة للأجانب

المفاوضات بشأن النظام القضائى المختلط

تولى نوبار مفاوضة الدول بشأن نظام المحاكم المختلطة . وطالت هذه المفاوضات لأن

مضطرب المعاملات

سدت أحواله من . . . المحاكم الفصلية تلك الإختصاصات الباطلة ، فإن كان
محكمة من هذه المحاكم . . . لرعاياها وتتحيف حقوق خصومهم . هذا فضلاً عن أن
كل قضاء فصلى يحكم . . . بلاده ، فلم يكن التعامل بين الناس قائماً على قواعد
معلومة ، وضوابط مرسية . . . المعاملات عرضة لأهواء المحاكم الفصلية وقوانينها .
وإذا علمت أن القسم . . . الدول المنتفعة بالامتيازات الأجنبية كانت سبع عشرة
قضلية أدركت أنه . . . ١٨ محكمة فصلية تحكم كل منها طبقاً لقوانين بلادها .
ولم تكن تلك المحاكم . . . المنازعات التي ترفع أمامها إلا قضاء ابتدائياً ، وأحكامها
تستأنف أمام محاكم . . . البلاد تتبع لها . فإذا كان المدعى عليه فرنسياً برع
الاستئناف أمام محكمة فرنسا ، وإذا كان إيطالياً فأمام محكمة انكونا ، وإذا كان
يونانياً فأمام محكمة أثينا ، وإذا كان إنجليزياً فأمام محكمة لندن ، وإذا كان نمسواً فأمام
محكمة فيينا ، وإذا كان ألمانياً فأمام محكمة برلين ، وإذا كان أمريكياً فإلى محكمة
نيويورك . ١١ فتأمل ما يفسد هذه الفوضى من للتأخر والتعقبات ، والفجوات الجسيمة ،
وإضاعة الوقت ، مما يؤده . . . المالب إلى التنازل عن الخصومة بدلا من المقاضاة التي لا يعرف
لها نتيجة ولا يؤمن فيها حال .

إصلاح هذا الفساد

فكر إسماعيل في إصلاح الفساد ، ولكن بدلا من أن يعالج بالقواعد المتفق عليها بين
الدول . . . وهو أن الدولة . . . هو صاحب الولاية على المتقدمين بطلبات في . . .
حسب أحسنه . . . الذي انتهى إليه الاتفاق بين الخديو والدول بقضى إنشاء
محكمة مختلطة . . . المالب فيها للقضاة الأوروبيين ، وتفضل فيما يقوم من إجراءات
المتقدمين و . . .

ولامراء أن نظره . . . أساس هذا النظام يتبين منه فساد ، وبعده عن قواعد
النظامية في البلاد المسلمة . . . وإذا كان إسماعيل في غنى عنه يلجأ إلى النظام القضائى المتبع

Journal of Management Education 30(6) 789-804
© The Author(s) 2006
Reprints and permissions: <http://www.sagepub.com/journalsPermissions.nav>

وهاك خلاصة القواعد التي قام عليها نظام هذه المحاكم :

أولاً : تختص بالفصل في المنازعات المدنية بين المصريين والأجانب ، وبين الأجانب الذين ليسوا من جنسية واحدة .

ثانياً : تفصل في المنازعات العقارية إذا كان أحد الطرفين من الأجانب ولو كان الطرفان من جنسية أجنبية واحدة .

ثالثاً : تفصل في المسائل الجبائية بالحكم على المتهن الأجانب في بعض الحالات البسيطة .

رابعا : أما الجمع والحيات التي تقع من الأجانب فلا تخص بالحكم فيها ، بل بقيت من اختصاص المحاكم القسليه . مع استثناء الجرائم التي تقع على قضاة المحاكم المختلطة .
وأما موارثا القضاة من ثلث قيمه بمنهم . فتحكم بإحكام فيها
وقفت لأئمة ترتيب تلك المحاكم بإشاء ثلاث محاكم ابتدائية ، الأولى في الإسكندرية والثانية في مصر . والثالثة في الاسماعيلية . ثم نقلت إلى منصوره ، وعلمة إستاد في
لأسكندرية

وللقضاء الأحكام الأعبى . وهم رأسه الحلمات ، وبما أن المحاكم الخيرية تتألف من

والى ذلك يقول القاضي الهولندي في نفس الصفحة من كتابه :
لأغنية في الأحكام مكونة للأجانب هو بقدر ما يجب قصور واحد ، لأن يكون أحبباً ولم
تزد أصلاً فكرة بساد هذه المهمة إلى قاضي من القضاة الوطنيين ، ولكن لما سمع أنهم به أن
يكون منهم قضاء حقيق ؛ أوقضاة مستبدون في التاليس ؟ ^(١٠) ولعل هذا الطام هو الذي
جعل القاضي فان يملن بصفت المحاكم احتضنة بقرله (ص ٢٥٥) : «إنها ركن قوى من
أركان السيطرة الأوروبية على مصر» .

(١٠) -

وهناك رئاسة واحدة تركت للوطنيين في النظام المختلط ، وهي الرئاسة الفخرية ، محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية الثلاث ، على أن هذه الرئاسة ألغيت مع الزمن ، فبقيا يتعلق بمحكمة المصورة الابتدائية لم يعين لها سوى رئيس فخرى واحد ، وهو عبد القادر باشا فهى الذى كان مستشارا بمحكمة الاستئناف المختلطة ، ولمناسبة إحيائه على المعاش سنة ١٨٩٤ عين رئيساً فخرياً بمحكمة المصورة ، وظل يشغل هذا المنصب « الفخرى » حتى وفاته سنة ١٨٩٨ ، ولم يعين أحد خلفاً له ، وكذلك ألغيت الرئاسة الفخرية بمحكمة الإسكندرية سنة ١٨٩٦ . أما محكمة مصر فكان آخر رئيس فخرى لها حاكم مصر الله باشا سنة ١٩٠٨ ولم يخلفه أحد ، وآخر رئيس فخرى لمحكمة الاستئناف بمحكمة هو أحمد عيسى باشا وقد شغل هذا المنصب من سنة ١٩٠٧ إلى سنة ١٩١٤ ولم يعين أحد خلفاً له ، ولغيت هذه المنصب من مزاياة المحاكم المختلطة ، ويجدر بنا أن نذكر ما كان عمل رئيس

الاستئناف محظوظة ؟ إن كان ما كان له من حقوق في براس الجمعية خزيمة السيد
محكمة الاستئناف لإنتخاب نائب الرئيس الأحمى الذى هو الرئيس الفعلى محكمة . ديس له
في الجمعية سوى الرئاسة فقط ، إذا شاء أن يتولاها ، وليس له أن يعرض صوته في ذلك .

كل من يمنع سائر سائر من الاستقلال . وجعلهم سعد ، قومي . عد الأمر في مصر
عن عكس ذلك . فوضيحتهم من جصصون بفسد لأجبي . فكأنهم هم مصر .
والأحب هم صاحب البلاد . ولا يوجد في مصر أمه حرة وسحر بانكرامة ترضى مثل
هذا المظفر . لأنه فضلا عن منافاته لركن هاء من أركان الاستقلال . وهو ولاية القضاء .
فإنه نقض جاري للكرة القومية . ناعث على ذلك وهران . إذ كيف يستشر الكرامة قوم
يخضعون في معاملاتهم مع الأجانب إلى قضاء أجنبي لأنهم في عقر دارهم ؟

فإننا ونكرر القول إن القضاء المختلط هو في الواقع قضاء أجنبي بكل معاني الكلمة ،
والمعنصر المصري فيه إلا أقلية لا ترفع عنه لصيغة الأجنبية . وإذا دخلت يوما^(١) أية محكمة
من المحاكم المختلطة ، ابتدائية كانت أو استئنافية . جزئية أو كلية ، بل إذا دخلت أقلام
الكتاب في تلك المحاكم ، أو أقلام التنفيذ . رأيت في نفسك محكمة أجنبية ، ليس فيها
للصيغة المصرية وجود ولا مظاهر ، فالقضاء غالبيهم من الأجانب ، ولا يسمح لقاضي مصري
أن يرأس جلسة ما ، واللغة الأجنبية هي لغة للمرافعات والأحكام ، لغة التخاطب والتفاهم ،
لغة الإعلانات والتنفيذات ، لغة القضاء والكتابة ، والموظفين والمحضرين ، بل الحجاب
والعراشين .

أما اللغة العربية ، لغة البلاد وأهلها وحكومتها . فلا وجود لها في تلك المحاكم ،
ولا يلتفت إليها أحد ، ومن أراد أن يتكلم بها لا يجد من يسمع له إلا إذا شاء المترجم أن
يترجمها للغة الأجنبية ، فرنسية كانت أو إيطالية . والمتقاضون من الأهليين يدخلون هذه
المحاكم فيشعرون أنهم فيها غرباء ، ولا يفهمون شيئا مما يجري حولهم ، ويقضى في مصيرهم
ومصير أموالهم وأملأهم وشرقهم ووجودهم ، دون أن يدروا ماذا يفعل بهم .

فالقضاء المختلط هو إذن قضاء أجنبي . فيه امتيازات على ولاية القضاء ، أي على ركن مهم
من أركان السيادة القومية ، وفيه أيضا امتيازات على السلطة التشريعية ، لأن الدول المستعنة
بفرنسا الأجنبية ، قد نالت بإشياء هذا المظفر حتى حديد ، ذلك أن التشريع الذي
يسري عن الأجانب لا يكون نافذا فيهم إلا توفيقا لدول صاحبة الامتيازات ، فالقضاء المختلط
لم يقتصر على إنشاء قضاء أجنبي نافذ الأحكام على . ع . ب . ص . وعن حكومة البلاد . بل

أجانب ، أي أن رسته شكلية ، لا عمل لها . فهي أجدر أن تكون مدعاة للصغرية
والإعتراف .

الفتح المحاكم المختلطة

(سنة ١٨٧٦)

في خلال سنة ١٨٧٥ تم تعيين قضاة المحاكم المختلطة ، واستلمهم الخديو في حفلة حافلة
بسراري رأس التين بالإسكندرية يوم ٢٨ يونية سنة ١٨٧٥ ، وعطب الخديو مرحبا بهم
ومحاكم الإصلاح . راجيا أن يكون افتتاح هذه المحاكم فاتحة عصر جديد للمدينة ، فرد
عليه شريف باشا . وكان وقتئذ وزيرا للحقانية ، مهنا الخديو بالعمل المنطوق على الرفق العظيم
الذي تم على يديه . شاكرا إليه باسم القضاة على الثقة التي وضعها فيهم ، ولم تكن فرنسا قد
أقرت بعد النظام القضائي المختلط إقرارا نهائيا ، وبذلك خلت الحلة من القضاة الفرنسيين ،
إذ لم يكونوا عينوا بعد . واستمرت فرنسا في تردددها ورفضها ، إلى أن رأت أن النظام سيفقد
رغم إرادتها ، فانتهت بالتصديق عليه في ديسمبر سنة ١٨٧٥ .

وفي أول يناير سنة ١٨٧٦ افتتح رياض باشا وزير الحقانية في ذلك الحين المحاكم المختلطة
في حفلة أقيمت بسرائر محكمة الإسكندرية ، أعلن فيها رسميا افتتاح تلك المحاكم ، وأقيمت
في اليوم نفسه حفلة افتتح محكمة مصر ومحكمة الإسماعيلية الابتدائيتين ، وبدأ انعقاد جلسات
تلك المحاكم في فبراير من تلك السنة ، وألغيت من ذلك العهد المحكمان التجاريان في القاهرة
والإسكندرية إذ حلت محلها المحاكم المختلطة .

نظرة عامة في القضاء المختلط

فهذا النظام قضائي مختلط على أساس تحويل هذه المحاكم سلطة الفصل في جميع
المنازعات التي تمس أي مصلحة أجنبية ، وجعل غالبية القضاة ورؤساء الجلسات لأجانب ، فإذا
نظرنا إلى حقائق الأمور . وتركنا الظواهر والمجاملات جانباً ، رأينا في هذا النظام قضاء
أجانب . يفصل في المنازعات والمعاملات القائمة بين الأجانب والوطنيين ، فينبأ الأجانب في

حيث كان لأهمية حق التدخل في التشريع الذي يجرى على رعاياها ، وهذا حق لم يكن
من شأنه محاكمة مختصة .

في سنة ١٨٧٩ وقع الخلاف بين الخديو إسماعيل والدائنين في أواخر
سنة ١٨٧٩ سنة ٢٠ أبريل سنة ١٨٧٩ بتسوية الديون ، وعلى أن هذا الرسوم لم
يصرح به في قانون ١٨٧٩ بأن الدول أحتقت على صددوره واستمسكت بلائحة ترتيب
حركات مختصة ، واعتبرت أن لأحق للحكومة المصرية في أن تصدر أي قانون يتعلق بحقوق
الأجانب على طريقة عامن غير موافقة الدول ، وهذا ما حمل الكاتب الفرنسي المير
ج. م. م. يقول في بحثه المنشور بمجلة العائنين الفرنسية :

« قضاء المختلط الذي كان في نظر انصار القضاء الفصل يقتصر حقوق الأجانب
على نواحيين قد أكسبهم على العكس سلطة أقوى وأكبر مما كانوا يستمدونه من الامتيازات
التي كان لهم . فإيه بمقتضى الإصلاح القضائي (المختلط) لا يمكن وضع أي نظام مالي يمس
الحكومة من الحكومة المصرية أو من الباب العالي من غير موافقة الدول » (١٢)

فهذا القول الذي يقوله كاتب سياسي أوروبي قوئى الدلالة على أن مصر خسرت بإنشاء
قضاء المختلط استقلالها التشريعي ، والواقع أن المحاكم المختلطة شاركت الحكومة في سلطة
التشريع . وسلبت منها هذه السلطة بالنسبة للأجانب ، ولم يعد في مقدور الحكومة أن تصدر
قانوناً ملأ عليهم إلا إذا صدقت عليه الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة ، أي أن هذه
الجمعية صارت سلطة قائمة تغل السلطة القومية المثلثة في هيأتها التشريعية ، وهذا سلب
مبدأ ركن الاستقلال ، وقد خسرت مصر هذا الحسبان بمعاودة أبرمتها ، لأن إنشاء
قضاء مختلط هو نتيجة اتفاق بينها وبين الدول ، فلا سبيل إلى التحلل من قيود هذا الاتفاق
بدون إرادة لا معاهدة أخرى ، وذلك بعد أن كانت حرة من هذه القيود ، ولم تكن مقيدة
بوجه قانونية والدولية إلا بمعاهدات الامتيازات كما أبرمتها تركيا ، وكما كانت تصق في
مصر أحكام هذه الامتيازات أحف وطأة من القيود الواردة في نظام القضاء المختلط ،
كما تذكر عنها شيد

من حاجتين إقتصادية والتشريعية ، يمثل في وجود المحاكم المختلطة الاعتداء البالغ على
الأهمية وعلى الاستقلال القومي . كما أنه يعارض النظام الدستوري والبرلماني في

محمد حسين عبد السلام سنة ١٨٨٩ ص ١٢٩

١٨٨٠ . لأن البرلمان لا يستقل بالتشريع فيما يمس حقوق الأجانب ومصالحهم .
« هذا هذا لاعتدائه ظهوراً وحاماً باتساع المعاملات بين المصريين والأجانب . إذ
لا شك أنه سبب تكثر النزاعات إلى مصر من الأجانب . قد ازداد تبادل المعاملات بينهم وبين
نوبيين . وأصبحت المصالح بين عريقين متشعبة . وحيث وجدت هذه المصالح صار
حس في المنازعات التي تنشأ عنها من اختصاص القضاء المختلط ، أو عبارة أوضح لقضاء
الأجنبي ، وكل تشريع يمس الأجانب عن قرب أو بعد لا يجرى عليهم إلا إذا وافقت عليه
الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة .

ومهما يكن لهذا النظام من أنصار فهم لا يكتمون أنه مظهر من مظاهر التدخل الأجنبي ،
وأنه ضرب من ضروب الوصاية الأجنبية التي تنتقص السيادة القومية في أخص أركانها ، في
ولاية القضاء ، وفي سلطة التشريع ، وفي النظام الدستوري والبرلماني
ويجب أن لا ننسى أن هذا النظام لا يمثل العدالة في قدسها ، بل يمثل أولاً وقبل كل شيء
رعاية المصالح الأجنبية وإعذار حقوق الأهليين في سبيل تلك الرعاية .

فمن يوم أن أنشئت المحاكم المختلطة توطدت مصالح الدائنين الأجانب من الشركات
والأفراد ، واستقر الرهن العقاري ورتع الملكية على قواعد مضمّنة لأملالك المدينين من الأهليين
وحقوقهم ، ولا يوجد في العالم محاكم تشبه المحاكم المختلطة في قسوة إجراءاتها حيال المدينين ،
وتعريض أملاكهم وأموالهم للبيع الجبرية بأجنس الأغان ، وأسرع من لمح البصر ، وتحميلهم
مادح الفقات والمصاريف الرسمية وغير الرسمية .

وقد كانت حرباً على مصر وعلى الخديو إسماعيل الذي أنشأها ، فانه لما ارتبكت أحواله
المالية أصدرت هذه الأحكام جزأماً للدائنين الأجانب ، وتشددت في تنفيذها ، وأسرفت
أقلاء محضريها في اقتضاء ما كان يحكم به على الخديو ، حتى أوقعت الخديو على مقولات
مصر حديوية . وأعلنت بيعها بالمزاد ، وأظهرت من التحيز للأجانب في دعاوهم على
حساب ما جعلها مصرب الأمثال في امتنان أعدائه . فكانت من التكررت التي انفلت كاهل
الحرة والبلاد بالمعارف الناهضة ، ورأى إسماعيل من تحيزها للأجانب ما جعله يقم من توبار
« ما لم يكن كان السبب في إنشائها . وفي ذلك يقول القاضي الفاضل الهولندي فان بيلن : « إن
الحركة الأجنبية (كما يسميها) صارت سلطة أقوى من الحكومة المصرية . وقد أدرك الخديو
في وقت لاحق وبعد وقوع أحداث ١٨٨٩ لاندقات لمصلحة هذه المحاكم قد خلق

عنه أبداً جديداً ، إلى جانب سيادة القنصيت ^(١٦٦) ، وقال في خضوع تلك المحاكم
سيرة الأجنية ^(١٦٧) : « إن هذه المحاكم التي يرتعد لها الخديو والبشوات لم تكن مستقلة
في الاستقلال عن العنصر الأجنبي في مصر . فبينما حكومة البلاد عزلاء أمامها ، كان
وأحاب يعدونها محاكمهم ، ويرون أنها أنشئت خصيصاً لمناصرتهم في جميع الأحوال ،
ونقصاء لمصلحتهم ضد العرب والترك والخديو . فكانوا منها في موقف حصين ، إذ يحميم
ترعى العام الأوروبي ، وانحامون ، ورجال الأهل . والصحف ، فضلا عن المال الذي هو
عمد الكفاح ، وتشدد أزرهم قوات القنصليات والدول . والجاليات الأوروبية ، التي تتحفز
نهضة كل قاض وكل محكمة لاتنحاز إلى جانبهم ، وكان التأثير الأجنبي الواقع من الجاليات
الأجنبية كالفرنسية والإيطالية ، وحتى اليونانية : والرعايا المتعنين بالحمايات ، يبدو أكثر
ما يكون في الإسكندرية ، حيث تبذل دار البورصة جهودها للسيطرة على سراى الحفانية
(المحكمة المختلطة) المجاورة لها » .

وقال في موضع آخر (ج ١ ص ٢٥٥) : « إن المحاكم المختلطة تحت تأثير الضغط الأجنبي
قد أسرفت في إصدار الأحكام ضد الحكومة والخديو لصالح الأجانب من المفاولين والموردين
ومن الأفاقيين من مختلف النحل ممن كانوا يظالبون بما ليس لهم حق فيه ، أو بأشخاص
ما يستحقون ، ولقد أدى الإسراف في هذه الأحكام إلى تضخم الدين السائرة التي أثقلت
كاهل الحكومة وتقادم الكفة التي تولدت منها » .

وقال أيضا : « إن المحاكم المختلطة هي أداة للسيطرة الأوروبية والاستغلال الأجنبي في
مصر ، فهي محاكم أجنبية ، تقضى بين الناس بلغة أجنبية ، وتطبق قانونا أجنبيا ، ونفعها
لبلاد ضئيل ، أما ضررها فكبير على الشعب المصري ولأسياس القلاخين ، ولقد اعتدت على
سطة الحكومة المصرية والخديو ، وخدمت بأحكامها التحالف الأجنبي الذي يستغل البلاد ،
وبعد عملها على الأخص في البيوع الجبرية والرهون العقارية كارتة على مصره ^(١٦٨) .
وبما يذكره أنصار هذا النظام في معرض دفاعهم عنه أنهم يعدون افتتاح المحاكم المختلطة
من الحوادث الثلاث البارزة في عصر إسماعيل . فيضعونها بجانب افتتاح قناة السويس سنة

١٦٨ . ١٦٩ مصر وأوروبا للمصطفى المختلط فان يلى ج ١ ص ٢١٦ . ٢١٧ .

١٦٨ مصر وأوروبا للمصطفى المختلط فان يلى ج ١ ص ٢٤١

١٨٦٩ . ورشده صندوق الدين سنة ١٨٧٦ . ^(١٦٩) بهذا السبق يحدث عن حقيقة صد
صد . فلا نزاع في أن قناة السويس وصندوق الدين هما من منشآت التي غطت سداد
مصر خاف والسبب . وضيحي من وجهة النظر الأوروبية أن يوضع عهدها إنشاء محكمة
عنده . لأن وجود هذه المحاكم هو نقض لاستقلال البلاد القضائي والتشريعي .

ومن أبعد الآراء عن الصواب ما يدكرونها من أن وجود هذه المحاكم ضروري لنهضة
البلاد وتقدمها . وأن رؤوس الأموال الأجنبية ما كانت تستعمل مرافق البلاد إذا لم يكن
جسدا صد . ونعمري يس يس العقل أن يسبق مثل هذا المنطق الذي يقتضى أن
لأنكون نهضة ولا يكون تقدم إلا بهدم استقلال البلاد .

فليت شعري ألم يكن في البلاد نهضة وتقدم في عصر محمد علي ، أي قبل أن تنشأ المحاكم
المختلطة ؟ أوليس في البلاد المستقلة نهضة اقتصادية دون أن يكون بها مثل تلك المحاكم ؟
ليست المسألة مسألة نهضة وتقدم ، بل هي استقلال الأقوياء للضعفاء ، فوجود هذه
السلطة القضائية والتشريعية الأجنبية في البلاد لا يبدو أن يكون مظهرا من مظاهر تدخل
الدول الأجنبية في شؤون مصر ، واحداها استقلالها ، فليس ثمة شك في أن هذه المحاكم إنما
وجدت لحماية المصالح الأوروبية ، فهي مظهر من مظاهر الحماية أو الوصاية الأجنبية التي
تعددت أشكالها .

ومن الخطأ ما يستشهد به أنصار هذا النظام من التجاء طائفة من المصريين إلى المحاكم
المختلطة في منازعاتهم ، ويتخذون هذا ذريعة لتسويقها ، ويقولون إن هذه الظاهرة هي شهادة
من المصريين بصلاح هذا النظام ^(١٧٠) .

فليس مجهولا أن المصريين الذين يتحايلون على القانون لرفع دعاوهم أمام المحاكم المختلطة
لا يقصدون إلا إيهاق مدنيهم بغيرهم أمام محاكم لا يعرفون لغتها ويضلون في إجراءاتها .
ويحصلون من المصاريف والفققات الباهظة ماتوه به كواهلهم ، وليس مجهولا أن قضايا
المطلة بالديون في المحاكم المختلطة تنتهي في الغالب بما يتحملها من لداحة المصاريف القضائية
وغيرها إلى اقتضاء الدين اضعاغا مضاعفة ، وتؤدي إلى خراب المدينين وتجريددهم من
أموالهم وأموالهم .

(١٦٩) الكتب الدعوى للمحاكم المختلطة ص ٤٣٢

(١٧٠) الكتب الدعوى للمحاكم المختلطة ص ١٧٧ ، ٢٤٦

المصروفات

م	مخصص حسب
٣٥٥.٠٠٠	مخصصات عامة حسبية
١٩٠.٧٢٥	مخصصات عامة حسبية
٦٥٨.٣٣٥	مخصصات عامة حسبية
٢٦.٨٠٠	مخصصات عامة حسبية
١٠٠.٠٠٠	مخصصات عامة حسبية
١٥١.٧١٠	مخصصات عامة حسبية
٢١٠.٠٠٠	مخصصات عامة حسبية
٩٠.١٥	مخصصات عامة حسبية
٣٣.٦١٠	مخصصات عامة حسبية
١٤٨.٠١٥	مخصصات عامة حسبية
١٧.٨٧٥	مخصصات عامة حسبية
١٣٦.٣٤٥	مخصصات عامة حسبية
٨٥.٢٢٥	مخصصات عامة حسبية
٨٩.٢٨٠	مخصصات عامة حسبية
٥٣.٠٢٠	مخصصات عامة حسبية
٢٨.٣٠٠	مخصصات عامة حسبية

ميزانية سنة ١٨٧١ - ١٨٧٢

بشرها بمصروفات ميزانية سنة ١٨٧١ - ١٨٧٢ (١) كموضح للتصديقات في ذلك العهد

الإيرادات

حسب	م
٤.٥٢٣.٦٦٥	مخصصات عامة حسبية
١٤٣.٠٣٥	مخصصات عامة حسبية
١٥٥.٥٨٠	مخصصات عامة حسبية
٨٦.٧٨٠	مخصصات عامة حسبية
٧.٩٢٠	مخصصات عامة حسبية
١٤.٠١٥	مخصصات عامة حسبية
٢٩.٨٩٠	مخصصات عامة حسبية
٦٠٠	مخصصات عامة حسبية
٤٩٢.١١٠	مخصصات عامة حسبية
٥٦٢.٨٨٥	مخصصات عامة حسبية
١٠٠.٠٠٠	مخصصات عامة حسبية
١٧٥.٠٠٠	مخصصات عامة حسبية
١٧٠.٣١٠	مخصصات عامة حسبية
١٨٥.٠٠٠	مخصصات عامة حسبية
٢٨٥.٧٩٥	مخصصات عامة حسبية
١٨٥.٥٠٠	مخصصات عامة حسبية
٢٠٢.٥٣٥	مخصصات عامة حسبية
٧.٢٩٣.٦٦٠	مخصصات عامة حسبية

(١) من الوثائق المصرية عدد ١٠ أغسطس سنة ١٨٧١ بهد من حكومة الأكرس إلى جهات مصرية

الزيادة (المزعومة) في الميزانية

الإيراد	٧,٢٩٣,٦٢٠
المصرف	٦,٤١٩,٠٩٥
لوفر (المزعوم)	٨٧٤,٥٢٥ ح

وقد أوردنا في الفصل السابق لأرقام التي كانت الحكومة تنشرها عن الميزانيات السنوية وتقدمها مجلس شورى النواب . وأظهرنا البتة في صحة هذه الأرقام ، فإن ماورد فيها من زيادة الدخل على الخرج لا يطبق على الواقع ، ولا تولت لجنة التحقيق الأوروبية فحص الميزانية من سنة ١٨٧٧ تبين مبلغ ما فيها من العجز وإليك البيان :

السنة	الإيراد	المصرف	العجز
	جنيه	جنيه	جنيه
١٨٧٧	٩,٥٨٩,٩٠٠	١٠,٩٧٢,١٠٠	١,٣٨٢,٢٠٠ (١)
١٨٧٨	٧,٤٣٢,٩٨٢	١٠,٨٧٣,٥٤٨	٣,٤٤٠,٥٦٦ (٢)
١٨٧٩	٩,٩٤٩,٠٠٠	١٠,٣٣٠,٠٠٠	٣٨١,٠٠٠

الضرائب

لم تكن لضرائب قاعدة معلومة ولا قوانين أو لوائح يعرف منها حدود ما يجبي من الأهالي ومواعيد الحياة . بل كانت المسألة متروكة لأهواء الحكومة ، وكان يكفي كلما احتاج وزير المالية أن يفقد أن يضرب من كل مدير مبلغاً من المال واحتياج الحكومة إليه ، فيصدق المدير بالأمر من غير بحث فما إذا كانت المديرية أدت ما عليها من الضرائب أم لا ، فيوزع المال بضرب على المراكز ويؤمر كل عمدة بتحصيل نصيبه في هذا المطلوب ، فهوى الحكومة إذن كان هو أساس النظام المالي وقاعدة الضرائب في ذلك العصر ، ولم يكن ثمة رقابة عن مقدار

(١) (٢) من تقرير البالي لجنة تحقيق لأوربية نشر في الكتاب الأصفر الفرنسي ١٨٧٨ - ١٨٧٩ ص ٢٠٦ .
٢٠٧ . ويلاحظ أن لوفر يريد عما قدرته البتة في هذا الشأن الذي أوردنا خلاصته ص ٨٠

مرتبات ومعاشات

مرتبات حرم وإشرافات	١٧٩٥٠
مرتبات أرباب المعاشات والموظفين	٣١٣١٠٠
قصة المرتب إلى الأشخاص المستودعين	٤٢,١٦٥
مخصصات الحج الشريف والتكايا	٦٦,١٧٠
ربح أسهم قناة السويس الذي أعطى لها لمدة معلومة مقابل ثمن الأملاك والأراضي	١٧٠٣١٠
احتياطي	٢٠٠,٠٠٠

مخصصات القروض

دفعية قرض سنة ١٨٦٢	٢٥٨٥٠٠
دفعية قرض سنة ١٨٦٤	٦٠٤٧٨٥
دفعية قرض سنة ١٨٦٨	٩٢٩٤٦٠
القومية الحديدية	٥١,٤٨٠
قرض السكة الحديدية	٥٧٢٨١

دفعيات الأشغال العمومية الجارية وذلك عن المستحق في سنة ١٩٨٨ هـ

إنشاء رصيف مياه الإسكندرية	٢٩٢,٥٠٠
إنشاء مياه السويس	١٣٨١٧٠
إنشاء التربة الإسماعيلية بما فيها عمليات القناطر	١١٥١٢٥
كوبري قصر النيل	٢٨٤٣٠
تطهير ترعة المحمودية	٥٣,٩٠٠
تركيب فارات السويس	٢,٨٢٥
مجموع المصرف	٦٤١٩,٠٩٥ ح

و بعد حل خزائن الحكومة ، بل كانت الأيدي تنفقه من يوم جبايت إلى حين إنفقه
تحت غطاءى المولدى فان بمن يصف هذه الحالة كما شاهدها بقوى كسب المبر
توى و عهد الخديو السابق (إسماعيل باشا) ووزير مالىته المفتش (إسماعيل صديق) على
النو - لآنى : يؤدى المدير كل مرة إلى وزير المالية المبلغ المطلوب منه ، ولا يصل منه فى خزائن
الحكومة ، بل يقطع الخديو جزءاً منه ، ثم يليه المفتش فيقطع جزءاً آخر ، والمدير لا يبقوته قبل
ذلك أن يتبقى لنفسه نصيباً مما جاء ، وأمور المراكز يسقون نذير إلى هذه الوسيلة ، ولم
يكن ثمة عقات تعترض هذه التصرفات ، لأن القوانين المالية كانت مهيمة غامضة ،
والضرائب تجبى أحياناً مقدماً ، وقد نجحى الحكومة أكثر مما تستحقه ، ولا يستطيع الممولون أن
يرفعوا شكواهم ، وإذا شكوا فلا تمنع لهم شكوى ، لأن الحكومة لا تمنع إعصايات بما
يدفع لها من الأموال ، ولأن الناس يعيشون فى جور من الاستبداد والمحسوبية والإرهاب ،^(١٨)
ولم تكن الضرائب موزعة على الأهلىن توزيعاً عادلاً ، بل كانت الأهواء تتحكم فى إعفا.
المتصلين بالخديو وحاشيته ، وإرهاق الفلاحين بفادح. الأتاوات لسد العجز فى ميزانية
الحكومة ، وكانت أطيان الخديو لا تلغى الضرائب ، وبالرغم من قرار مجلس شورى النواب فى
دور انعقاده الثانى سنة ١٨٦٨ فى تعديل الضرائب وجعل ترتيب درجاتها منوطاً بمندوبى
الحكومة ومن يرافقتهم من عمد والأعيان فإن العدل كان أبعد ما يكون فى ربط الضرائب على
الأطيان أو على النخيل .

(٨) مصر ونوربا القاضى بفضيلة طاب بطن ج ١ ص ٦٠.

والعربات من مصر والإسكندرية . وما فرض على الأشخاص من ...
أرواب الخراف والصناعات ، والضريبة الشخصية ...
ما يباع من المصنوعات ، وعوائد الصوف ، ...
...
ومنع ما كان يدفع من ائمال وملحقته عن اعدان الواحد في بعض السنين خاصة جيئات
وصفت كما تقدم بيانه . وهو مبلغ يومه به اذالك ويزيد عما يجي الآن من الضريبة على العدان
وعا كان يجي في عهد سعيد باشا .

(١١) ماجد علي كزأ استأف الفصائب التي دخت ل عهد إسماعيل إله صدر بسود ل ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ أول
عهد ترميز بالنا قس يالده ثعب وثلاثين صفا صبا .

عند التحصيل . فرد الحالة الاقتصادية سنة ١٤٠٠ . إذ حُرمت حين تأكلها وخاصة في الوجه
تقل من لزراعة . وظهرت عواقب هذا النقص سنة ١٨٧٨ . فاشتد الكرب بالبار .
وحدثت نوحه . تقل عاعة نشأت عن بوار الزراعة ونفدت تكاليف واقضاء العرش
مقلما . ومات بسبب هذا المجاعة عشرة آلاف شخص وبيت . معظمهم من مديريات حرا
وقنا ويسنا . فكانت هذه الأيام من أسوأ مآزاة البلاد من الجوع والقتل الاقتصادي .
وكان من نتائج زيادة الضرائب والإرهاق في جناتها . فسطر القلاخون من أجل أوتها
بني الاستدانة . لأن حال الحياة كانوا يلجأون إلى الضرائب . كبراج لإكراه الأهالي على أداء
مايطلب منهم . فكان الأهالي يختارون أهون الشرين . فيستبدون من المربين مايطلب منهم
من المال . ومن هنا تفاقمت ديون الأهالي . فقد استبدوا آلات الاقتراض بالريا القاحش .
حتى ركبهم الديون . وزعت أملاك الكثيرين منهم . وكان المليون كلهم أو معظمهم من
الأجانب . أو من في حكمهم من الرعايا المسؤولين بالمجانيات الأجنبية . فتغللوا من ذلك
الحين في أملاك الأهالي . وازداد نفوذهم وسلطانهم . وأخذوا يحسمون الثروات الضخمة .
ويستبدون الأهالي . ومن ثم تعرضت الملكية العقارية في مصر للخطر .

فحق ملكية الأحيان الزراعية لم يكن يتقرر في عهد سعيد باشا ويتوطد في أوائل عهد
إسماعيل حتى أصابه صدع شديد في أواخر هذا العهد . وذلك على أثر طغيان سلى الإفرنج .
وانتقال الملكية إليهم : أوراكتسابهم عليها حقوق الرمن التي تجعل حق الملكية في حكم
العدم . وتحمل المالك في يد الدائن الرمن أجيروا وأسيروا .

وصف المسير جابريل شام هذه الحالة التي شاهدها بنفسه وصفا مؤثرا قال فيه :
« إن الحالة التي تسرى العظمى مسألة للملكية الزراعية . فإن الأحيان والمنازل أخذت
تنقل من عدة سنوات (كتب هذا سنة ١٨٧٩) إلى أيدي الأوروبيين . ذلك أن الإفرنج في
فرض الضرائب على الفلاحين جعل بقاء الأرض في أيديهم أمرا بعيدا عن الإمكان .

كان إصلاح في عهد سعيد باشا يؤدي الضرائب من مع شقة . إذ كان يوليها .
أرضه . ويقل له بعد ذلك مايقوم بأوده . ويعيش في مدينة وغدا . في بلاد .
تكايف المينة . وفي أوائل عهد إسماعيل كان الفلاح تحس حاله وأكثر غدا .
أسعار القطع الناشئ عن الحرب الأمريكية جعل إرثه يبع نصف . وما كان يبيع من قبل
ثلاثة حبات صار يبيع ثمانية أو عشرة جنيتات . وفي إصلاح يسرا ورعاء مثله في ذلك

العهد . ولكن هذا اليسر مايتز يدن عسر ونسكا . فقد هفت أسعار القطع بعد انتهاء
الحرب الأمريكية . وهفت الدخل هبوطا حسيبا . وفي الوقت عه زادت مطالب
الحكومة . وأخذت الضرائب في الزدد . فاضطر الدلاخ إلى أن يجد بكل ماكن مدر
أو نحو ١٠ عده . ولم يبق لديه إلا أرضه . فإذ دارفته الحكومة في طلب الضرائب صطر أن
يلجأ إلى أحد المربين الأحاب ليقرضه بال . فاعاش . ويرتن أرضه . فإذا ما تآخر عن
الوادة سق إلى اتحكم فتع منكته وبيع أرضه بأبأس الأثمان . وكان سر القروض الربوية
يبلغ أربعين أو خمسين في المائة . ولوحظ كثيرا أن سيلا من المربين كانوا يبيعون جنبا لقراب
في القرى ليقترضوا الفلاحين المال المطلوب منهم بأفخص القوائد . وقد تبلغ الفائدة ١٠٠
أو ١٢٠٪ في الشهر الواحد أي ١٢٠ إلى ١٤٤ في السنة .

ويقول المسير شام إن هذه الوسيلة قد أدت إلى هبوط قيمة الأراضي . فالتدان الذي
كان يباع (في أوائل سق حكم إسماعيل) بتأين جنيتها صار يباع (سنة ١٨٧٩) بثانية
جنيتات فقط . وأن الأجانب الذين يتسلكون الأراضي بطريق المزاو أو بطريق الإكراه كانوا
يسومون الأهالي الحسف وبماولتهم بلسوا أنواع المعاملة (١٧) .

وكب القاضى المولى (فان ملن) يصف هذه الحالة بما يوافق في الجملة وصف المسير
جابريل شام . وقد كتب أقوالها في أوقات متقاربة . قال في هذا العدد :

« انتشر المليون انتشارا هائلا في عهد إسماعيل . ونصروا شيائهم في طوف البلاد
وعرضها . يمتصون بها دماء الفلاحين . ومعظم المربين من الأروام والأوروبيين أو الرعايا
المسؤولين بالمجانيات القصلية . والطريقة الخرية التي نجى بها الضرائب مقدما كانت في الواقع
نصالح المالبين من رعايا القصلية . وفي بعض الأحيان كانت الحكومة تقترض من هؤلاء .
مبلغا من المال . على أن تكل إليهم الرجوع على الفلاحين وحماية الضرائب منهم في حجة
معينة . فكانوا يجوبون القرى مصحوبين برجال السلطة ويستخلصون من الأهالي أكثر مما أودوه
للحكومة وأكثر من الضريبة المستعقة . (١٨) »

البذخ والإسراف

وراد الحالة الاقتصادية سوء صروب الإسراف التي ابتدعها الخديو تحميم وإلى كتبها في الفصل الحادى عشر . فإنها اقتضت خروج أموال البلاد إلى غير أهلكها . سواء أكون داخل البلاد أم خارجها ، ولأعجب فإن مادة الإسراف وصنوفه ومظاهره كانت أحسن من ورد أوروبا . فقددت البلاد ملايين الجنيهات تسربت إلى الخارج في وقت هي أحوج ما تكون إليها ، ونقص بذلك رأس مال الثروة القومية . أضف إلى ذلك تلك الملايين التي أنفقها اسماعيل على ضفاف البوسفور ، فقد فقدتها البلاد وابتلعها تلك العاصمة الهمة إلى المال ، وقد رأيت كم بذل فيها من الرشا لرجال الاستانة ، وكم انفق فيها على إقامة الحفلات والولائم ، وكان لا يكاد يمر عام إلا ويقضى الخديو بالاستانة أو بأوروبا ودحا من الزمن ينفق فيه الأموال بغير حساب ، وكانت رحلاته وسياحاته في العواصم والمدن الأوروبية تكلف البلاد الآلاف بل الملايين من الجنيهات ، وفي عهده ظهرت بدعة اصطيف السرا والأعيان في الخارج ، تلك البدعة التي كلفت البلاد إلى الآن مئات الملايين من الجنيهات .

وكان الخديو مثالا يحتذى بأشوات القطر وأمرأؤه وكبرأؤه وأعيانه (والناس على دين ملوكهم) ، فقلده في البذخ والإسراف ، وتمشى داء الإسراف في مظاهر حياتهم الاجتماعية والشخصية ، كإتناء القصور والامتلاك منها ، والإففاق من غير حساب على زخرفتها وتأثيثها ، وأسرفوا في حفلاتهم وأفراحهم ، وولائمهم وأسفارهم ، وملاهيهم وأموالهم ، مما اضطر معظمهم إلى الاستدانة من المرابين والبنوك ، ورهن الأملاك والقار ، فخرت بيوت عامرة ، وضاعت ثروات طائلة .

استغلال الأجانب مرافق البلاد

... مصفاة اسماعيل الأوروبية وركوبه راجه ورجله ... إلى كل ... لكن لم ...
... من البلاد ... رؤوس أموال ... في إنشاء ... وشرك ... لالة ...
... والشركاء ، والمشارب والملاهي ومحال الدعاية . فتمتعت بمرات سروح لزوة لأهلي في

...

يدى لاحاب . وامتدت يدي لأعيان والكبراء والعلماء ومائر انصافات إلى الاستدانة من ثبوت لأجنبية ليشتروا الأرضين ونفقار . فوجدت في البلاد ثروات مديتها أجنبية . ولا ريب في أن هذا الأسس يؤدي إلى تبعية الثروة القومية للأجانب . دولاً وشركات . جماعات وفرداً . فالاستقلال المالي قد أصابه التصدع من هذه الناحية ، فضلاً عن الواحي لأخرى . وأهمها القروض التي عقدها الخديو .

صحيح أن بعض رؤوس الأموال الأوروبية قد ساعدت على تقدم البلاد ورعايتها ، لكن هذا التقدم كان على حساب الاستقلال الاقتصادي ، لأن كل تقدم مادته أجنبية هو بالنسبة للأمة أسوأ استفدى ، وذلك واستبعاد . ومما نالت الأمة من الرقابة والتمرات والفوائد الوقتية فإنها لاتعدل تبعيتها وخضوعها لرؤوس الأموال الأجنبية ، هذا إلى أنها تصبح عرضة للأزمات والشدائد إذا ماسحب الأجانب أموالهم لأى سبب ما ، فإن هذه الأموال لدخولها في بناء الأمة الاقتصادية تصير جزءاً من كيانها ، وتضر الأمة بالحاجة إليها ، فتكون أداة تهديد مستمر لها يجعلها أبداً خاضعة لإرادة الأجانب ، محتاجة إلى استرضائهم ، والتزول على إرادتهم ، وأما دليل قائم يؤيد هذه الحقيقة ، وهو أن تقدم الثروة العقارية المصرية بواسطة البنوك والشركات ذات رؤوس الأموال الأجنبية قد أضى بثروة البلاد إلى أن أصبحت تحت سيطرة الأجانب وتحت رحمتهم ، وأصبح أكثر الملاك الوطنيين أجراء للأجانب ، وهذا ليس استقلالاً ولا تقدماً ، بل هو الاستبعاد الاقتصادي الذي يستتبع حتماً الاستبعاد السياسي ، لأنه لا يمكن لأمة أن تتحرر سياسياً وهي خاضعة في كيانها الاقتصادي للأموال الأجنبية . ولا يحتاج هذه الحقيقة لإقامة الأدلة والبراهين عليها ، فانا نلمسها بأيدينا في عصرنا الحاضر . ولقد قام عليها الدليل في عصر اسماعيل ، فإنه وضع في عهده أعلام الأمر والذل باعباره على رؤوس الأموال الأجنبية . وانتهى به الأمر إلى أن فقد استقلاله أمام غزو أصحابها وسلطانهم ، ثم قد عرشه نزولاً على إرادتهم .

ومما ساعد رؤوس الأموال الأوروبية على التعامل في مرافق البلاد إنشاء المحاكم المختلطة ، فإنها كانت ولم تزل حامية لهذه الأموال وسينهلهم إلى تكميل البلاد والأهلين بقبول الرهن العقارية وترع الملكية ، والسيطرة على مرافق الأهلين وحقوقهم وأموالهم ، كما بينا ذلك في الفصل الثالث عشر ، وبحسبك أن مصر لم تعرف تلك الرهن ولا عرفت نزع ملكية المدينين بشكل مفزع قبل إنشاء تلك المحاكم . وبيان ذلك أن الرهن الجبارى كان هو المألوف في مصر

فل إنشاء الفضاء المختلط ، ولم يكن ثمة خطر كبير من وراثته ، لأن الفلاح لا يتدخل بسهولة من أرضه ولا يرضى بتسليمها للدائن منذ البداية طبقاً لأحكام الرهن الجيزي ، فكان طبعاً ألا تميل نفسه إلى هذا النوع من الرهن الذي يشبه أن يكون تجرداً من الملكية . فلما أنشئ النظام القضائي المختلط ووضعت قوانينه تقرر الرهن العقاري الجديد الذي بمقتضاه يرتن الدائن الأرض مع بقائها في حيازة المدين ، على أن يكون للدائن حق نزاع ملكيتها جبراً إذا تأخر المدين عن الوفاء ، فهذا النوع الجديد من الرهن قد أغرى الفلاحين والملاك بالتهاافت عليه ، لأنه في الظاهر لا يخرج الأرض من حيازة صاحبها ، ولكنه في الواقع كارثة على الملكية العقارية ، لأن السهولة التي يقدم بها المدين على الرهن واطمئنانه بادئ الأمر إلى بقاء ملكه تحت يده ، وقلة تبصره في العواقب ، كل ذلك قد رغب إلى الأهالي الاستدانة بالريا الفاحش وترتيب حقوق الرهن العقاري على أملاكهم ، وقد اجتجوا بادئ الأمر هذه الوسيلة التي تمكنهم من الحصول على المال ، ولكنها أدت إلى نزاع أملاك المقينين ومخروجها نهائياً من أيديهم إلى أيدي المرابين والبيوت المالية الأجنبية ، وليس أسهل أمام المحاكم المختلطة من إجراءات نزاع الملكية ، والبيع الجبرية ، ولأدهى منها إلى الخراب ، لا تفتقر به من قسوة الإجراءات وفداحة المصاريف الرسمية وغير الرسمية ، فالرهون العقارية وبيع الجبرية هي من الكوارث التي جاءت مع النظام القضائي المختلط والتي أدت إلى تسرب الثروة العقارية إلى أيدي الأجانب ، ولو كان في البلاد مشرع حكيم لحظر هذا النوع من الرهن كما منعه أخيراً بالنسبة لصغار الملاك في قانون الخمسة الأفدة .

والامتيازات الأجنبية عامة كانت من عوامل طغيان نفوذ الأجانب المثل ، لأنها فضلاً عن أنها تجعلهم كياناً مستقلاً في جسم الدولة فإنها جعلت أموالهم غير العقارية بمنجاة من الضرائب ، فلم يكونوا يؤدون العوائد الشخصية ولا عوائد الخرف أو عوائد المحلات التجارية والصناعية ، ولم يكونوا يؤدون سوى ضريبة العقارات ، ومع ذلك كانوا يتكاثرون في أديانها ولا يمتثلون إلا بما يروى لهم منها ، ولم يلتزموا بشئ من التكاليف العامة سوى الرسوم الجمركية ، على أنهم كانوا أيضاً في هذا يتحابلون على التخلص منها بتنظيم حركة واسعة الطاق من التهريب ، فكان كثير من الواردات يجري تهريبه من السواحل والقفور ، وتقف الامتيازات الأجنبية حجر عثرة في مبيع تفتيش السفن والمنازل وضبط المهربات ، وترتب على تلك القوضى أن الأجانب استثمروا أموالهم وزادوها أضغاث مضاعفة ، دون أن يشاركوا الأهالي في

عهد الضرائب والتكاليف العامة . فوقع معظم العرب على عاتق الأهالي . وفي هذا من حصران ملا يحتاج إلى بيان .

وصوره . فلو إن تبعية مصر المالية والاقتصادية للأجانب قد ظهرت في عهد اسماعيل ، ثم سمرت وتوسع مداها في عهد الاحتلال الإنجليزي .

وقد كان السيل المأمون لنهضة الاقتصادية والعمرانية أن تقوم به روس أموال أهلية ، كما سارت في عهد محمد علي . فليس من ينكر أن التقدم الاقتصادي قد ظهر في عهده ، وعلى أعمال العمران التي نهض بها . كإقامة القناطر ، وشن الترع ، وإقامة المصانع . واستحداث نزاعات حديثة وغير ذلك ، مما بسطاه في كتاب (عصر محمد علي) ، ولكنها قامت من غير اعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية كانت نهضة قومية سليمة من عناصر التنمية والاستعداد . ولا يفترض على ذلك بأن محمد علي لجأ إلى السخرة في إقامة هذه الأعمال ، فإن السخرة كانت أيضاً قائمة في عهد اسماعيل ، وكان الملاحون يسخرون لاف الأعمال العامة بحسب بل وفي أملاك الحديو وحاشيته أيضاً .

التجارة

زادت التجارة الخارجية زيادة مطردة في عهد اسماعيل ، وذلك لازدياد وسائل العمران ونمو المحاصيل الزراعية واتساع المواصلات البرية والبحرية .

وتألف صادرات مصر في ذلك العهد من القطن والسكر والأرز والقمح والفول والذرة والشعير ونعندس والحمص والبقول والتمر والحام والحلة والزعفران والصدف واللامكي وبعض المسوجات والحبال والصوف والكتان والنعرون والأفيون والشعير وواردات السودان من النيل والصحح وريش العام

وتستورد من الخارج المسوحات واللبات والأواب الخيرية والسجود والطرايش والأجواخ والنفخ والأخشاب وأدوات المنسج ، والحديد والحاس والآلات والآل والمجوهرات والمقايير والحرير والزيوت والفاكهة والدخان والأبلة والمشروبات الروحية والموتى والخرودوات والمكايين وأصناف العطرة والزجاج والورق ..

سنة	مصدرة - خضرت	وردة - خضرت
١٩٢٦	٩ ٧٢٣ ٠٠٠	٤ ٦١٢ ٠٠٠
١٩٢٧	٨ ٦٢٣ ٠٠٠	٤ ٣٩٩ ٠٠٠
١٩٢٨	٨ ٠٩٤ ٠٠٠	٣ ٥٨٢ ٠٠٠
١٩٢٩	٩ ٠٨٩ ٠٠٠	٤ ٠٢١ ٠٠٠
١٩٣٠	٨ ٦٨٠ ٠٠٠	٤ ٥٠٢ ٠٠٠
١٩٣١	١٠ ١٩٢ ٠٠٠	٤ ٥١٢ ٠٠٠
١٩٣٢	١٣ ٣١٧ ٠٠٠	٥ ٠٠٥ ٠٠٠
١٩٣٣	١٤ ٢٠٨ ٠٠٠	٦ ١٢٧ ٠٠٠
١٩٣٤	١٤ ٨٠١ ٠٠٠	٥ ٣٢٢ ٠٠٠
١٩٣٥	١٢ ٧٣٠ ٠٠٠	٥ ٦٩٤ ٠٠٠

وبلا حظ أن حركة التجارة الخارجية كان معظمها (ولم يزل) في أيدي اليرت التجارية الأجنبية ومعظم مائترة من الأرباح حائد إليها .

الصناعة

يرجع إلى اختراع إسحاق المصلي في استحداث صناعة السكر بواسطة المصانع الكبرى التي أنشأها في الوجه القبلي ، وسبق الكلام عنها ، وصناعة الورق بإنشاء مصنع الورق في دار الطباعة ببولاق . وقد أنشأ من مصانع النول والسج ما تكلمنا عنه في الفصل الماضي . ولكنه لم يوجه مته إلى إحياء الصناعات الكبرى التي ظهرت في عهد محمد علي ولم ينكر في إنشاء المصانع التي تنتج من الصناعات ما ينمي قوة البلاد وتنميتها من أن تقع حالة حل للصناعة الأخصه .

ثم إن اقتنسه عادات الأوروبيين في مآكلهم وملابسهم وطريقة معيشتهم ، جعله يقتضي بوزء الحياة الأوروبية فبرزت من أوروبا ، وتبعه في ذلك الأمراء والأسيادات من آل يتي . وطبقه المثلة وكبراء وأعيان ، ومسلمون ، وسيدات تلك لغقت استنارة ، فمصدرة في اقتناس المعدادات الأفرغية ونشاء لوازنها وكالياتها من المصنوعات الأوروبية . كاللانس

وكان ميزان التجارة لصالح مصر إذ كانت الصادرات تزيد من الواردات . وليس لدينا إحصاءات دقيقة عن حركة التجارة في ذلك العهد ، فإن البيانات الواردة في تقرير لجنة كيف ، وفي كتاب (مصر كما هي) لملك كوند ص ١٧١ وص ٤٠٥ تختلف عن لإحصاءات الواردة في كتاب إحصاء مصر من سنة ١٨٧٣ ص ١٦٤ و ١٦٦ ، ومن إحصاء سير مرسون شريفة بر Roux في كتاب (إنتاج القطن في مصر) ص ٨٤ و ١٠٠ . على أننا اعتماداً على إحصاء كيف ، وقد أضفنا منه أرقام الصادرات والواردات من سنة ١٨٥٠ أي من عهد عباس الأول إلى سنة ١٨٧٥ (١٠)

السنة	المصادر بالجنيتات	الواردات بالجنيتات
١٨٥٠	٢,٠٤٢,٠٠٠	١,٦٢١,٠٠٠
١٨٥١	٢,١٥٥,٠٠٠	١,٦٨١,٠٠٠
١٨٥٢	٢,٢٧٠,٠٠٠	١,٥٧٥,٠٠٠
١٨٥٣	١,٨٤٨,٠٠٠	٢,٠٠١,٠٠٠
١٨٥٤	٢,٠٨٧,٠٠٠	٢,١٤١,٠٠٠
١٨٥٥	٣,٢٨٦,٠٠٠	٢,٥٢٧,٠٠٠
١٨٥٦	٤,٠٢٩,٠٠٠	٢,٥٦٨,٠٠٠
١٨٥٧	٣,١٠٤,٠٠٠	٣,١٤٩,٠٠٠
١٨٥٨	٢,٥٣٣,٠٠٠	٢,٧١٥,٠٠٠
١٨٥٩	٢,٥٦٥,٠٠٠	٢,٤٩٤,٠٠٠
١٨٦٠	٢,٥٣٥,٠٠٠	٢,٦٠٤,٠٠٠
١٨٦١	٣,٤٢٢,٠٠٠	٢,٥٦٨,٠٠٠
١٨٦٢	٤,٤٥٤,٠٠٠	١,٩٩١,٠٠٠
١٨٦٣	٩,٠١٤,٠٠٠	٣,٠٦٣,٠٠٠
١٨٦٤	١٤,٤١٩,٠٠٠	٥,٢٩١,٠٠٠
١٨٦٥	١٣,٠٤٥,٠٠٠	٥,٧٥٣,٠٠٠

ونسيجات . وأدوات الزينة والزخرف . وأثاث المنازل ورياشها . والمأكول والمشرب . وقد أصيت الصناعة الوطنية من هذه الحاجة بضرية شديدة . لأنها لم تستطع أن توافي مطالب المعيشة الأوروبية ، وكالبيانها وأزياءها المتغيرة كل يوم ، وعجزت عن مائة الواردات الأجنبية ، ومن هنا طغى صيل هذه الصناعات على البلاد ، وبارت الصناعات الأهلية القديمة كالنسيج والدباغة والنجارة وصناعة الأثاث وما إليها .

ولو اتبع الحديدي سياسة اقتصادية قوية لجعل التحول إلى العوائد الأوروبية مقرونا بإنهاض الصناعات اللازمة لها حتى لا تنبور الصناعة الأهلية ويضنى عليها صيل المصنوعات الأجنبية . ولا يسرى هذا الرأي على ما استوردته البلاد من المصنوعات الإنتاجية ، كالألات الزراعية مثلا أو المواد التي تزيد من ثروة البلاد ، فإن استيرادها من الخارج يزيد من إنتاج البلاد الاقتصادي . ولكن واردات الملابس والأثاث والرياش وما إلى ذلك من الكماليات أدت بلا مراء إلى نقص رأس مال الثروة القومية وتهدم الصناعات الأهلية .

ولا نقول هذا غلوا في النقد ولا إسرافا في الرأي ، وإنما هو ما يراه للصفوف من الأوروبيين الذين عاشوا في عصر اسماعيل ، فقد كتب القاضي المؤيدى قان بجان يقول في هذا الصدد ما خلاصته :

« إن الحديدي اسماعيل هو أول من مهد السبيل لسيطرة أوروبا الاقتصادية على مصر ، فإن أوروبا ، وبخاصة باريس ، قد أضلت على هذا الأمر دينه وأغلاقه وماله ، وفتته فتنة شاملة ، فلم يعد يعنى إلا بكل ما هو أوروبي ، وبكل ما يراه الأوروبيون ، واعتزم من يوم أن تولى عرش مصر أن يعيش كملك إفرنجي في قصوره وأثاثه ، وما أكله ومظهره وملبسه ، ومن الأسف أن كل ما أخفقه في هذا السبيل لم يعد بالفائدة إلا على أوروبا ، إذ كان يستورد من مصوغاتها تلك الأشياء المهلكة ، العديمة الجدوى ، وتلك الأعمال التي لم تزد الثروة القومية حياءً واحداً ، وكان يدفع أثمانها أضغافاً مضاعفة ، ولأجل أن يستوفي مطالبه الخارقة في هذا الصدد ، لم تكن الأموال التي يجيبها من شعبه على قضايتها . فأمده أصدقاؤه الأوروبيون بالقروض الجسيمة ذات الشروط الخفية ، وقد دعا أفراد أسرته والباشوات وموطن الحكومة إلى تقليد الأوروبيين في ملبسهم ومسكنهم وطريقة معيشتهم ، قيادروا إلى تلبية دعوته ، وأخذ الكبراء والسراة يستوردون من أوروبا الملابس والبسط والستائر وأنواع الأثاث والكراسات ، وأدخل الحديدي الحياة الإفرنجية في قصور نسائه ونساء آل بيته ، فتهاخت الأميرات وزوجات

الباشوات ولأعيان على هذا الضرب الحديدي من البلخ تهاقاً شديداً ، وأسرف أولئك النسوة انقلابات أحض من العلم والعاطلات من العمل في شراء الفساتين التي لاعداد لها ، وابتاع التحف الثمينة والمركبات الفخمة ، وكسوت جميع جواربين بكل ما أبدعته الأزياء الباريسية من فاجر الملابس . وسحرتهن بدعة (الموضة) وتغيراتها ، وانقضت المنسوجات الشرقية والساحيد والأثاث وأدوات الزخرف والطوائف القديمة التي كانت تمتاز بمناة الصنعة والقدرة على البقاء . ولا نسل عما خسرته مصر من جراء ذلك ، فقد استولى الأوروبيون على التجارة الكبرى وعلى الحياة المالية » (١٦)

• • •

الفضل سبأوس عشر

الحالة الاجتماعية

يصح أن يسمى عصر إسماعيل عصر التجدد الاجتماعي ، فبه أخذت البيئة الاجتماعية المصرية تتطور إلى حالات جديدة ، وتفتس من أساليب المجتمع الأوروبي وعاداته ، ومال الناس إلى محاكاة الأوروبيين في السكن والملبس والمأكل وسائر أنماط الحياة . وكان انتشار التعلم من العوامل التي ساعدت على هذا التطور ، فإن الطبقة المتعلمة بحكم دراساتها علوم أوروبا ولغاتها صارت طبقة الطبقات الأخرى في تقليد الإفرنج واقتباس عاداتهم وأساليبهم ، فآخذ الناس من كل ذلك مزجاً من النافع والضرار .

ففي السكن شرعوا يبنون البيوت على النظام الأوروبي ، ويحجرون التخطيط القديم الذي درجوا عليه في خلال العصور ، ولاشك أن التخطيط الأفرنجي أدى إلى توفير أسباب الصحة والنظافة والراحة والنظام ، ولكن إلى جانب هذه المزايا فقد البناء ذلك الطراز العربي الجميل الذي كان يتجلى في قصور الخاصة ، والذي يعد بلا مرأ آية في الفن . فهذه القصور أخذت تتلاشى مع الزمن حتى صار ما بق منها معدوداً من الآثار القديمة ، ثم عادت الطبقة المتأثرة إلى إحياء الطراز العربي وإدخاله في قصورها الحديثة .

وعصر التلمون ومن حاكاهم من السراة والأعيان اللابس الشرقية ، كالجلب والماءة والمائة ، وارتدوا الطربوش والبلاط الإفرنجية ، وتضاءلت الأزياء القديمة وحلت محلها الأزياء الأوروبية ، فيها عدا القبة ، فقد استسك المصريون بالاعراض عنها .

ودخلت الموائد الأوروبية في أساليب المآكل والولائم ، فأخذ الناس يعدون الموائد ويتناولون الطعام على النمط الإفرنجي ، ولامراء في أن الأساليب الأوروبية في هذا المجال أرق وأصح من الأساليب القديمة ، ولكنها مع الأسف قد استبعت محاكاة الإفرنج في تماطي المشروبات الروحية ، وهذه آفة جادت من أوروبا ، وبدأ دخولها مصر على أيدي الأغنياء والسراة والتعلمين ، ثم سرت إلى الطبقات الباطلة ، فلم منها الفساد . وصارت من شر

الآفات التي ابتل بها المجتمع المصري وكان منها بريد

ومن مظاهر التطور الاجتماعي إقبال الناس على الرياضة والتنزه ، فقد أخذوا يرتادون حدائق ومنتزهات الضواحي ، وخاصة بعد انتشار العربات التي سهلت المواصلات بين العاصمة وضواحيها ، فأخذ سبل المركبات لا ينقطع عصر كل يوم في طريق شبرا ، ثم في طريق الجزيرة والجزيرة والأهرام ، وكان لإنشاء جسر (كوري) قصر النيل فضل كبير في ميل الجماهير إلى تنزهه ، لاجتلاء محاسن النيل وجسره البديع والتمتع برياضة الجزيرة والجزيرة ، وكانت (شبرا) هي منتزه سكان القاهرة من قبل ، ثم أخذ الناس يتحولون إلى كوري قصر النيل وما يليه من القصور الفخمة والحدائق الغناء والطرق المعبدة ومناظر الطبيعة الرائعة .

وبدا على المجتمع الميل إلى المرح والحبور ، ويرجع هذا الميل إلى الثراء والرفاهية ، ثم إلى انتشار التعليم ، ومن هنا ظهرت النهضة الثقافية في عصر إسماعيل ، وتزايد إقبال الناس على سماع الأغاني والموسيقى ، وارتقت أساليب الغناء ، وزادت مكانة المغنين في النفوس ونالوا من محبة الناس حظاً عظيماً ، وفي مقدمتهم عبده الحمولي ، وارتقى اللحن الموسيقي في المجتمع . وأقبلت الطبقات المتنازلة على حضور المسارح ومشاهدة الروايات التمثيلية ، ثم قلدها الطبقات الأخرى ، وابتدع الحديو إسماعيل ستة الرقص الأفريقي ، فكان يقيم في سراي عابدين والجزيرة حفلات راقصة (بالو) بالغة منتهى الفخامة ، وكان يدعو إليها الكبراء وذوى المراكز الاجتماعية ، ورجال السلك السياسي وعقيلاتهم ، وكانت «الوقائع المصرية» تنقل بانعقاد هذه الحفلات وتصفها في مكان بارز من صفحاتها .

وكان لحفلات الأفراح في ذلك العصر بهجة بالغة ، فقد كان السراة والأعيان يفتنون في تفخيخها وتعظيمها ، ويتنافسون في مظاهر البذخ والإسراف فيها ، وبلغت بعض هذه الأفراح من البهاء والروعة ما جعلها أحداث الناس ، يتناقلونها جيلاً بعد جيل ، أما أفراح الحديو إسماعيل ، فحدث عنها ولا حرج ، وخاصة الأفراح التي أقامها احتفالاً بزواج أنجاله الأمراء . إذ عقد لولي عهده محمد توفيق باشا (الحديو) على الأميرة أمينة هانم (أم الحسين) كريمة إسماعيل باشا ابن عباس الأول ، وللأمير حسين (السلطان حسين) على الأميرة عين الحياة بنت الأمير أحمد رفعت بن إبراهيم باشا ، والأمير حسن باشا على الأميرة حديجة هانم بنت الأمير محمد علي الصغير بن محمد علي باشا ، وكان الاحتفال بزواجهم أعظم أفراح هذا العصر . ولا يزال الناس يذكرون فخامة هذه الأفراح ويسمونها (أفراح الأنجال) .

وامتاز هذا العصر بهجة الحفلات العلمية المدرسية التي كانت تقام نسبة انتهاء الدراسة في المعاهد العالية . فخرية والملكية ، والمدارس الثانوية والابتدائية . فتسكان يحضرها الحديو أحياناً ، ويشهد كبار رجال الدولة . وتوزع فيها الجوائز والمكافآت على أوائل الناجحين . وحفلات سدى الخيل في ذلك العصر مظاهر رائعة ، إذ كنت يتسابق الجمهور إلى مشاهدتها في القاهرة (بالخاصة) أو في الإسكندرية وتعطى فيها اختوار للخيل الفائزة ، وكان هواة الخيل يتسابقون في اقتناء الحيات الكريمة ، ويحضر الحديو إسماعيل ، وكبار رجال الدولة هذه الحفلات . وتشر أبنائها بعناية كبيرة في «الوقائع المصرية» ، واشتهر على باشا شريف بتنظيم هذه الحفلات والعناية بها وأحرار قصب السبق في اقتناء خيل الجياد . واستمرت حفلات الموالد والأعياد موضع إقبال الناس ورعاية الحكام ، وبقيت للموالد في القاهرة والأقاليم مكانتها التقليدية في اليوم .

الحياة العائلية

واستبح انتشار التعليم ارتقاء الحياة العائلية ، وأخذ الناس يفهمون الروابط الزوجية على نحو أرق من الفهم القديم ، وينظرون إلى الزوجة كشريكة المرء في حياته ، وقسمته في مراحله وضرائه ، ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة ، وقل تعدد الزوجات في الأوساط المنفعة . كما قل الطلاق والتسرى ، وبدأت العائلات تفتي بتعليم البنين والبنات .

النهضة النسائية

وبدأت نهضة نسائية في عصر إسماعيل ، إذ أنشئت المدارس لتعلم البنات كما تقدم بيانه (ص ١٩٩ ج ١ الطعة الأولى) وبدأت المرأة تشترك بنصيبها في النهضة الاجتماعية والأدبية ، فكانت «عائشة عصمت تيمور» طليعة هذه النهضة . وكان لرفاعة بك رافع الطحطاوى فضل كبير في ترقية المرأة المصرية ، فهو أول من دعا إلى نهضتها وإلى تعليم البنات

وتثيقهن أسوة بالبنين^(١) ، وتتحلى لك فكرته من كونه وضع كتاباً مشتركاً لتثقيف البنات وسين على السواء سماه (المرشد الأمين للبنات والبنين) طبع سنة ١٨٧٢ . وهو كتب قيم في لأخلاق والفرية والآداب ، ووضعه كما يقول في مقدمته بحيث « يصلح لتعليم البنين والبنات على السوية » ، ودعا فيه إلى وجوب تعليم البنات وإعدادهن من طريق التربية والتعليم للعمل والقيام بواجبين في المجتمع ، قال في هذا الصدد : « ينبغي صرف الجمة في تعليم البنات والصبيان معاً لحسن معايشة الأزواج ، فتعلم البنات القراءة والكتابة والحساب ونحو ذلك ، فإن هذا مما يزيدهن أدباً وعقلاً ، ويعملن بالمعارف أهلاً ، ويصلحن به لمشاركة الرجال في الكلام والرأى ، فيعظمن في قلوبهم ، ويعظم مقامهن لوزال ماغبين من سخافة العقل والطيش ، مما ينتج من معايشة المرأة الجاهلة لمرأة مثلهما وللممكن المرأة عند اقتضاء الحال أن تتعاطى من الأشغال والأعمال ما يتعاطاه الرجال ، على قدر قوتها ومطابقتها ، كل ما يطبقه النساء من العمل يباشرنه بأنفسهن ، وهذا من شأنه أن يشغل النساء عن البطالة ، فإن فراغ أيديهن عن العمل يشغل ألسنتهن بالأباطيل ، وقلوبهن بالأهواء واحتمال الأثاويل ، فالعمل يصون المرأة عما لا يليق ، ويقرّبها من الفضيلة ، وإذا كانت البطالة مذمومة في حق الرجال فهي مذمومة عظيمة في حق النساء » .

فالدعوة إلى نهضة المرأة في مصر ترجع كما ترى إلى رفاعة بك ، ثم جاء من بعده المرحوم قايم بك أمين . فجددها ووسع نطاقها .

طبقات الشعب

تلك نظرة إجمالية في التطور الاجتماعي على عهد إسماعيل ، والآن ننقل من الإجمال إلى التفصيل فتابع الكلام عن الطبقات التي تألفت منها المجتمع على النحو الذي اتبعناه في دراسة هذه الطبقات على عهد الحملة الفرنسية وفي عصر محمد علي^(٢) .

(١) من كتاب (عصر محمد علي) ص ٤٩٣ من الطبعة الأولى و ٤٠٠ من الطبعة الثانية .
(٢) راجع الجزء الأول من تاريخ الحركة القومية ص ٤٨ وعصر محمد علي ص ٦٠٦ (طبعة أول)

عدد السكان

بلغ عدد سكان مصر في أواخر القرن الثامن عشر ثلاثة ملايين نسمة ، وزاد عددهم فمع سنة ١٨٤٥ أي في أواخر عهد محمد علي ٤.٤٧٦.٤٤٠ نفس^(٣) وبلغوا سنة ١٨٥٩ في أواخر حكم سعيد باشا خمسة ملايين^(٤) ، ثم بلغ عددهم في أواخر حكم إسماعيل نحو ستة ملايين نسمة . وهذا مستفاد من أن لإحصاء الرسمي الذي حدث يوم ٣ مايو سنة ١٨٨٢ دل على أن عدد السكان بلغ ٦.٨٠٦.٣٨٩ نسمة في ذلك اليوم ، أي بعد انتهاء حكم إسماعيل بثلاث سنوات . فلا يمكن أن تصل الزيادة في تلك السنوات إلى أكثر من ثمانمائة ألف نفس

الأسرة الحاكمة . الخديو والأمراء

تفرعت الأسرة الحاكمة وكثر عدد أفرادها في عهد خلفاء محمد علي ، بما أنجبهم هو وأبنائهم من الأمراء والأميرات ، وصاروا يمثلون طبقة ممتازة في المجتمع ، واقتنوا القصور الفخمة واقتنوا الأملاك الواسعة والثروات الضخمة .

وقد عني محمد علي بنشئة أبنائه تنشئة سالحة ، فعلمهم في المدارس وأرسل بعضهم إلى أوروبا لإتمام علومهم ، وعنى على الأخص بأن ينالوا حظاً وفيراً من النشأة الحربية ، فلي الحق أنه لم يقصر في تثقيفهم وإعدادهم للقيام بالمهام الكبيرة .

ولكن خلفاءه قصروا في الاندماج في الشعب والاعتزاز بالانتساب إليه ، فمع أن محمد علي هو باعث نهضة اللغة والآداب العربية ، فإن الأمراء والأميرات من آل بيته قلما كانوا يتعلمون اللغة العربية ويدرسونها ، بل قليلاً ما كانوا يتخاطبون بها . وكانت التركية هي لغة التخاطب والتفاهم في بيوتهم ، وقد عتوا بدراسة اللغات الأجنبية وخاصة الفرنسية أكثر من عنايتهم بتعلم العربية ، وهذا نقص كبير أدى إلى تراخي علاقة الكثيرين منهم بالشعب ، ثم إلى قلة أعضائهم القومية والحزبية ، بل أغضى بعضهم إلى إيتار المعيشة خارج القطر المصري سواء في الاستانة

(٣) عصر محمد علي ص ٦٠١ من الطبعة الأولى و ٤٩٩ من الطبعة الثانية
(٤) إحصاء مالك كرون في كتابه (مصر كما هي) ص ٢١

وأوروبا . واعتبارهم غرباء عن الشعب .

وثمة ظاهرة أخرى بدت على الأمراء والأميرات من البيت العلوى ، وهى التنافس وتحاسد بينهم ، مما أدى فى بعض المواطن إلى بعض تبادل وعداء شديد ، ولو ساد الودق ونصفاء بين أفراد البيت المالئ وصرفوا جهودهم إلى ما فيه خير البلاد وسعادة أهلها لثالث على أيديهم أعظم الثمرات .

ويرجع هذا العداء إلى أن من يتولى الحكم كان يظهر بعينه البغض وسوء الظن إلى باقى الأمراء ، ويخشى منهم على مركزه ، فيبغض له الخوف أن يتق شرمهم بوسائل الإيذاء والمعدوان ، فحاسد الأول كان معروفاً عنه كرهه لأفراد أسرته من أهله وعاهه وأبناء عمومته ، وكان يحقت سعيد باشا وارث الملك من بعده ، حتى اضطره إلى العزلة بالإسكندرية ، وحتى على عمته الأميرة نازلى خانم حتى قيل أنه شرع فى قتلها ، لولا أن رحلت عن البلاد ، وسكنت الابتانة ، وقيل إنها هى التى حرضت المملوكين للذين قتلاه فى قصره بينما كما تقدم بيانه ، أما سعيد باشا فقد كانت طبيعته تحول دون تفكيره فى إيذاء الأمراء من آل بيته ، فلم يبل أحداً منهم سوء أو أذى على يده ، ولكن إسماعيل كان على العكس بسوء الظن بهم ، وقد بدا عليه حين وفاة سعيد عدم وعاية واجب الاحترام نحو عمه ، إذ كانت وفاته بالإسكندرية ، فلم يحضر بشيخ جنازته ، ولا حتى بأن يؤدى له فى موته ما يليق بمقامه ، بل أمر بأن يدفن بأسرع ما يمكن بالإسكندرية ، دون أى مظهر من مظاهر الحفاوة والرعاية ، وفى الوقت الذى سير به إلى جده كان هو يقم الأفراح فى القاهرة إيذاناً باعنته عرش مصر .

وعده إسماعيل لأخيه مصطفى فاضل ولعمه عبد الحليم أمر مستغضى ، وله حوادث يتناقلها الناس ، فإسماعيل ومصطفى فاضل على أنها أخوان وأبوهما البطل إبراهيم باشا ولكنها من والدتين مختلفتين ، وقد ولدا فى يومين متقاربين ، وكان لهما أخ ثالث أكبر منها سناً وهو أحمد رفعت الذى آلت إليه ولاية العهد فى عهد سعيد باشا ، لكنه غرق فى سعادة كفر الزيات لشهرة فصار إسماعيل ولياً للعهد ، ولما ارتقى العرش لم يحسن معاملة أخيه مصطفى فاضل ، بل أخذ يكيد له ويعمل على إقصائه عن البلاد ، وبذل ما فى وسعه لشراء أملاكه فى مصر واضطراره إلى الهجرة منها ، وسمى جهده أيضاً فى حرمانه ولاية العهد التى كانت له بحكم نظام الثورات القديم ونجح فى مساه ، فاشترى أملاكه ، وغير نظام الوراثة وجعلها فى نسله .

وكذلك اشترى أملاك الأمير عبد الحليم ، ومن ثم غادر كلاهما مصر وسجدا وسدنتها الاستانة وأوروبا واشتدت العداوة بينهما طوال عهد إسماعيل .

علماء الأزهر

لم يكن لعلماء الأزهر شأن كبير فى تطور الأحوال العامة سيامية كانت أو اجتماعية ، ولقد يبدأ من سبق من كلام كيف صنعت مكنتهم عما كادوا فيه فى عهد لجنة لمرسية وأوائل عصر محمد على (عصر محمد على ص ٦٠٦ الطبعة الأولى) ، ويلوح لنا أن الأزهر ومن يتصل به من العلماء والطلبة قد استردوا فى عصر إسماعيل شيئاً من المكانة التى كانت لأسلافهم من قبل ، فقد نال بعضهم مكانة عالية ومترلة سامية فى الهيئة الاجتماعية ، فخص بالذكر منهم الشيخ محمد العباسى المهدي الذى كان من أنفاذ العلماء فى ذلك العصر ، فقد تولى مشيخة الجامع الأزهر وإفتاء الديار المصرية سنة ١٢٨٧ هـ (١٨٧١ م) ، وعلى يده بدأ إصلاح الأزهر ، وفى عهده أنشئ نظام الامتحان لتخريج العلماء كما تقدم بيانه (ح ١ ص ٢٧٩ الطبعة الأولى) ، وكان إليه المرجع فى تعيين القضاة الشرعيين وفى كل ما ترقه الحكومة مما له مساس بالمسائل الشرعية ، وتال عند الخديو إسماعيل احتراماً كبيراً ومترلة عطى ، وقلة سنة ١٨٧٢ علالة على مشيخة الأزهر والإفتاء عضوية المجلس المصرى العالى (١) (مجلس الوزراء فى ذلك الحين) للنظر فيما له مساس بالأحكام الشرعية من الشؤون ، أى أنه صار من وزارة الدولة ، وهى ميزة لم ينلها العلماء من بعد .

وظل الأزهر كما كان المعين الذى استمدت منه النهضة العلمية والأدبية عناصر الحياة ، فكثير من العلماء والأدباء والشعراء فى ذلك العصر نشأوا وتخرجوا فيه ، ومعظم أساتذة دار العلوم فى الآداب واللغة هم من علمائه أو طلابه ، واستمر هذا المعهد العظيم بمد المدارس والوظائف والقضاء والهاماة والصحافة والحياة العامة بنخبة من رجاله ، وهذا يدل على حيويته وصلب القوة الكامنة فيه .

ولما جاء السيد جمال الدين الأمانى مصر سنة ١٨٧١ وجد فى تلاميذ الأزهر وطائفة من المستبين إلى البيئة الصالحة التى بث فيها نعالجه وأفكاره ، فنفخ فى الأزهر روح النهضة وغرس

(٥) فتوح مصر جده ٣٩٠ (٩ يناير سنة ١٨٧٢)

فيه مبادئ التقدم الفكرى والعلمى . وقد بدت ثمارها بظهور المدرسة العلمية الحديثة التى حمل لواءها فيما بعد الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، فاتجاه السيد جمال الدين إلى الأزهر فى بحثه الحرة دليل على ما فيه من الاستعداد للنهضة العلمية والاجتماعية ، وحسبك أن شيخ محمد عبده إمام هذه النهضة فى ختام القرن التاسع عشر هو من علماء الأزهر الأعلام ، فالتخصصات الكبيرة التى نشأت فى الأزهر قد أسبغت على هذا المعهد مكانة سامية ، وساعد على ظهور هذه المكانة فى ذلك العصر احتفاظ علماء بكرامتهم بحبال ولاية الأمور ، واستمسكهم بالتقوى والتعفف والزهادة ، وابتناءهم عن الرزق للحكام ، مما رفع من منزلتهم وجعل لهم فى نفوس الخاصة والعامة مكاناً عظيماً .

الموظفون

ارتق مستوى الموظفين عما كانوا عليه من قبل ، لأن كثيراً من الوظائف قد شغلها خريجو المدارس فى عهد محمد على وخلفائه .

ولكن من الواجب أن نقرر حقيقة مؤلمة ، وهى أن معظم الموظفين (وحيث لا يشمل الجميع) لم يضعوا نصب أعينهم الإخلاص فى أداء الواجب نحو البلاد وتوفير مصالح الأهلىين ، ورعاية الحق والعدل ، ولو جعلوا هذه القاعدة أساساً لأعمالهم لسعد الشعب فى عهدهم وشعر بالعدل والكرامة ، ولتحرر من الأرزاء التى كان يتوه بها ، ولكن الموظفين كانوا فى الغالب يتخذون الوظائف وسيلة للاستغلال والإثراء ، ومن هنا جاء سوء الإدارة وانتشار الرشوة ومظالم الحكام ، وقلمنا كان الرؤساء من الموظفين والحكام ينظرون إلى مصالح البلاد والأهلىين ، بل أهملت هذه الناحية إهمالاً جسيماً ، حتى لم يكن للأهلىين حقوق محترمة ولا كرامة مصونة أمام الموظفين .

الزراع والصناع والتجار

أما الفلاحون فقد ساءت حالتهم بما زاد عليهم من أعباء الضرائب ، وما اقترن بها من القوة فى تحصيلها ، ولم يشعر الفلاح فى عهد اسماعيل بالراحة والرخاء اللذين كان يشعر بهما

فى عهد سعيد . وظلت السخرة سائدة فى ذلك العهد . ولم تكن قاصرة على المنافع والأعمال عامة بل كانت تستعده لاستصلاح أطيان الخديو وأعيان الحكام . وبقيت المنظم يروج بس تحت نيرها . وقاعدة الحكماء فى معاملة الفلاحين هى القهر والإرهاق ، وكان الصرب يتكبرون عادة مألوفة فى حيازة الضرائب أو لانتصااص من يخالفون الأوامر أو يستهدفون غضب الحكام لأى سب . ولم يكن ثمة قانون ولا قضاء عادل يحميان الضعيف ويصفان مظلوم . ولا رقابة على الحكماء من حكومة عادلة أو مجالس نيابية أو صحافة أو رأى عام ، ووقع على الأهلىين إرهاب آخر من ناحية الأجانب من المرابين وغيرهم . إذ وجد هؤلاء من حسن رعاية الحكومة ومن حماية الامتيازات الأجنبية ما جعلهم يستغلون الفلاحين والأهلىين عامة إلى أقصى درجات الاستغلال ، حتى انتزعوا منهم الأملاك والأموال وكيبلوهم بالديون الباهظة ، ولم يجد الفلاح من الحكومة حماية لحقوقه ومرافقه ، بل كانت تقاسم الأجانب إرهابه واستغلاله ، ولم يتحرر الفلاح فى هذا العصر من الفقر والفاقة ، وظل يعيش حياة الكد والكدر ويقع بأقل الحاجات والنفقات .

الأعيان

كان الأعيان أحسن حالا من الفلاحين وسائر الأهلىين ، فقد اقتنوا الأطيان والضيايع واستصلحوا أطيانهم القديمة ، وزادت ثرواتهم بما أنشأته الحكومة من أعمال العمران كشق الطرق وإقامة القناطر وتسهيل وسائل الرى ، وإنشاء السكك الحديدية ، وتعميد طرق المواصلات ، فزاد دخلهم من أطيانهم وأملاكهم ، واتسعت عليهم الدنيا ، وراعت الحكومة جانبهم ، وكانوا هم من ناحيتهم يخضعون لأوامر الحكومة ويتلفون إلى الحكام لينالوا رضاهم ويأمنوا على مصالحهم ، وفى كثير من المواطن كانوا يكسبون رعايتهم إذ يصلونهم بالهدايا والرشا وما إلى ذلك ، وكان الأعيان من الأسر الكبيرة يمتطون بعصيتهم العائلية ومراكزهم لأجتماعية ، فازدادت منزلتهم وعظم جاههم ، وراعى الخديو جانبهم ، وأهم على كثير منهم بالأنفاد والرتب - وكانت نادرة فى ذلك العصر - وأسند المناصب الإدارية والقضائية إلى مئة منهم ، فكان منهم المديرون والمأمورون ورؤساء المجالس (الهاكم) الابتدائية والاعتنافية ، ومجلس شورى النواب كاد يكون مقصوراً على طبقهم ، وكان لبعضهم فيه مناقشات تدل على

حفظ من العلم والذكاء الفطري وسلامة المنطق .

وكان الأعيان على وجه عام كرام النفوس ، قويمى الأخلاق ، فيهم مروءة ووفاء ، وشهامة وسماح ، وفضيلة ودين ، ويلوح لنا من هذه الناحية أنهم كانوا خيراً ممن خلفوهم في عصر الحديث

• • •

انتقل السابغ عشر

شخصية الحديو إسماعيل والحكم على عصره

في شخصية إسماعيل اجتمع الجانب الحسن إلى الجانب السيئ ، وظهرت آثار جانبين معا في أعماله وسياسته خلال الثمانية عشر عاما التي تولى فيها حكم مصر . إن أخلاق إسماعيل هي العامل الأول في شخصيته ، فدراسة أخلاقه تعطينا عنه صورة عامة

لقد كان بلا مراء آية في الذكاء والفهم وسرعة الخاطر ، وقوة الذاكرة ، ومضاء العزيمة . وعلم المهمة ، وكان شجاعاً ، لا يعرف الجبن والإحجام ، قوى الشخصية ، عظيم المهابة . أما ذكاؤه فكان يشع من عينيه البراقتين ، وقد لحظ هذا الذكاء وتبينه كل من عاشروه أو حادثوه من الأصدقاء والأعداء على السواء . كان يفهم مراد محدثه ويحيط بالأمور ويدرك الأشياء بسرعة خاطر تشبه البرق الخاطف ، وكان قوى الذاكرة يدهش محدثيه بقدرته على استيعاب التفاصيل والدقائق عن الحوادث الماضية ، كبيرها وصغيرها ، رغم مضي السنين على وقوعها .

وتبدو تلك قوة إرادته ومضاء عزمته من المهمة التي كان يتخذ بها مشاريعه فلم يكن يعرف التردد والإحجام وإذا أراد أن ينجز عملاً لا تقف في سبيله عقبة إلا ذلها ، أما شجاعته فحبك أن تبيينها من السياسة التي رسمها لنفسه في السنوات الأخيرة من حكمه ، حيث أدرك سوء نية الدول الأوروبية واعترم مقاومتها ، فقد علمت ما كان من إصرار تلك الدول على أن يكون لها وزيران أجنبيان داخل هيئة الوزارة المصرية ، ورأيت كيف وقف إسماعيل موقف المعارضة واتنع حيالها خطة المقاومة ، وهي سياسة تفتضي حظاً كبيراً من الشجاعة والاستخفاف بالمخاطر ، وفي سبيل هذه المقاومة غامر بعرضه ، وضحي به عملاً ، وقبيل من الملوك من يضحون بعروشهم في سبيل مقاومة المطامع الاستعمارية . وكان إسماعيل بلا نزاع محباً لبلاده ، راغباً في تقدمها ، عاملاً على أن يسير بها في مضار

خضيرة والعمران . ساعياً في توسيع ملكها وإعلاء شأنها كما بينا ذلك في فصول الكتاب .
فاندكاه . وقوة الإرادة . والشجاعة والإقدام . والرغبة في إعلاء شأن مصر . هذه هي
لخصات التي تمتاز بها شخصية إسماعيل .

ظهرت نتائج هذه الصفات في مختلف الأعمال التي تمت على يده ، فقد سعى ووفق في
الحصول من تركيا على أقصى ما يمكن من الحقوق والمزايا ، حتى يصل بمصر إلى الاستقلال
التمام . فهذه نزعة مجيدة تدل على شدة حبه لعظمة مصر ورفعة شأنها .

ونعته همة إلى توسيع أملاك مصر في إفريقيا ، فأكمل فتح السودان ووصل بمحدود
مصر إلى منابع النيل ، وشواطئ المحيط الهندي ، أي إلى حدودها الطبيعية ، وبدل في هذا
السير أفضى ما لديه من حزيمة وقوة ، وتلك لعمري صفحة مجيدة من صحائف إسماعيل ،
تزين تاريخه ، بقدر ما يزدان بها تاريخ مصر القومي .

وعنى بقوة البلاد الحربية بتنظيم الجيش وإنشاء المدارس الحربية العالية وتسلح الجبد
بأحدث الأسلحة ، وتزويد الحصون والقلاع بالمدافع الصخنة .

ووجه أيضاً همة إلى إنباض البحرية المصرية حرية كانت قوتجارية ، فرغ علم مصر على
مياه البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والأقيانوس الهندي .

وله على العلم والأدب آباد بيضاء بما أنشأه من المدارس العالية والمعاهد العلمية ، وتجديده
عهد البعثات ، فدرسة الحقوق ، ومدرسة للمهندسخانة ، ودار العلوم ، ومدارس البنات ،
والمدارس الصناعية ، والمدارس الثانوية والابتدائية ، ودور الكتب ، والمتحف المصري ،
ودار الآثار العربية ، والجمعية الجغرافية ، والنهضة العلمية والأدبية ، والحركة الفكرية التي
ظهرت في عهده ، ونهضة الصحافة ، والتأليف ، والطباعة والنشر ، هي من آثاره الخالدة
كما نراه مفصلاً في الفصل التاسع .

وأعمال العمران التي تمت على يده ، كفتح الريع ، وإقامة الجسور ، والعناية بزراعة
القطن واستحداث مصانع السكر ، وإصلاح القناطر الخيرية ، وزيادة مساحة الأقطان
الريعية ، وإنشاء السكك الحديدية والكبارى ، والأسلاك البرقية ومصالحة البريد ، وتعمير
المدن وتخطيطها ، وتنظيمها ، كل هذه الأعمال قد نهضت بعمران مصر وتقدمها .

وقد بسطنا الكلام عن هذه الأعمال المجيدة في فصول هذا الكتاب . فحيا بيان لما
ذكرناه . وتفصيل لما أجملناه .

كل هذه مآثر عادت على البلاد بأخير العمم . وإن ننس لا ننس آخر صفحة ختم بها
حياته السياسية . إذ قاده المظيع الاستعمارية التي بدت من الدولتين الانجليزية والفرنسية . ولو
أنه آثر الإذعان والاستسلام حتى على عرشه يتمتع بهذا الملك العريق ، ولكنه إني على الدول
صدا . وأصر على أن تكون الوزارة حرة للمصريين . واستجاب إلى مطالب الأحرار .
وعهد إلى شريف باشا رئيس وزارة وصية حانية من مصر لأوروبا . وقر مدناً مستوية
جدة أمام مجلس شورى النواب .

ولاشك أن موقفه في هذا الصدد هو دفاع عن استقلال البلاد ، ومناصرة للحركة
القومية ، وفي هذا السيل استهدف لعصب الدول الأجنبية حتى فقد العرش والتاج ، فهو من
هذه الناحية ضحية كبرى في سبيل الاستقلال والدستور .

والإقدام على هذه التضحية العالية ، وما أعقبها من النقي والتشريد والحرمان ، حمل
جليل يزين تاريخ إسماعيل ،

فالصفحة التي ختم بها إسماعيل حياته السياسية جديرة بأن تسجل في صحائف الحركة
القومية بالفخر والإعجاب .

وإذ ذكرنا الحسانات ، فمن الواجب علينا أن نتقل إلى الأخطاء والسيئات لثدي واجبنا
نحو الحقيقة كاملة ، فنقول إنه بجانب الحسانات التي ذكرناها ، يوجد الجانب السيئ من
شخصية إسماعيل ، وهو بذخه ، وإسرافه ، وعدم تقديره العواقب ، وضخه أمام الملذات
والشهوات ، وقد أدت به هذه العوامل مجتمعة إلى التبذير في أموال الخزانة العامة ، فلم تكفه
الملايين التي كان يجنيها من الضرائب ، بل عمد إلى البيوت المالية والمراييل الأجانب يستدين
منهم القروض الجسيمة ، ولا يخفى أن هذه القروض هي الوسيلة التي تذرعت بها الدول
للتدخل في شؤون مصر ووضع الرقابة المالية عليها .

صحيح أن هذه القروض لو استدانها دولة أوربية لما كانت في نظر الدول موعاً للتدخل
في شؤونها ، والعبث باستقلالها ، وإنما كان تدخل الدول في شؤون مصر اضطهاداً مقصوداً
منه تحقيق أطماع استعمارية قديمة . ولكن مما لا نزاع فيه أن الحكمة كانت تقتضي إدراك
هذه المفاسد ، وتعرف هاتيك المطامع . والابتعاد عن شرها ، بدلاً من الوقوع في حبالها ،
وليس من شك في أن الديون هي من الوسائل الفعالة لتدخل الدول الأوروبية في شؤون الأمم
الشرقية ، ولم يكن إسماعيل في حاجة إلى من يصهر بمطامع إنجلترا والدول الأوروبية في مصر ،

١٠- تاريخ محمد علي وإبراهيم صفحة ناضقة بتطلع المخترا إلى وضع يدها على البلاد وما وقفها في وجه فتوحات إبراهيم وتآمرها بمصر في مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠ بعيد عن دأكرة إسماعيل .
 ١١- يمكن بقصه - لاعتبار بالحوادث السياسية - لأن ما لقيته مصر في عهد أبيه وحده كان حديراً - . يمنع حبه - ويصير بالخطر الذي يهدد مصر من ناحية التدخل الأوروبي .
 لكن إسماعيل لم يقطع لعواقب التدخل ، لأن ثقة عيلاً كبيراً في سياسته عامة ، وهو ركونه تشديد إلى الأوروبيين والدول الأجنبية . واعتماده عليهم ، وثقته بهم ثقة لأحد لها ، وهذه الثقة كانت من عوامل تورطه في القروض الخارجية فقد كان حسن ظنه بالأجانب لا يحس حساباً لليوم الذي يتقلبون عليه ، وتتحول تلك القروض أداة للتدخل الأجنبي ، ومن مظاهر هذه الثقة أنه عهد إلى الأجانب من رعايا الدول الاستعمارية بمهمات خطيرة من شؤون الدولة ، وأطلعهم على أسرارها ، ومكّن لهم من مراقبتها ، ففي عهده تعددت البيوت المالكة والشركات الأجنبية التي تغفلت في البلاد ، وعهد إلى الأجانب بمناصب كبرى من التي كانت الحكمة تقتضي إبعادهم عنها ، كتميين السمر صمويل بيكر الرحالة الإنجليزي حاكماً لمديرية خط الاستواء ، والكولونيل غردون باشا حاكماً لها من بعده ، ثم حاكماً عاماً للسودان ، والمسيو مترنجر محافظاً لسواحل البحر الأحمر ومديراً لشبقي السودان ، والجنرال استون باشا رئيساً لأركان حرب الجيش المصري ، والأميرال ماكيلوب مديراً للبحرية والقنارات ، والمسير موديس وكبلاً لها ، والمسيو فردريكو مديراً لوابورات البوطة الحديدية ، والمسير كلبار مديراً للبريد ثم للحمارك ، وعلم جراً ، كما أنه أسند الكثير من المناصب العالية في دوائره وأملاكه وبطاقته إلى موظفين من الإفرنج .

كل هذه التعيينات ترجع إلى إصراف إسماعيل في ثقته بالأجانب والاعتماد عليهم ، وتلك بقعة ضعف كبير في سياسته تبين لنا الفرق بينه وبين محمد علي .

لقد تولى إسماعيل الحكم والطريق أمامه معبد بما قام به محمد علي وإبراهيم من جلائل الأعمال ، فكان مطلوباً منه أن يكمل البناء الذي شاده أبوه ، ويحفظ باستقلال الدولة حتى ألفت المقادير زمامها إليه ، ولم يكن ينبغي من ذهنه أن عهد على كان يخشى على مصر من التدخل الأجنبي ، فلم يجد يده إلى الاستدانة من الخارج ، ولا رضى أن يعهد إلى الأجانب بالمناصب الخطيرة أو يمكن لهم في البلاد ، وبلغ به بعد نظره أن رفض تحويل شركة الجزيرة امتياز مد السكة الحديدية بين القاهرة والسويس ، كما رفض شق قناة السويس ، لكبلاً

تكون ذريعة للتدخل الأوروبي في شؤون مصر .

والطريق إذن كانت مرسومة أمام الخديو إسماعيل ، ولم يكن مطلوباً منه إلا أن ينهض بأعمال التقدم وال عمران معتمداً على موارد الحرية العامة ، وهي موارد تكفي للقيام بتلك الأعمال لمن يحسن تدبير شؤونها . ولكنه نكب سيل أبيه وحده ، وتورط في القروض الخارجية دون حاجة إليها . ومن غير أن يهكر في طريقة إنفاقها أو إيفاء فوائدها ، حتى ابتلعت هذه الفوائد ، معظم موارد الميزانية ثم عجز عن الوفاء ووقعت الحكومة في الإعسار كما رأيت مفصلاً في الفصل الحادي عشر ، وكانت النتيجة أن نالت الدول الأجنبية حقوقاً ومزايا تشل سلطان الحكومة ، وهذه المزايا أشبه ما تكون بالوصاية على مصر .

ولقد ظهرت هذه الوصاية بمظاهر مختلفة ، من إنشاء صندوق الدين ، إلى فرض الرقابة الثنائية على مالية مصر ، إلى تعيين لجنة تحقيق أوروبية تفحص شؤون الحكومة المالية والإدارية ، إلى تعيين وزيرين أجنبيين في الوزارة المصرية لمسا حق الفيتو ، أي وقف كل عمل تشريعي أو تنفيذي للحكومة ، ولا شك أن هذه الأحداث كما قلنا في مقدمة الكتاب قد تصدع لها صرح الاستقلال الذي نالته مصر بمجهودها وتضحياتها العظيمة من عهد محمد علي ، فهذه الحالة المخرقة التي وصلت إليها البلاد كانت نتيجة سياسة إسماعيل المالية .

ولا نكران أنه سعى في السنوات الأخيرة من حكمه في أن يتخلص من هذه الوصاية التي اتخذت شكلاً مهيئاً من التدخل الفعلي في شؤون مصر ، ووقف تجاه الدول الأوروبية موقف المقاومة العنيفة ، ولكن كان ذلك بعد أن تغفل النفوذ الأجنبي السياسي والمالي في مصر ، فلم يستطع له دفعا ، وغلبته الدول على أمره .

فاذا نظرنا إلى الأمور في جوهرها وحقائقها ، نجد أن المسألة المصرية قد تراجعت في عهد إسماعيل ، إذا قورنت بما كانت عليه في عهد محمد علي ، ولئن كان إسماعيل قد نال من تركيا مزايا وحقوقاً زادت نظرياً من حدود الاستقلال ، فإن مصر من الوجهة العملية كانت في عصر محمد علي أكثر استقلالاً مما صارت إليه في عهد إسماعيل . وحسبك دليلاً على ذلك أن إسماعيل باشا هو العاهل الوحيد من ولادة الأسرة المحمدية العلوية الذي خلع بفرمان من السلطان بناء على طلب الدول ، وليس ينبغي أن خلع الخديو بأمر من السلطان هو من أشد المظاهر المهادنة لاستقلال مصر ، لأنه تدخل مهيئ في سيادتها الداخلية ، ومن تصارييف القدر أن يقع هذا التدخل ضد الخديو الذي نال من تركيا أقصى ما يمكن من مزايا الاستقلال .

ويرجع ذلك إلى الضعف الذى أصاب البلاد من ارتباك أحوالها المالية وتضعف قوتها الحربية والمعنوية ، فسهل على الدول أن تتدخل فى شؤونها وتعتب باستقلالها . ولا شك فى أن الفرق كثير من هذه الناحية بين حالة مصر فى عهد محمد على وحالتها فى عهد إسماعيل .
فى عهد محمد على لم يكن ثمة صندوق دين ، ولا نفوذ للأجانب ، ولا رقعة منه على مالية الحكومة ، ولا وزراء أوروبيون داخل الحكومة ، ولا حاكم محتلة غالبية القضاء فيها من الأجانب ، فهذه النظم والأوضاع قد تهرت فى عهد إسماعيل ، وهى قيود شلت سيادة الحكومة الأهلية ونقصت مزايا الاستقلال الفعلى ، وظلت تنمو وتشتد حتى أواخر عهد إسماعيل ، واستمرت البلاد من بعده تتعرض لأذى الارتباك المالى والرقابة الأوروبية إلى أن انقلبت الرقابة احتلالاً إنجليزياً عسكرياً ، وهو الاحتلال الذى تعانته إلى اليوم (سنة ١٩٢٢) .

والخلاصة أن عصر إسماعيل كان عهد تقدم وعمران ، اخططت به أخطاء وأغلاط أفضت إلى تصدع بناء الاستقلال المالى والسياسى .
ولو خلعت شخصية إسماعيل من عيوبها لجمال من مصر ياباناً أخرى ، ولصارت على يده دولة من أقوى الدول المستقلة وأعظمها شأنًا .
ولكن هكذا شاء جد مصر العائر أن تتلاحق الأخطاء وتخطط السبلات بالحسنات فى تاريخ إسماعيل ، فاغتنمت الدول الاستعمارية الفرصة فى أغلاطه ، والضعف الذى انتاب البلاد على عهده ، ووجدت من ذلك سبيلاً إلى تحقيق أطماعها فى أرض الكنانة ، والضعف فى كل عصر آفة الأمم ، ومضبعة لحقوقها ، والقوة هى سياج حريتها واستقلالها ، وقد يما طمع فى الأقوياء فى الضعفاء ، سنة الله فى خلقه ، ولن نجد لسنة الله تبديلاً .

• • •

وثائق تاريخية

وثيقة رقم ١

مذكرة شريف باشا إلى الدول

من احتلاك مصر منطقة البحيرات الاستوائية (انظر ح ١ ص ١٢٢ الطبعة الأولى)
، فأدت الأساء الأخيرة نازدة إلى القاهرة أن غردون باشا قد استوفى نهائياً على منطقة
(مروي) الواقعة على نهر السومرس (نيل فيكتوريا) ، وأن الجنود المصرية أسروا محطة فى
(ماستدى) عاصمة (أونيبورو) ، وأخلد الأهليون إلى الطاعة والسكينة . وأرسل تحرون باشا
القوة اللازمة من الجنود بقيادة نور اغا وهو ضابط كفء عارف بأحوال البلاد لإنشاء محطة
عسكرية فى (أورندنجاني) وأجرى على شاطئه بحيرة فيكتوريا بالقرب من شلالات
(ريبون) .

، وأفادت الأنباء الأخيرة أيضاً أن غردون باشا احتل (مقانقو) على شاطئ بحيرة
ألبرت ، حيث يصب نهر السومرس فى البحيرة ، فوصل بين مقانقو (الدفلاى ^(١)) الواقعة
على النيل الأبيض حيث وصلت السفن الحديدية نصحباً إحدى البواخر السيلية .
، وعلى ذلك قد تم إلحاق جميع البلاد الواقعة حول بحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت بمصر
وفتحت البحيرات وروافدها ونهر السومرس للملاحة ، وصارت ممهدة للاكتشافات التى
يقوم بها غردون باشا .

، وإلى سعيد إذ أعزنت نتيجة هذه الحملة التى كللت بالنجاح بفضل كفاءة من اشتركوا فيه
وما أظهروه من الهمة والإخلاص تحت قيادة غردون باشا تحقيقاً للعاية التى قصدها إليها الجديرو
وهى نشر لواء الحضارة وإحياء التجارة والزراعة فى تلك البلاد .

(١) انظر مواقع هذه الجهات على الخريطة ص ١٢٠ من الجزء الأول من هذا الكتاب . (الطبعة الأولى)

اللائحة النظامية

حدود ونظامات مجلس شورى النواب

(الصادرة في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦)

بند ١ : مجلس الشورى يكون باغروسة مصر.

بند ٢ : مجلس الشورى وظيفته المداولة في المنافع الداخلية ، والعقود التي تراها الحكومة أنها من خصائصه تصير المذاكرة فيه ، وإعطاء الرأي عنها ، كما هو مذكور في بند في اللائحة الأساسية ، فيما تحصل المداولة فيه بمجلس الشورى ، فيما يتعلق بالمنافع الداخلية ، يرسل من طرف الرئيس إلى المجلس الخصوصي ويجرى للمذاكرة عنه بالأفلام ، والقومسيونات بمجلس الشورى ، حسبما يأتي بعده بما يتعلق بالعقوبات من بند ١٦ إلى بند ٢٠ وبند ٢٣ في هذه اللائحة ، وبعد إعطاء التقارير عنها ، تنظر بمجلس الشورى أيضاً كما في بند ٢١ ، وبند ٢٢ ، وبأنعام المذاكرة ، وإعطاء الرأي يعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية .

بند ٣ : رئيس مجلس شورى النواب ، ووكيله ، ينصبان من طرف الحضرة الخديوية .
بند ٤ : افتتاح مجلس شورى النواب ، إما أن يكون بذات الحضرة الخديوية ، أو من يوكل لذلك بالإرادة السنية ، وتقرأ فيه مقالة ، فإن كان افتتاحه بالحضرة الخديوية ، فقراءة المقالة بالنطق الخديوي أو من يتوكل في قرابته متعلق بالإرادة العلية ، وإن اختاره الموكل ، فإذا أن تكون المقالة من الحضرة الخديوية ، ويقرأها الموكل بالافتتاح أو أنها تكون من الموكل بالافتتاح ، وهو الذي يقرها بموجب الأمر .

بند ٥ : بعد افتتاح مجلس شورى النواب وقراءة المقالة يكون لأربابه الحق ، في أن يقدموا جواباً عنها في مدة يومين ، وهذا الجواب لم يكن إلا من قبل الرسوم ، بحيث لا يقطع فيه شيء عن أمر من الأمور المقتضى نظرها بمجلس الشورى .

بند ٦ : إذا كانت المقالة من الحضرة الخديوية ، فقد تحرير جوابها من مجلس الشورى ، يجب تقديمه للأعتاب الكرام ، بواسطة رئيس مجلس الشورى . ويكون معه من كل قلم اثنان من الأعضاء بالملايس الرسمية ، تصير تسببتهم بمعرفة جميع الأعضاء .

بند ٧ : حيث نقرر في بند ثمة ٢ ، وبند ٣ ، وبند ٥ من اللائحة الأساسية ، الأوصاف

حده . ، هيان تلك المدائن .

البند التاسع : يصير تجديد انتخاب الأعضاء . في كل ثلاث سنين . حسب ما هو مرسوم .

البند العاشر : أعضاء المجلس لا يزيدون عن خمسة وسبعين شخصاً .

البند الحادي عشر : لا يعقد المجلس ، إذا غاب من أعضاء أكثر من الثلث ، وإن كان أحد الأعضاء ، له عذر ضروري - ويلزم عرض عذره . على رئيس المجلس قبل انعقاده شهر . قبل عذره ، عمنس فيها ، وإلا فإن لم يحضر بعد إعلانه ، عدم قول عذره - يصير انتخاب غيره بدلاً ، من قسمه حسب اللائحة .

البند الثاني عشر : لا يصح التوكيل عن أحد الأعضاء ، بل هو يحضر المجلس بنفسه .

البند الثالث عشر : يصير تحقيق حال كل عضو من أعضاء المجلس حين اجتماعهم ، بمعرفة قومسيون فإن وجد مستكمل الشروط ، المعيرة المحررة - في البنود السابقة - يقبل ولا فتلفي نيابته ، ويشتب غير من قسمه وجهته .

البند الرابع عشر : بعد ما يصير تحقيق أحوال النواب ، للتخمين بالقومسيون ويوجدون حازين الأوصاف المذكورة ، في البنود السابقة ، فيعطى قرار عنهم بالقومسيون ويعرض عنه إلى رئيس المجلس ، ومنه أيضاً إلى الأعتاب الخديوية ، ليعطى كل واحد منهم بيرلدى ، يتضمن كونه منتخباً ، في ظرف ثلاثة سنين ، في شورى النواب .

البند الخامس عشر : حيث من المعلوم ، أن كل مجلس من المجالس المائلة لهذا ، له صدور نظامه ، فبالطبع صدور نظاماته هذا المجلس ستعطى له .

البند السادس عشر : إن عقد المجلس سيكون في هذا العلم ، في ١٠ هاتور لغاية ١٠ طوبة . وأما من السنين الآتية فيصير انعقاده في ١٥ كيك ، لغاية ١٥ أشتير .

البند السابع عشر : لولى الأمر جمع المجلس ، أو تأجيله ، أو تجديد مدته ، أو تبديل أعضائه . وانتخاب غيرهم في مدة معلومة حسب ما هو موضح بهذه اللائحة .

البند الثامن عشر : لا يجوز قبول عرض حالات من أحد ما بالمجلس .

اللائحة ، في حق من حصل انتدابه لوظيفة العضوية ، ففي حال الانتخاب بالمديرية إذا كان يجوز له انتخاب النواب ، يميون تشخيصاً من الغير ، حازر تعيينهم لذلك فيالطبعة بحسب الموضح بالبد الثالث عشر من اللائحة الأساسية ، يصير الإيضاح من المديرية ، إلى مفتشى العموم عن كسبته ومن طرفه يصير تبين ذلك ، بالكشف الذي يرسل لرئيس مجلس الشورى ، بأسماء النواب الذي تعينوا . لأجله أجرى منطوق البند المشار عنه .

بند ٨ : من بعد افتتاح مجلس الشورى ، وقرية المقالة ، يصير تقسم المجلس إلى خمسة أقلام ، بانتخاب نفس الأعضاء بعضهم بعضاً ، ورؤساء الأقسام يكون انتخابهم بمعرفة الأعضاء أيضاً ، وفي الأقسام المذكورة يجري التفحص عن المنتخبين ، حسب المدون في بند ١٣ من اللائحة الأساسية . بمعنى أن كل قلم يتفحص عن حال المنتخبين الذين هم بقلم آخر ، وأعضاء القلم الجارى فيه التفحص المذكور ، يصير التفحص عنهم بمعرفة قلم من الأقسام الأخرى ، وبعد إعطاء القرارات اللازمة عن ذلك يصير إعطائهم إلى رئيس مجلس الشورى لعرضهم للحضرة الخديوية كما في بند ١٤ من اللائحة الأساسية .

بند ٩ : متى تم تحقيق صحة الانتخاب ، لزم رئيس مجلس شورى النواب ، أن يعرض للحضرة الخديوية بذلك ، ولا يتظر صدور الحكم بخصوص الانتخابات الموقوفة أو المتنازع فيها ، متى كان الذين صح انتخابهم يجوز انعقاد مجلس الشورى بهم ، كما الموضح في بند ١١ من اللائحة الأساسية .

بند ١٠ : ترتيب أفضل مجلس الشورى يكون بالمرء بحسب إياه وثبته ، ويكون لذلك دفتر واضح ، يبين تلك الأشغال مادة مادة ، بنقاية الاختصار ، وتواريخ ورودها ، والمخر التي وضعت عليها ، بالنسبة لترتيب رؤيتها ، وملحوظة تباشر فيه عما يجري فيها

بند ١١ : من يؤمر من الدوات من طرف الحكومة بالمباحثة في شأن تصور من تصورات . المعروضة سدادة فيه بمجلس شورى النواب . متى نسب أن يتكلم لهم لإدراكه بذلك ، ولا يقتضى برمه . لا انتظار للجنة حسب المقيّد بلغتر النوبة

بند ١٢ : مجلس شورى النواب . له أن يجز على الحضور بالشورى ، كل من لم يجمع مع صحيح معتبر من حضور ، وذلك بواسطة ترتيب عقوبات ، على من لم يحضر بمجلس شورى ولكن ليس قلم من الأقسام . بعض إلى رئيس مجلس شورى قائدة في كل يوم ساجد . عن قسم من الأعضاء ومن يصير

بند ١٣ : إذا كان عدد مجلس الشورى . في يوم من الأيام ، أقل من القدر الموضح عنه . بند ١١ في اللائحة الأساسية . لزم تأخير عقده إلى اليوم الذى يليه . وهكذا في كل يوم (متى تصح حال على حد روجه) يجب على رئيس أن يؤخره إلى اليوم الذى يليه

بند ١٤ : إذا كان عقد مجلس الشورى ، في يوم من الأيام ، أقل من القدر الموضح عنه ، بند ١١ من اللائحة الأساسية ، لكن نفس الأقسام يوجد بعضهم مستوفياً ، بقدر الثلثين بالنسبة لأصل أعضاء ، فالقلم الذى يكون بهذه الصفة ، لا يصير تعطيله بل ينظر في الأشياء المحركة عليه .

بند ١٥ : الذى يأمر بافتتاح كل جلسة ، من جلسات مجلس الشورى النواب وقبلها هو الرئيس ، وتقتضى في آخر كل جلسة ، أن يعين الرئيس من بعد السؤال من الأعضاء ، ساعة افتتاح الجلسة التى تليها ، وترتيب الأشغال بالأوقات المقتضية ، ويعلق الترتيب المذكور في محل مجلس الشورى ، وترسل صورة الترتيب في الحال ، إلى كاتب الديوان الخديوى ، ويقتضى أن يجري الرئيس ما يلزم من طرفه ، لوصول الأخباريات ، والتبليغات اللازمة إليه بأوقاتها المقتضية .

بند ١٦ : التصورات التى تراها الحكومة ، تنلى صورتها بمجلس شورى النواب ، بمعرفة من يندب لهذه الأمور من طرف الحكومة .

بند ١٧ : بعد قراءة التصورات المذكورة في بند ١٦ يصير طبعها وتوزيعها على الأقسام للنظر فيها بأوقاتها ، فتبحث فيها ، وتعين الأقسام من مجموعها ، قومسيون مركب من خمسة أعضاء . يصير انتخابهم بطريقة إعطاء الرأى عنهم ، بالصندوق سراً ، وبالقومسيون المذكور ، ينظر في تلك التصورات ، ويصدر القرار اللازم عنها

بند ١٨ : إذا صدر رأى من واحد ، أو من جماعة من الأعضاء ، الغير داخلين القومسيون المذكور ، في بند ١٧ من هذه اللائحة ، بخصوص مادة من المواد المدرجة ، بالتصورات المرسلة من طرف الحكومة ولم يكن ذلك من الملحوظات المذكورة عنها ، بند ٢٣ من هذه اللائحة - تقتضى أن يصير تسليم ذلك الرأى ، إلى رئيس مجلس الشورى ، وهو يوصله إلى القومسيون المختص بالنظر في ذلك ، ولا يجوز قول أى رأى كان فيما يتعلق بمادة من ذلك متى تقدم التقرير في شأنها من ذلك القومسيون إلى مجلس الشورى ، وإنما عند تلاوة ذلك التقرير بمجلس الشورى يجري ما يلزم له في المذاكرة . وأجلد الآراء حسب الوارد بينود هذه

الاضافة من ص ۲۰ إلى ص ۲۲

بند ۱۹ کی من اورد راباً . بخصوص عاده من المود المدوجة بتلك النصوصات . كي ذكر في بند ۱۸ من هذه اللائحة - كان له حق التكلم في هذا الخصوص . بالقومسيون المختص بالطرف ذلك

بند ٢٠ : متى تقدم التقرير الصادر من القومسيون ، بخصوص صورة مادة ، لزم أن يلى مجلس الشورى ، ويطلع ، ويوزع على أعضاء مجلس الشورى ، قبل المذاكرة بأربعة وعشرين ساعة على الأقل .

بند ٢١ : تفتح المناقرة بخصوص التقرير المذكور صه في بند ٢٠ من هذه اللائحة في الوقت المعلن له ، في ترتيب أشغال مجلس الشورى ، ويشتمل افتتاح المناقرة أولاً ، فيما يتعلق بصورة التصور المروضة على وجه العموم ، ثم فيما يتعلق بكل قلم ، أبواب منها خاصة .

بند ٢٢ : من بعد أخذ الآراء ، عن كل مادة خاصة من المواد المركب فيها التصورات المذكورة - يجب أخذ الآراء أيضاً ، بخصوص مجموع تلك التصورات على وجه العموم .

بند ٢٣ : إذا تراءى للقومسيون المختص ، بالنظر في إحدى التصورات المرسولة ، من طرف الحكومة ملحوظات فيما يتعلق بذلك - تتقدم إلى رئيس مجلس الشورى ، وقبل تلاوتها بمجلس الشورى ، تبث في ظرف للحكومة .

بند ٢٤ : المسائل اللازم المناولة فيها ، بمجلس شورى النواب ، بواقع ترتيب أشغاله ،
بحسبما يستقر عليه الحال ، في آخر كل جلسة ، كما ذكره بند ١٥ من هذه اللائحة - يلزم في
الجلسة الثانية ، أن كل مسألة فيها ، قبل وصفها في ميدان المناولة يؤخذ رأى مجلس الشورى
عن لزوم أو عدم لزوم المناولة فيها ، وعلى واقع ما ينتهى عليه الحال في ذلك - يجرى العمل .
بند ٢٥ : المواد المتعلقة بالمناقص الداخلية ، اللازم المذاكرة فيها بمجلس الشورى ، بواقع
ترتيب أشغاله ، كما في بند ١٥ من هذه اللائحة - يلزم في كل مسألة فيها ، قبل وصفها في
ميدان المذاكرة يؤخذ الرأى في مجلس الشورى ، عن لزوم المذاكرة فيها وقتئذ . أو تأجيلها
لوقت آخر ، أو نحو ذلك

بند ٢٦ : إذا طلب الكلام اثنان ، أو ثلاثة من أعضاء مجلس الشورى في آن واحد ، بدء أعمال الفرقة المختصة في تقديم أحدهم على الآخرين ، بعمرة رئيس مجلس الشورى

بند ٢٧ : في حال المكالمة بمجلس الشورى في مسألة ، لا يجوز افتتاح المكالمة في مسألة أخرى

بد ٢٨ : في حالة المكثفة إذا تكلم أحد من الأعضاء فيها هو جاري الكلام من أجله لا يحسب حكمه من غيره فيها ، قبل إتمام كلام الأول .

بند ۲۹ : لا يجوز لأحد أن يتكلم في كل جلسة ، بمجلس الشورى إلا مرة واحدة ، ما لم يقتضى الحال للتكلم من بعض الأعضاء ، غير مرة واحدة ، إذا احتاج الأمر لإعطاء توضيحات أو لإعطاء الجواب في مرة . بناء على صلب عصر آخر وأما في الفومبيروت انى تشكل بمجلس الشورى ، فإن لكل عضو من أعضائها حق التكلم متى شاء

بند ۳۰ - لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس شورى النواب ، أن يتكلم إلا بإذن طلب الكلام وأذن له الرئيس بذلك ، ولا أن يتكلم إلا وهو في موضعه .

بند ٣١ : إذا أراد الرئيس أن يتكلم بنفسه - وجب الإصفي إليه (كذا في الأصل) .
بند ٣٢ : يجب أن يكون أخذ الآراء بطريقة أخذ الآراء بالصندوق في الجهر ، وبطريقة
الاستمرية المطلقة .

بند ۳۳ : تفريغ صندوق الآراء ، يكون بمعرفة كاتب السر .

بند ٣٤ : لا تكون عملية أخذ الآراء صحيحة مستندة إلا إذا كان الحاضر يجلس الشورى كما في بند ١١ من اللائحة الأساسية.

بند ٣٥ : يجب على مجلس الشورى ، احترام حق العدد الأقل منصفة المذكرات به
فوجب الإصنى للعد الأقل ، وأن تسمع المحفوظات الصادرة منهم .

بند ٣٦ : إذا كان عدد الأعضاء المأخوذ رؤسهم وهو الأقل ، وأما الأكثر لم يعطوا رأياً في المادة المعروضة - لزم الرئيس أن يسأل باقي الأعضاء عن رؤسهم .

بنام ۳۷ : رئیس مجلس شورای الواب ، هو الذي يؤدي وظيفة الرئاسة عليه ، فقط
بشأن مجلس الشورى عن رؤسهم ، وليس له رأي مطلقاً ، بل في صورة اقسام الآراء ،
في حد ذاته مساوئ ، وما يقع تحتها من رأي واحد ، ولا حتى مجلس من حد ذاته
رأي واحد من الشورى ، وليس له رأي في مجلسه

٣٨ من قمار صدر على ٢٠.٠٠٠ كمنس ايس - ٥ - مكارن مسقط
 اقمية ، و١٠ في رقة مخصوص - ١ - و٥٠٠٠ كمنس ايس - ٥ - مسقط
 مسقط حربي عليها علامة كاتب ايس - ٥ - و٥٠٠٠ كمنس ايس - ٥ - مسقط

سید ۲۹ : عن ابی جعفر (ع) قال : من جلس إلى مجلس خیر فمضى منه شيء من العلم ، لم يزل الله عز وجل يحسن له ما يشاء حتى يموت .

بند ٤٩ : إذا خرج المنكمن عن مسألة لتفتش الكلام فيها ، وصدر إرجاعه إليه من قبل مسألة واحدة . ثم هـ بالخروج عنها مرة ثانية - ثم الرئيس أن يسأل أرباب مجلس الشورى ، عن لزوم منه من الكلام في باقي الجلسة . بخصوص المسألة التي تكلام بصدها تقتضي أن يحكم مجلس الشورى في هذا الأمر بالأغلبية .

بند ٥٠ : إذا اقتضى الحال التنبية ، على أحد من الأعضاء بالسكوت . كونه تكلم في غير محله . وقطع الكلام على غيره ، فينتفي أن لا يؤذن له بالكلام في بقية الجلسة .

بند ٥١ : لا يسوغ لأحد بمجلس الشورى ، أن يصدر منه نسبة لأحد ، ولا إشارة بالإقرار ، أو بعبءه ، على قول أحدًا بمجلس الشورى .

بند ٥٢ : إذا حصل من أحد الأعضاء ، أمر محل بانتظام حال مجلس الشورى - ثم أن به عليه بالرجوع عن ذلك . بالإيم من طرف الرئيس . فإن أصر على ذلك ولم يرجع لزم الرئيس أن يأمر بتبدي التنبية ، في ضمن المحضر الذي يتحرر ، بما يقع في مجلس الشورى بذلك اليوم ، وفي صورة ما إذا أصر على عدم الرجوع عن الأمر ، انحل بانتظام مجلس الشورى - يلزم المجلس المشار عنه ، بناء على طلب الرئيس ، أن يحكم من غير مذكرة ، بإخراجه من مجلس الشورى ، بمدة لا تقتضي أن تزيد خمسة أيام فقط ، ولا بأس أن يأمر أيضاً ، بإعلان صورة الحكم المذكور ، بالجهة التي يكون انتخاب النائب ، المحكوم عليه من طرفها .

بند ٥٣ : في مدة افتتاح مجلس الشورى ، وفي الأيام المحددة له ، لا تعمل دعوى على أحد من أعضائه ، بوجه من الزجوه إلا أن كان (لا سمح الله) حصل من أحد منهم ، مادة قتل قتلًا ، لا يند من أعضاء مجلس الشورى ، ويتعين بدله حسباً في بند ١٣ من اللائحة الأساسية .

بند ٥٤ : لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس الشورى أن يطبع وينشر المقالة التي قاما بمجلس الشورى ، والمذاكرات التي حصلت فيها ، من غير ترخيص رئيس مجلس الشورى له بذلك فإن طبع ونشر بغير ترخيص - يرتب عليه الجزاء اللازم ، بقرار من قوسيين يتعين من القلم الذي هو من أعضاء .

بند ٥٥ : في مدة العضوية ، إذا حصل من أحد الأعضاء ، ما يجمع لياقة وجوده ، عضواً بمجلس الشورى . النواب ، فيها هو واضح في بند ٢ ، وبند ٣ . وبند ٥ . من اللائحة الأساسية يستقط حقه من العضوية ، ويتعين بدله ، كما في بند ١٣ من اللائحة الأساسية .

مجلس الشورى

بند ٤٠ : غطاء مجلس الشورى . يحضرون إلى المجلس المشار عنه ، بملابس الحشمة لائقة . وحلوسهم فيه يكون سيرة أدب

بند ٤١ : لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس الشورى التراب ، أن يغيب بدون إذن يصدر إليه منه ، ويتحرر له مذكرة رخصة ، من طرف رئيس مجلس الشورى . ولا يجوز له أن يجرد تذكرة رخصة ، إلا من بعد صدور الإذن من مجلس الشورى . ما لم تقتضي الضرورة الملزمة ، تحرير التذكرة على وجه المجاملة . وبعد تحريرها على هذه الكيفية يصير إخبار مجلس الشورى ، من طرف الرئيس بذلك .

بند ٤٢ : المحاضر التي تسم لإثبات مجلس شورى التراب ، تكون منشئة على أسماء الأعضاء الذين تكلموا بالشورى ، ورأى كل واحد منهم بالأختصار .

بند ٤٣ : المحاضر المذكورة في بند ٤٢ تقيد بمقتضى مخصوص لذلك ، وتقرؤها كاتب السر في أول مجلس للشورى ، المنعقد من اليوم الذي يلي يومها ، ويوضع الرئيس أعضاء ، على ذات الدفتر في كل يوم .

بند ٤٤ : الأوامر التي تصدر من المحفزة المطلوبة ، فيما يتعلق بأحد المخصوصيات المذكورة ، في بند ١٧ من اللائحة الأساسية ، تلى بمجلس الشورى في الحال ويجرى العمل بمقتضاها .

الرئيس لا غير

بند ٤٦ : إذا خرج المنكمن في مادة من المواد من المسئلة لتفتش الكلام فيها - لزم الرئيس أن ينبه عليه بالرجوع إليها ، وعدم الخروج عنها ، ولا يجوز إلى الرئيس أن يأذن بالكلام ، فيما يتعلق بأسباب الرجوع إلى المسئلة لتفتش الكلام فيها .

بند ٤٧ : يؤذن بالكلام لمن يخرج عن الأصول ، وتنبه عليه بالرجوع إليها . فرجع وطلب الكلام فيعتذر ، ولا يؤذن بالكلام للخارج عن الأصول ، في غير الصورة المذكورة .

بند ٤٨ : إذا خرج المنكمن عن الأصول مرتين ، في مسألة واحدة ، وطلب الكلام للاعتذار - يلزم الرئيس أن يسأل أرباب مجلس الشورى - عن لزوم منه من الكلام في بقية الجلسة ، فيما يتعلق بالمسألة ، ويتقضى أن يحكم مجلس الشورى ، في هذا الأمر بالأغلبية

بند ٥٦ : في مدة دوام افتتاح المجلس المحددة له ، لا يقل الامتنع من أحد من الأعضاء ، وفي أوقات تعطيله إذا أراد أحداً منهم أن يستق - لزم أن يقدم إلى رئيس مجلس الشورى ، وبوصله إلى يد الرئيس ، قبل انقضاء مجلس الشورى بثلاثين يوماً بالأقل وحينئذ يجرى المكانة لجهته ، لأجل تسمية خلفه ، كما في بند ١٣ من اللائحة الأساسية .

بند ٥٧ . رئيس مجلس شورى النواب ، هو المنوط بالضغط اللازم ، في أثناء الجلسات المعقودة . وفيما يتمتع بداحل اخل المعد لإقامة مجلس الشورى .

بند ٥٨ : إذا تراء لرئيس مجلس الشورى ، تأخير عقد المجلس اشارة في يوم واحد من الأيام إلى اليوم الذي يليه ، ولو كان عدد الأعضاء مستوفياً ، كما في بند ١١ من اللائحة الأساسية - لا مانع من تأخير عقده في ذلك اليوم فقط ، وبعرض الرئيس للحضرة الخديوية بذلك في الحال .

بند ٥٩ : يرسل الحظر اللازم ، لجهة مجلس الشورى من طرف الحكومة .

بند ٦٠ : لا يدخل جهة مجلس شورى النواب ، إلا الأعضاء المنتخبون والأشخاص المتعلقون بمجلس الشورى ، ومن يرسل من طرف الحكومة ، بأمورية تختص بأشغال الشورى . وهذا يتبع اجراء لحد ما يصدر الأمر من الحضرة الخديوية ، بتجوز دخول من يتصريح له بذلك ، بموجب التذاكر التي تعطى لهم حينئذ ، من طرف رئيس مجلس الشورى .

بند ٦١ : حيث ذكر في بند ٢ ، وبند ٣ ، وبند ٤ ، وبند ٥ ، في اللائحة الأساسية ، الأوصاف اللازمة في حق من يحصل انتخابهم ، لوظيفة العضوية بمجلس شورى النواب ، ومن يجوز لهم انتخاب النواب ، ففي الانتخاب السابع ، تقضى أن الذي يحصل انتخابهم للعضوية يكون لهم دارية بالقراءة والكتابة ، زيادة على الأوصاف المقررة في حقهم ، وفي الانتخاب الحادى عشر ، يحتاج أن الذين يجوز لهم انتخاب النواب يكون لهم إلمام بالقراءة والكتابة . علاوة على الأوصاف المنصوصة في شأنهم أيضاً .

• • •

مراجع البحث

نذكر هنا أهم المراجع التي اعتمدنا عليها في بحث فصول الكتاب

مراجع عامة عن عهد عباس وسعيد وإسماعيل

- الحطط التوفيقية . للعلامة على باشا مبارك . في عشرين جزءاً . وقد تكلمنا عنها (ج ١ ص ٢٣٩ الطبعة الأولى) .

- الوقائع المصرية .

- مجلة الجمعية الجغرافية الملكية

Bulletin de la Société Royale Geographique

- مجلة المجتمع العلمى المصرى Bulletin de l'Institut Egyptien

- مجلة مصر (1894-1897) Revue d'Egypte للمسبو جبار دوك Gaillardot

- مجلة العالمين الفرنسية Revue des Deux Mondes

وقد بينا في هوامش الكتاب الأعداد التي رجعنا إليها .

- التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الأفريقية والقبطية - اللواء

المصرى محمد مختار باشا طبع سنة ١٣١١ هـ (١٨٩٣ م) .

- النتيجة المستحصنة لحساب مائة سنة . للسيد مصطفى محمد الفلكى وعبد أفندى نجيب

طبع سنة ١٣١٣ هـ (١٨٩٥ م) .

- مجموعة القوانين والقرارات .

- مجموعة الأوامر والقيودات بالسفترخانة المصرية (دار المحفوظات) .

- قاموس الإدارة والقضاء . لفيليب جلاد في ستة أجزاء .

- كتاب الوثائق الدولية للسلطنة العثمانية . لئورادنجيان أفندى تم طبعه سنة ١٩٠٣ في

أربعة أجزاء Recueil d'actes internationaux de l'Empire ottoman

- الوثائق الدبلوماسية والفرمانات السلطانية الخاصة بمصر طبع سنة ١٨٨٠ .

Actes diplomatiques et firmans impériaux relatifs à l'Egypte

فكر محمد علي في نشره في عرش مصر

Recherches sur la succession directe dans le Royaume d'Egypte

مستوحى من (Gauthier) سنة ١٩٦٨

مصر، وبنا بربريه، L'Egypte et l'Occident، مستوحى من Brunswick مع ٤٤

١٨٧٨

- مصر ضد المصحات ١٨٤٠ - ١٨٤١

L'Egypte d'après les traités de 1840 - 1841

للسير برديانو Bordenano طبع سنة ١٨٦٩

- مصر وتركيا للسير Guy Lussac طبع سنة ١٨٦٩ (رد على الرسالة السابقة).

- مصر وتركيا للسير Trevisani طبع سنة ١٨٦٩.

- المطبوع والسكان. للسير جيمون Guillaume طبع سنة ١٨٧٠.

- الخلاف بين مصر وتركيا Le différend Turco-Egyptien للسير لوري Leury

طبع سنة ١٨٦٩.

- خبر مصر. للسير جيمون Guillaume طبع سنة ١٨٩٩.

- كلمات رد على بعض الجوابات Quelques mots de réponse للسير إدوارد Edouards

- كلمات من مصر - المطبوع والملاح

Quelques mots sur l'Egypte Contemporaine

لأنريد ميلاج Mayraques طبع سنة ١٨٦٩

- مصر في معرض باريس العام سنة ١٨٦٧

L'Egypte à l'Exposition universelle de 1867

مستوحى من شارل أدومون Edmond طبع سنة ١٨٦٧

- مصر وتركيا للسير فويتان دلسر طبع سنة ١٨٦٩

البربريه احسان 1٤ Progres Egyptien مجلة أسبوعية كانت تصدر - فيسكوبرية

(سنة ١٨٦٨ - ١٨٧٠) مطبوعه سيادة إسماعيل

مصر الحديثة L'Egypte moderne للسير مونتو Montaut طبع سنة ١٨٦٩

La Question égyptienne et le droit international الدولي والقانون الدولي

لدي مارتين De Martens طبع سنة ١٨٨٢

زوريا ومصر للسير نوتوفيتش Notovitch طبع سنة ١٨٩٨.

- الكتاب الأصفر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية).

Blue Book الكتاب الأزرق الإنجليزي

- خديويون وباشوات Moberh Bell للسير موريل بل

طبع سنة ١٨٨٤.

- مصر رحلة فرحة Rhoné L'Egypte à petites journées للسير رونيه

طبع سنة ١٨٧٧.

- مصر الأخيرة La dernière Egypte للسير ليك Lepic طبع سنة ١٨٨٤

L'Egypte et ses Progres sous ismail Pacha للسير إسماعيل

السير رونيتشي Roncheti طبع سنة ١٨٧٧

- مصر وإسماعيل باشا لساكري وأنتوني Outrebon طبع سنة ١٨٦٥.

- التأليف من مصر والسودان الأخير إبراهيم حلي The literature of Egypt

and the Sudan في جزئين، وفيه بيان للثقلات التي ظهرت من مصر منذ المصور

القديمة إلى سنة ١٨٨٥ وله ملحق لعامية سنة ١٨٨٧.

- سياحة السلطان عبد البرز في مصر.

Voyage de Sultan Abdul-Aziz de Stamboul au Caire

للسير جاردي Gardet طبع سنة ١٨٦٥

- معلومات جغرافية Notices géographiques للملاحة فوري باشا (عن مصر ولبنان)

وأنرجي (طبع سنة ١٨٦٩)

الخطباء في مصر Egypte and England اللورد ألفرد مانتو طبع سنة ١٨٩٢

- مصر الحديثة Modern Egypt للورد كورنر طبع في جزئين سنة ١٩٠٨

مصر Egypt للورد مانتو Malouet طبع سنة ١٨٨٢

- الحياة الاجتماعية في مصر Social life in Egypt للورد لانكستر Lane Poulton

طبع سنة ١٨٨٤

نسخ الكتاب السابق . وله ترجمة عربية بعنوان (الكوكب الذي في دسترة المشرق) طبع سنة ١٢٩٠ هـ (١٨٧٣ م)

دين مصر مدد *Guide general d'Egypte* - من *Leveinay* - طبع سنة ١٨٧٠ .

- إحصاء عام مصر من سنة ١٨٧٢ - ١٨٧٧ *Essai de statistique general de* لأينتي بك *Amici* . طبع سنة ١٨٧٩ في جازين . ٢١٩٨٩ - مصر القديمة والحديثة وتعدادها الأخير

L'Egypte ancienne et moderne et son dernier recensement لاينتي بك *Amici* طبع سنة ١٨٨٤ .

- الإحصاء الثوري العام الذي تصدره مصلحة الإحصاء ابتداء من سنة ١٩١٠ تجربة حكومية أولية في مصر *Un essai de Gouvernement en Egypte* للسيد جابريل شارلم *Gabriel Charmer* رسالة مأخوذة من مجلة المائلين (١٥ أغسطس وأول سبتمبر ١٩٠٩) .

- (وله) خمسة أشهر في القاهرة *Cinq mois au Caire* طبع سنة ١٨٨٠ - تاريخ الصحافة . للفيكونت فيليب كرازي طبع سنة ١٩١٣ في جازين .

- إسماعيل باشا خديو مصر . للسيد رافيس *Ravaise* طبع سنة ١٨٩٩ .

- حياة البلاط في مصر *Court life in Egypt* للسيد بتر *Builer* طبع سنة ١٨٨٧

- شريف باشا . للسيد ساتيردي بروف *Santerre de Beuve* طبع سنة ١٨٨٧ .

- نوبار باشا . نيسو هولنسكي *Holynski* طبع سنة ١٨٨٥ .

- نوبار باشا . نيسو برتران

- اجنار ومصر . للسيد ديسي *Diccy* طبع سنة ١٨٨١

- حربية مصر . لأين باشا فكري طبع سنة ١٢٩٩ هـ .

- تقرير اللورد كورن من مصر سنة ١٨٨٢ .

- شتورن سياسية عن مصر *Choses politiques d'Egypte* *Borelli* *boy* بك *بيرييس* طبع سنة ١٨٩٥ .

مدحت حكم إسماعيل السيد مريو *Merruau* (مئة المائتين عدد

و ستمين سنة ١٨٧٢ .

عن كثر حرب حسن مصري

• - الجزيرة العسكرية

- مصر للمصريين لسلام القاش طبع سنة ١٨٨٤ في تسمية أنباء (واقص منها الجرائن شن وشت)

- تاريخ المسألة المصرية من سنة ١٨٧٥ - ١٩١٠ .

تغرب الأستانيين عند المعبد العبادي وعهد بدران من الأصل الإنجليزي *Ruin Egypte* لبتودر رودستين *Rothstein* طبع سنة ١٩١٠ .

- تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا (١٨٦٢ - ١٨٧٩) . لإيليس بك الأيولي طبع سنة ١٩٢٣ في جازين .

- التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - للسيد ويلفرد سكارون بلنت *Blunt Secret history of the English occupation of Egypt*

طبع سنة ١٩٠٧ وعُرفت حادثة البلاخة للأستاذ عبد القادر حمودة

- صور مصرية في السياحة *Croquis egyptiens* لثونسكي *Chonsky* طبع سنة ١٨٨٧ .

- خواطر في السياحة *Impressions de voyage*

لدام في شيلد *Mrs Lee Child* طبع سنة ١٨٨٢ .

- (وطا) شاة في القاهرة القديمة والحديثة للسيد روبيه *Rhone*

- نظرة في حالة القاهرة الحديثة والحديثة للسيد روبيه *Rhone*

Coup d'oeil sur l'etat present du Caire ancien et moderne

- أنباء كمار موقظ الحكومة المصرية من سنة ١٢٧٧ إلى ١٢٩١ هـ (١٨٨١ -

١٨٨٥) وهو كتاب مخطوط بدار الكتب رقم ١٥٥٤ تاريخ -

- إحصاء مصر *Statistique de l'Egypte* لسيدي ريفي بك *De Regny* مدير إدارة

إحصاء (السنة الأولى) ١٨٧٠ - (السنة الثانية) ١٨٧١ - (السنة الثالثة) ١٨٧٢ .

- إحصاء مصر سنة ١٨٧٢ *Statistique de l'Egypte* أصدرته وزارة الداخلية

بالتريسية وقد أُنشئت إليه في العاشر أحيانا باسم ريفي بك لأنه وضع مصلحته وتولى رتيه على

- قناة السويس البحرية Le Canal maritime de Suez (وقد قلنا عنه صورة ابتداء العمل في حفر القناة).
- افتتاح قناة السويس L'Inauguration du Canal de Suez للسيد نيكول Nicole وفيه رسوم الرسام ديمو.
- عائلة فرنسية Française Une famille Française للسيد بريديه Bridier وفيه ترجمة لورديان دلبس من سنة ١٩٠٠.
- لورديان دلبس. ليزان وفرنيه Bertrand et Ferner طبع سنة ١٨٨٧
- قناة السويس وما تكلف مصر Canal de Suez le Egypte Ce que coûte à
- السيد دزفيل E. Dervieu طبع سنة ١٨٧١.
- شراء أسهم قناة السويس أو التزود الإنجليزية في مصر L'invasion anglaise en Egypte. L'achat des actions de Suez
- السيد شارل لساج Lesage طبع سنة ١٩٠٦
- قناة السويس والسياسة المصرية
- Le Canal de Suez et la politique Egyptienne
- الأستاذ حين حقيق طبع سنة ١٩٢٢.
- مراجع خاصة بالسودان
- مجلة الجمعية الجغرافية السابق الكلام عنها ، وه والوقائع المصرية ، وه مجلة مصر وه مجلة المجلدات الفرنسية.
- السودان بين يدى غردون وكنتن لإبراهيم فوزي باشا في جزئين .
- الإسماعيلية Ismahia للسيد صمويل بيكر Samuel Baker طبع سنة ١٨٧٥
- (وله) ألبرت نيانزا Albert-Nyanza طبع سنة ١٨٦٨
- مصر ومديرها المفقودة Perdues Ses provinces L'Egypte للكونول شالي
- لويج لك Chailie Long bey طبع سنة ١٨٩٢ .

- كثير الرغائب في مقتنيات الخرائب ، لأحمد فارس التليق طبع سنة ١٢٩١-
- ١٢٩٨ في سبعة أجزاء .
- إنجلترا في مصر L'Angleterre en Egypte
- لادم جوليت آدم Juilliet Adam تريب على بك فهمي كامل .
- مصر L'Egypte للكاتب الأثاني جورج ايزر G. Ebers وله (ترجمة فرنسية للسيد ملسو) في جزئين طبع سنة ١٨٨٠ .
- باريس في القاهرة Un Parisien au Caire للسيد بيريه Perrier طبع سنة ١٨٧٢ .
- مصر الحديثة L'Egypte moderne
- السيد مونتان Moutant (املس به رسوم وصور) .
- مؤتمر الاسكندرية والمسألة المصرية سنة ١٨٨٢ للكونر سيد كامل طبع سنة ١٩١٢
- La Conference de Constantinople et la Question égyptienne en 1882
- مراجع خاصة بقناة السويس
- برسلات ودييات روثاق من تاريخ قناة السويس .
- السيد لورديان دلبس Ferdinand De Lessaps طبع من سنة ١٨٧٥ إلى سنة ١٨٨١ في خمسة أجزاء .
- Lettres, Journal et documents pour servir à l'histoire du Canal de Suez
- (وله) أصول قناة السويس Canal de Suez Les origines طبع سنة ١٨٩٠
- (وله) ذكريات أربعين سنة من أربعين ans Souvenirs de quarante طبع سنة ١٨٨٧ في جزئين .
- قناة السويس . للسيد فوزان بك Voisin bey (طبع سنة ١٩٠٢ - ١٩٠٧) في ستة أجزاء .
- قناة السويس ، للسيد ديلانس Desplaces طبع سنة ١٨٥٩ .
- حول طريق Route d'une Autour d'une Route للسيد شول ديم Charles Roux
- (وله) بنزخ وقناة السويس Canal de Suez L'histoire et طبع سنة ١٩٠١ في جزئين .

- تاريخ السودان القديم والحديث وحرفاته لعماد إيل شفيق ضياء سنة ١٩٠٣ في ثلاثة أجزاء.

- زكية معمر في الأقاليم الاستوائية

La succession de l'Egypte dans les provinces equatoriales

للمسيو ديمون Deherain (مجلة المجلد ١٥ مايو ١٨٩٤).

- نشرات جبهة أركان حرب الجيش المصري (من السودان)

Publications of the Egyptian General Staff

للكولونيل بردي باشا Purdy طبع سنة ١٨٧٧.

- سبع سنوات في السودان Gessi pacha Sept ans au Soudan لجسي باشا

في باطن أفريقيا (١٨٦٨ - ١٨٧١) Au coeur de l'Afrique

للعالم الرحالة جورج شيفرث Schweinfurth طبع سنة ١٨٧٥

- هنر سنوات في مديرية خط الاستواء والعودة مع أمن باشا

١٨٩١ في السودان المصري The Egyptian Sudan تأليف بودج Casati طبع سنة

جوزيف طبع سنة ١٩٠٧ وفيه بيان عن المؤلفات الخاصة بالسودان.

جوزيف طبع سنة ١٩٠٧ وفيه بيان عن المؤلفات الخاصة بالسودان.

- مصر المسلمة والمدينة المنورة Moslem Egypt and Christian Abyssinia

لويلم داي Dyce طبع سنة ١٨٨٠

- الحملة المصرية على الجبهة Expedition des Egyptiens contre l'Abyssinie

للمسيو سوزارا Suzzara (مجلة مصر) Revue d'Egypte عدد مارس وأبريل و مايو سنة

١٨٩٦

- السودان المصري ومطامير السياسة البريطانية. الأستاذ داود يركانت ، طبع سنة

١٩٢٤.

- مصر والسودان في نظر العلم والتاريخ للمسيو أحمد فتود ضياء سنة ١٩٣٠.

- فاشودة وفرنسا وأجلترا Fachoda, la France et l'Angleterre

لروبر دكي Rober de Caux طبع سنة ١٨٩٩

- تقسيم أفريقيا Le Partage de l'Afrique لالينج Bunting طبع سنة ١٨٨٨.

١٨٧٦. أفريقيا الوسطى Central Africa طبع سنة

- (وله) الأنبياء الثلاثة غردون والمهدي وروافد Les trois prophetes طبع سنة

١٨٨٦.

- (وله) منابع النيل Les Sources du Nil

- (وله) مصر وأفريقية والأفريقيون Egypt, Africa and Africans طبع سنة ١٨٧٨

- (وله) مصر والسودان وكسلا (مجلة المجلد ١٥ مايو ١٨٩٤) (وله) اكتشاف منابع النيل

Journal of the discovery of the sources of the Nil

لرحالة اسبيك Spoke طبع سنة ١٨٦٣ (وله ترجمة فرنسية).

- النيل والسودان ومصر Egypte et le Soudan Le Nil, تأليف شيلر بك

Chelu Bey طبع سنة ١٨٩١.

- دراسة حوض النيل لدى لاوت موت De La Mortة وعاصفة بالفرنسية) طبعت سنة

١٨٨٠.

- جبر (الكسر في المخلص من الأسر. لحمد رافت بك) (تكملة عنه ج ١ ص ١٤٧

الطبعة الأولى).

- الكتاب الأزرق الإنجليزي Blue Book عن سنة ١٨٨٢.

- الكولونيل غردون في أفريقيا الوسطى Colonel Gordon in Central Africa

ميل Hill طبع سنة ١٨٨١ (وفي رسائل غردون إلى أخيه).

- بويات غردون باشا Khortoum Journal of Gordon at طبع سنة ١٨٨٥.

- مصر والسودان Egypte et le Soudan للمسيو هنري بينا Pensa طبع سنة

١٨٩٥.

- النار والسيوف في السودان لسلطاني باشا. أصله بالألمانية وله ترجمة فرنسية

Feu et fer au Soudan طبع سنة ١٨٩٩. وله ترجمة عربية لجريدة البلاغ، عن

لنسخة الإنجليزية.

السودان وغردون والمهدي Le Soudan, Gordon et le Mahdi للكاتبين هومان

Feumann طبع سنة ١٨٨٦.

- مذكرات عن أهم أعمال المنظمة العامة في مصر.

Memores sur les principaux travaux d'utilite publique en Egypte

ليان باشا دي بلون Linant de Bellefonds طبع سنة ١٨٧٢

مصر وعذرية مصر L'Egypte et la Geographie Bonoli bey وفيه بين

أحوال السودان التي تحت في مصر على عهد الأسرة الخديوية طبع سنة ١٨٩٠

- زراعة القطن في مصر والبرون في إنجلترا . للمسيحون نينه J. Ninet (رعدة
الحاليين عدد أول ديسمبر سنة ١٨٧٥)

- حالة مصر الاقتصادية والمالية والموارد المصرى

La situation economique et financiere de l'Egypte

. Le Soudan Egyptien للمسيحون ارميوجون Armijon طبع سنة ١٩١١ .

- إنتاج القطن في مصر La production du coton en Egypte

للمسيحون فرانسوا شارل رو Fr. Ch. Roux طبع سنة ١٩٠٨

- مذكرات المنتابر المال

- تقارير للورد كورنر

- مصر اليوم Cressait لكريسائي T'Egypte d'aujourd'hui طبع سنة ١٩١٢

عن التعليم والجهة العلمية والأدبية

- التعليم في مصر ، لأمين سامي باشا طبع سنة ١٩١٧ .

- مجلة « روضة المدارس » .

- كتاب الوسيلة الأدبية . للشيخ حنن المرصط طبع سنة ١٢٨٩ هـ (١٨٧٢ م) في
حزائين .

- سر الميال في القلب والبريد . لأحمد فارس الشدياق طبع الجزء الأول سنة سنة

١٢٨٤ هـ (١٨٦٧ م) .

- التعليم العام في مصر L'instruction publique en Egypte

للمسيحون دور بك Dor bey طبع سنة ١٨٧٢ .

- التعليم العام في مصر (بالفرنسية) ، ليعقوب أرئين باشا طبع سنة ١٨٩٠ .

- قسم أفريقيا Le partage de l'Afrique لدى فيل Deville طبع سنة سنة

١٨٩٨

- مسألة أفريقيا La Question d'Afrique

للمسيحون رون روميه Raymond Ronce طبع سنة ١٩١٨ .

عن الحالة المالية والاقتصادية

- تاريخ مصر المال من عهد سعيد باشا (سنة ١٨٥٤ - ١٨٧٦)

لؤلف بيجول C. و قيل أنه بابونو Histoire financiere de l'Egypte

بابونو Paponoi وقيل أنه ج . كلودي Claudy طبع سنة ١٨٧٨

- تقرير لجنة كيف Cave للشود ذبلا لكتاب (مصر كما هي) للاك كون .

- التقرير الابتدائي للجنة التحقيق العليا الأوروبية

طبع سنة ١٨٧٨ Rapport preliminaire - Commission superieure d'enquete

- التقرير النهائي للجنة المذكورة

Rapport concernant le reglement provisoire de la situation financiere

طبع سنة ١٨٧٩ على حدة ووارد أيضا في الكتاب الأصغر الفرنسي .

- الملكية العقارية في مصر L'Egypte fonciere للمسيحون ارميوجون

طبع سنة ١٨٨٢ وله ترجمة عربية .

- حفيظة المالية المصرية La verité sur les finances egyptiennes

للمسيحون جوشن Goshon طبع سنة ١٨٧٨

- مصر ومستقبلها الزراعي والمالي

Poponoi للمسيحون بابونو L'Egypte, son avenir agricole et financier

- الأحيان والعقارب في النظر المصري لجرجس بك حنن طبع سنة ١٩٠٤

- القوانين العقارية في الديار المصرية لحامه السيد بلون حورست .

- نقعة المديري إسماعيل لصيد وادي النيل . أرأظم زينة للزي في الدنيا (ترجمة

الإبراهيمية) محمد بك إسماعيل حب الرمان طبع سنة ١٩٠٥ .

- الري في مصر L'irrigation en Egypte للمسيحون بارروس Barrons طبع سنة ١٩١١ .

- كتاب انضمامه. لأحمد يحيى زعلوف باشا سنة ١٩٠٠
- تطور المركز القضائي بالأخص في مصر
De l'évolution de la condition Juridique en Egypte

لمسير لاجمبالا من سنة ١٨٩٦
- الكتاب الذهبي للمحكمة المختلطة

- Le Livre d'Or du cinquantiennaire des Juridictions mixtes d'Egypte
أصدرته نقابة إخمادة أمام محكمة المختلطة، طبع سنة ١٩٢٦.

• • • •

راجع هذا الكتاب
المستشار حليمي السباعي شاهين
نائب رئيس قضايا الحكومة

• • • •

- سنة حياة على باشا مبارك ، الدكتور محمد فريد باشا .
حياة عمود باشا الفلكي . محمد عمار باشا وبصايل باشا الفلكي .
سنة حياة إسماعيل باشا الملكي . لأحمد زكي باشا .

عن الحركة الوطنية والحياة النيابية

- رابط مجلس شعري البراء
• الزواجع المصرية .
• صحف الوطن ، ومصر ، و التجارة ، و الأهرام ، و القار ، و الكستري .
• ١٩٠١ هـ : و د الموشتر إسماعيل ، التي كانت تصدر في ذلك العهد .
• صحيفة الجرائد ، التي كانت تصدر بالأسبوع ، لأحمد فارس التتياق .
• ثورة حكومية أوروية في مصر للمسير جابريل شارم - مصر المديت للورد كورنر .
• ١٩٠١ م ذكرها .
• الرد على المهرين السيد جمال الدين الأمانى .
• حاضر العالم الإلهامى . للكتاب الأمريكى ستودارد . تعريب الأستاذ صجاج فريش
• ١٩٠١ م : أصول وثائق مستغنية الأثير شبيب أرسلان .

عن القضاء

• صورة نظام القضاء في مصر

Comment on administre la justice en Egypte

• ب Lucovich طبع سنة ١٨٦٦

• مصر وأوروبا للناسخ المختلط فإن بلن (تقدم ذكره) .

• سم المختلطة في مصر للمسير هيرروس Herreros طبع سنة ١٩١٤ .

• م الاحتللات في السلطة القضائية .

Le regime des Capitulations dans l'Empire Ottoman

• ب ديروزاس Du Rausasse طبع سنة ١٩٠٥ في جزئين .

• مميزات الأجنبية . لمريك لطفى طبع سنة ١٢٢٢ هـ .

تفصيل الرابع عشر نظام الحكم في عهد إسماعيل

صفحة	صفحة
٢١٤ انتاج حدود الاختيازات في مصر	٢٥٧ النظام السياسي
٢١٩ اضطراب المملكات	٢٥٨ اعطى المخصوص ثم جلس القادر
٢١٦ اصلاح هذا السداد	٢٥٨ على شورى الثواب
٢١٧ مذكرة توبار بينا ١٨٢٧	٢٥٩ التقسيم الإداري
٢١٧ المادونات بشأن النظام القضائي المخطط	٢٥٩ النظام القضائي
٢١٨ إقرار نظام المحاكم المخططة	٢٦٠ انعكة قنصلية المخططة
٢٧٠ انتاج المحاكم المخططة	٢٦٠ على الأحكام
٢٧٠ نظرة عامة في القضاء المخطط	٢٦١ إنشاء المحاكم المخططة
	٢٦٣ حدود الاختيازات الأجنبية في تركيا

الفصل الخامس عشر احالة المالية والاقتصادية

٢٨٨ البلج والإسراف	٢٧٧ مطرة عامة
٢٨٨ استعمال الأجانب مرائق البلاد	٢٧٩ اليرانية في عهد إسماعيل
٢٩١ التجارة	٢٨٠ مصرية سنة ١٨٧٩ - ١٨٧٢
٢٩٣ الصناعة	٢٨٢ الضرائب

صفحة	صفحة
١٩٩ لجمعية الرطب	١٧٧ خطة المروش
٢٠٠ قطاعة تأليف وزارة وطنية	١٧٨ حورات المجلس على خطة المروش
٢٠١ اللائحة الوطنية	١٧٨ خطاب تاريخي
٢٠٣ مطرة عامة في مشروع اللائحة الوطنية	١٧٩ أعان المجلس
٢٠٣ قول المطير الاطعة الوطنية	١٨٠ المناقش المالية
٢٠٤ احتجاج الفقهاء الأوروبيين	١٨٧ نشاط المجلس
٢٠٤ البلاغ الرسمي من الجمعية الوطنية	١٨٧ المسألة المستعديرة
٢٠٥ كتاب المطير إلى شريف باشا وتكليفه	١٨٧ سبابة لوزارة المالية وتأثيره في تعديل
٢٠٥ تأليف الوزارة	١٨٥ الحركة
٢٠٦ سدا للجمعية البرلرية أمام على	١٨٧ تيم الوطني
٢٠٦ التواب	١٨٨ إصلاح ٢٥٠٠ ضابط على الاستيعام
٢٠٨ تقرير لجنة التحقيق المالي	١٨٩ ثورة الضباط على وزارة توبار بينا
٢٠٨ تأليف الوزارة الوطنية برئاسة شريف باشا	١٩١ البلاغ الرسمي من ثورة الضباط
٢١٠ المصلحات الوطنية	١٩١ سقوط وزارة توبار بينا
٢١٠ وزارة شريف باشا وعلى الثواب	١٩٣ وزارة توفيق باشا
٢١٣ دستور سنة ١٨٧٩	١٩٥ مجلس شورى الثواب ووزارة توفيق باشا
٢٢٠ دستور سنة ١٨٨٢	١٩٦ جلسة تاريخية
٢٢٥ عهد شريف باشا	١٩٨ قرار المجلس
٢٢٥ ترجمة حياته	١٩٨ مريعة الثواب إلى المطير

الفصل الثالث عشر حاشية التراجع بين المطير إسماعيل والدلتين

٢٥٤ رحيله إلى منفاه	٢٤٥ الموقف السياسي
٢٥٩ إسماعيل في منفاه	٢٤٦ مرحوم ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩
٢٥٩ وفاته	٢٥١ خلق إسماعيل

فهرست الخرائط والصور

صفحة

١١	خريطة الزعة الأبراهيمية
١٢	قنطر التضم يدبروط
١٠٧	إسماعيل راجب باشا رئيس مجلس شورى النواب
١١١	عبد الله باشا عرت رئيس مجلس شورى النواب
١٤٠	جمال الدين الأفندي
١٦٣	السيد جمال الدين الأفندي في مرقبه الأخير
١٧٤	قاسم رضى باشا رئيس مجلس شورى النواب
١٧٤	جعفر مظهر باشا رئيس مجلس شورى النواب
٢٠٩	زعامة الحركة الوطنية في عهد إسماعيل
٢١١	حسن راسم باشا رئيس مجلس شورى النواب
٢٢٦	محمد شريف باشا

الفصل السادس عشر الحالة الاجتماعية

صفحة	صفحة
٢٩٧	نظرة عامة
٢٩٩	الحياة العائلية
٢٩٩	النهضة النسائية
٣٠٠	طبقات الشعب
٣٠١	عدد السكان
٣٠١	الأسرة الحاكمة - الخديو والأمراء
٣٠٣	علماء الأزهر
٣٠٤	الموظفون
٣٠٤	الزراع والصناع
٣٠٥	الأعيان

الفصل السابع عشر شخصية الخديو إسماعيل والحكم على عصره وثائق تاريخية

الصادرة في ٢٢ أكتوبر سنة	مذكورة شريف باشا إلى الدول عن
١٨٦٦	امتلاك مصر منطقة البحيرات
٣١٧	الاستوائية
٣٢٥	اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب
٣٤٠	الصادرة في ٢٢ أكتوبر سنة
٣٤١	١٨٦٦
٣٤٧	اللائحة النظامية لمجلس شورى النواب
	مراجع البحث
	فهرست محتاج للكتاب
	فهرست الجزء الثاني
	فهرست الخرائط والصور

المؤلف

حقوق الشعب :
حقوق المستوراة وحقوق الإنسان - من سنة ١٩١٣ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نتائج التصاوغ الزراعية :

بمضمون تاريخ التعاون الزراعي ومشتهى في أوروبا ،
الهيئة الاقتصادية والاجتماعية . مطبع سنة ١٩١٤ .

الجمعات الوطنية :
تتوزع الإغلاقات الستة والبنجانات القومية في طائفة

سابقة من تاريخ النفقات العربية بعض تاريخ

طبعة الطبعة الثامنة (١٩٦٠)

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية في تاريخ مصر الحديث وبيان الدور الذي لعبته الطبقة الحاكمة الأهلية التي امتزجت بالحركة القومية في مصر ، وتاريخ مصر القومي في هذا العهد (الطبقة

الأول في

1999

五

و محمد علي : تناول تاريخ عصر القوي في عهد محمد علي (العلية الأولى سنة ١٩٣٠)

عمر إسماعيل (ل جزيقي) :-

الجزء الأول : يتناول على عهد عباس وسيفه وروس : (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢) -

١١٣٣ (الطبعة الأولى) الإحصائي: الأحياء

بسم الله الرحمن الرحيم

عمر والبروتون ٥٠ سن ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٢).

قاریف مصر القوی من سنة ۱۸۸۲

مصطفى كامل : باعث الحركة الوطنية

محمد فريد : رمز الإخلاص والتضحية

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ (الطبعة الأولى سنة ١٩٥١).

ثورة سنة ١٩١٩ في جزئين :

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١ (في جزئين) الطبعة الأولى سنة ١٩٤٦ .
الجزء الأول : يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة . وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب إلى شهبوب الثورة في مارس سنة ١٩١٩ ثم وقائع الثورة في القاهرة والأقاليم .
الجزء الثاني : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة واستمرارها ومحاميات الثورة ولجنة ملز . والحوادث التي لاسبها ومفاوضات ملز واستشارة الأمة في مشروع ملز . والتبليغ البريطاني بأن الحملة عبارة غير مرغوبة . ونتائج الثورة في حياة مصر القومية .

في أعقاب الثورة المصرية (ثورة سنة ١٩١٩) : في ثلاثة أجزاء :

الجزء الأول : تاريخ مصر القومي من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة سعد زغلول في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧)
الجزء الثاني : تاريخ مصر القومي من وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧ إلى وفاة الملك فؤاد سنة ١٩٣٦ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٨ - سنة ١٩٤٩) .
الجزء الثالث : تاريخ مصر القومي من ولاية فاروق عرش مصر في ٦ مايو سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥١ (الطبعة الأولى سنة ١٩٥١) .

مقدمات ثورة ٢٣ بولية سنة ١٩٥٢ :

(الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧)
الكفاح في القتال سنة ١٩٥١ - حريق القاهرة سنة ١٩٥٢ .
وزارات الموظفين - أسباب الثورة - فاروق بمهد للثورة .

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ :

تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٩ (طبع سنة ١٩٥٩)

تاريخ الحركة القومية في مصر القديمة :

من فجر التاريخ إلى الفتح العربي (طبع سنة ١٩٦٣)

تاريخ مصر القومي :

من الفتح العربي حتى عصر المقاومة والحملة الفرنسية طبع بعد وفاة المؤلف

مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) :

خواطرى وشاهداتى في الحياة .

شعراء الوطنية في مصر :

ترجمتهم . وشعرهم الرسمى . والنشائات التي نظمها فيها قصائدكم الضعة الأولى سنة ١٩٥١

مجموعة أمثال وأعمال في الديار : (مجلس النواب الأول) طبع ١٩٢٥

أربعة عشر عامًا في الديار :

في مجلس النواب سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥

وفي مجلس الشيوخ من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٥١ (طبع سنة ١٩٥٥) .

كتب مختصرة

مصطفى كامل :

باصت النهضة الوطنية (طبع سنة ١٩٥٢)

بطل الكفاح . الشهيد محمد فريد : (طبع سنة ١١٥١)

الزعيم الثالث أحمد عرابي :

(الطبعة الأولى - يناير سنة ١٩٥٢)

جمال الدين الأفغانى : (طبع سنة ١٩٦٦)

بحث وتحليل معاهدة سنة ١٩٣٦ :

استقلال أم حياة (طبع سنة ١٩٣٦)

كتب لطلبة المدارس الثانوية :

(طبعت سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩)

مصر المتجادة في العصر الحديث :

في ست حلقات تشتمل على كفاح الشعب في عهد الحملة الفرنسية ثم كفاحه في العهود التالية إلى بداية

ثورة ٢٣ بولية ١٩٥٢

(تحت الطبع)

مختاراتى من دواوين شعراء في الجاهلية والإسلام .

To:

WWW.AL-MOSTAFA.COM